

التاريخ الإجتماعى
للتجريم والعقاب فى مصر
فى العصر العثمانى
(١٥١٧-١٨٨٣م)

دكتور

أحمد محمد البغدادى

كلية الحقوق . بنها

١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

التاريخ الإجتماعي
للتجريم والعقاب في مصر
في العصر العثماني
(١٥١٧-١٨٨٣م)

دكتور
أحمد محمد البغدادي
كلية الحقوق : بنها

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

التاريخ الإجتماعى
للتجريم والعقاب فى مصر فى العصر العثمانى
(١٥١٧-١٨٨٣م)

د. أحمد محمد البغدادى
مدرس تاريخ وفلسفة القانون بكلية الحقوق جامعة الزقازيق فرع بنها

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
توزيع : دار النهضة العربية ، القاهرة
— منشأة المعارف ، الإسكندرية

رقم الإيداع ٢٧٥٦ / ٩٨
الترقيم الدولى I.S.B.N.
977-10-1094-8

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
طبع بمطبعة الإخلاص ، بنها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، قاهر الظالمين ومهلك الجبارين ، والصلاة والسلام على أبي القاسم محمد الأمين ، وعلى آل بيته أجمعين . اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم ، وأنعم علينا بصحبة النبيين والصديقين والشهداء والصالحين . اللهم يسر لنا طاعتك واهدنا إلى صالح الأعمال وأدخلنا جنتك .

أما بعد

فهذا الكتاب إنما هو رسالة -الدكتوراه- التي أشرف عليها أستاذي الدكتور محمد نور فرحات . وقد نوقشت وأجيزت بكلية الحقوق جامعة الزقازيق على يد الأستاذ الدكتور محمود سلام زنتي والأستاذ الدكتور ناصر الأنصاري . وسأظل مدينا لهم وللأستاذ الدكتور أمية علوان - المشرف الأجنبي على الرسالة - بالكثير مما تعلمت في مجال البحث . اللهم أجزهم عنى خير الجزاء إنك أنت السميع المجيب .

مقدمة الكتاب

- في المنهج -

الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب هي دراسة تطور علاقة الشريعة الإسلامية بالقانون في إطار الأوضاع والتغيرات الاجتماعية . وبمعنى آخر دراسة الآثار الناتجة عن تفاعل تلك العلاقة مع الواقع الاجتماعي منذ الحكم العثماني لمصر وإلى ما قبل تطبيق التقنيات الأهلية ، وذلك في مجال التجريم والعقاب . ورغم وفرة الكتابات عن المراحل

التاريخية محل البحث وتتوع مصادر ها الفكرية فإن الكتابات القانونية عموما والتعرض فيها للتجريم والعقاب بوجه خاص ليست بنفس الكثرة . ولذلك فقد إعتمدت على البحث فى أربعة مصادر أساسية هى : وثائق القضاء الشرعى فى العصر العثمانى ، والنصوص القانونية ، وكتابات المؤرخين وتقارير السفراء والمبعوثين ، وأخيرا آراء كبار فقهاء الأحناف فى مصر والشام فى ذلك العصر .

لقد جرى البحث فى وثائق القضاء الشرعى بطريقة العينة ، ولترشيد تلك الطريقة فقد تم التركيز على التسلسل الزمنى لسجلات المحاكم الشرعية . وتطبيقا لذلك فقد جرى إختيار سجل واحد إلى خمسة سجلات من بين كل عشرة سجلات إنتمت لإحدى المحاكم . لقد تم البحث فى سجلات محكمة الباب العالى باعتبارها المحكمة التى كانت تقف على قمة جهاز القضاء فى مصر ، فضلا عن محاكم مصر المحروسة الإثنتى عشرة فقد جرى البحث فى سجلات محكمة الاسكندرية باعتبارها إحدى محاكم الاقاليم . والواقع أن النصوص القانونية التى جرى بحثها يعود أغلبها إلى القرن التاسع عشر . غير أنه بالنظر إلى مكانة العرف بين مصادر القانون فى ذلك العصر فإن تلك النصوص كانت تتضمن الإقرار ببعض النظم القديمة أو السارية بالفعل.

وفيما يتعلق بالنصوص الفقهية فقد جرى التركيز على آراء الفقهاء الأحناف وذلك لأن المذهب الحنفى كان المصدر الرسمى للقانون لاسيما فى مجال القانون الخاص حتى سنة ١٨٨٣م .

لقد كانت هناك سمات سياسية وقانونية عامة في المراحل التاريخية محل البحث : فقد كانت مصر خاضعة للسيادة العثمانية رغم توافر بعض مظاهر التحرر من تلك السيادة منذ عهد محمد علي ، وكانت الشريعة الإسلامية والقوانين العثمانية من بين مصادر القانون المطبق في مصر . غير أنه كانت للمرحلة التي بدأت بحكم محمد علي بعض السمات الخاصة، وفيما يتعلق بالبحث فإن مشروعه السياسي وسياسته الاقتصادية أثرا نشاطا تشريعيا ضخما ، وقد أوجه أغلب ذلك النشاط إلى تنظيم التجريم والعقاب بهدف حماية ثروات ومصالح الميرى .

وتأسيسا على ماسبق فقد جرى التمييز بين المرحلتين : المرحلة التي تبدأ بالحكم العثماني لمصر ، والمرحلة التي تبدأ بولاية محمد علي . وفيما يتعلق بتقسيم موضوعات الكتاب : فقد مهدت بفصل عن سلطة التجريم والعقاب ، وفي أبواب ثلاثة سعيت إلى تحليل القواعد الجنائية الموضوعية والإجرائية ، وأثر الإمتيازات الذمية والأجنبية في المجال الجنائي .

فصل تمهيدى :	سلطة التجريم والعقاب
الباب الأول :	القواعد الإجرائية للتجريم والعقاب
الباب الثانى :	القواعد الموضوعية للتجريم والعقاب
الباب الثالث :	الإمتيازات ودورها فى المجال الجنائى

فصل تمهيدى

سلطة التجريم والعقاب

مسألة : توزيع ولاية القضاء بين القضاة والأمراء

١- إذا كان قد جرى إلغاء قضاء الحاجب بعد دخول العثمانيين مصر وذلك إيدانا بعودة الاختصاص الأصيل لقضاء الشرع : فإننا سنلاحظ كيف طغى قضاء الأمراء على القضاء الشرعى لاسيما فى مجال التجريم والعقاب . وعلى سبيل المثال فإن (المادة ٤١٠) من قانون نامه مصر تحظر على ولاية المدن الفصل فى الخصومات العادية بين عامة الناس والتى تتطوى على خصومة شرعية وإلا عوقبوا بالعزل ، و" المادة ١٣ " من نفس القانون تحظر على الكشاف عقاب الفلاح عن جرائمه المحددة فى القانون إلا بعد التحقق من ثبوتها بواسطة القاضى الشرعى . ونعثر فى وثائق القضاء الشرعى على قيام بعض جاويشية وفاق مستحفظان بتجريم وتخريم أهالى إحدى الحارات عند وقوع إحدى جرائم القتل أو الجرح أو الغرق بالحارة ، وكيف أن أهالى الحارة قد لجأوا إلى القاضى الشرعى للحصول على تعهد من هؤلاء الجاويشية بالإقلاع عن ممارستهم . وهكذا فإن هناك علاقة بين نصوص قانون نامه مصر المذكورة والتدخل الملحوظ فى اختصاص القاضى الشرعى . (١)

٢- ولكن هل يمكن وضع معيار للفصل بين ولاية القضاة الشرعيين وولاية الأمراء ؟ أى هل يمكن بيان الحالات التى كان ينعقد فيها الاختصاص

للقاضى الشرعى فى مجال التجريم والعقاب ؟. تشير الوثائق إلى أنه لم يكن هناك سبيل لعرض إحدى المسائل الجنائية على القاضى الشرعى بغير الدعوى من المجنى عليه أو أحد أوليائه وبالتالي إحضار المدعى عليه ، وقد انطبق ذلك على مسائل الحدود والقصاص والتعازير . (٢)

وكان لوالى المدينة أو قبوان الثغر أو كتحذاه أو حاكم السياسة نظير تلك للمسائل التى لجأ فيها المجنى عليه بشكواه إليه فى جرائم حدية أو تعزيرية يفترض أنها ثابتة بالإقرار فلا تحتاج إلى شهادة أو يمين . ويفتح ذلك الباب لعدة فروض كان يمكن اللجوء فيها إلى القاضى الشرعى بعد الشكوى إلى حاكم السياسة :

(١) إذ يمكن المضرورة اللجوء بدعوى إلى القاضى الشرعى طالبا الحكم بتعزير من شكاه إلى حاكم السياسة على أساس أن شكواه كانت مجرد وشاية .

(٢) وكان لولى الأمر أن يحيل المسألة إلى القاضى الشرعى ليتولى التثبت من الجريمة .

(٣) وقد تثبت الواقعة أمام ولى الأمر مثل: جوالى الثغر أو حاكم السياسة ثم يمتنع الفاعل عن تنفيذ ما قرره ولى الأمر مثل: إلزام الغاصب برد الشيء المنصوب إلى صاحبه ، وعندئذ كان يلجأ المجنى عليه إلى القاضى الشرعى طالبا الحكم بإلزام الفاعل بالرد وإلزامه على ذلك . (٣)

كذلك كان يمكن اللجوء مباشرة إلى ولى الأمر فى جريمة ليتولى الحكم فيها : فى حالة ما إذا كانت بيد المجنى عليه حجة شرعية صادرة من المحكمة

تتضمن ثبوت ارتكاب الجاني لواقعة سابقة مماثلة لتلك المعروضة على ولى الأمر ، وكان القاضى قد تثبت من الواقعة السابقة وكتب بها حجة بناء على طلب المجنى عليه ، أو كان قد حكم فيها بعقوبة ثم سقطت بالعمو أو التوبة أو الصلح وتعهد الجاني بعدم العودة إلى مثل فعله فى المستقبل . ومن ناحية أخرى فإنه إذا أصدر القاضى حكما بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه : فإن للمدعى عليه أن يلجأ إلى ولى الأمر إذا صدر تعرض من المدعى . (٤)

كما كان لحكام الإدارة الحكم فى الجرائم التى لا تحتاج إلى خصومة شرعية وهى تلك التى تمثل اعتداء على حقوق الله تعالى أو المجتمع ، وأغلبها جرائم تعزيرية على الأقل فى إطار الوثائق محل البحث . ويتفق ذلك مع نص (المادة ٣٣) من قانون نامه مصر التى تخص السوباشى بسلطة ضبط والد العروس والعريس وعقابهما بشدة فى جريمة العادة الوسنية الفاضحة فى الافراح ، وفيها تخرج العروس ست مرات فى كل مرة بلباس جديد للرقص بين الحاضرين الذين يلصقون النقود على وجهها ويحتسون الخمر ويمارسون الفسق والفجور . ويمكن أن نضيف إلى ذلك : إختصاص حاكم الإدارة بالعقاب على " المحرمات " وفقا لنص المادة السابقة و تكرت بعض أمثلتها من قبيل شرب الخمر " والفحشاء والمنكر والزنا وسائر الكبائر " ، والإختصاص أيضا " بالعقاب أشد العقاب " ضد كل من لم يقم بتنظيف مكان فى عهده ويتركه ملوثا وفقا (للمادة ٤٣) التى نظمت المسئولية على نظافة الأزقة والأسواق فى قانون نامه مصر . فضلا عن ذلك فإننا نقف فى وثائق القضاء الشرعى على قيام القاضى الشرعى بنظر بعض المسائل

الجنائية بغير دعوى من المجنى عليه وبخصوص جرائم - تضمنت اعتداءات على حق الله تعالى أو المجتمع وكان الشهود فيها مدعى حسبة. (٥)

٣- لكن المعيار السابق لا يصلح وحده لتفسير ما خرج عن اختصاص القاضى الشرعى لمصالح حكام وموظفى الإدارة . فإضافة إلى ما سبق يمكن الوقوف على تأثير مصالح السلطة وفقا للمفهوم الذى أميل إليه : الطاعة ومصالح وأموال الميرى ، كما يمكن الوقوف على تأثير بعض المصالح الإجتماعية أو تأثير المكاتب والنفوذ الذين تحوزهما بعض فئات المجتمع . وللتدليل على ذلك يمكننا تتبع توزيع الاختصاص القضائى بين حكام وموظفى الإدارة فى قانون نامه مصر :

أولا : اختصاصات مشايخ العربان

(١) القبض على البدو أو الفلاحين الذين يرتكبون جرائم فى شياخات هؤلاء المشايخ تم إحالتهم إلى الكشاف (المادتان ١٧ ، ٣١) .

ثانيا : اختصاصات الكشاف

(١) عقاب مشايخ العربان عند ارتكابهم إحدى الجرائم بالمخالفة لواجباتهم التى نص عليها القانون والتى تتعلق أساسا بزراعة كافة الأراضى فى شياخاتهم والقيام بأعمال الترع والجسور فيها (المادة ١٥) .

(٢) عقاب البدو عن جريمة جلب أو الاحتفاظ بأحد العبيد أو العسيان أو الإعتداء على الأموال ، ويمتلك الكشاف سلطة إيقاع عقوبة القتل فى

جرائم العصاة إلا إذا كان المقبوض عليه فى إحدى تلك الجرائم " عظيم القدر " فإنه كان يرسل إلى الوالى (المادتان ١٢ ، ١٧) .

(٣) عقاب الفلاحين عن جرائمهم المتعلقة بزراعة الأراض وأشغال الترعى والجسور وأداء المال الميرى والعصيان والفساد (المادة ١٣) .

ثالثا : إختصاصات ناظر الأموال أو الدفتردار

- (١) عقاب ربانة السفن التجارية عن جرائمهم الواقعة على غلال الشونة السلطانية ، عقاب ملتزمى المقاطعات عند تحصيلهم أموال زائدة عن المقرر (المادتان ٢٥ ، ٢٧) .
- (٢) فضلا عن النص العام فى (المادة ٢١) بالعقاب على الجرائم الوظيفية لموظفى الإدارة . إلا أنه رغم ذلك النص العام فإن هناك توزيعات أخرى للإختصاص القضائى بخصوص جرائم موظفى الإدارة حيث ينقسم فيها الإختصاص للوالى منفردا أو بالإشتراك مع ناظر الأموال فى تطبيق واضح للرقابة المتبادلة بين ممثلى السلطة . ومن جهة أخرى فإنه وفقا لمخطوط حسين أفندى الروزنامجى : فإن الروزنامجى كان يحاكم الأفندية على جرائمهم ، ولايجوز للقاضى التدخل فى ذلك ، غير أنه لايجوز عزل أحدهم بغير إذن القاضى . وفى ذلك تعبير عن تطور الروزنامة على نحو أثمر فى إستقلالها واتساع إختصاصها لصالح الروزنامجى وعلى حساب ناظر الأموال أو الدفتردار ، وذلك فى إطار صراع السلطة بين الوالى والمماليك .^(٦)

رابعاً : إختصاصات الوالى

- (١) عقاب الجنود عن جرائمهم الخطيرة ، وأيضاً عن غيرها من الجرائم إذا ارتكبت للمرة الثانية أو الثالثة ، وامتلك الوالى فى جميع تلك الجرائم سلطة العقاب بالعزل أو القتل أو الإبعاد . أما وجاق جاويشان فإن شنونه مفوضه للوالى (المواد ٥ ، ٧) .
- (٢) جرائم القضاة وأعوانهم من النواب والمحضرين المتعلقة بالإتحراف فى أداء وظائفهم حيث إختص الوالى بسلطة العقاب والعزل ثم عرض الأمر على الأستاتة (المواد ٢٧ ، ٤١-٤٢) .
- (٣) جرائم الكشاف ومشايخ العربان وعظيمى القدر من البدو حيث إختص الوالى بالعقاب عليها . واستثنيت منها جريمة مخالفة النظام أو الخيانة أو التهاون فى أداء كامل الأموال السلطانية إذا ارتكبها أحد مشايخ العربان وفيها يقوم الوالى بعرض الأمر على الأستاتة لتقرير العقاب (المواد ٨-١٢ ، ١٤ ، ١٧-١٩) .
- (٤) واختص الوالى بالإشتراك مع ناظر الأموال بالعقاب على جرائم الصرافين الخاصة باحتكار الذهب لرفع سعره عند بيعه للميرى ، وجريمه الإحتفاظ ببندقية بعد التنبيه بالحظر ، والجرائم الواقعة على مال الوقف مثل الإختلاس ، بينما إختص الوالى بمفرده بالعقاب على جريمة التعامل خلافاً للقيمة المحددة للذهبى الأشرفى (المواد ٢، ٢٧، ٢٨، ٤٣، ٤٤، ٤٧) . (٧)

٤- وهكذا يمكن عرض خلاصة الاختصاص القضائي فى المجال

الجنائى قبل عصر محمد على النحو التالى :

(١) اختصاص عام للقاضى الشرعى بمنازعات عامة الناس المنطوية على خصومة شرعية .

(٢) قضاء نوعى خاص بجرائم أمين ومستخدمى بيت المال الواقعة على أموال بيت المال .

(٣) قضاء نوعى من اختصاص حاكم الإدارة (الموظفين أو الامراء) إما لأن المسالة لاتحتاج إلى خصومة شرعية ، وإما لأن الجريمة تتعلق بمصالح السلطة وتحديدًا : الطاعة ومصالح وأموال الميرى ، وإما لأن الجريمة تقع على الرزق الجيشية أو الأحباسية أو تتطوى على اختلاس أموال الوقف .

(٤) قضاء شخصى موزع بين الوالى وناظر الأموال من جهة والآستانة من جهة أخرى ، ويتعلق بجرائم الجنود ، وعظيمى القدر من العربان والموظفين الذين ترسلهم الآستانة إلى مصر مثل : المساحين وبعض الأمناء وموظفى الإدارة وملتمضى المقاطعات . ونلاحظ وقوع تلك الجرائم بسبب الوظيفة أو تعلقها بمصالح السلطة . (٨)

مسألة : نطاق سلطة القاضي الشرعى

٥- من الثابت فى وثائق القضاء الشرعى قيام القاضي بنظر مسائل القصاص والحدود والقيام بالثبوت من وقائعها . كما نعثر على أحكام صادرة من القضاة الشرعيين تضمنت عقوبة القتل قصاصا أو حد الخمر أو حد القذف ، وفى مسائل حدية أخرى : فقد قام القاضي باستتابة الفاعل فى دعاوى سب النبى صلى الله عليه وسلم ، أو أصدر حكما بالتعزير أو الإلزام لعدم توافر الإثبات الشرعى أو أحد الأركان فى جريمة السرقة والزنا .^(٩)

وهكذا شملت سلطة القاضي الشرعى فى مسائل الحدود والقصاص كلا من : الثبوت من وقوع الجريمة والحكم فيها ، أما فيما يتعلق بالجرائم التعزيرية فإن كثيرا من الوثائق تشير إلى قيام القاضي بالتحقيق من وقوع الجريمة تاركا مسألة إختيار العقوبة إلى ولى الأمر ، وإذا كان ذلك هو الوضع الغالب^(١٠) : فإننى أعتقد ومن خلال وثائق القضاء الشرعى أن القاضي الشرعى كان يتولى أحيانا تحديد نوع العقوبة التعزيرية فى حكمه وهذه أدلتى :

(١) إشمال بعض الأحكام على عبارة " التعزير أو التأديب اللايق بحاله الزاجر لأمثاله " مقابل أحكام أخرى لم تقترن بذلك الوصف ، كما إشملت بعض الأحكام على بيان نوع العقوبة التعزيرية^(١١) :

(٢) تضمنت كثير من الوثائق الإشارة إلى إنتهاء الدعوى بالعفو عن العقوبة ، إنن ما فائدة العفو عن العقوبة أو التمسك بها أمام القاضي

الشرعى إذا لم يكن القاضى مختصا بتحديد نوع العقوبة التعزيرية فى بعض الأحوال . (١٢)

(٣) وينبغى التساؤل عن موقف القاضى الشرعى حينما كان يقدر أن التوبيخ أو التهديد هو نوع التعزير المناسب ، أو حين يستفتى مفتى مذهبه وينزل على مقتضى الفتوى : فهل كان القاضى يمتنع فى الحالتين السابقتين عن بيان نوع التعزير . (١٣)

(٤) وتضمنت بعض الوثائق قيام القاضى بالتحقق من وقوع الجريمة وبعد ذلك فإن المدعى عليه كان يذكر أنه خاضع لأحد الأحكام ، وبالتالي فإنه كان يجرى تسليم المدعى عليه إلى حاكمه لتعزيره . ويستدل من ذلك أن القاضى كان سيحدد نوع التعزير لو لم يكن المدعى عليه خاضعا لأحد الأحكام . (١٤)

٦ - ورغم عدم الوقوف على توزيع محدد لسلطة إختيار نوع العقوبة التعزيرية بين القضاة و حكام الإدارة (الأمرء أو الموظفين) : فإن بعضا من وثائق القضاء الشرعى تصف الإجراء الذى يقوم فيه القاضى بإحالة مسألة إختيار نوع التعزير إلى ولى الأمر بعد أن تحقق من وقوع الجريمة بأنه إجراء على العادة أو على ما جرى أى طبقا للعرف المتبع . إذن يمكن القول وفى إطار الوثائق محل البحث بأنه جرى تقييد سلطة القاضى الشرعى فى المجال الجنائى إستنادا إلى العرف فى بعض الأحوال . (١٥)

وقد يتدخل القانون أيضا لتحديد سلطة القاضى الشرعى فى مجال اختيار نوع العقوبة وذلك بالفرقة بين سماع الدعوى والفصل فيها . ففى قانون نامه مصر نقف على دور محدد للقاضى الشرعى لايتجاوز تحقيق الواقعة أو التثبت من وقوع الجريمة ثم إحالتها إلى ناظر الأموال أو الوالى للحكم فيها . ويمكننا رد تلك الجرائم التى نص عليها قانون نامه مصر إلى ثلاثة أنواع من الجرائم :

(١) جرائم تنطوى على إعتداء جسيم يقع على الفلاحين بواسطة حكام وموظفى الإدارة مثل : قيام أحد الكشاف بعقاب فلاح دون جريمة لمجرد الطمع فى أمواله ، أو قيام أحد الكشاف أو مشايخ العربان أو المباشرين بقتل فلاح أو سلب أمواله دون حق شرعى .

(٢) جرائم مخلة بإحدى المصالح الإجتماعية مثل : جريمة الوكالة فى دعوى باطلة لا أساس لها ، وحيث سنقف لاحقا من خلال وثائق القضاء الشرعى وكتابات المؤرخين على إنتشار تلك الجريمة لاسيما بواسطة وكلاء الدعاوى المحترفين ، وما ترتب عليها من سلب أموال الاهالى أو حقوقهم .

(٣) جرائم مضرّة بمصالح وأموال الميرى مثل : جريمة عدم توزيع النقاوى على الفلاحين بواسطة العمال أو المباشرين ، أو جريمة الكشاف أو مشايخ العربان فى إهمال الزراعة تبعا لإهمال أشغال الترعى والجسور أو جريمة الإمتناع عن أداء الرسوم الجمركية إذا ارتكبتها أحد جنود وجاق الإسيابية أو أحد كبار التجار أو الأشراف. (١٦)

٧ - وإضافة لما سبق فقد أثرت بعض الأوضاع الإجتماعية على سلطة القاضي في المجال الجنائي وغيره من المجالات . فمن ناحية : فإنه من الثابت أن أحكام القضاة الشرعيين كانت تخضع لمراجعة الولاة لاسيما عند مساس الحكم بمصالح إحدى الجماعات ذات النفوذ على نحو يمكن أن يثير غضبها مثل مصالح الجنود . ووفقا لقانون ناميه مصر (المواد ٢٧ ، ٤١ - ٤٢) فإن الولاة بمفرده وأحيانا بالإشتراك مع ناظر الأموال كان يختص بالتفتيش على أحوال وأحكام القضاة كما سنرى . ومن ناحية أخرى : فقد كان القضاة الشرعيون عاجزين عن إسباغ حمايتهم الجنائية على الأهالي جراء ما كان يقع على أنفسهم وأموالهم من اعتداءات . وكانت تلك الاعتداءات تقع بسبب صراع الجماعات ذات النفوذ (الجنود والمماليك) على السلطة وهي إحدى سمات العصر العثماني منذ أواخر القرن السادس عشر، أو بمناسبة تطبيق القوانين أو الفرمانات الصادرة عن الولاة . وكانت أغلب تلك الفرمانات جنائية ولم تكن تتضمن النص على عقوبات محددة في أكثر الأحوال ، ولذا فقد ترك تقديرها إلى القائمين على تنفيذها . (١٧)

مسألة : تطور توزيع الاختصاص القضائي

٨- لجأ محمد على إلى التضييق من نطاق اختصاص القاضي الشرعي في المجال الجنائي ، وحتى سنة ١٨٣٧م إختص القضاة الشرعيون ببعض المسائل التي لم تكن تمس بمصالح الميرى أو الأمن العام وعلى سبيل المثال : فإن جريمة قطع السنة المواشى خفية كانت من اختصاص القاضي الشرعي بينما خضعت جرائم غصب المواشى والإبل ونبح إناث البهائم بغير عذر لاختصاص حاكم الإدارة ، ومن الجلى أن الجرائم الأخيرة تتعلق بمصالح الميرى في الحفاظ على الناتج الحيوانى وانتظام أعمال الزراعة.(١٨)

وقد إختص القضاة الشرعيون باللسائل التالية :

- ١- القتل العمد أو الحاصل عن الجرح العمد .
- ٢- النزاعات التي ترتب عليها تلف أحد الأعضاء مثل: العين والأنف والأنف .
- ٣- إسقاط الحامل بواسطة الزوج أو الغير .
- ٤- إنتهاك الأعراض وإزالة البكارة .
- ٥- قطع السنة المواشى خفية .
- ٦- خطف إحدى البنات بواسطة أحد مشايخ البلاد ليتزوجها أو يزوجهها غيره .
- ٧- إمتناع أهل الزوجة المغضبة عن إعانتها إلى زوجها إلا بعد أداء بعض الأموال كشرط لقبول الصلح .(١٩)

ومنذ إعادة تنظيم الإدارة والقضاء فى سنة ١٨٢٧م تقلص إختصاص القاضى الشرعى ، فقد حددت المسائل الشرعية التى يختص بها القضاة الشرعيون وهى : مسائل الأحوال الشخصية ومنها المواريث ، فضلا عن مسائل الوقف ومنازعاته ، والقيام بوضع الحكر على أراضى الأوقاف المتخربة وذلك بتحويلها الى الغير مقابل ثمن معلوم . وفيما عدا ذلك من مسائل فقد وزع الإختصاص بشأنها بين حكام الإدارة ورؤساء المصالح الإدارية من جهة والدواوين والمجالس من جهة أخرى . وقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى الإقرار بذلك التنظيم الإدارى القضائى دون تعديل . (٢٠)

٩- ونتناول الآن قواعد توزيع الإختصاص القضائى فى المجال الجنائى على الإدارة ومجالسها و ملاحظتا عليها :

أولا : إختصاص الدواوين والمجالس :

لم يكن هناك معيار محدد فى توزيع الإختصاص بإعادة النظر فى الأحكام أو التصديق عليها ، إذ جرى توزيع ذلك الإختصاص بين كل من : مجلس وديوان الوالى والمجلس الخصوصى ، وذلك على الرغم من أن مجلس الأحكام كان يأتى على قمة المجالس التى يقوم عليها التنظيم الإدارى والقضائى فى مصر باعتباره " الحامى الأقوى للنظامات والقوانين التى تأسست من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان الوراثة المنعم بها على ولاية مصر بالتوريث " . ومن جهة أخرى فإن إختصاص مجالس دواوين العموم ببعض جرائم مستخدمى الميرى قد لحقه التطور فى مرحلتين :

المرحلة الاولى وتبدأ بإنشاء جمعية الحقانية سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م والتي كانت إحدى النتائج فى محاولة فصل الإدارة عن القضاء . والمرحلة الثانية تبدأ بجهود عباس فى إعادة تنظيم القضاء بإنشاء مجلس الأحكام سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م ثم إعادة تشكيل مجالس الأقاليم سنة ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م . (٢١)

(١) إختصاص ديوان الوالى ويختص بالحكم فى جرائم حكام الإدارة ورؤساء المصالح الميرى المتعلقة بمخالفة القوانين واللوائح أو الإضرار بأحد الأهالى ، وهى جرائم إختصت مجالس الأقاليم بالتحرى والتحقيق فيها ثم إحالتها إلى ديوان الوالى . كما إختص ديوان الوالى بنظر الطعون ضد أحكام القضاة الشرعيين وذلك إذا خالفوا الحق فى أحكامهم (المادة ٢٢ منتخبات) .

(٢) إختصاص مجالس دواوين العموم وقد إختص مجلس ديوان العموم بالحكم فى بعض الجرائم التى يرتكبها صغار مستخدمى الميرى ، وهى جرائم : الإختلاس والرشوة والتزوير والإضرار بالميرى وإتلاف أوضاع شىء من العهدة والحصول دون حق على مال الميرى وإتهام الغير بتهمة كاذبة أو إبطال حقوقه أو قتله أو الإغراء على قتله . أما إذا وقعت تلك الجرائم من كبار مستخدمى الميرى فقد إنتقل الإختصاص بها إلى جمعية الحقانية منذ إنشائها سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م بعد أن كان منعقدا للجنة من أرباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات وعضو يعينه الخديوى . (٢٢)

وعند إعادة تشكيل مجالس الأقاليم سنة ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م أصبح الإختصاص بالحكم فى جرائم مستخدمى الميرى المتعلقة بسرقة أو إتلاف شىء للميرى أو الإضرار بمصالح الميرى منعقدا لمجالس دواوين العموم أو الأقاليم ، وكان كل من مجلس الأحكام والمجلس الخصوصى يختصان بمراجعة الأحكام الصادرة فى تلك الجرائم ثم تعرض على الوالى " لأجل التنفيذ والإجراء " .^(٢٣)

(٣) إختصاص مجالس الأقاليم وقد إختصت بالحكم فى جرائم القتل أو السعى فى الفساد والفتنة التى تقع خارج القاهرة . وإختصت بالحكم فى الجرائم المعاقب عليها بالحبس فى القراقول أو الرياضة أو الجلد أو النفى . ويتولى مجلس الأحكام مراجعة الأحكام الصادرة فى تلك الجرائم ، كما لايجوز تنفيذها إلا بعد إستئذان ديوان الوالى . وإختصت المجالس بالحكم فى جرائم مخالفة الأسعار التى يرتكبها البائعون ، أما جرائم التعذيب أو الأذية التى يرتكبها حكام الإدارة ومستخدمى الميرى فإن الإختصاص بالحكم فيها كان منعقدا لمجالس الأقاليم ومجلس الأحكام .^(٢٤)

(٤) إختصاص مجلس الأحكام وقد إختص بالحكم فى جرائم القتل أو السعى فى الفساد والفتنة إذا وقعت داخل القاهرة ، ويشترط إخطار ديوان الوالى بتلك الأحكام لى يمكن تنفيذها . كما إختص المجلس بجرائم إنتهاك الاعراض والحرمان التى تقع بالقاهرة . أما جريمة مخالفة الرضى والنظام إذا وقعت من أحد مديرى الأقاليم فإن

الإختصاص بالحكم فيها كان منعقدا لمجلس الأحكام أو المجلس الخصوصى ، ثم يعرض الحكم على الوالى " لأجل التنفيذ والإجراء " . وإختص المجلس بجريمة عدم زراعة الأراضى المقيدة بدفاتر التاريع والتى يمكن أن ترتب مسئولية حكام الإداره فضلا عن المسئولية الجماعية للفلاحين ، إذ نص القانون على وجوب تحصيل المال الميرى عن الأراضى التى لم تزرع .^(٢٥)

ثانيا - إختصاص حكام الإدارة ورؤساء المصالح الميرية

لقد جرى تقليص إختصاص رؤساء المصالح الميرية بالحكم فى بعض جرائم المستخدمين بتلك المصالح ، وذلك منذ إنشاء جمعية الحقانية سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م. فضلا أن ذلك كان فى إطار محاولة فصل الإدارة عن القضاء ، فإنه قد أفصح عن الإهتمام بالقضاء على مظاهر الفساد الإدارى لاسيما فى مسألتين هما : تستر الرؤساء الإداريين على جرائم المستخدمين وتأخر المكاتبات الإدارية المتبادلة بين مصالح الميرى ، ويتضح ذلك جليا من خطبة ألقاها محمد على فى سنة ١٨٤٧م قبيل إعزاله الحكم .^(٢٦) ومن جهة أخرى فقد تجاوز حكام الإدارة إختصاصهم المنصوص عليه فى القوانين وكان إختصاصهم بالحكم فى بعض الجرائم أو التحقيق أو تحصيل الديون مناسبة لإيقاع بعض العقوبات بالمخالفة للقوانين ، وكما سنرى تفصيلا من خلال النصوص التاريخية ومنشورات نظارة الداخلية . ولكننا نقدم هنا مثالا هاما على تجاوز حكام الإدارة إختصاصهم فى المجال الجنائى : فرغم تحديد عقوبة قاطع الطريق بالحبس مدى الحياة فى فيزاوغلى طبقا للقانون

الصادر من ديوان المالية فى سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م والذى خول أيضا مديرى المديرىات سلطة التحقيق والحكم فى جريمة قطع الطريق ، إلا أنه أمام لجوء مديرى المديرىات للحكم على قطاع الطرق بالإعدام فقد تدخل ديوان المالية فى نفس السنة بقانون جديد إنتقل الإختصاص بمقتضاه إلى جمعية الحقانية مع التأكيد على عقوبة الحبس مدى الحياة ضد قطاع الطرق ، ويتضح ذلك جليا بمقارنة مواد القانونين المذكورين . (٢٧)

(١) إختصاص رؤساء المصالح الميرية وقد إختصوا بالحكم فى بعض جرائم المستخدمين بالمصالح والمتعلقة بالعمل مثل: تلك الخاصة بمواعيد العمل والمكاتبات بين المصالح والإهمال وعدم طاعة الأوامر والقوانين والتدخل فى عمل الغير ، فالمستخدمين فى مصالح الميرى وحسب نص القانون " يجازون بمعرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار". ولكن بعد إنشاء جمعية الحقانية سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م أحيل إليها الإختصاص بالحكم فى جرائم مديرى المصالح المتعلقة بالمكاتبات الإدارية بين مصالح الميرى . كما إنتقل الإختصاص بالحكم فى جرائم مخالفة القوانين أو التدخل فى عمل الغير إلى المجالس القضائية كما سبق .

(٢) إختصاص حكام الإدارة وقد إختصوا بالحكم فى جرائم نظار الأقسام ومشايخ البلاد والفلاحين والعربان والصرايين والمتعهدين بأعمال للميرى ، وتتعلق تلك الجرائم بمصالح وأموال الميرى ، أو أشغال الترعى والجسور ، أو الإمتناع عن الجهادية ، أو جرائم الحريق

والإتلاف والغصب التى تقع على المزروعات أو المحاصيل أو السواقي أو النخيل و الأشجار أو الأخشاب أو البهائم . (٢٨)

وكان حكام الإدارة يختصون بالحكم فى جرائم قطع الطريق ، وجرائم السرقة المعاقب عليها بالحبس فى فيزاوغلى من مدة سنتين إلى الحبس مدى الحياة . ثم إنتقل ذلك الإختصاص إلى جمعية الحقانية سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م إلى أن إمتلك مجالس الأقاليم الإختصاص بالحكم فيها منذ إعادة تشكيلها فى سنة ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م . وإذا كان إختصاص حكام الإدارة (مديرى المديريات) بالحكم فى جرائم الفلاحين الواقعة على أحد أنفار الجهادية قد إنتقل إلى جمعية الحقانية: فقد إختص مديرى المديريات بالحكم فى جرائم خطف البنات دون علم اقاربهم بزعم الزواج منهن ، وجرائم إنتهاك الإعراض والحرمان التى تقع بالأقاليم خارج القاهرة ، وقد إمتلك مديرى المديريات ذلك الإختصاص رغم وجود مجالس الأقاليم . ومن جهة أخرى فقد كان لحكام الخطوط ومشايخ البلاد الإختصاص بعقاب الفلاحين عن بعض جرائمهم المعاقب عليها بالنجد مثل : قيام أحد الفلاحين باستعمال بهيمة غيره فى الزراعة دون إذن صاحبتها ، أو جريمة سرقة الخضروات أو الفاكهة أو الدجاج . (٢٩)

هوامش

(١) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٦٩-٧٠. محكمة الباب العالى : سجل ٢٣٧ صفحة ٦١ مادة ٧٤ . وفى الوثيقة المشار إليها : "بحضور شيخ الإسلام قاضى القضاة وكتّخدا مستحفظان وجاويش مستحفظان ، إدعى بعض من طائفة اليهود بمصر المحروسة على مجموعة من جاويشيه مستحفظان أنه إذا وقع فى حارتهم المعدة لسكنهم الكائنة بمصر المحروسة القاطنين قتيلا أو جريحا أو رديما أو غريقا يتسلط عليهم وقلق الحارة بالتجريم والتخويف والغرائم وقد ضاقوا من ذلك نرعا فعند ذلك استفسر من كامل الإختيارية والجاويشية والأربعة أوده باشية المقادم المشار إليهم إعلاء فوجدوا الأمر ما ذكروا وانتهى بالتوافق على الكف عن ذلك ما عدا ما يحصل من طائفة اليهود الخوالى السابقة لزعيم مصر حالا نصف وثمانون نصفا فضة". ويعزز ذلك النظر ما ذهب إليه الماوردى فى تعدادده لما يدخل فى ولاية القضاء الشرعى بنظر الدعاوى "فصل فى المنازعات وقطع الشجار والخصومات والصلح عن التراضى واستيفاء الحقوق ممن مطل بها". وهذه كلها مما يمكن وصفه بالدعاوى الخاصة. وقد ذكر الماوردى حالة واحدة مما يمكن أن يسمى بالدعاوى العامة وهى أن للقاضى النظر إلى مصالح عمله من الكف عن التعدى فى الطرقات والأفنية وإخراج ما لا يستحق من الأجنحة والأبنية وله أن ينفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم ، ولكن أبا حنيفة ذهب بأنه لا يجوز للقاضى النظر فى هذه المسائل الأخيرة إلا بحضور خصم مستعد ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ .

(٢)

وعلى سبيل المثال : فى احدى جرائم القتل ولأن أخ القتل لأبيه لم يدع على شخص معين بارتكابها فقد إكتفى القاضى بالكشف على المجنى عليه وإثبات نتيجة الكشف بشهادة شهوده ، محمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٤٠٠ مادة ١٦٨٦ . وفى دعوى قتل أخرى وكانت المدعية امرأة ذمية عن زوجها القتل ونظرا لهروب المدعى عليه فقد إنتهت الدعوى بكتابة حجة شرعية بنتيجة الكشف على المجنى عليه وذكر هروب المدعى عليه ، سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١٠ . وفى دعوى موضوعها الشروع فى اللواط فقد صدر الحكم على أحد المدعى عليهما نظرا لهروب المدعى عليه الآخر وبالتالى تعذر إجراء الخصومة بينه وبين المدعى ، سجل ٤١ صفحة ٤١٨ مادة ٧٦ . وفى جريمة سرقة ونظرا لهروب المتهم فقد إنتهى الأمر بكتابة حجة شرعية بنتيجة البحث والتحرى بواسطة شهود القاضى . وفى دعوى فساد لم يصدر الحكم على أحد المدعى عليهم لفراره أثناء القبض عليه ، محكمة بولاق : سجل ٦١ صفحة ٥٦٦ مادة ١٤٦٠ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ . وذهب الماوردى وابن تيمية وابن نجيم إلى اختصاص القاضى بالفصل فى المنازعات وإثبات الحقوق وذلك فيما يحتاج إلى الشهادة أو اليمين . وكما سبق فإن إختصاصات القاضى الشرعى لم تكن ثابتة ومحددة عبر التاريخ الإسلامى ، وهو ما عبر عنه ابن تيمية بقوله : " عموم الولايات وخصوصها تتحدد بالألفاظ والأحوال والعرف وليس لها حد فى الشرع فقد يدخل فى ولاية القضاء فى بعض الأمكنة والأزمنة ما يدخل فى ولاية الحرب فى مكان وزمان آخر ... " ، وأيضا ما إتفق عليه الفقهاء من جواز تخصيص وتقييد القضاء فى الزمان والمكان . أما ما تمحض حقا لله تعالى من عقوبات حدية او تعزيرية فلا تشترط فيها الخصومة حيث تقبل الشهادة فيها حسبة لله بلا

دعوى ويخضع الشاهد عندئذ لأحكام الشهادة وينطبق ذلك على حدى الزنا والخمر فى حين إختلف الفقهاء فى شأن حدى السرقة والقذف ، فالخصومة شرط فيهما عند الأحناف خلافا للمالكية وبعض الحنابلة . أما ما تمحض حقا للعبد مثل القصاص فيشترط فيه الخصومة أى الدعوى والإعداد وهو ما يتضح عند الأحناف مقارنة بالشافعية . راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤٧٠ - ٤٧١ د. محمد سليم العوا : فى أصول النظام الجنائى الإسلامى ، ص ٨٨-٩٤ ، ٢١٠-٢١٣

إبن تيمية : الحسبة فى الإسلام ، ص ٧-٨

السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، ص ٣٢

إبن نجيم : الأشباه والنظائر ، ص ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢

أبو زهرة : الجريمة ، ص ٦٥ - ٦٩ .

(٣) وعلى سبيل المثال : " حضر الرئيس أحمد بن رمضان المغربى وأخبر أن شخصا يدعى مبارك عقال البدوى تعدى عليه قبل تاريخه أدناه وشكاه إلى حاكم سياسى بغير طريق شرعى فقبض عليه وجلده ظلما وعدوانا والتمس حضوره إلى مجلس الشرع الشريف ... " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٩ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ ، وإيضاً سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ ، ٢١٠ مادة ٧١٠ . وفى دعوى موضوعها خطف ولد إمراه نصرانية ، فقد قام كتحدا قابودان الثغر بإحالة المسألة إلى القاضى الشرعى للتحقق منها ، سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ . وفى دعوى أخرى طلب المدعى تعزيز المدعى عليه لأنه كان قد شكاه إلى حاكم سياسة وترتب على ذلك تغريمه مبلغ من المال ، محكمة الباب العالى : سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ ،

وأيضاً : سجل ٣٠١ صفحة ١٤٣ مادة ٢٧١ . وفى دعوى سرقة طالبت المدعية بإلزام المدعى عليه برد الأشياء المسروقة وذلك لأنها قد شكته إلى جوالى الثغر فأقر أمامه بجريمته لكنه لم يتم برد الأشياء لها ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ . وعلى سبيل المثال أيضاً : كان المشكو ضده إلى حاكم سياسة يلجأ إلى القاضى بدعواه مطالباً بتعزير الشاكى أو إلزامه بمبلغ الغرامة الذى قضى به حاكم السياسة على المشكو ضده ، محكمة بولاق : سجل ٤١ صفحة ٧٨ مادة ١٦٧ ، محكمة البرمسية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ٣٦ مادة ١٥٢ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٩ صفحة ٧ مادة ٣٢ . وقد استعمل لقب حاكم سياسى للإشارة إلى بك أو كاشف الإقليم . راجع : د . لىلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٤٤٥ .

(٤) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ مواد ١٢٦ ، ١٣٦ ، ٢٤٤ ، ١٠٦٤ وسجل ٥ صفحة ٣٥ مادة ١٠ وسجل ٥٨ صفحة ٢٢٦ مادة ٤٠٠ وسجل ٦٥ صفحة ٢٧ مادة ٦٣ وسجل ٦٠ صفحة ٢٢١ ٣٨٨ محكمة الباب العالى : سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ ص ٤٦٤م ٦٧٥ . وعلى سبيل المثال : فى دعوى ضرب وسب عجز المدعى عن إحضار شهود فوجهت اليمين إلى المدعى عليه بناءً على طلب المدعى فنكل عن اليمين " فحين ذلك إلتمس المدعى من مولاتنا افندى كتابه ما هو الواقع فأجابه لذلك " وفى دعوى ضرب ثبتت بشهادة الشهود أمام القاضى ثم انتهت بالصلح وأن المدعى عليها " لاتعود لما صدر منها ومتى عادت سيكون عليها ما يراه ولى الأمر " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٨

صفحة ٢٢٦ مادة ٤٠٠ و سجل ١ صفحة ٢٧ مادة ١٢٦ . وفي دعوى سب وتحريض على السرقة عجز المدعى عن إحضار شهود وحكم القاضي بمنع المدعى من معارضة المدعى عليهما " وأشهد على المدعى أنه لا يعارض المدعى عليهما شكاية للشرع الشريف بالباب العالي وإن شكاهما من حكام السياسة وأغرمهما شيا كان عليه القيام بنظره وما يراه ولى الأمر " محكمة الباب العالي : سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ .

(٥) ومع ذلك كان يمكن للشخص أن يلجا إلى حاكم السياسة متهما أحد الأشخاص بجرحه أو سبه أو التحريض على سرقة ويقوم حاكم السياسة بتوقيع إحدى العقوبات مثل الجلد أو التغريم على المتهم ، ثم يثبت فيما بعد أمام القاضي أنه لا أساس لتلك التهمة فيحكم القاضي بتعزير الشاكي ، كما نقف على أحكام بالحبس صادرة من حاكم الإدارة فى دين مدنى أحيانا ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ مادة ٧١٠ - سجل ٤١ مادة ٣٨٢ - سجل ٥٩ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ - سجل ٨٦ صفحة ٥٩ مادة ٨٠ ، محكمة الباب العالي : سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ ، سجل ٣٠١ صفحة ١٤٣ مادة ٢٧١ وسجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ ، محكمة الزاهد : مسجل ٦٦٩ صفحة ٧ مادة ٣٢ . وكان لأحد أو بعض الأشخاص الإدعاء بحسبة أمام القاضي بخصوص سكر أحد الأشخاص أو التعرض بالقول ضد الدين الإسلامى أو القرآن ، ولهم أيضا إحضار ذلك الشخص أمام القاضي وتقديم شهود فيحكم القاضي بالحد أو التعزير . كما كان للقاضي أن ينظر دعوى القتل بناء على قيام عدد كبير من المسلمين بإخباره بوقوع الجريمة وإسم القاتل ثم إحضارهم القاتل و معه أداة القتل مثل سكين ملطخة بالدم ، ويحكم القاضي بالتصااص بعد ثبوت الواقعة

بشهادة شاهدين ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ مواد ٧٢٣ ، ٧٩٣
 ١٣٢٧ - سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة ٦٦٠ - سجل ٧ صفحة ٢٣٩ مادة
 ٥٨٨ - سجل ٤١ صفحة ٣٥٩ مادة ٦٦٧ - سجل ٤٥ صفحة ١١٧ مادة
 ٢٦٧ سجل ٣٦ صفحة ١٤٥ مادة ٣٨٩ محكمة الباب العالي : سجل ٥٧
 صفحة ١٦ مادة ٥٨ - سجل ٧٩ صفحة ٥٣١ مادة ٧٨٠٠ محكمة بولاق
 سجل ٩ صفحة ١٨٧ مادة ١١٦١ . والنباشي مسئول حفظ الامن وتنفيذ
 أحكام القضاة كما أطلق على كل سوباشي من سوباشية مصر المحروسة
 لقب والى أو زعيم .

(٦) مخطوط حسين افندى الروزنامجى د. نور فرحات : التاريخ الاجتماعى
 للقانون ، ص ٢٠٥ - ٢٢٠ مع إستيلاء المماليك على منصب الدفتردار
 بمرور القرن السابع عشر قام والى مصر مقصود باشا بإعادة تنظيم
 الروزنامة لمواجهة نفوذ المماليك وتسلطهم على المناصب العليا . وأصبح
 الروزنامجى مشرفا على قلم الروزنامة وعلى كافة موظفى الدفتردارية .
 وكان والى يتولى تعيين الروزنامجى ، ثم تطور الحال فى القرن الثامن
 عشر وصار على والى الحصول على موافقة كبير المماليك الذى يشغل
 منصب شيخ البلد فى تعيين الروزنامجى ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ
 الاجتماعى للقانون ، ص ٢٠٨-٢٠٩ . وقد تولى مقصود باشا المذكور ولاية
 مصر من شعبان ١٠٥٢ هـ إلى صفر ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٢ م . أما جرائم الوظيفة
 التى يرتكبها الأمناء والمساحون المرسلون من الآستانة فقد كان يتم العقاب
 عليها بعد قيام والى والدفتردار بعرض الموضوع على الآستانة وتلقى
 جوابها بهذا الشأن (المادتان ٢٦ ، ٢٩) من قانون نامه مصر .

(٧) جرائم القضاة بالمواد ٢٧، ٤١ - ٤٢ من قانون نامه مصر. جرائم الجنود بالمواد ١-٥ ، ٢٧، ٣٢، ٣٨ من قانون نامه مصر. جرائم الكشاف والمشايخ بالمواد ٨-١١ ، ١٤-١٩ ، ٣١ من قانون نامه مصر. الدينار الذهبى الأشرقى حددت قيمته بخمس وعشرين بارة فى قانون نامه وفى عهد خسرو باشا والى مصر ٩٤١-٩٤٣هـ / ١٥٣٥ - ١٥٣٦م كان الذهبى الشرىفى بخمس وخمسين بارة ، وفى سنة ١٥٨٤م أصبح كل خمس وثمانين بارة تساوى دينارا أشرقى أو شرىفى، والبارة أصغر عمله نقدية تركية وتساوى ١ على ٤٠ من القرش كما أطلق عليها نصف فضة أحيانا فى وثائق القضاء الشرعى ، راجع : أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٠٨-١٠٩ . د. صلاح هريدى : الجاليات الأوربية فى الإسكندرية فى العصر العثمانى ، ص ٢٩. محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣ صفحة ٦٧ مادة ١٦٩ وسجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠١ .

(٨) إختص الدفتردار أو ناظر الأموال بجرائم إختلاس مال الوقف ، بينما إقتصر دور القاضى وناظر الأوقاف على عرض الواقعة عليه . وإختص الوالى بنظر الدعاوى المتعلقة بالرزق الجيشية والأحباسية ، المادتان ٤٤-٤٥ من قانون نامه مصر . الرزق هى حقوق إنتفاع كانت تقرر على الأرض الزراعية المملوكة للدولة ، إما لدواعى خيرية أو دينية فتسمى حينئذ بالرزق الأحباسية ، وإما بغرض ضمان مورد مالى ثابت لجنود الوجاقات ونرياتهم فتسمى بالرزق الجيشية ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤٥١ .

(٩) وعلى سبيل المثال فقد أصدر القاضى الشرعى حكمه بالقتل قصاصا فى بعض الدعاوى كما فى سجل ٣٦ صفحة ١٤٥ مادة ٣٨٩ - سجل ٨٦ صفحة ٥٨ ، ٥٩ مادة ٧٩ بمحكمة الإسكندرية الشرعية ، كما أصدر حكمه بتوقيع حد القذف فى : سجل ٢٢ صفحة ١٠٧ مادة ٢٥٧ - سجل ٣٦ صفحة ١٤٤ مادة ٣٨٧ - سجل ٧٤ صفحة ١١٥ مادة ٢٢٩ . وأصدر حكمه بتوقيع حد الخمر فى : سجل ومواد ٧٢٣ ، ٧٩٣ ، ١٣٢٧ - سجل ٤٥ صفحة ١١٢ مادة ٢٦٧ ، وأيضا محكمة الباب العالى : سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ - سجل ٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥٨ وأيضا محكمة مصر القديمة مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ ، محكمة البرمسية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١ مادة ٦٢٨ .

(١٠) فقد كان ذلك هو الوضع الغالب ويتأكد ذلك على سبيل المثال من خلال الفتاوى الرملية وفيها قام الرملى بالرد على عشرات الاسئلة الواردة إليه من المتقاضين حول محاضر الجلسات ومدى اعتبارها حكما قضائيا واستناد ولى الأمر إليها لإيقاع العقاب . وعلى سبيل المثال : فى دعوى جرح وبعد إثباتها بالبينه " ويمقتضى ماشرح خرج المدعى عليه المرقوم تحت ما يقتضيه الشرع " وفى دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بالشكوى ضد المدعى إلى حاكم سيانته دون حق وقد اعترف المدعى عليه بذلك " بقى مبارك المذكور تحت ما يوجبه الشرع الشريف فى ذلك شرعا وكتب بذلك ضبطا للواقع ليراجع عند الإحتياج اليه ويعرض على من له ولاية الأمر " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٨ صفحة ٨٨ مادة ١٦٠ - سجل ٥٩ صفحة ١٤ مادة ٤٣ - سجل ٥٩ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ - سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ . وعلى سبيل المثال : " إدعى حسن على

بن حسين بن عبد الله بأنه تعدى عليه وضربه على ظهره وطالبه بما يترتب عليه فاجاب بالإتكار فطلب من المدعى البيان فأحضر محمد بدر الدين بن علي والحاج منصور بن عبد الرازق عمر ومصطفى بن علي وشهدوا بوجه المدعى عليه المذكور أنه تعدى وضرب المدعى المذكور ، محكمة الباب العالي : سجل ٢٩ صفحة ١٦٩ مادة ٩١٧ - سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٧٩٨ - سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . وعلى سبيل المثال وفي دعاوى ضرب أو سب أو شكوى إلى حاكم سياسة فقد قام القاضي بالتثبت من الواقعة وقرر استحقاق المدعى عليه للتعزير وأحال تحديد التعزير إلى أولى الأمر " ولما ثبت مضمون ما قامت به البنية المذكورة أعلاه أمر بتعزير المدعى عليه المذكور أعلاه وخرج تحت التعزير " محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٢٨ مادة ٣٨٣ - مسلسل ٥٤٩ صفحة ٣٧٧ مادة ١٣٠٣ ، محكمة بولاق : سجل ٤١ صفحة ٣٧٣ مادة ٨٨٠ - سجل ٩ صفحة ١٨٧ مادة ١١٦١ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥ - مسلسل ٦٧١ صفحة ٤٩ مادة ١٢٢٦ ، محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١١ مادة ٨٢٦ .

(١١) وعلى سبيل المثال : في دعوى موضوعها التعرض الدائم بالأذية والإضرار والضرب وبعد ثبوتها بالبينة فقد أصدر القاضي حكمه " اللازم عليهما التعزير الشرعي اللائق بحالهما الزاجر لامثالهما عن فعل ذلك وعزر كل منهما بالضرب بطلب من المدعى المذكور وأمر مولانا الحاكم " ، محكمة الباب العالي : سجل ١٨٣ صفحة ٥٣ مادة ١٦٠ . وعلى سبيل المثال : وفي دعوى سب وبعد قيام المدعى بإثباتها بالبينة " طلب المدعى

من الحاكم المشار إليه فعل ما يقتضيه الشرع فأجابه إلى سؤاله وأدبت على ذلك التأديب الشرعي اللائق "محكمة الباب العالي : سجل ٥٧ صفحة ٦٥ مادة ٢٣٧ وسجل ٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥٨ وسجل ٥٤ صفحة ١٦٦ مادة ٧٣٠. وفي دعوى موضوعها إجتماع رجل بإحدى النساء على خمر وفساد وفواحش وبعد إعترافهما " وثبت إعترافهما بذلك لدى مولانا أفندي المشار إليه أعلاه دام علاه شهادة شهود وصدوره لديه ثبوتاً شرعياً وحكم أعز الله تعالى أحكامه بموجب ذلك حكماً صحيحاً شرعياً وأشهد على نفسه الكريمة بذلك. وعند ذلك وجه عليهما مولانا أفندي المشار إليه التعزير الشرعي اللائق بحالهما وبقياً تحته وبه شهد "محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم ١٠١٨ هـ ، وفي دعوى سب بنفس المحكمة وبعد إثباتها بالبينه " وأعذر إليه في شهادتهما فلم يبد دافعاً ولا مطعناً وعند ذلك عزره الحاكم المشار إليه التعزير اللائق بحاله "سجل ٣ صفحة ٣٣ مادة ٩٢ ، وأيضاً سجل صفحة ١٦١ و ١٦٢ مادة ٤٣٣ . وعلى سبيل المثال في دعوى قذف وبعد إعتراف المدعى عليه فقد " وجه على الشيخ رجب المدعى عليه المذكور التعزير الشرعي اللائق وأدبه ببعض ضربات على قدميه وأبقاه تحت إستيفاء حق التعزير توجيهها شرعياً "محكمة بولاق : سجل ٥٥ صفحة ١٨٤ مادة ٣٨٩ ، وفي دعوى موضوعها إجتماع بعض النساء مسفرات الوجه ببعض الرجال على طبل وغناء وبعد إثباتها بالبينه " فعند ذلك عزر الشيخ محمد المذكور والمرأه العجوز المدعو خضر التعزير الشرعي بالمجلس "محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨ مادة ٢٠٤٣ .

(١٢) وكما سيأتى تفصيلا فقد كان للمدعى أو ولى الأمر العفو عن العقوبة إلا إذا تعلقت بحق من حقوق الله تعالى أو المجتمع . وعلى سبيل المثال : فى دعوى ضرب وسكر وبعد إثباتهما بالبينة " فأديا شهادتهما بأنه كان سكران بوظه وأنه صدر الضرب المذكور منه وأقيم عليه الحد وترك المدعى أجره على الله "، إشارة إلى صدور العفو عن عقوبة الضرب من المدعى . وفى دعوى سب وبعد إثباتها بالبينة فقد تمسك المدعى بالعقوبة " ولما ثبت ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعى لذلك شهادة شهود وصدوره لديه وجه على سليمان المدعى عليه المذكور التعزير وبقي عليه بطلب من غريمه المذكور محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥ صفحة ٣٥ مادة ١١٠ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٨ . وعلى سبيل المثال : فى دعوى سب وبعد إثباتها بالبينة " فعزرت التعزير الشرعى بطلب المدعى المذكور " فى إشارة إلى تمسك المدعى بالعقوبة، محكمة الباب العالى : سجل ٥٤ صفحة ١٦٦ مادة ٧٣٠ - سجل ١٨٣ صفحة ٥٣ مادة ١٦٠ - سجل ٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥٨ - سجل ٥٧ صفحة ٦٥ مادة ٢٣٧ . وتضمنت بعض دعاوى الخمر أو الزنا أمام القاضى الشرعى تثبت القاضى من الواقعة وتقريره إستحقاقه الحد " وخرج تحت المقابلة عليه وقبول على ذلك المقابلة الشرعية " أو " أبقياه على إستيفاء ذلك حكما وتوجيها وإبقا شرعيا " إشارة إلى عدم جواز العفو عن العقوبة لتعلقها بحق الله تعالى ، محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١ مادة ٨٢٦ . محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ و ١٩٢ مادة ٥٢٧ .

(١٣) وكما سيأتى تفصيلا ومن خلال الوثائق أن القاضى الشرعى كان يستفتى مفتى مذهبه كما كان لأحد أطراف الدعوى أن يبرز فتوى بخط مفتيه أى

مفتى مذهبه لتأييد أحد الدفوع التي دفع بها فى الدعوى . وعلى سبيل المثال فقد حصل المدعى عليه فى دعواه غصب بقرة وأشياء أخرى من دار المدعى على فتوى من المفتى الحنفى تضمنت وجوب الحكم لصاحب واضع اليد إذا قدم البنية على قيامه بشراء الشيء من المالك وقد نزل القاضى بالفعل على تلك الفتوى وأصدر حكمه لصالح المدعى عليه وبمنع المدعى من معارضته ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ مادة ٢٩٥ . وفى دعوى سرقة ولم يكن للمدعى سوى شاهد واحد تم الحصول على فتوى من مفتى مذهبه تضمنت جواز الحكم بشاهد واحد مع يمين المدعى وقد أصدر القاضى بالفعل حكمه بإلزام المدعى عليه برد ما سرقه بناء على شهادة الشاهد الوحيد ويمين المدعى معه ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٠ صفحة ٦٧ مادة ١١٦ .

(١٤) وعلى سبيل المثال : فقد كان حاكم الشخص يتولى إستلام الشخص الخاضع لحكمه بعد قيام القاضى بالتحقق من جريمته وذلك ليتولى تعزيره بما يراه من عقوبة : " ادعى الشيخ سليمان بن الأجل إبراهيم عاشور على الحاج محمود بن محمد بأنه تعدى على دكانه بالخط الغربى داخل الثغر المرقوم بجوار حمام المرحوم عطية وأخذ أطوابه وأحجاره من غير طريق شرعى ويطالبه بذلك فأنكر المدعى عليه المذكور وقال للشيخ سليمان أنت مزور وكذاب ولعنه بالمجلس الشرعى فعند ذلك طلب الشيخ سليمان من مولانا الحاكم فعل ما يراه الشرع الشريف فأجابه لذلك وعرف المدعى عليه أنه وجب عليه التعزير اللايق بحاله الزاجر له فذكر أنه من أنفار برج مصطفى باشا فتسلمه حاكمه إسماعيل أغا على العادة تسلماً شرعياً وعلى ما جرى " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ .

وفى دعوى أخرى بنفس المحكمة فقد ادعى على شخصين أحدهما من طائفة عزبان والآخر من طائفة مستحفظان وذلك بتهمة التهديد بالإيذاء والسكر ، وبعد إثباتها بالبينة " شهاده شرعية بمقتضاها سلما لجاويشهما تحت فعل ما يقتضيه الشرع من حدود وغيره " ، سجل ٦٥ صفحة ٢٧ مادة ٦٣ . وهى إشاره إلى إختصاص حاكم الشخص بتعزير الشخص الخاضع لحكمه وتنفيذ الحدود عليه ، وذلك مثل حاكم برج مصطفى باشا أودزدار الحصار الكبير الأشرافى أو سردار أو جاويش عزبان أو مستحفظان أو ترسانة الثغر . سردار: قائد فى إحدى الفرق العسكرية ، نردار: قائد إحدى القلاع فى الأقاليم ، وجمع سردار : مداردة ، أما الحصار فهو القلعة ، راجع : د. ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٤٤٦-٤٤٨ .

(١٥) وعلى سبيل المثال : فى سرقة طوب وحجارة وسب أو تهديد بإيقاع الأذى بالسلاح وبعد أن تحقق القاضى من وقوع الجريمة جرى تسليم المدعى عليه إلى حاكمه ليتولى تعزيره " على العاده " أو " بمقتضاها سلما لجاويشهما تحت فعل يقتضيه الشرع " . وفى دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بالشكوى إلى حاكم سياسة ضد المدعى دون حق وترتب على الشكوى قيام حاكم السياسة بعقاب المشكو ضده فقد تحقق للقاضى من أن شكوى المدعى عليه كانت مجرد وشاية وقرر وجوب التعزير على المدعى عليه " ووجب عليه التعزير بطريق شرعى وعلى ماجرى " أى وفقا للعادة إقتصر دور القاضى الشرعى على تقرير إستحقاقه للتعزير ، سجلات محكمة الإسكندرية: سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ - ٢١٠ مادة ٧١٠ و سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ١٢ و سجل ٦٥ صفحة ٢٧ مادة ٦٣ .

(١٦) المواد ١٣ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٤١ من قانون نامه مصر. مع ملاحظة ماسبق بشأن تقييد الكاشف بعدم عقاب الفلاحين عن جرائمهم المشار إليها سابقا، إلا بعد التثبت مع وقوع الجرائم بواسطة القاضى الشرعى ، وإلزام ولاية المدن بعد التدخل فى اختصاصات القضاة الشرعيين بالفصل فى منازعات الأهالى التى تتطوى على خصومة شرعية ، وذلك وفقا للمادتين ١٣ ، ٤١ من قانون نامه مصر . ونلاحظ أنه فى جريمة الإمتناع عن أداء الرسوم الجمركية إذا كان الفاعل متوجها إلى مصر : فإن الوالى يتولى عقابه ثم يعرض الأمر على الآستانة ، وإذا كانت السفينة متوجهة للآستانة : فإن العقاب يتم بمعرفتها . وفى الحالين يقتصر دور القاضى وأمين الجمرك على مجرد عرض الواقعة على الوالى أو الآستانة ، وذلك وفقا للمادة ٢٧ من قانون نامه مصر . وقد تضمن التقنين الجنائى العثمانى النص على مبدأ الفصل بين نظر الدعوى والفصل فيها ، كما فى بعض الجرائم التى يعاقب عليها بالتعزير سياسة بما يصل إلى الشنق أو قطع الذراع حيث إختص بها أهل العرف ، بينما إقتصر دور القاضى الشرعى بشأنها على مجرد سماع الدعوى أو الإحالة لأهل العرف ، وعلى سبيل المثال فى المادتين ٨٨ ، ١١٦ من التقنين الجنائى العثمانى .

(١٧) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الإقتصادى والاجتماعى ، ص ٣١٣ . أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ١٠٥ - ١١٠ . أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢٨٦ ، ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٣٥٠ ، ٣٨٠ - ٣٨١ . وكانت القوانين المحلية تصدر من الوالى بعد إستشارة الديوان العالى وحيث عرفت بـ البيورلادات ثم بالفرمانات منذ القرن

الثامن عشر ، وكان يتم تنفيذها أثناء الحملات التي يقوم بها أغا وجنود الإنكشارية مع المحتسب ونائب القاضي ، راجع : أحمد شلبي بن عبد الغنى : ص ٢٠٧-٢٠٨ . د. ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، ص ١٦١-١٧٢ . ويقدم أ.د. نور فرحات تفسيراً لعجز القضاة الشرعيين في مجال الحماية الجنائية ، والذي كان يعود إلى سيادة نزعة الجمود والتقليد بسبب إغلاق باب الاجتهاد في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، وبالتالي تولى القضاء غير المؤهلين لتبعاته . كما كان يعود إلى الفوضى التي ضربت جذورها في جميع مظاهر الحياة في الدولة العثمانية ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الاجتماعي للقانون ، ص ٤١٩-٤٢٣ . وعلى سبيل المثال يذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى وفي غرة ربيع اول ١١٣٥ هـ ١٧٢٢م " نزل عبد الله بيك إلى القليوبية وخرب طوخ ونهبها وقتل منها مائتي وإثنين رجلاً وخوزق عشرة أنفار " وسبب ذلك إمتناع أهالي البلد عن موازنة جنوده في صراعهم ضد بعض العربان . كما ذكر أيضاً واقعة إلغاء حكم أحد القضاة بعد أن كاد يتسبب في عصيان جنود الإنكشارية ، راجع : أحمد شلبي بن عبد الغنى : ص ٣٥٥ ، ٣٨٠ - ٣٨١ . كما ذكر أيضاً الكثير من وقائع إعتداء الجنود على الأهالي وأموالهم لاسيما في حالة عصيانهم أو ما يسمى بـ " الظرب أو الزرب " أي العصيان ، ص ١٢٢ - ١٦٢ .

(١٨) المواد ٣٨، ٣٣، ٣ من قانون المنتخبات

(١٩) المواد ٣، ٧، ١٦، ٢٤، ٢٩، ٣١ - ٣٢ من قانون المنتخبات . وكما لاحظنا مسبقاً لم يسلم إختصاص القضاة الشرعيين من تدخل حكام الإدارة وبنص

قانون المنتخبات مثل : النص على سلطة حكام الإدارة فى ضرب وحبس المتهم بالقتل إلى حين ثبوت أو إنتفاء التهمة أو النص على سلطة حكام الإدارة فى عقاب من قطع السنة المواشى بمائة جلده تم تنفيذ حكم القاضى الشرعى فيما بعد ، وذلك وفقا للمواد ٢٤ ، ٢٧ - ٢٩ ، ٣٣ من قانون المنتخبات .

(٢٠) المادتان ٦،٥ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى . المادة ٩ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى . تعليمات الأوقاف فى قانون الجزاء الهمايونى

(٢١) المادة ٥ فصل ٣ قانون الجزاء الهمايونى . المادتان ٤ ، ٨ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى . واشترط أحيانا عرض الحكم على الوالى كشرط لتنفيذه كما سنرى فى إختصاص الدواوين و مجلس الأحكام . وقد أنشئ المجلس الخصوصى فى ٢٤ محرم ١٢٦٣هـ / ١٢ يناير ١٨٤٧م من إبراهيم باشا وكتخدا باشا ورئيس الحاقانية ويقدم المجلس خلاصة آرائه حول مصالح الحكومة إلى الوالى ، راجع : د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٨ .

(٢٢) تضمن البند السابع من قانون السياسة استنامة النص على إنشاء لجنة أو مجلس للمشورة الخاصة أو أرباب الشورى من مديرى الدواوين العامة والكبراء الذين يعينهم الوالى ، وتعقد اللجنة مرة كل سنة لبحث ما تحتاجه الحكومة من مشروعات كبرى تم تقدم خلاصة قراراتها إلى الوالى ، راجع د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٧ . وكان

ديوان الجهادية يختص بالحكم فى جرائم أنفار الجهادية المتعلقة بالخدمة العسكرية مثل الهروب من الخدمة وفقا للمواد ٤٧ - ٤٨ ، ٥٤ من قانون المنتخبات . كما يختص ديوان المدارس بالحكم فى جرائم باشمهندسى المديرىات ومهندسى الأقسام المتعلقة بوظائفهم وفقا للمواد ٨٩-٩١ من قانون المنتخبات .

(٢٣) المواد ٧٣ ، ١٠٥ ، ١١٦ من قانون المنتخبات . المواد ٥ و ٦ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى . المواد ٧ و ١٧ و ١٨ من تعليمات مأمورى الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى

(٢٤) المواد ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ فصل ١ ، والمواد ٦، ١٥، ١٩ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى . المادة ٩ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى

(٢٥) المواد ٢، ٣ فصل ١ ، والمواد ٧، ٨ من نفس الفصل بقانون الجزاء الهمايونى . المادة ٢ من تعليمات نظام الزراعة بقانون الجزاء الهمايونى . المادة ١٨ من تعليمات مأمورى الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى .

(٢٦) وهى الخطبة التى ألقاها بحضور كل من المديرين والمتعهدين فى ديوان المالية وقد جاء فيها " .. ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعدا ، ولم ترجعوا عن طرق المداراة والمماشاة ، وتقولوا الحق فى كل شيء ، ولم تجتهدوا فى طريق الإستواء ، ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة فلا بد لى من أن أغتاض منكم جميعا .. " ، راجع : د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٩-٢١.

وقد تناولت المواد التالية إختصاص رؤساء المصالح الميرية : المواد ٧٠-٧٢ ، ٨١-٨٥ ، ٩٨-١٠٤ ، ١١٠-١١١ ، ١١٦-١٢٠ من قانون المنتخبات والمادتان ٣ ، ٤ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني .

(٢٧) فالمادة ١٢١ من القانون الأول الصادر عن ديوان المالية تضمنت : " إذا ضبط الشخص السارق يسلم إلى المدير ليحقق قضيته بمعرفته ويجازى بالنسبة إلى سرقته ... " وفي موضع آخر من المادة ".... وكل من يضبط ممن سلك في هذه الطريق فبعد التحقيق اللازم عن كفيته بمعرفة مدير الجهة إذا تحقق أنه من قطاع الطرق يرسل إلى مديرية فيزاوغلي مدة حياته .. " . أما المادة ١٩٧ من القانون التالي الصادر عن نفس الديوان فقد تضمنت : " ينبغي من الآن فصاعدا أنه إذا كان أحد يتجاسر على السرقة والنهب والغارات في أموال الرعايا وأشياء البرايا ثم يضبط وبعد تحقيق الأشياء المسروقة بوجه الدقة إذا ثبت وتحقق بواسطة جمعية الحقانية .. " وفي موضع آخر : " كقطاع الطرق وثبت عليه ذلك فلا يصح قتله وإعدامه بل يرسل إلى جبل فيزاوغلي بدلا من القتل والإعدام ... " .

(٢٨) وأغلب تلك الجرائم نص عليها في قانون الفلاحة الصادر سنة ١٨٣٠م ، وتتوزع بين المواد ١ إلى ٥٥ من قانون المنتخبات ، ومن أمثلة ذلك جرائم الفلاحين على أنفار الجهادية أثناء تمضية أجازاتهم في القرى مادة ٤٧ ، وجرائم التهريب من أداء المال الميري أو الإمتناع عن الجهادية المواد ٥ ، ٧-٨ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون المنتخبات ، وجرائم الإتلاف والسرقة والحريق المواد ١-٨ من نفس القانون .

(٢٩) المواد ٣، ٤، ١٢١، ١٩٧ من قانون المنتخبات . المادتان ٩ ، ١١ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوني . المواد ٦، ٢ فصل ٢ ، المادة ١٨ فصل ٣ ، المادة ١١، ٤ فصل ٤ من قانون الجزاء الهمايوني . وجرائم السرقة المشار إليها والتي كان حكام الإدارة (مديرو المديرية) يختصون بالحكم فيها ثم إنتقل الإحتصاص بها إلى جمعية الحقانية ثم إلى مجالس الأقاليم : تشمل الجرائم التالية : جرائم قطع الطريق ، جرائم السرقة الواقعة ليلا من إحدى البلاد، جرائم سرقة الماعز والغنم أو السرقة من المنازل إذا ارتكبت للمرة الرابعة ، وذلك وفقا للمادتين ٤ ، ١٢١ من قانون المنتخبات ، فضلا عن جرائم السرقة الواقعة من معتادى السرقة كما فى المادة ١٢١ من نفس القانون . وقد إمتلك أنجال ولى النعم جناب الخديوى سلطة عقاب نظار ووكلاء ومفتشى النواحي التى فى عهدتهم وكذا المستخدمين فيها عن الجرائم المتعلقة بأشغالهم ، وذلك بعقوبة قطع الراتب كلياً أو جزئياً أو عقوبة الحبس فى محل الخدمة. كما إمتلك نظار ومفتشو ووكلاء النواحي التى فى عهدة أنجال جناب الخديوى سلطة عقاب المستخدمين فى تلك النواحي عن جرائمهم المتعلقة بأشغالهم فيها مثل : أشغال الزراعة والرى والترع والجسور وخدمة البهائم طبقا للمادتين ١١٧ ، ٢٠٢ من قانون المنتخبات .

الباب الاول

القواعد الإجرائية للتجريم والعقاب

يشتمل هذا الباب على دراسة للإجراءات السابقة على الدعاوى مثل القبض والتحقيق ، ثم محاولات الوقوف على الملامح الهامة فى نظام الإجراءات فى المسائل الجنائية سواء أمام القضاء الشرعى فى العصر العثمانى أو أمام المجالس القضائية فى عصر محمد على وخلفائه . ويشمل ذلك إقامة الدعاوى الجنائية وإجراءاتها ونظم الإثبات فيها ثم الأحكام وحجيتها وقواعد تنفيذها .

وينقسم الباب إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : تحريك الدعاوى الجنائية
- الفصل الثانى : إجراءات الدعاوى ونظام الإثبات
- الفصل الثالث : استيفاء العقوبة والواقع الإجتماعى

الفصل الاول

تحريك الدعوى الجنائية

يثير البحث فى موضوع تحريك الدعوى الجنائية بعض الإستفسارات الهامة ومن ذلك : متى كان ينعقد الإختصاص للنائب المذهبى ؟ وهل وجدت بعض العناصر التى كان يستترشد بها القاضى فى إنعقاد الإختصاص المحلى له ؟ وهل وجدت تطبيقات للوكالة فى الدعوى فى المسائل الجنائية أم أن تلك الوكالة قد إقتصرت على المسائل المدنية ؟ وإلى أى مدى كان يمكن للقاضى أن يحكم على المدعى عليه الغائب بسبب جريمته ؟ .

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الإجراءات السابقة على الدعوى

المبحث الثانى : إقامة الدعوى الجنائية

المبحث الثالث : الوكالة فى الدعوى

المبحث الأول

الإجراءات السابقة على الدعوى

سلطة القبض والتحقيق الجنائيين :

١٠ - طبقا لوثائق القضاء الشرعى وقانون نامه مصر فإن السوباشى كان يتولى القبض على المجرمين فى المدن والثغور (الموانى) ، ولو إقتضى الأمر التجسس على أهل بيت ثم الهجوم على من فيه والقبض عليهم فى إحدى الجرائم وإحضارهم للقاضى الشرعى . (١) كما كان لحاكم المدينة أو من ينيبه أو قبودان الثغر أو كتحده (نائبه) سلطة القبض على المجرمين وإحضارهم أمام القاضى الشرعى . وكان لجوالى الثغر سلطة القبض على المتهم بقتل أحد الغرباء ، ولمسلم الثغر أن يقبض على أحد المتهمين بالسرقة . كما كان لحاكم الشخص أن يقبض على الشخص الخاضع لحكمه وإحضاره مع أدوات جريمته إلى القاضى الشرعى . (٢)

ولم يكن هناك مانع من قيام المخبى عليه بإحضار المتهم إلى القاضى الشرعى إن أمكنه ، كما قد يضمن أحد الأشخاص إحضار المتهم كما ثبت فى دعوى قام فيها القاضى بمنح المدعى مهلة لإحضار البينة وأفرج عن المدعى عليه بضمان شخصى . (٣)

وكان للقائمين على الأمن مثل السوباشية وحكام الإدارة فى المدن التحقيق وسؤال شهود الواقعة فى إحدى الجرائم وفقا لوثائق القضاء الشرعى وما ذكره شابرول (أحد علماء الحملة الفرنسية) . وكما سبق فإن القاضى

الشرعى كان يختص بتحقيق بعض الجرائم التى تم إحالتها إلى الوالى الباشا أو ناظر الأموال (الدفتردار) للفصل فيها وفقا لقانون نامه مصر . وفى أحوال أخرى كان القاضى الشرعى يتصدى لتحقيق إحدى الجرائم بناء على طلب المجنى عليه أو أحد أوليائه أو أحد حكام الإدارة . وكان للقاضى الشرعى شهوده وهم أعوانه الذين لم يتوقف دورهم عند تركية الشهود أو الشهاده على الحجج الشرعية الصادرة من المحكمة أو تدوين حصيلة العمل القضائى بالسجلات ، بل إتسع دورهم ليشمل معاونة القاضى فى مهمة التحقيق فى الجرائم . (٤)

وكان القاضى يرسل أحد أو بعض شهوده للكشف على المجنى عليه وسؤال شهود الواقعة . وقد ينتقل القاضى مع الشهود إلى مكان الواقعة لمعاينتها والتحقق منها ، وكان التحقيق ينتهى غالبا بكتابة حجة شرعية تتضمن نتيجة التحقيق والكشف لتعرض على أولى الأمر . (٥)

أما فى الأقاليم فإن مسئولية حفظ الأمن والقبض على المجرمين كانت للكشاف بمعاونة الإسماعيلية . كما إختص مشايخ العربان بالقبض على مرتكبى الجرائم فى شياخاتهم سواء كانوا من العربان أو الفلاحين ثم إحالتهم للكشاف وفقا لقانون نامه مصر كما سبق بيانه .

وقد وزع الإختصاص بالتحقيق بشأن الجرائم الوظيفية التى يرتكبها موظفو الإدارة بين كل من الوالى الباشا وناظر الأموال (الدفتردار) ، إلى أن حل الروزنامجى محل الدفتردار فى مباشرة ذلك الإختصاص أواخر القرن السابع عشر .

تطور سلطة التحقيق الجنائي

١١- ومنذ عصر محمد على وحتى أواخر القرن التاسع عشر امتلذ المحافظون ومديرو المديریات و وكلاؤهم سلطة التحقيق فى المسائل الجنائية التى تقع فى تلك المحافظات والمديریات وحبس المتهمين إلى حين إنتها التحقيق . وقد مارس اعضاء الضبطیات ذلك الإختصاص فى مدينتى القاهر والإسكندرية منذ منتصف القرن التاسع عشر وتحت إشراف محافظى المدينتين ، إلى أن جرى إلغاء هاتين الضبطيتين فى سنة ١٨٨٤م . وعلى سبيل المثال : فقد إختص مديرو المديریات بالتحقيق فى جرائم القتل التى تقع خارج القاهرة وكانت لهم سلطة حبس وضرب المتهمين بالقتل إلى حين إنتفاء أوثبوت التهمة . واستمر ذلك الإختصاص بعد إنشاء مجالس الأقاليم ، إذ إختص مديرو المديریات بالبحث عن القاتل والقبض عليه والتحقيق معه " ونذب حكيم " للكشف على القاتل وإثبات الوفاة ثم إحالة المتهم مع " جرنال القضية " إلى مجلس الإقليم المختص مكانيا ويرسلون معه أولياء القاتل ، كما كان لهم حبس المتهم بالقتل إلى حين حضور أولياء القاتل أو عند حصول القتل فى جهة اخرى غير الجهة التى يقطنها القاتل . (٦) كما إختص مديرو المديریات بالتحقيق مع الفلاحين الهاربين من قراهم ثم إحالتهم إلى جمعية الحقاتية ، أما التحقيق فى جرائم أنفار الجهادية على الفلاحين وجرائم السرقة التى يعاقب عليها بعقوبة فيزاو على فقد إنتقل الإختصاص بها من مديرى المديریات إلى جمعية الحقاتية ثم مجالس الأقاليم ، كما إنتقل الإختصاص بالتحقيق فى جريمة عدم زراعة الأرض المقيدة بدفاتر

التأريخ إلى مجلس الأحكام وقد جاء ذلك فى محاولة لفصل الإدارة عن القضاء والحد من تجاوزات مديري المديرية كما سبق . (٧)

وقد وزع الاختصاص بتحقيق الجرائم الوظيفية التى يرتكبها مستخدمو الإدارة بين كل من رؤساء المصالح الميرية ومجالس دواوين العموم ومجالس الأقاليم وعلى سبيل المثال : فإن رؤساء المصالح الميرية كانوا يختصون بالتحقيق فى جرائم مستخدميهم ثم إحالة المتهمين مع أوراق القضايا إلى الجهة المختصة بالمحاكمة . كما إمتلك مهندسو المديرية سلطة التحقيق مع مهندسى الأقسام فإذا لم يقتنع أحد المهندسين أو ديوان المدارس بنتيجة التحقيق فإنه يتم إعادة التحقيق فى محل الواقعة والكشف عليها بواسطة لجنة مشكلة من بين أعضاء ديوان المدارس . واختصت مجالس الأقاليم بالتحقيق فى جرائم مخالفة القوانين واللوائح أو الإضرار بالأهالى التى يرتكبها حكام الإدارة ومأمورو المصالح الميرية ثم إحالة القضية إلى ديوان الوالى للحكم . (٨)

المبحث الثانى

إقامة الدعوى الجنائية

الحق فى الدعوى الجنائية

١٢- ذكرنا أنه لم يكن هناك سبيل لعرض مسألة جنائية على القاضى الشرعى بغير الدعوى من المجنى عليه أو أوليائه وبالتالى إحضار المدعى عليه . ولم يكن ما يحول بين امرأة أو شاب وبين اللجوء للقضاء طالما بلغوا راشدين ، كما نعثر فى الوثائق على دعاوى كان فيها المدعى أو المدعى عليه عبداً أو جارية أو أحد العتقاء .^(٩)

وكان لحاكم المدينة أو من ينوب عنه أو قبودان الثغر أو كتخداه أو السوباشى الإدعاء أمام القاضى فى جرائم جرى فيها ضبط الواقعة والقبض على المتهم بواسطة السوباشى غالباً .^(١٠) وكان يمكن لجوالى الثغر أن يدعى أمام القاضى ضد شخص متهم بالقتل إذا كان المقتول غريباً ، وكان لمسلم الثغر أن يدعى ضد شخص متهم بالسرقة نظراً لاختصاصه بإخراج المسروق طبقاً للوثائق . ولحاكم الشخص أن يدعى ضد شخص خاضع لحكمه مثل حاكم برج مصطفى باشا أو دزدان الحصار الكبير الأشرقى أو سردار أو جاويش طائفة مستحفظان أو طائفة عزبان أو جاويش ترسانه الثغر .^(١١)

وكما سبق كان لأحد أو بعض الأشخاص الإدعاء حسبة أمام القاضى الشرعى بخصوص سكر أحد الأشخاص أو التعرض بالقول للدين الإسلامى أو القرآن .^(١٢) وفى الحالات التى لا يوجد فيها أولياء للقتيل فإن حاكم المدينة

باعتباره ولى لمن لا ولى له كان يقوم بإرسال أحد أو بعض نوابه للإدعاء أمام القاضى الشرعى ضد القاتل ، ويشترط فى تلك الأحوال إتهام شخص معين بارتكاب جريمة القتل مثل قيام عدد كبير من المسلمين بإخبار القاضى بوقوع الجريمة وإسم القاتل والقاتل . (١٣)

الإختصاص المذهبى والمحلى للقاضى الشرعى

١٣- يرتبط تحريك الدعوى الجنائية بمسألة تحديد القاضى المختص محليا ومذهبيا . ومن الواضح أنه كان يجوز عرض النزاع أمام محكمة الباب العالى ولأول مرة باعتبارها المحكمة العليا بين محاكم مصر ، كما يتضح من الوثائق وعلى سبيل المثال فى جرائم القتل أو إيذاء الغير عن طريق الوشاية به إلى حاكم السياسة . (١٤)

وفيما يتعلق بمحكمة الإسكندرية الشرعية فإننى أميل إلى الاعتقاد بوجود بعض العناصر التى كانت لها تأثيرها فى إنعقاد الإختصاص المحلى للقاضى الشرعى السكندرى جنائيا ، وفى كثير من الوثائق نقف على عنصرين تبادلا مهمة تحديد المحكمة المختصة وهما : محل إقامة المدعى عليه ، ومكان حدوث الواقعة المدعى بها ، بينما كانت العبرة بموقع العقار فى المنازعات العقارية (١٥) . وفيما يتعلق بمحاكم مصر المحروسة (القاهرة - مصر القديمة - بولاق) فيتضح من الوثائق أن المدعى كان له اللجوء إلى أى من تلك المحاكم طالما كان المدعى أو المدعى عليه مقيما فى مصر المحروسة أو أن الواقعة حدثت بها (١٦) .

وفيما يتعلق بالإختصاص المذهبي فإنه يتضح من الوثائق أن العبرة في ذلك بمذهب المدعى وهو ما يلتقى مع رأى فقهاء الاحناف . (١٧)

ويبدو أنه كان لطرفي الدعوى رغم إتحاد مذهبهما اللجوء إلى قاضى أو نائب مذهبى مخالف لمذهبهما . وقد يتعدد القضاء المذهبيين عند إختلاف مذهب أطراف الدعوى . (١٨)

المبحث الثالث

الوكالة فى الدعوى

نطاق الوكالة فى الدعوى الجنائية

٤١- وتؤكد وثائق القضاء الشرعى فضلا عن النصوص التاريخية والفقهية إنتشار مسألة الوكالة فى الدعوى لاسيما بواسطة محترفى الوكالة وهم وكلاء الدعوى . فقد تضمن قانون نامه مصر فى (المادة ٤٢) النص على عقاب الوكيل فى الدعوى للباطلة التى لا أساس لها فى الشرع " وكم من مدع مقيم بالغ عاقل لا يحضر الجلسات الشرعية ويوكل واحد من هؤلاء الأشرار حين نظر بعض الدعوى الشرعية ، وعلى القاضى الشرعى أن يطلب الموكل الذى حضر إلى المجلس الشرعى عن طريق الوكالة بدعوى أنه شخص كفاء ، فإن صح لديه أن الوكيل إختاره لترويج دعوى باطلة لا أساس لها فى الشرع فعليه أن يعرض الأمر على أمير الأمراء لكى يوقع الجزاء الرادع على كل من الوكيل والموكل " . (١٩) ونقف عند أحمد شلبي بن عبد الغنى على إشارات واضحة لانتشار وكلاء الدعوى المحترفين والحاذقين فى الحيل الشرعية . (٢٠) وقد إتضح من خلال آراء فقهاء الأحناف وفتاويهم فى العصر العثمانى إنتشار الوكالة فى الدعوى ، وحيث يتوصل بها فى كثير من الأحوال إلى إبطال حقوق الغير أو التحايل على أحكام الشرع . ولذلك فقد أكد فقهاء الأحناف فى ذلك العصر على عدم جواز الوكالة فى الدعوى إلا برضاء الخصم وفى حدود ما قرره أبو حنيفة من إستثناءات .

١٥- ولكن إلى أى مدى إتفق سير القضاء الشرعى فى مسألة الوكالة فى الدعوى مع توجهات فقهاء الأحناف فى العصر العثمانى ؟. تؤكد وثائق القضاء الشرعى أن الوكالة عن المدعى فى المسائل الجنائية كانت جائزة ومنتشرة ، لذلك فإننا لا نميل إلى ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور نور فرحات بعدم جواز الوكالة فى الدعوى فى المسائل الجنائية أمام القاضى الشرعى . كما يستل على إنتشار وكلاء الدعاوى المحترفين من حضور الموكل أمام القاضى الشرعى أثناء نظر الدعوى التى جرى فيها التوكيل فى كثير من الحالات ، وحيث كانت إجراءات الدعوى تتم فى مواجهة الوكيل رغم حضور الموكل فى مجلس القاضى الشرعى .^(٢١) وكان للولى الشرعى سواء كان قيما أو وصيا أو وليا أن يدعى عن هم فى ولايته ، وكان للمرأة أن تدعى عن ولدها القاصر أو ابنتها القاصرة فى جرائم مثل الضرب أو إزالة البكارة .^(٢٢) ويوجد بالوثائق ما يدل على أن الزوج كان يدعى عن زوجته ، والإبن عن والدته ، والأب عن ابنته وذلك رغم كونهن جميعا بالغات راشدات . وكان يمكن للسيد أن يكون مدعيا أو مدعى عليه بخصوص عبده أو جاريتة أو جارية زوجته . وأغلب الحالات السابقة كانت تتعلق بجرائم سب أو قذف أو إسقاط حامل أو طلب فعل الفاحشة أو الإضرار بزوجة الغير . كما نقف على جريمة جرح أفضى إلى موت قامت فيها الزوجة بالإدعاء عن زوجها وكانا من النميمين .^(٢٣)

١٦- وإذا كان يتوصل بالوكالة فى الدعوى إلى إبطال حقوق الغير فى بعض الأحوال : فقد تضمنت القوانين اللاحقة لقانون نامه مصر تجريم الدعوى الكاذبة أو المفتراة وعلى سبيل المثال : فقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى النص على عقوبة الحبس من خمسة الى خمسة وأربعين يوما إذا ادعى أحد الأشخاص على غيره كذبا بإحدى جرائم التزلف أو السب أو الضرب ، أما إذا كان موضوع الدعوى الكاذبة جريمة أخرى غير الجرائم المذكورة : فإن المدعى يعاقب بعقوبة المزور فى القانون فضلا عن إلزامه بمصاريف المدعى عليه وأيام تعطله . (٢٤)

القيم فى الدعوى الجنائية

١٧- ولكن هل كان للقاضى الشرعى أن ينصب قيما بالخصومة عن المدعى أو المدعى عليه فى المسائل الجنائية؟ إننا نعثر على تطبيق هام فى دعوى قتل قام فيها القاضى بتتصيب قيم عن المدعى عليهما الهاربين ، وكان للقتيل ولد قاصر وأم وعم وأخ ، وتقدم أخ القتل بطلب إلى القاضى لتعيينه وصيا شرعيا على ولد القتل كى يتمكن من إقامة الدعوى ، وبالفعل قام القاضى بتعيينه وصيا شرعيا على ابن أخيه وقيما فى الدعوى . وهكذا جرت إجراءات الدعوى بمواجهة كلا القيمين وأصدر القاضى حكمه بالقصاص ، وقد جرى تبرير ذلك بالمصلحة فى حماية الأتفس . (٢٥) ومع ذلك وكما سيأتى فإنه كان يشترط حضور المدعى عليه أمام مجلس القاضى الشرعى ، فإن كان غائبا فلا محل لإقامة الدعوى . (٢٦)

١٨- ولا تتضمن القوانين المطبقة في عصر محمد علي وخلفائه سوى تطبيق وحيد تضمنه قانون الجزاء الهمايوني ، ففي جرائم القتل وقطع الطريق وعند عدم وجود المدعى فإنه ينبغي تعيين قيم عنه ، وتجرى المحاكمة في مجلس الإقليم بمواجهة المدعى عليه والقيم عن المدعى . وقد إرتبط ذلك بالمصلحة في حماية الأنفس من تجاوزات مأموري الضبطية وحكام الإدارة . فقد تضمن قانون الجزاء الهمايوني النص على عقوبة القتل ضد كل مأمور يتجاسر على قتل أحد قطاع الطرق دون محاكمة بعد القبض عليه حيا ، كما تضمن النص على اختصاص مجلس الأحكام بمراجعة الأحكام الصادرة من مجالس الأقاليم للتأكد من أن تهمة القتل أو قطع الطريق لم تثبت بمجرد الإخبار أو السماع أو الشك . (٢٧)

هوامش

(١) وعلى سبيل المثال : " إدعى السوباشى محمد رمضان بن عبد الرحمن على خير الدين عبد الله الاسود عتيق أبو بكر بن ديبب أنه وجدته سكران وأفسد جارية المعلم محمد الرباب وله سابقة فساد وسيل سؤال عنه ذلك فأجاب بالإعتراف بالسكر وأنه شرب بوظا وأنكر فساد الجارية وأقيم عليه الحد الشرعى " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠٠ . وفى دعوى أخرى فقد قبض على رجل وامرأة نزيهين " كانا مجتمعان على فواحش وفساد وشرب خمر وغير ذلك وأن محمد زيتون سوباشى الثغر قبض عليهم بعد صلاة العشاء فى سكن مربوط المذكورة " سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم سنة ١٠١٨ هـ . وأيضا " لدى الحاكم الحنفى حضر الزينى مستدام دوا دار الصوباشى بمصر القديمة وأحضر صحبته عبيدين وحضر معه بالمجلس الحاج أحمد بن على بن عمر وإدعى الحاج أحمد على العبيدين المذكورين أنهما فى يوم تاريخه ضربا الناس بعصا كانت معهما وقطع على الناس طريقهم و أنهما تعرضا لصبى أمرد ومسكاه وأرادا أن يآخذوه ويخرجا به إلى الخلاء ليفعلوا فيه الفاحشة فامتنع الصبى فضرباه وسحباه غصبا فنهاهما المدعى عن ذلك فشتماه شتما قبيحا علم الدودار بذلك وأحضرهما للمحكمة " محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٤ مادة ٢١ ، و أيضا قام صوباشى مصر القديمة بالقبض على رجل وجدته سكرانا ويؤذى الناس : " لدى الحاكم الحنفى حضر الشهابى أحمد بن النورى على الصوباشى بمصر القديمة وصحبته شخص سمي نفسه ... وإدعى الصوباشى بأنه وجدته يوم تاريخه وهو مار بطريق مصر القديمة راكب حمار و معه ثلاث جرار فيها خمر مسكر وهو سكران بالخمر المسكر

رائحته ظاهره من فيه متجاهرا به وهو يقيم الصباح بالطريق ويؤذى المارة من المسلمين وغيرهم وأنه قبض عليه وأخذه إلى مجلس الشرع الشريف .. "، محكمة مصر القديمة: مسلسل ٩٧ صفحة ١٧٠٩ ، وايضا مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ .

(٢) وعلى سبيل المثال : " ادعى فخر الأتنام والأعيان الأمير بيرم كتحدا قدوة الأمر الكرام عمدة الكثير الفهام ذو المجد والإحتشام بهرام بكر أمير اللوا الشريف وقابودان العمارة الشريفة بالثغر دام عزه على فحائل ولد ماتيا النصراني اللكديوني و مريط ابنة إتماطى النصراني في أنه في الليلة المسفر صباحها يوم تاريخه كانا مجتمعان على فواحش وشرب خمر وفساد وغير ذلك .. " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم سنة ١٠١٨ هـ . وفي دعوى اخرى : " ادعى قدوه الأمر الكرام عمده الفهام ذو القدر والإحترام محمد بك أمير اللوا الشريف السلطاني بالعمارة الشريفة دام عزه على سليمان بن عبد الله دام إقباله على محمد بن أحمد بأن المدعى عليه أعلاه كان يوم تاريخه مختليا بامرأة اجنييه في كل خلوة بدار كايته بالجزيرة بالقرب من الباب الأخضر سكن الشريفة .. زوجة قيتباى المصرى وهو فى كل حين متردد بالدخول إلى البيت المذكور مصرا على ذلك والإفساد وهو سكران من خمر مسكر ورائحة الخمر ظاهرة فى فيه ويطالبه بما يتريب عليه بسبب ذلك .. " سجل ٩٨ صفحة ٤٩٤ مادة ٧٧٢ وأيضا سجل ١٠٤ صفحة ٨ مادة ١١ - سجل ٥٨ صفحة ١٣ مادة ٢٦ - سجل ٧٥ صفحة ٢٧٦ مادة ٣٥٦ .

(٣)

وعلى سبيل المثال : " إدعى عيسى بن محمد القطيني على مطر بن حربى بن نافع الهوارى أنه واضع يده على جمل وناقّة كان بالعكريشه بمزراق قتلها تعديا ويطالبه بقيمتها وهى أربعة وثلاثون ديناراً ذهباً جديداً وسأل سؤاله عن ذلك قيل فأجاب بالإتكار لذلك وطلب من المدعى البيان على ذلك فذكر أنه بينته غائبة وأمهل المدة الشرعية إلى أن يحضر البيّنة وقد حضر رزيق بن نعام الهوارى وضمن إحضار المدعى عليه إلى أن تحضر البيّنة الضمان الشرعى بالإذن الشرعى المقبول " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٩ صفحة ٣٤ مادة ٩٩ . وفى دعوى أخرى قام المدعى بإحضار المدعى عليه بالسكر أمام القاضى الشرعى ، سجل ١ صفحة ١٧٥ مادة ٧٩٣ . كما كان لشهود الواقعة القبض على الفاعل وإحضاره مع أدوات جريمته إلى القاضى الشرعى ، كما حدث فى دعوى قتل إذ قبض على الفاعل بواسطة عدد كبير من المسلمين كما أحضر الشاهدان أداة الجريمة وهى سكينين إحداهما معوجه ملطخة بالدم . وفى دعوى شروع فى اللواط تمكن الشاهدان من القبض على أحد المدعى عليهما " فشهدوا الإستشهاد الشرعى أنهم كانوا بالفاخورة فسمعوا صياح فحضروا إليه فوجدوا يوسف مع رفيقه قابضان على المدعى بين الصورين وهو يصيح فافتكوه وقبضوا على يوسف وفر الثانى هارباً شهادته شرعية مقبولة .. " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ صفحة ١٤٥ مادة ٣٨٩ - سجل ٤١ صفحة ٤١٨ مادة ٧٧٦ . وقد يكفل أحد الأشخاص للمجنى عليه أو ورثته إحضار المتهم كما كان يتم إحضار المدعى عليه أحياناً بواسطة أحد المحضرين بالمحكمة الشرعية وأحياناً كان المدعى يقوم بإحضار المدعى عليه بنفسه أمام القاضى الشرعى كما حدث فى دعاوى سكر وجرح ، محكمة جامع المحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥١ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣

صفحة ٢١٨ مادة ١٥٠٠، محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١
مادة ٦٢٨ .

(٤) وعلى سبيل المثال : فقد أرسل القاضى الحنفى نائبه الحاكم الحنبلى مع شاهده بناءً على طلب أحد الأشخاص الذى إدعى سرقة بعض الفحم من مخزنه ، وقد جرى الكشف على مكان الواقعة بحضور بعض مسئولى الأمن من طائفة مستحفظان مع الإستعانة ببعض أهل الخبرة من البنائين للتأكد من أن الفتحة الموجودة فى جدار المخزن لا يمكن أن تتسع لدخول اليد وانتهى الأمر بكتابة حجة شرعية ، محكمة مضر القديمة : مسلسل ٩٧ صفحة ١٥٢ مادة ١٥٤ . وفى جريمة سرقة بعض الدراهم والجواهر أرسل القاضى شاهدين من شهوده لأخذ أقوال المجنى عليه والتوجه إلى المكان الذى إدعى إختباء المتهم فيه والبحث عن المتهم وسؤال الأشخاص الموجودين فى ذلك المكان ، ثم جرى كتابة حجة شرعية بذلك للعرض على ولى الأمر ، محكمة بولاق : سجل ٦١ صفحة ٥٦٦ مادة ١٤٦٠ .

(٥) وعلى سبيل المثال : فقد حضر بعض حكام الإدارة والعلماء والأهالى " وأنهبوا إلى مولانا أفندى بالمنشية ما بين وكالة اليهود وجناين تربانة أرض بها رمال وأن مراكب النصارى الروم و غيرهم يتعدوا على الأرض ويقطعوا منها الرمال وقبل تاريخه زادت المياه على البلد وعلت عليها لما أخذت الرمال ووطيت الأرض وأن البلد أشرفت على الغرق من ذلك ... والتمسوا من مولانا أفندى الكشف والوقوف على الأرض المذكورة فنقل ركابه إلى حيث الأرض المذكورة .. " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٠٤ صفحة ٨ مادة ١١ . وفى جريمة إتلاف مزروعات وكسر ساقية

طلب المجنى عليه الكشف على مكان الواقعة بواسطة أحد شهود القاضى .
" والتمس من مولانا أفندى المومى إليه أن يقرر من يكشف على ذلك من
أهل مجلسه "سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨. وفى جريمة قتل حضرت
إمرأة ذمية وطلبت من القاضى الكشف على زوجها المجنى عليه وكتابة
حجة شرعية بنتيجة الكشف ومروء المتهم بالقتل سجل ٥٨ صفحة ٤
مادة ١٠ . وأيضاً سجل ٥٨ صفحة ١٣ مادة ٢٦ - سجل ١ صفحة ٤٠٠
مادة ١٦٨٦. وكان يتم الكشف على المجنى عليه أو مكان الواقعة بحضور
السوباشى أو أحد أو بعض حكام الإدارة مثل: كتخدا قبودان الثغر أو سردار
أو جاویشان عزبان أو جوالى الثغر .

(٦) المواد ٢٤، ٢٧، ٢٩، من قانون المنتخبات . المادة ١٣ من تعليمات وظائف
متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوى . المادة ١٣ من تعليمات
حركة مديرى الأقاليم بقانون الجزاء الهمايوى . المادة ٦ من تعليمات
الأفندية حكام الشرع بقانون الجزاء الهمايوى . فضلاً عن إختصاص حكام
المديريات وأعضاء الضبطيات بالتحرى عن الأشخاص أو إرسالهم إلى أحد
المجالس القضائية بناءً على طلب أعضاء المجلس ، كما يتضح من المادة
٤٣ من قانون ضبطية الأثمان ومن منشورات نظارة الداخلية من سنة
١٨٨١م إلى سنة ١٨٨٤م ، راجع : فيليب جلاد : قاموس الإدارة
والقضاء ، مجلد ٣ ص ٢١٤ - ٢٢٥ ، ص ٦٢ - ٧٤ ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٧) المادتان ١١٨ ، ١١٢ من قانون المنتخبات . المادة ٢ من تعليمات نظام
الزراعة بقانون الجزاء الهمايوى

(٨) المادتان ٩١ ، ١٠٥ من قانون المنتخبات . المادتان ٤،٨ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوني

(٩) وعلى سبيل المثال : فقد إدعى شخص بالغ على شخصين بتهمة الشروع فى اللواط به ، كما إدعت امرأة بالغة على رجل بأنه خطفها وأزال بكارتها وعاشرها غصبا ، وادعت إحدى النساء على أحد العبيد بسرقة بعض الملابس والأشياء من مسكنها ، وادعى شاب بالغ على آخر بضربه وجرحه ، وادعى رجل على أحد العبيد بالضرب ، كما إدعى على أحد العتقاء بالغصب أو الضرب أو الجرح أو السكر ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠٠ - سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٥ - سجل ١ صفحة ٣١٠ مادة ١٣٢٧ - سجل ٣ صفحة ١٨ مادة ٥١ - سجل ٥ صفحة ٣٥ مادة ١١٠ سجل ١٤ صفحة ٥٤ مادة ١٧٠ - سجل ٢٢ صفحة ١١١ مادة ٢٦٣ - سجل ٢٧ صفحة ١٦٦ مادة ٣٠٢ - سجل ٤٥ صفحة ١٢٣ مادة ٢٩١ . وأيضا : فقد إدعت امرأة على رجل بأنه كفل لها إحضار ولده المتهم بقتل زوجها ، وادعت امرأة على رجل بأنه وضع يده عليها بصفتها رقيق رغم أنها حرة ، وادعى الصوباشى بمصر القديمة على عبيدين بضرب بعض الناس ، وادعت امرأة على رجل بأنه ضربها ، وادعى رجلان على امرأتين بممارسة الفساد والسرقه ، محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥١ ، محكمة الصالحية النجبية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٧٨ مادة ٢٠٧ ، محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤٠٧ صفحة ١٧٣ مادة ٣١٤ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥

(١٠) وعلى سبيل المثال : فقد قام السوباشى بالقبض على أحد الأشخاص وجده سكرانا ثم أحضره للقاضى الشرعى مدعيا عليه بالسكر والفساد ، كما إدعى كتحدا قبودان الثغر أمام القاضى الشرعى ضد رجل وامرأة إجتماعا على سكر وفساد فى محل سكن المرأة بعد أن قبض عليها السوباشى ، وادعى كتحدا قبودان الثغر أيضا ضد رجل بتهمة السكر والفساد والإختلاء بإحدى النساء ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠٠ - سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم سنة ١٠١٨ هـ - سجل ٩٨ صفحة ٤٩٤ مادة ٧٧٢ . وقد إدعى صوباشى مصر القديمة على عبيدين بتهمة ضرب بعض الناس و الشروع فى اللواط بعد أن قبض عليهما وأحضرهما إلى القاضى الشرعى ، محكمة مصر القديمة مسلسل ٩٣ صفحة ٤ مادة ٢١ . وادعى الصوباشى أيضا على ذمى بتهمة السكر وإذاية المارة فى أحد الطرق بعد أن قبض عليه وأحضره إلى القاضى الشرعى ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٧ صفحة ٤٠٩ مادة ١٧٠٩ . وادعى الصوباشى أيضا على بعض الرجال بالإجتماع مع بعض النساء مسفرات الوجه على غناء وطبل ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ .

(١١) وعلى سبيل المثال بمحكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٨ صفحة ١٣ مادة ٢٦ " حضر لدى مولانا افندى فخر الأعيان محمد أغا الجوالى بالثغر وصحبته شاب بالغ حليق يسمى مصطفى بن عمر الإسلامبولى وأنهى محمد أغا المذكور بأن مصطفى المذكور فى ساعة تاريخه تعدى مصطفى المذكور على رجل يسمى أحمد بن محمد المنزللاوى المعروف بتابع على وضربه بسكين فى رقبتة فمات فى ساعة تاريخه ثم كشف عليه فوجد كذلك ويطالبه بما ترتب عليه كون أن المدعى أمين جهة المال بيت المال والميت

غريب " . وفى سجل ٧٥ صفحة ٢٧٦ مادة ٣٥٦ : " ادعى فخر أمثاله الكرم عبد الحق أغا بقلعة الركن مسلم الثغر حالا على الحرمة المرأة ابنة حموده الشهير بابن عمارة الحاضرة معه بالمجلس أن المدعى عليها المذكورة أمس تاريخه تعدت على بنت صغيرة بدار السيد على الناضورى وهى فى فرح عنده وأخذت منها شرنقة ذهب ولولوا بها شرايفة ذهب ويطالبها بما يترتب عليها بالوجه الشرعى كونه مسلم الثغر وإخراج المسروق مطلوب منه " .

(١٢) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ مواد ١٣٢٧، ٧٩٣، ٧٢٣ - سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة ٦٦٠ - سجل ٧ صفحة ٢٣٩ مادة ٥٨٨ - سجل ٤١ صفحة ٣٥٩ مادة ٦٦٧ - سجل ٤٥ صفحة ١١٢ مادة ٢٦٧ محكمة الباب العالى : سجل ٧٥ صفحة ١٦ مادة ٥٨ - سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . وعلى سبيل المثال : فقد ادعى أحد الأشخاص على آخر بالسكر وسب النبى صلى الله عليه وسلم . وفى وثيقة أخرى : " ادعى محمد الدواوى على بن أبو بكر المعربد بالنهار بالثغر عرف بابن الحسان أنه فى يوم تاريخه توفى رجل من المسلمين وحضر جماعة من الفقهاء والعلماء دفنته كانوا يقرأون على قبره شيء من كتاب الله العظيم فحضر اليهم على المذكور وهو سكران خمرا وقال لهم خلى قرانكم يحيى الميت " . وفى وثيقته الثالثة " ادعى المكرم المحترم المبجل البدرى محمد بن المرحوم الحاج شهاب الدين بالحصار الكبير شرقى الثغر على الجمال يوسف البحرى محمد بحصار مصطفى باشا بالثغر أنه فى أمس تاريخه تكلم مع شخصيين وهو جالس بحانوته داخل سوق الثغر فى كتب الطب والحكمة فقال له أحدهما كان بى مرض فقرأت من بعض كتب الطب دواء فاستعملت الدواء المذكور

فعفانا الله تعالى فقال له المدعى عليه غالب كتب الطب والحكمة لا قبول لها وليس لها شيء وإنما الحكمة في صدور الرجال حتى أن القرآن ليس بشيء وإنما هو صدور الرجال "محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة ٦٦٠ - سجل ٧ صفحة ٢٣٩ مادة ٥٨٨ - سجل ٤١ صفحة ٣٥٩ مادة ٦٦٧ . وأيضاً إدعى أحد الرجال على آخر أنه يجتمع بامرأة مسفرة الوجه من غير محرم ، وادعى رجل على ابن ابن أخيه بالسكر والزنا والفساد ، محكمة بولاق : سجل ٩ صفحة ١٨٧ مادة ١١٦١ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ .

(١٣) وعلى سبيل المثال : فإنه في إحدى جرائم القتل ولأنه لم يدع على شخص معين بارتكاب الجريمة فإن القاضي اكتفى بالكشف على المجنى عليه بناء على طلب أخ القتل وإثبات نتيجة الكشف بشهادة شهود القاضي . وفي وثيقة أخرى " في إخبار جماعه مستفيضة من المسلمين يستحيل تواطئهم على الكذب أن مصطفى المذكور من أهل الشقاق والفساد والشر بذلك إلى مولانا أفندي المومى إليه فيه دامت معاليه . صدر منه قتل أنفس متعددة ببلاد المغرب وفعل اللواط الإخبار الشرعى المقبول الثبوت الشرعى ومات أحمد المضروب في الليلة المذكورة من الضربات المذكورة وأحضر مصطفى الضارب المذكور في صبيحة يوم تاريخه إلى مجلس الشرع الشريف وصحبته سكينين كبيرين أحدهما معوجه وملطخه بالدم وصدر الإذن الكريم من مولانا الأفندي المومى إليه لناييه سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة العمدة الفهامة شمس الدين ابن عبد الله محمد الوردانى المالكي خليفة الحاكم العزيز بالثغر المذكور الذى سيوضح خطة الكريم بعاليه دامت معاليه فيما ذكر فيه بحضور الامير بهرام كتحدا المشار إليه

وفخر أمثاله ودخّر أقرانه رجب ابن موسى والزينى بقلّى المذكور أعلاه من جانب مولانا الأمير محمد أغا المشار إليه - كتحدا قبودان الثغر - على مصطفى بن على الضارب لأحمد المذكور وقاتله أنه تعدى على أحمد المقتول وضربه الضربات المذكورات بالسكين الملوّخة بالدم المحضرة بالمجلس" محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٤٠٠ مادة ١٦٨٦ - سجل ٣٦ صفحة ١٤٥ مادة ٣٨٩ ، وهكذا فإن حاكم المدينة فى المدن أو قبودان الثغر فى الموانى كان ولى من لا ولى له فى جرائم القتل كما يتضح من الوثائق المذكورة .

(١٤) محكمة الباب العالى: سجل ٨٥ صفحة ٢٤١ مادة ١٢٣٢ - سجل ٨٥ صفحة ٢٧٩ مادة ١٤٥٣ - سجل ١١١ صفحة ٣٦ مادة ١٣٥ - سجل ٢٧٥ صفحات ١٥، ١٦٤، ٢٤٦ مواد ٢٢٤ ، ٢٧٣ ، ٦٤٦ - سجل ٢٩١ صفحة ١٧ مادة ٢٦ - سجل ٢٨٣ صفحة ٤٧ وصفحة ٣٠٣ مادة ٥٩ ومادة ٤٤٦ - سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ وصفحة ١٦٢ مادة ١٦٢ ومادة ٢٩١ ومادة ٢٩٥ - سجل ٣١٣ صفحة ٣٢ وصفحة ١١١ مادة ٦٩ ومادة ٢٦٦ - سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ . وعلى سبيل المثال : فى إحدى دعاوى الغصب (غصب حيوان) كان المدعى والمدعى عليه من " الخوالد من ناحية الخراب بالقليوبية "، سجل ٨٥ صفحة ٢٧٩ مادة ١٤٥٣ . وفى دعوة تعدى على مسكن وسرقة أموال منه كان المدعى والمدعى عليه من ولاية الغربية، سجل ٢٨٣ صفحة ٣٠٣ مادة ٤٤٦ . وفى دعوى قتل كان المدعى والمدعى عليهما من ولاية البحيرة ووقعت الجريمة فى إحدى النواحي بتلك الولاية، سجل ٢٩١ صفحة ١٧ مادة ٢٦ ، وهناك دعوى مماثلة أيضا لكن الجريمة كانت قد وقعت فى إحدى النواحي فى ولاية

المنوفية والتي كان يقطنها كل من المدعين والمدعى عليه سجل ٣٠٩
صفحة ١٦١ و ١٦٢ مادة ٢٩١ . وفي دعوى موضوعها قيام المدعى عليه
بالشكوى ضد المدعى إلى " الأمير بكتاش " كاشف الفيوم والذي قام بتغريم
المدعى المشكو ضده فقد كان كلا من المدعى والمدعى عليه من أهالي "
ناحية أبيهيت بولاية الفيوم " سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ . وفي
الدعوى المذكورة قامت محكمة الباب العالي بنظرها والحكم فيها بغض
النظر على محل إقامة المدعى أو المدعى عليه أو مكان الواقعة .

(١٥) وعلى سبيل المثال : ففي دعوى قتل حيوان كان المدعى والمدعى عليه من
البحيرة " إدعى رزيق بن شاهين على عطيه بن محمد كلاهما من محلة كيل
البحيرة أن عطيه قتل ناقته أطعمها سما قاتلا ظلما وعدوانا ويطالبه بقيمتها " ،
سجل ٤٥ صفحة ٨٤ مادة ٢٠٦ . وفي دعوى قتل حيوان كان المدعى
عليه من ثغر رشيد وحدثت الواقعة في أبي قير بالإسكندرية " إدعى النورى
على بن الحاج أحمد الرشيدى البغال على المعلم منشة اليهودى ولد خليفة
اليهودى القاطن برشيد أنه فى أمس تاريخه استأجر من أخيه وكلية وموكله
ما هو جار فى ملكهما بغله حمرة اللون بعشرة أنصاف فضة ليركبها من
ثغر رشيد إلى ثغر الإسكندرية فأجرها له وركبها من ثغر رشيد إلى أن قدم
محل يعرف بالطاهري برمال أبي قير فتعدى عليها المدعى عليه المذكور
وضربها بسكين فماتت ويطالبه بقيمتها .. " سجل ٦٣ صفحة ٥٠ مادة ٩١ .
ويتضح من الوثيقة أن المدعى كان مقيما بالإسكندرية ودليل ذلك أنه قد
وكل أخيه المقيم برشيد فى إدارة أمواله . وفى منازعة حول أحد العقارات
بالإسكندرية " دار كايته خارج الثغر بالقرب من جنيئة الإنشا بالقبارى .. " .

فقد كان أطراف الدعوى من أهالى القليوبية ، سجل ١٥٢ صفحة ٣٩٨ مادة ٦٩ . ويرى أستاذنا د. نور فرحات أن مسألة الاختصاص المحلى لمحاكم الأخطاط والنواحى لم تكن من الأمور المثيرة للبحث فى ذلك العصر ، ولا أميل إلى ذلك اعتمادا على ما ذكرت من الوثائق . فضلا عن ذلك فإن الرملى أحد كبار فقهاء الأحناف فى العصر العثمانى كان يرد على عشرات الأسئلة التى أرسلها إليه المتقاضون للإستفسار حول المحكمة المختصة محليا لاسيما فى المنازعات العقارية ، وقد أفتاهم باختصاص المحكمة التى يقع العقار فى دائرتها ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٣٧٦٩-٣٧٧ . الفتاوى الرملية ، ج ٢ ص ١٤ .

(١٦) وعلى سبيل المثال : ففى إحدى الدعاوى كان المدعى عليه مقيما بالإسكندرية أما المدعى فقد كان مقيما بمصر المحروسة " إدعى فخر أقرانه على مستحفظان بن سليمان على السيد الشريف إبراهيم القبانى بثغر إسكندرية بن المرحوم السيد الشريف محمد بأن المدعى من نحو شهرين سابقة إشتري بثغر إسكندرية من ثلاثة أنفار عشرين شوالا من الدخان الرومى .. وأن السيد الشريف إبراهيم القبانى المدعى عليه وزن بيده العشرين شوالا الدخان وأن المدعى سافر بذلك من ثغر إسكندرية إلى مصر المحروسة وخزن ذلك بحاصله .. " محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٢٦٣ مادة ٥٣٤ . وفى دعوى أخرى كان المدعى عليه من مصر المحروسة والمدعية من الأناضول " إدعيت الحرمة سندس خاتون المدعوة زينب محمود بن ظريف من أهالى ناحية أودن بولاية أناضول بالديار الرومية على فخر أمثاله الحاج على بن المرحوم الحاج عمر الخربوطلى .. " محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٧٨ مادة

٢٠٧ . وفى دعوى أخرى كان المدعى من المنوفية والمدعى عليه من بولاق : " ادعى الحاج على بن المرحوم الحاج على من أهالى ناحية ... بولاية المنوفية على المكرم عبد الخالق بن أحمد من أهالى سكة التلات ببولاق .. " وذلك بخصوص دعوى غصب ، محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ٢٠٢ مادة ٤٧٢. وفى دعوى ضرب كان المدعى عليه من السويس أما الواقعة فقد حدثت بمصر المحروسة : " لدى الحنفى ادعى فايد بن شاهين على غريمه محمد إبراهيم عبد الله من طائفة النجارين ببندر السويس بأن المدعى عليه فى يوم تاريخه بباب النصر تعدى على المدعى وضربه .. " محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٤٩ صفحة ٣٧٧ مادة ١٣٠٣ ، وأيضا : محكمة بولاق : سجل ٢٥ صفحة ٣٤٦ مادة ١٤٥٠ ، محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥١ ، محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٤٤٠ صفحة ٤٠١ مادة ٢٠٦٩ .

(١٧) وقد ذهب أستاذنا د. نور فرحات إلى أنه عند إتحاد مذهب المتنازعين فإن نائب هذا المذهب كان هو المختص بنظر النزاع . ويتفق ذلك مع ما ذكره أحمد شلبى بن عبد الغنى فى إحدى الوقائع ، فقد قام الوالى الباشا بمراجعة حكم القاضى الحنفى على أساس أن طرفى الدعوى التى صدر فيها الحكم كانا على المذهب المالكى ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٣٨١ ، أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ٣٨٠-٣٨١. وفى دعوى قتل فقد تصدى النائب المالكى للحكم فيها بعد أن قام باستفتاء مفتى مذهب المالكى حول مدى جواز تعيين قيم على المجنى عليه لإمكان نظر الدعوى ، وفى وثيقة أخرى تضمنت طلب أحد حكام الإدارة تملك أرض خربة لا مالك لها لعمارتها فقد تصدى النائب المالكى للحكم فى

الطلب بعد أن استفتى مفتى مذهب المالكي في مدى جواز الحكم بذلك، ويستدل من هاتين الوثيقتين على أن مذهب المدعى أو الطالب كان مالكيًا، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧١ صفحة ٢٢١ : ٢١٧ مادة ٢٢٨- سجل ٨٩ صفحة ٥٩,٥٨ مادة ٧٩ . وقد أفتى الرملي بأن العبرة بمذهب المدعى وعند التنازع يكون الخيار للمدعى عليه الذي يمكنه عندئذ اللجوء إلى قاضي آخر لا يتبع مذهبهُ ، راجع : الفتاوى الرملية ، ج١-٥٢ .

(١٨) وعلى سبيل المثال : فقد تصدى القاضي الحنفي للفصل في دعوى قذف رغم أن طرفي الدعوى كانا على المذهب المالكي " لدى الحاكم الحنفي إدعى الشيخ نور الدين بن حجازي بن المرحوم قاسم التآلي لكتاب الله العزيز المالكي بطريق وكالته الشرعية عن زوجته الحرمة دلال ... على غريم زوجته دلال الموكلة المرقومة أعلاه هو عبد الرحمن بن أحمد بن شرف الدين المالكي بأنه تعدى على زوجته من نحو ثلاثة أيام وقذف عرض الموكلة وجعلها قحبة وسايبة ومعرصة .. " وقد صدر الحكم بتعزيز المدعى عليه بعد ثبوت القذف بالبينة ، وكما سيأتى فإن القذف بالتعريض يوجب التعزيز عند الأحناف خلافا للمالكية والشافعية ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٧١ صفحة ٣٤٩ مادة ١٢٢٦ . وأيضا في دعوى سكر وزنا جرى نظرها والحكم فيها بواسطة القاضي الحنفي والنائب الشافعي معا : " بين يدى الحاكم الشرعي الحنفي والحاكم الشرعي الشافعي إدعى الشيخ العمدة الفاضل شهاب الدين أحمد .. على ابن ابن أخيه المرحوم الشيخ كريم الدين هو الشاب البالغ كريم الدين ابن المرحوم الشيخ زين العابدين بأنه على غير الاستقامة ومرتكب المعاصي ويجتمع بالنساء الخاطيات ، ويزنى بهن في محلات الفواحش ويتعاطى شرب الخمر المنكر ومتجاهر بذلك

ويعترف به وتكرر منه ذلك المرات المتعددة وقد نهاه عن ذلك فلم ينتهي.. " وبعد اعتراف المدعى عليه بما ذكره المدعى وكذا شهادة عدد كبير من المسلمين على المدعى عليه فقد أصدر كل من القاضى الحنفى والنائب الشافعى حكمه " وحكم كل منها بما ساع له من الحكم فى ذلك ومن موجهه عند مولانا الحاكم الشرعى الحنفى توجيه التعزير على المدعى عليه لاجتماعه مع النسا الخاطيات وتوجيه الحد أيضا لتعاطيه شرب الخمر ومن موجهه عند مولانا الحاكم الشرعى الشافعى التعزير الشرعى على المدعى عليه لاجتماعه مع النسا الخاطيات وتوجيه الحد عليه لاعترافه بالزنا وشرب الخمر "محكمة مصر القديمة :مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ . وهكذا " أنه حيث يكون المتنازعان مختلفين فى المذهب ولم يتراضيا على الإحتكام إلى مذهب معين كان النواب يتعددون بتعدد مذاهب أطراف النزاع "راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ٣٨١ .

(١٩) المادة ٤٢ من قانون نامه مصر

(٢٠) أحمد شلبى بنى عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٣٨٠-٣٨١ وفى تلك الواقعة التى ذكرها أحمد شلبى بن عبد الغنى كان القاضى قد أصدر حكما على أحد الإنكشارية بأداء مؤخر مطلقته فادعى الإعسار فجرى حبسه لدى طائفة مستحفظان ، وقد طلب المحكوم عليه من " كتخدا مستحفظان بأن ينصب له وكيلًا يكن ماهرا حاذقا يدرى أمور الشرع فأقام كتخدا مستحفظان له وكيلًا " .

(٢١) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤١٤-٤١٥. وعلى سبيل المثال : " إدعى حضرة مولانا فخر الفضلا الكرام عمدة النبلاء العظام مولانا الشيخ محمد نجل مولانا المرحوم المغفور له السيد إبراهيم الزواوى القائم فيما ذكر فيه عن نفسه وبالوكالة الشرعية عن ولده الشيخ سعد وعن أخيه المذكور هو الشيخ أحمد الحاضرين والموكلين له بالمجالس توكيلا شرعيا على كل من ... "محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٤ صفحة ٧ مادة ٨ ، وأيضا سجل ١٤ صفحة ٦ مادة ٢٠ - سجل ٥٨ صفحة ٩٨ مادة ١٧٤ - سجل ٥٩ صفحة ١٢٠ مادة ٣٨٩ - سجل ٧٠ صفحة ٩٣ مادة ١٦١ - سجل ٧٤ صفحة ١١٥ مادة ٢٢٩ - سجل ٧٦ صفحة ١٣١ مادة ٢٢٢. وأيضا : " إدعى أحمد طاهر الثابت وكالته الشرعية عن محمد حسين على لدى الحاكم الشرعى حسبما وكله بالمجلس على محمد بن على أنه قال للموكل أنت يهودى يا أجرب كلب ... "محكمة الباب بالعالى : سجل ١٩ صفحة ٢٥ مادة ٢٦ ، وأيضا سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . هناك وثيقة هامة تتضمن الوكالة عن (المدعى عليه) فى دعوة إزالة بكاره ابنة المدعى " إدعى السراجى عمر بن أحمد الحدينى على المحترم أحمد بن أحمد محسن الوكيل الشرعى عن موسى بن محمد محسن الثابت وكالته عنه بشهادة كل من .. بأن شرف الدين بن موسى الموكل المذكور تعدى يوم تاريخه على فخره الخماسية العمر بنت عمر الحدينى المدعى المذكور وهى بفرن على العطامى وسكها عصا وأزال بكارتها .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٨٥ مادة ١٤٦. وفضلا عن الوكالة عن المدعى فى دعاوى مثل: الضرب أو القذف أو السب ، فقد ثبتت الوكالة عن المدعى عليه فى دعوى ضرب وسب وقذف : " لدى الحنفى حسن ابن المرحوم محمد السما وزوجته الحرمة وردة المرة على كل من

سلومة أم الخير المرة بنت محمد ربحان ورمضان بن علي مقشر الكتان
بوكالته الشرعية عن ولده البالغ الغائب عن المجلس محكمة الزاهد :
مسلسل ٦٧١ صفحة ٣٤٩ مادة ١٢٢٦ ، محكمة مصر القديمة : مسلس
١٠٢ صفحة ٥٥٦ مادة ١٤٣٦ - مسلس ١٠٥ صفحة ١٩٥ مادة ٥٩٣ -
مسلسل ١٠٥ صفحة ١٢٧ مادة ٣٧٣ .

(٢٢) وعلى سبيل المثال : فقد ادعت إحدى النساء عن إبنتها القاصرة بخصوص
إزالة بكارتها ، وادعت إحدى النساء عن ولدها القاصر في دعوى ضرب ،
وادعى أحد الرجال عن ولده القاصر في دعوى جرح ، وادعى أحد الرجال
عن إبنته القاصرة بخصوص سرقة بعض حليها ، محكمة الباب العالي :
سجل ١١٧ صفحة ٤٥ مادة ١٩٧ - سجل صفحة ٤٥٣ مادة ٦٨٤ ،
محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣ صفحة ٦٧ مادة ١٩٦ - سجل ٣٦
صفحة ١٤١ مادة ٣٧٩ . وكان لابن عم القاتل أو أخيه لأبيه أو الوصي
الشرعي عن أولاده أن يكون مدعيا في جريمة القتل ، وكان للوصي
الشرعي عن أولاد أخته أن يكون مدعيا في جريمة قتل زوج أخته ، محكمة
الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٤٠٠ مادة ١٦٨٦ ، محكمة الباب
العالي : سجل ٣١٣ صفحة ٣٢ مادة ٦٩ - سجل ٢٩١ صفحة ١٧ مادة ٢٦ .

(٢٣) وعلى سبيل المثال : فقد ادعى الابن عن والدته في دعوى سب ، وادعت
إمراة ذمية على أحد الأشخاص بتهمة قتل زوجها ، وادعى الزوج عن
زوجته في دعوى سب ، وادعى الأب عن إبنته البالغة في دعوى طلب فعل
الفاحشة وسب ، وادعى الزوج عن زوجته في دعوى إسقاط حملها ،
محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧ صفحة ٢٠٤ مادة ٤٧٧ - سجل ٤١

صفحة ٣٢٨ مادة ٦٠١ - سجل ٥٨ صفحة ٧٥ ، ٧٦ مادة ١٣٥ - سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١٠ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٨- وتضمنت إحدى الوثائق بنفس المحكمة إدعاء أحد السادة على المدعى عليه باغتصاب جاريته ، ولكن المدعى عجز عن إثبات دعواه بالبينة ، سجل ٧١ صفحة ٤٦ مادة ٥١. وفي وثيقة أخرى بنفس المحكمة إدعى أحد الأشخاص على آخر بأنه أغرى جاريته على سرقة بعض أشياء المدعى وزوجته من سكن المدعى ، ولكن المدعى عجز عن إثبات دعواه بالبينة ، سجل ٧١ صفحة ١٤٥ مادة ١٦٣ . وأيضا في دعوى غصب وكان المتهم صبي دون البلوغ فقد إدعى على معلمه الذي يعمل الصبي عنده وذلك بصفته ولى شرعى عنه، وفي دعوى أخرى إدعى على أحد السادة بصفته الولى الشرعى عن مرقوقته وقد إتهمت بخيانة الامانة ، وفي دعوى أخرى إدعى على الولى الشرعى عن ولده القاصر بتهمة الضرب والسب ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٢٥ مادة ١٥٤، محكمة بابى السعادة والخرق مسلسل ٤١٥ صفحة ١٥٧ مادة ٣٥٨، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٩٥ مادة ٥٩٣ .

(٢٤) المادتان ٢ فصل ١ و ١٢ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى . المادة ١٥ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى . كما تضمن التقنين الجنائى العثمانى النص على عقوبة جريمة الدعوى الكاذبة فى أكثر من موضع كما فى المواد ٢٤-٢٦ ، ٥٥ .

(٢٥) وعلى سبيل المثال : فإن الرملى أفتى بأن الحكم على الغائب غير جائز مطلقا إلا للضرورة ، الفتاوى الرملية ، ج ٢ ص ٥ ، ٨-١٢ . وعلى

سبيل المثال : وفى دعوى القتل المذكوره فقد أجاب المفتى المالكي على سؤال القاضى " الحمد لله مستحق الحمد نعم حيث كان الأمر كذلك فيجوز للحاكم الشرعى أن يقيم أخى المتوفى وصيا على ابن أخيه لإقامة الدعوى وينظر بالمصلحة "، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٦ صفحة ٥٨ و ٥٩ مادة ٧٩ . وفى دعوى قتل أخرى كان المدعى فيها يدعى عن نفسه وعن أولاد ابنة القتيل بمقتضى الولاية الشرعية وعن زوجة ابنه القتيل لغيابها عن مجلس القاضى . وفى دعوى إزالة بكاره إحدى القاصرات كان المدعى فيما جرى تنصيبه نظرا لغياب الولي الشرعى عن القاصر خارج مصر ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ و ١٦٢ مادة ٢٩١ - سجل ٢٦٧ صفحة ٢٤٣ مادة ٣٥٤ .

(٢٦) وعلى سبيل المثال : " إدعى على بن أحمد ببولاق على غريمة الحاضر معه بالمجلس رمضان بن سراج الدين عبد الله ببولاق بأنه تعدى عليه فى يوم تاريخه وضربه على عينه اليسرى .. " محكمة بولاق : سجل ٢٥ صفحة ٣٤٦ مادة ١٤٥٠ . وأيضا " لدى الحاكم الحنفى إدعت الحرمة .. المرأة بنت أحمد عرف والدها بابن سليمان القاطن برشيد على منصور على الحلفاظ بثغر رشيد بأنه قبل تاريخه كفل لها إحضار ولده منصور الرجل الملتحى بسبب ما تتهمه به من قتل زوجها المرحوم على شهاب عرف بابن برغوته من حق شرعى غير التهم المذكورة ترتبت على المكفول المذكور لورثة المقتول وطالبته بإحضار ولده المذكور لتدعى عليه بما يخصها فى ذلك من حقوق زوجية وغيرها .. " محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ٦ مادة ٥١ . وأيضا : " لدى الحنفى إدعى البدرى حسن بن المرحوم سليمان الصراف بساحل الغلال ببولاق على الشيخ رجب بن

المرحوم محمد العمرانى الحاضر معه بالمجلس بأنه تعدى عليه وجعله
عرض وابن عرض وأنسبه للزنا .. محكمة بولاق : سجل ٥٥ صفحة
١٨٤ مادة ٣٨٩ . وأيضا فى دعوى فساد لم يصدر الحكم على أحد
المدعى عليهم لقراره أثناء القبض عليه ، وفى دعوى سرقة دراهم وجواهر
فقد هرب المتهم بالسرقة وانتهى الأمر بكتابة حجة شرعية بنتيجة البحث
والتحرى عن المتهم بواسطة شهود القاضى ، محكمة مصر القديمة :
مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ ، محكمة بولاق : سجل ٦١ صفحة
٥٦٦ مادة ١٤٦٠ .

(٢٧) المادتان ١ ، ٩ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى . المادتان ٢ ، ٣ من
تعليمات مأمورى الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى . المادة ١١ من
تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى . وقد
ارتبطت المصلحة فى حماية الأنفس من تجاوزات رجال الإدارة خصوصا
وباعتبارها من أهم مبادئ الإصلاحات العثمانية بأكثر من نص فى قانون
الجزاء الهمايونى .

الفصل الثانی

إجراءات الدعوى ونظام الإثبات

هناك بعض المواضيع الهامة سنحاول دراستها والوقوف على مدى مالحقتها من تطور فى هذا الفصل . ومن ذلك : إلى أى مدى طبق نظام شفوية المرافعات والمواجهة بين الخصوم فى الدعوى ؟ وما هى الوظيفة التى كانت للفتاوى القضائية . وماذا عن التدخل فى الدعوى وعلاقة ذلك بالأوضاع الإجتماعية السائدة ؟ وهل كان يمكن للقاضى الإعتماد على مجرد الدليل الكتابى أو القرينة فى التثبت من وقوع الجريمة ؟ .

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :-

- | | |
|-----------------|--------------------------|
| المبحث الأول : | إجراءات الدعوى |
| المبحث الثانى : | التدخل والفتوى فى الدعوى |
| المبحث الثالث : | نظام الإثبات فى الدعوى |

المبحث الاول

إجراءات الدعوى

إثبات الوكالة وطلبات المدعى

١٩- وقد انقسمت الدعاوى طبقاً للوثائق إلى نوعين حسب الغرض منها : إما لطلب إجراء الحكم الشرعى على الواقعة المدعى بها ، وإما لطلب إثبات الواقعة وكتابة حجة شرعية بها ، وغالباً ما كان يستعان بتلك الحجة الشرعية فى نزاع أو واقعة مماثلة فى المستقبل وذلك بعرض الحجة على ولى الأمر ليتخذ ما يراه ، ولا تتضمن مثل تلك الحجة حكماً صادراً من القاضى الشرعى ومع ذلك فإن ولى الأمر كان يستند إليها فى توقيع العقاب . (١)

٢٠- وإذا كانت هناك وكالة فى الدعوى فإنه ينبغى إثبات الوكالة أولاً وقبل عرض الدعوى ، ويتم إثبات الوكالة بالشهود أو بمقتضى ثبوت الولاية الشرعية للولى عن المدعى أو بإقرار المدعى الحاضر بمجلس القاضى . (٢) وبعد ذلك يقوم المدعى أو الوكيل بعرض دعواه ويقدم طلبه فيها ، وغالباً ما كان الطلب عاماً وهو إجراء حكم الشرع الشريف على المدعى عليه ، وأحياناً يرتبط به طلب تفصيلى أو أكثر مثل كتابة حجة شرعية بواقعة الدعوى والحكم فيها أو طلب التعويض أو الرد أو طلب الكشف على الواقعة المدعى بها بواسطة القاضى أو أحد شهود القاضى . وكان للمدعى عليه بعد ثبوت البراءة من تهمته أن يتقدم بأحد الطلبات طالباً من القاضى الحكم فيه ، ولم

يكن يشترط تعلق طلب المدعى عليه بموضوع الدعوى الأصلية وإنما كان يكفي أن يتعلق بشخص المدعى . (٣)

شفوية المرافعات والمواجهة بين الخصوم

٢١- وقد لوحظ على إجراءات الدعوى : أولاً : شفوية المرافعات ، ثانياً : المواجهة بين الخصوم فى الإجراءات وحيث يشترط فى الخصومة وجود الدعوى وبالتالى (الإعداء) أى إحضار المدعى عليه ومواجهته بالمدعى. ولم يكن الحكم على المدعى عليه الغائب جائزاً إلا للضرورة مثل: تجنب إفلاته من العقاب ، وعلى سبيل المثال : فى جريمة قتل لم يدع فيها على شخص معين فقد اكتفى القاضى بالتحقق من وفاة القتيل وكتابة حجة شرعية بذلك ، وفى جريمة قتل أخرى قام القاضى بتعيين قيم عن المدعى عليهما الهاربين وتمت إجراءات الدعوى فى مواجهة ذلك القيم ، وفى جريمة شروع فى اللواط إدعى فيها على شخصين أحدهما غائب فقد أصدر القاضى حكمه بتعزير المدعى عليه الحاضر دون الغائب . (٤)

٢٢- لكن هل استمر مبدأ شفوية المرافعات والمواجهة بين الخصوم مطبقاً أمام الجهات التى مارست وظيفة القضاء ؟. فيما يتعلق بالمواجهة بين الخصوم فإننا لا نعثر سوى على تطبيقين ، الأول : تضمنه قانون المنتخبات بالنص على مواجهة المدعى بالمدعى عليه أثناء المحاكمة أمام مجلس ديوان العموم التابع له المستخدم المدعى عليه . أما مجال تطبيق النص المذكور فقد إقتصرت على الجرائم التالية : الاختلاس والرشوة والتزوير والإضرار بالميرى إتلاف شىء من العهدة أو ضياعه أو الإنتفاع دون حق بأموال الميرى ،

إضافة إلى قتل الغير أو الإغراء على قتله أو إبطال حقوقه أو إتهامه كذباً .
إنّ يمكن القول أنّ النص على مبدأ المواجهة يرتبط بخطورة الجريمة
المدعى بها على أحد مستخدمي الميرى والتي كانت تعرضه لعقوبة القتل أو
الحبس مدى الحياة أو العزل الدائم من خدمة الميرى .^(٥) أما التطبيق الثانی
فقد تعلق بجريمتي القتل وقطع الطريق وتضمنه قانون الجزاء الهمايوني
بالنص على مواجهة المدعى عليه أثناء المحاكمة ، فإذا لم يكن المدعى
موجوداً فإنه يتم تتصيب خصم عنه . ولهذا فقد تضمن القانون المذكور في أكثر
من موضع التأكيد على التزام مديري المديریات بإرسال القاتل مع أولياء
القتيل إلى مجلس الإقليم .^(٦) وفيما يتعلق بمبدأ شفوية المرافعات فإننا نلاحظ
تطوراً في هذا المجال في عصر محمد علي وخلفائه ، وذلك بالإهتمام بكتابة
المرفعات . وعلى سبيل المثال : فإنه إذا لم يقتنع أحد مستخدمي الميرى
بالحكم الصادر عليه من مجلس ديوان العموم التابع له المستخدم ، فقد كان
بإمكانه أن يقدم " طلباً " إلى ذلك المجلس لإعادة محاكمته . وإذا كان حكم
جمعية الحقانية الصادر على أحد مستخدمي الميرى مخالفاً لنوع أو مقدار
العقوبة في القوانين واللوائح : فإنه كان لذلك المستخدم أن يتقدم " بطلب "
إلى الجمعية لتعديل العقوبة ومرفقاً بطلبه نصوص القانون أو اللائحة التي
تتضمن مقدار ونوع العقوبة في الجريمة التي أدين فيها المستخدم . وفي
الأحوال التي أجاز فيها القانون قيام أحد الأشخاص بعرض دعواه أمام ديوان
الوالي أو الخديوي فإن ذلك كان يتم " بعرض - أو - عرض حال " يتقدم به
الشخص إلى الديوان المذكور .^(٧) ومن جهة أخرى فإن مديري المديریات

ومأموري الضبطيات ورؤساء المصالح الميرية كانوا يرسلون المتهم ومعه " جرنال القضية " إلى الجهة المختصة بمحاكمته . وكان " جرنال القضية " يشتمل على بيان الجريمة والتحقيق بشأنها مع المتهم فضلا عن سؤال الواقعة ونتيجة الكشف على المجنى عليه كما في جرائم القتل ، بحيث تكون القضية مستوفاة للحكم فيها بواسطة الدواوين أو المجالس . (٨)

جرائم الجلسات

٢٢- وتشتمل الوثائق على تطبيقات لجرائم الجلسات أو الدعاوى ، فإذا ارتكب أحد أطراف الدعوى جريمة تعزيرية ضد الطرف الآخر أو أحد الحاضرين في مجلس القاضى الشرعى : فإنه كان يعاقب بالتعزير لأجل ارتكابه تلك الجريمة . (٩) ويتضح من الوثائق أنه كان يترتب على ارتكاب المدعى عليه جريمة الجلسة إنهاء المهلة التى منحها له القاضى لإحضار البينة على دفعه فى الدعوى ، وبالتالي فإن القاضى كان يصدر حكمه على المدعى عليه فى الدعوى الأصلية لفشله فى الإثبات فضلا عن الحكم بتعزيره لتعديه على المدعى فى مجلس القضاء . (١٠)

المبحث الثاني

التدخل والفتوى فى الدعوى

التدخل فى الدعوى

٢٤- تشير وثائق القضاء الشرعى إلى عظم ظاهرة التدخل فى الدعوى لتتجاوز دورها فى عملية القضاء إلى وظيفة إجتماعية ، فمن ناحية : كان التدخل فى الدعوى مفتوحاً لكل من يريد التدخل للشهادة أو إيضاح أحد الأمور للقاضى ، كما كان لأى صاحب مصلحة خاصة أن يتدخل فى الدعوى طالبا الحكم له فى طلب معين مع ملاحظة الارتباط بين طلبه وموضوع الدعوى الأصلية . (١١) ومن ناحية أخرى : فقد كان لحاكم المدينة أو من ينوب عنه أو السوباشى أو حاكم الشخص التدخل فى الدعوى بجانب المدعى أو المدعى عليه ، كما كان لهم حضور ما يقوم به القاضى وشهوده من إجراءات للتثبت من وقائع الدعوى مثل : الكشف على المجنى عليه أو الانتقال إلى مكان الواقعة لمعاينة آثار الجريمة . (١٢) ومن ناحية ثالثة : لم يكن هناك تحديد لعدد المتدخلين فى الدعوى ، وكان أغلبهم من حكام الإدارة والفقهاء والأشراف والتجار أو الأعيان . وحيث كان الكاتب يعبر عنهم بأبلغ عبارات التعظيم وكامل الألقاب ، وربما ذكرهم قبل ذكر المدعى وموضوع دعواه ، وغالباً ما كانت تنهى الدعوى لصالح من تدخلوا إلى جانبه . (١٣)

الفتاوى القضائية

٢٥- وكان للقاضى الشرعى أن يطلب من أحد أطراف الدعوى الحصول على فتوى من مفتى مذهبه ، وكان لأحد أطراف الدعوى أن يبرز

من نفسه فتوى بخط مفتيه أو أن يطلب من القاضي مهلة للحصول على فتوى وكان القاضي يجيبه لذلك الطلب . وفي تلك الأحوال فإن أحد أطراف الدعوى كان يستند إلى الفتوى لتأييد موقفه في الدعوى .^(١٤) وكان للقاضي أن يطلب رأى مفتى مذهب في مسألة معروضة عليه ، وأن يدعم تلك الفتوى بفتوى من مذهب آخر لاسيما المذهب الحنفى حيث تريد الفتوى الأولى قوة وتحصن حكم القاضي خصوصا في المسائل الخلاقية مثل: مدى جواز صدور الحكم على المدعى عليه الغائب . ورغم الطابع الاستشارى للفتوى إلا أن الوثائق محل البحث قد خلت من مسألة لم ينزل فيها القاضي على رأى المفتى . ويتضح من الوثائق أن الفتوى استخدمت تارة لتبرير الحكم لصالح أحد حكام الادارة أو الأعيان ، وتارة لتبرير الحكم الصادر فى الدعوى إذا كان مخالفا للمستقر عليه فى أحكام القضاة الأحناف . وفى الأحوال السابقة كان القاضي أو المفتى يحاول ملائمة الحكم لمصلحة إجتماعية أو واقع إجتماعى ، ولهذا يمكن القول أيضا أن الفتوى قد إشتملت على وظيفة إجتماعية .^(١٥)

٢٦- وكما سبق فإنة منذ عصر محمد على جرى ضم عالم أو أكثر من علماء الشرع إلى عضوية المجالس ذات الاختصاص الإدارى والقضائى . وكان هؤلاء العلماء يتولون تقديم الفتاوى فى المسائل الشرعية والمعرضة على تلك المجالس ، كما كان لكبار العلماء إبداء الرأى فى أحكام القضاة الشرعيين التى يطعن فيها ثم يعرض على ديوان الخديوى ليتولى أعضاؤه البت فى المسألة .^(١٦) ومنذ إعادة تنظيم القضاء فى عصر عباس

جرى ضم عالمين إلى مجلس الأحكام وإلى كل مجلس من مجالس الأقاليم ،
وقد إختص العلماء بالتأكد من توافر الإثبات الشرعى فى الجرائم ،
ومن ذلك تزكية الشهود وسماع شهادتهم وإحالة شاهد الزور إلى الضبطية
لعقابه ، وتعيين قيم عن المدعى الغائب فى جريمة القتل وقطع الطريق
كما سبق .^(١٧) ووفقا لقانون الجزاء الهمايونى فقد كان ينبغى إثبات جريمة
القتل إما بواسطة شاهدين مزيكين أو بواسطة عدد كبير من الشهود يستحيل
معه تواطؤهم على الكذب ، ولذلك فقد تضمن القانون المذكور النص على
وجوب حضور المفتى مع أعضاء المجلس أثناء نظر دعوى القتل وحتى
صدور الحكم فيها .^(١٨) وقد سبق لنا الإشارة إلى قيام حكام الإدارة وأعضاء
الضبطيات والمجالس القضائية باستعمال وسائل التعذيب والإرهاب ضد
المتهمين وأحيانا ضد الشهود ، ولذا فقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى النص
على إلزام أعضاء المجالس بعدم التعرض لأى شخص يحضر إلى المجلس
بغرض إيضاح أحد الأمور لصالح أحد أطراف الدعوى المنظورة أمام
المجلس .^(١٩)

المبحث الثالث

نظام الإثبات فى الدعوى

الشهادة ومكانتها بين وسائل الإثبات

٢٧- كانت (الشهادة) وسيلة الإثبات الرئيسية أمام القاضى الشرعى . ولم تكن شهادة العبيد أو الجارية جائزة وإنما جازت شهادة العتيق . وكان على القاضى مراعاة نصاب الشهادة مثل عدم الحكم بناء على شهادة شاهد واحد فى جريمة القذف .^(٢٠) وكانت الشهادة تتم فى مواجهة المشهود عليه ، وغالبا ما كان يلجأ القاضى إلى تركية الشهود وهى المهمة التى كان يقوم بها شهود القاضى .^(٢١) وكان للقاضى أن يطلب من كل شاهد أداء الشهادة على إنفراد أو التعرف على المدعى والمدعى عليه قبل أداء الشهادة ، كما كان يراعى ما يبيديه المشهود عليه من مطاعن ضد الشاهد مثل وجود خصومة معه مما يورث الشك فى شهادته .^(٢٢) وكان على القاضى مراعاة التطابق بين الشهادة وبين إدعاء الشخص المشهود لصالحه ، فضلا عن التطابق بين أقوال الشهود . وتطبيقا لذلك فإنه لم يكن يعتد بقول أحد الشهود إذا كان قوله عاما لا يثبت به حق ، أو إذا تضمنت شهادته زيادة عما إدعى به المدعى .^(٢٣) وكان للقاضى أن يمهل المدعى أو المدعى عليه لإحضار البيئة بناء على طلبه ، وكانت مدة المهلة تقديرية للقاضى وفقا لظروف الدعوى . وكما سبق فإنه كان يترتب على ارتكاب أحد أطراف الدعوى إحدى جرائم الجلسات إنتهاء المهلة التى منحها له القاضى لإحضار البيئة .^(٢٤) وقد جازت الشهادة على الإقرار وعلى الدليل الكتابى ، وجاز

الحكم بشاهد واحد مع يمين المدعى أو الحكم بشاهد واحد إذا صدقه المدعى عليه (المشهود ضده) وذلك فى الجرائم التعزيرية . (٢٥)

دور الإقرار واليمين فى الإثبات الجنائى

٢٨- وكان (للإقرار) محل فى الإثبات ولكل من الإقرار الجزئى والكامل أثره على الحكم فى الدعوى . كما كان يتم اللجوء إلى (القسامة) فى دعاوى القتل . (٢٦) وكانت الجرائم التعزيرية تثبت (بيمين) المدعى عليه أو بنكول المدعى عليه عن اليمين ، وكان توجيه اليمين إلى أحد أطراف الدعوى يتم بناء على طلب الآخر فى الدعوى عند عجزه عن الإثبات بالبينه . (٢٧)

مدى حجية الدليل الكتابى الرسمى

٢٩- وأعتقد من خلال وثائق القضاء الشرعى أن (الدليل الكتابى الرسمى) وهو ماعبرت عنه الوثائق " حجة شرعية مثبتة بالمحكمة " وكذا فتوى المفتى بخطه وتوقيعه كان دليلاً كاملاً فى الإثبات إلا إذا لم يطمأن إليه القاضى أو نازع فيه المتمسك به ضده وعندئذ كان يضار إلى طلب الشهادة عليه . أما " الدليل الكتابى العرفى " وهو ماعبرت عنه الوثائق " تمسك شرعى " فهو دليل غير كامل إلا بالشهادة عليه أو إقرار المتمسك به ضده . ولذلك فإبنى لأميل إلى ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور نور فرحات فى إنكار حجية الدليل الكتابى أمام القاضى الشرعى . (٢٨) وينطبق ذلك أيضاً إذا أقر

المدعى عليه بالحجة الشرعية المثبتة للدين لكنه نازع فى مسألة الوفاء ،
وكان على المدعى عليه عندئذ تقديم البينة على الوفاء بالدين . (٢٩)

دور القرائن فى الإثبات الجنائى

٣٠- والآن نتناول (دور القرائن) فى إثبات الجرائم أمام القاضى
الشرعى . ويتضح من وثائق القضاء الشرعى أنه لا يثبت بالقرينة حد أو
قصاص ، ومع ذلك فإن راحة الخمر فى فم الشارب كانت قرينة تستكمل بها
الشهادة أو الإقرار فى جريمة شرب الخمر . (٣٠) وفيما يتعلق بالجرائم
التعزيرية فإن هناك ثلاثة أنواع من القرائن تضمنتها الوثائق وهى : مدى
إشتهار الشخص بحسن الخلق والسلوك ، مدى مواظبته على الفروض الدينية
مثل: الصلاة ، وهل توجد للشخص سوابق مثبتة بسجلات المحكمة الشرعية أم
لا . وكانت القرينة كافية لتعزير الشخص بمقتضى ما قامت به تلك القرينة ،
فإذا كانت هناك دعوى أمام القاضى الشرعى وقامت إحدى القرائن السابق
بيانها ضد المدعى عليه فإن ذلك كان كافيا للحكم عليه بالتعزير بما قامت به
القرينة ، لاسيما إذا جرى إخبار القاضى بتلك القرينة بواسطة بعض حكام
الإدارة والأعيان . (٣١) ولكن ما دور القرينة فى نفي أو إثبات الجريمة
التعزيرية المدعى بها أصلا على المدعى عليه ؟ يتضح من الوثائق أن القرينة
كانت دليل نفي فى حالة عجز المدعى عن إثبات دعواه بالبينة ، كما إذا قام
جمع من النقاة والأعيان بإخبار القاضى أن المدعى عليه ليس من أهل التهم
وأنه مستقيم ديانة وعفة . (٣٢) ويصفه عامه لم تكن القرينة كافية لإثبات
الجريمة التعزيرية ، وعلى سبيل المثال فإن سماع الشهود " لصياح أو

صراخ " المدعى أو معاينة الشهود للمدعى والمدعى عليه وهما " متماسكان متقابضان " ، أو معاينتهم للمدعى عليه وفي يده " عمامة المدعى ويده ملبطة بالدم " : كل ذلك لم يكن كافيا لثبوت جريمة الضرب أو الجرح أو السب ضد المدعى عليه . (٣٣) ومع ذلك فإن القرينة إذا تدعمت بقرينة أخرى أو أكثر : كانت كافية أحيانا لإثبات الجريمة التعزيرية ضد المدعى عليه ، وعلى سبيل المثال : فإن معاينة الشهود للمدعى والمدعى عليه وهما " متقابضان " وإخبارهم بأن المدعى عليه " ماشى على غير إستقامة " كانتا قرينتين مدعمتين للقرينة الأساسية وهي تواجد المدعى عليه فى محل سكن المدعى ، و باجتماع تلك القرائن فإن القاضى أصدر حكمه بتعزير المدعى عليه لانفراده بزوجة المدعى . (٣٤)

التثبت من وقائع الدعوى

٣١- وكان للقاضى الشرعى (أعوانه ووسائله للتثبت) من وقائع الدعوى . وكما سبق فإن (شهود القاضى) كانوا يتولون الشهادة على الحجج الشرعية الصادرة من المحكمة عند تقديمها كدليل إثبات فى الدعوى وفى الإطار السابق بيانه . كما كان القاضى يرسل أحد أعوانه أو بعض شهوده إلى مكان الواقعة لإثباتها أو الكشف عليها سواء من تلقاء نفسه أو بطلب أحد الخصوم . كما كان القاضى يستعين بأصحاب الخبرة مثل " الحلاق أو المزين " للكشف على جراح المجنى عليه ومعرفة مدى إمكان علاجها أو ما إذا كان ستترتب عاهة عليها، و " المغسل " لإثبات وفاة المجنى عليه وصفتها بأن كان مخنوقا على سبيل المثال ، و " ذوات الخبرة من النساء " للتثبت من

وفاه الجنين أو سقوط الحمل أو زوال بكرة المجنى عليها ، و " المترجم " إذا
وجد من لا يعرف اللغة العربية من الخصوم .^(٣٥) وكان القاضي يرسل
بعض شهوده أو أحد نوابه المذهبيين بناء على طلب المدعى وذلك للكشف
على مكان الواقعة وسؤال شهود الواقعة . ثم يعودون لإخبار القاضي بنتيجة
الكشف والسؤال .^(٣٦)

هوامش

(١) وعلى سبيل المثال : " إدعى سليم بن إبراهيم بن محمد القصاب على ليلي المرأة ابنة محمد الورداني بأنها قالت له علق وعرض وقتال القتل وطالبها بما يوجبها الشرع الشريف .. " ، محكمة الباب العالي : سجل ٥٤ صفحة ١٦٦ مادة ٧٣٠ . وفي دعوى إتلاف أشجار إحدى (الجنائين) وبعد قيام القاضي بالكشف على مكان الواقعة بواسطة شهوده فقد طلب المدعى كتابة حجة شرعية بذلك " والتمس السيد على المذكور من مولانا أفندي المومى إليه كتابة ما هو الواقع وتحريره فأجابه لذلك وكتب ذلك ضبطاً لواقع الحال فيه السؤال ليراجع عند الاحتياج إليه " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ ، وأيضاً : محكمة الباب العالي : سجل ٢٩ صفحة ١٦٩ مادة ٩١٧ - سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٧٩٨ - سجل ٥٤ صفحة ١٣ مادة ٢٦ . وقد ذكرنا فيما سبق أن محضر الجلسة أو الحجة الشرعية التي تتضمن مجرد التثبت من وقائع الدعوى لم يعتبر حكماً قضائياً عند فقهاء الاحناف في العصر العثماني ، ولذلك فقد ذهبوا إلى عدم جواز استناد الحكام إلى مثل تلك الحجج الشرعية في توقيع العقاب .

(٢) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ٦ مادة ٢٠ - سجل ٥٩ صفحة ١٢٠ مادة ٣٨٩ - سجل ٧١ صفحة ١٢١ و ١٢٢ مادة ١٣٥ - سجل ٧٤ صفحة ١١٥ مادة ٢٢٩ سجل ٧٦ صفحة ١٣١ مادة ٢٢٢ ، محكمة الباب العالي : سجل ٦٧ صفحة ٧٧ مادة ٣٣٠ سجل ٢٩ صفحة ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٢٧ مادة ٣٧٣ - مسلسل ١٠٢ صفحة ٥٥٦ مادة ١٤٣٦ . وعلى

سبيل المثال : " إدعى الزينى حسن بن بكير من بلوك ٣٥ بطريق وكالته الشرعية عن القهوجى الحاضر معه بالمجلس على على حسين عبد الله من جماعة ... من بلوك ٨١ بأن المدعى عليه المذكور تعدى على الموكل المذكور يوم تاريخه وضربه بدسوس فى ظهره " ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠ . وفى دعوى ضرب أمام محكمة الإسكندرية الشرعية : " إدعى المحترم أحمد من أنفار قلعة الركن ابن المرحوم شهاب الدين المعروف بالدمهورى الوكيل الشرعى عن ولده الزينى عبد الرحمن من أنفار القلعة المذكورة الثابت توكيله عنه فى ذلك بشهادة الزينى مصطفى من أنفار الحصار الكبير الاشرفى بن المرحوم خضر بلوك باشى والحاج ناصر الدين ابن محمد شهادتهما بذلك الشهادة الشرعية .. " ، سجل ٥٩ صفحة ١٢٠ مادة ٣٨٩ . وفى دعوى ضرب وتمزيق ثياب " إدعى حضرة مولانا فخر الفضلا الكرام عمدة النبلا العظام السيد الشريف الحسيب النسيب مولانا الشيخ محمد نجل المرحوم المغفور له السيد إبراهيم الزواوى القايم فيما ذكر فيه عن نفسه وبالوكالة الشرعية عن ولده الشيخ سعد وعن أخيه المذكور هو الشيخ أحمد الحاضرين والموكلين له بالمجلس توكيلا شرعياً على ... " ، سجل ٧٤ صفحة ١١٥ مادة ٢٢٩ .

(٣) وعلى سبيل المثال : ففى دعوى قتل إدعى فيها والد القاتل على والد زوجته المطلقة بأن ضرب ابنه " بالصرمة " ، فمرض بسببها ومات . وقد أصدر القاضى الشرعى حكمه بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه وذلك بعد عجز المدعى عن الإثبات بالبينة وقيام المدعى عليه بأداء اليمين وبعد ذلك الحكم طلب المدعى عليه من القاضى الحكم بإلزام المدعى بؤخر صداق ابنته بصفته الوكيل الشرعى عنها وقد أصدر القاضى حكمه بالإلزام ، محكمة الباب العالى : سجل

٢٨٣ صفحة ٤٥,٤٤ مادة ٥٥ . وقد يطلب المدعى عليه كتابة حجة شرعية بواقعه البراءة ففى إحدى الدعاوى إذعت امرأة نمية على أحد الأشخاص بختف ابنها ، وبعد ثبوت براءة المدعى عليه بالبينة " فعند ذلك طلب الرئيس سالم المذكور من مولانا أفندى كتابة ما صدر لديه وما شهد به المسلمون فى حقها لأجل عرضه على من له ولاية الأمر فى ذلك فأجابه لذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ .

(٤) وفى دعوى الشروع فى اللواط المذكورة " إدعى الشاب البالغ على بن عمر الردى على يوسف بن إسماعيل أن يوسف المدعى عليه حضر إليه فى يوم تاريخه وهو جالس .. بالجزيرة الخضراء وقال له توجه بنا إلى داخل البلد نتفرج بسوق المغاربة فأجاب على دعوته وتوجه على صحبة يوسف إلى داخل الثغر فبينما هما فى الطريق تلاقا معهما رجل آخر وتكلم مع يوسف فقالا له توجه بنا من هذا الطريق فأخذا على وتوجها به إلى بين الصورين بترب كوم الناضورة فبينما هو معهما فقبضا عليه وأرادا أن يلوطا به ... " وقد أثبت المدعى دعواه بالبينة و" ثبت مضمون الدعوى المشروحة لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه دام علاه شهاده شهود وصدوره لديه ثبوتاً شرعياً تاماً مرعياً وبقي يوسف تحت ما يترتب عليه بسبب ذلك " . وكان المدعى عليه الآخر هارباً وفقاً لما ذكره الشهود فى الدعوى " أنهم كانوا بالفاخورة فسمعوا صياح فحضرُوا إليه فوجدوا يوسف مع رفيقه قابضان على على بين الصورين وهو يصيح فافتكوه وقبضوا على يوسف وفر الثأتى هارباً شهاده شرعية مقبولة ... " ، محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٤١ صفحة ٤١٨ مادة ٧٧٦ . ومن مقتضيات حسن سير العدالة أن تجرى المحاكمة على مبدأ الشفوية ضماناً للوصول بالقاضى إلى أكبر قدر ممكن من الإحساس بالقضية وأبها ومقاطع الفصل فيها ، راجع د. رمسيس بهنام : الإجراءات الجنائية ، ص ٦٥٤ - ٦٥٦ .

- (٥) المادة ٧٣ من قانون المنتخبات . أما الجرائم المذكورة فقد تضمنتها المواد ٥٦-٦٩ من قانون المنتخبات وقد رصدت لها عقوبات : الحبس في محل الخدمة ، والحبس في فيزاو على من سنتين إلى مدى الحياة والحبس في اللومان أو القلعة ، الغرامة والتعويض ، والجزاءات الإدارية التي تلحق بالراتب أو الرتبة أو الخدمة في الميرى ، فضلا عن الإختيار بين عقوبة فيزاو على مدى الحياة أو القتل قصاصا في جريمة القتل العمد .
- (٦) المواد ١٥، ١١، ١٠ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوني
- (٧) المواد ٤٢ ، ٧٣ ، ١٠٦ من قانون المنتخبات
- (٨) المواد ١٣، ١٢، ٣، ٢، ١٣ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني . المواد ١١، ١٠، ١٣ ، ١٥ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوني . المادة ١٣ من تعليمات مديري الأقاليم بقانون الجزاء الهمايوني . المادة ٦ من تعليمات حكام الشرع بقانون الجزاء الهمايوني
- (٩) وعلى سبيل المثال " إدعى الشيخ سليمان بن الأجل إبراهيم عاشور على الحاج محمود بن محمد الحجا الخوانكي أنه تعدى على دكانه .. وأخذ أطوابه وأحجاره من غير طريق شرعى ويطالبه بذلك فسيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأنكر المدعى عليه المذكور وقال للشيخ سليمان المذكور أنت مزور وكذاب ولعنه بالمجلس الشرعى فعند ذلك طلب الشيخ سليمان من مولانا أفندى فعل ما يراه الشرع الشريف فى ذلك فأجابه لذلك وعرف المدعى عليه المذكور أنه وجب عليه التعزير اللايق بحالة الزاجر له " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ .

(١٠) ففي سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة

٤٣٦ : " إدعى الأجل المحترم الشمسى محمد بن المرحوم الحاج على الشهير نسبه المبارك بابن كرايم من معلمين الثغر فى التفاصيل على أخويه المعلم ناصر الدين والمعلم أحمد أنهما فى يوم تاريخه تعديا على نوال له مركب عليه تفاصيل حرير واقتلعا منه رف ... المعد لعمل التفاصيل ويطالبهما بذلك وبما يترتب عليهما ... وسؤل سؤلتهما عن ذلك فأجابا بالإعتراف بذلك وأن الرف المذكور ملك لأحمد المدعى عليه وأنه كان عنده على سبيل العارية وأنه حصل بينهما خصام فاقتلعا للرف من على النول وأخذ صاحبه أحمد المذكور ... فطلب منهما البيان على ملكية أحمد للرف المذكور فخرجا وعادا ولم يحضرا بيينة تشهد لهما بذلك وطال بينهم التخاصم بالمجلس على ذلك فقال ناصر المذكور لأخيه محمد المدعى المذكور تأكل خرا وتأكل ... ملوثة خرا فوجب عليه التعزير بسبب ذلك وقبض عليه وألزمه بالرف المدعى به المذكور .. " .

(١١) وعلى سبيل المثال : " إدعى على أحمد محمد الفضالى على الشمسى محمد

ناصر الدين الشهير بالنجومى وأخيه الزينى أبى العز بأنهما تعديا عليه وجعلاه حراميا وأغريا عليه جماعه من اللصوص تسرق أسبابه وطلبهما بما يترتب عليهما فى ذلك شرعاً فسيلا عن ذلك فأجابا بالإتكاف فطلب من المدعى البيان على ذلك فذكر أنه لا بيينة نه بذلك فسأله الحاكم المشار إليه أعلاه المدعى عليهما من أهل التهم فقال ليسا من أهل التهم فعرفه الحاكم المشار إليه على دعواه وامتنع من عليهما وطال النزاع بينهما وحضر جمع غفير وجمع كثير من الثقة والأعيان وأخبروا باستقامة المدعى عليهما دينهما وعفنتهما .. " ، محكمة الباب العالى : سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة

١٤٩٧ . وفى دعوى ضرب وسكر قام المدعى فيها بإحضار شاهدين فشهدا على واقعة الضرب فقط " ثم حضر محمد علاء الدين الشهير بولاد كتحدا السلطاني سابق ومحمد محيى الدين محمد وشهودا لدى مولانا المشار إليه أعلاه بوجه المدعى عليه المذكور بفيه رايحة الخمر .. " ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . وفى دعوى ضرب وتمزيق ثياب بين ذميين وبعد إنكار المدعى عليه للتهمة " ثم حضر سالم بن أحمد كشلاتى وعلى حسين وحسن حسين وشهدوا مسئولين بمعرفتهما وأن كل منهما ضرب الآخر شهادته شرعية وأدبا على ذلك .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية سجل ٥٩ صفحة ٣٩ مادة ١٣٠ .

(١٢) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم ١٠١٨ هـ - سجل ٥٨ صفحة ٧٦,٧٥ مادة ١٣٥ - سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١٠ - سجل صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ - سجل ٧٤ صفحة ٧ مادة ٨ - سجل ١٠٤ صفحة ٨ مادة ١١ - سجل ٤٤ صفحة ٣٠٤ مادة ٦٢٨ . وعلى سبيل المثال : فى دعوى جرح مرفوعة على أحد أفراد جماعة عزبان وبعد أن تحقق القاضى من إرتكابه الجريمة فقد جرى تسليم المدعى عليه إلى حاكمه الحاضر بالمجلس " فيبقى تحت يد حاكمه إلى أن يتضح الحال إن مات الموكل أو عاش وبقي تحت ما يقتضيه الشرع الشريف وسلمه زابطه الأمير إسماعيل سردار عزبان وسجن عنده .. " سجل ٧٤ صفحة ٧ مادة ٨ . وفى دعوى إتلاف أشجار طلب المدعى من القاضى الكشف على مكان الواقعة " والتمس من مولانا أفندى المومى إليه أن يقرر من يكشف على ذلك من أهل مجلسه فتوجه الغيط المذكور وكشف عليها بحضرة يوسف جاويش مستحفظان فوجد زراعتها مقطعة .. " سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ .

وفى دعوى قتل جرى الكشف على المجنى عليه " وكشف عليه بحضور
المقدم سلام تابع الأمير محمد أغا الجوالى بالثغر والكرم محمد السوباشى
وغيرهم من المسلمين.. " سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١٠ . وطبقاً للوثائق
المذكورة فإنه كان لقبودان الثغر فى الموانى أو كتحداه أو من ينوب عنهما
التدخل فى الدعوى وحضور إجراءات التثبت من وقائعها ، وعلى سبيل
المثال : سجل ٤٤ صفحة ٣٠٤ مادة ٦٢٨ . وفى دعوى سكر وسرقة
بتهديد السلاح فقد حضر شخصان أمام القاضى للشهادة على سكر المدعى
عليهما ثم قام المدعى بإحضار شاهدين وشهدا أيضاً على سكر المدعى
عليهما وقيامهما بسرقة المدعى ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣
صفحة ٣٨٤ مادة ٢٠٤٠ .

(١٣) وعلى سبيل المثال : فى دعوى سب وبعد عجز المدعى عن الإثبات بالبينة
" فحضر جمع غفير وجمع من النقاء والأعيان وأخبروا باستقامة المدعى
عليهما دينهما وعفتها إخباراً كافياً منع مولانا الحاكم المدعى المذكور من
معارضة المدعى عليهما بسبب ذلك منعاً شرعياً " ، محكمة الباب العالى :
سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ . وفى دعوى ضرب وجرح وبعد قيام
المدعى بإثبات دعواه بالبينة " ثم بعد ذلك حضر فخر الأمثال والأعيان
وفخر الأكابر والأعيان والأقران ببيالة بن عبد الله كتحدا قبودان العمارة
الشريفه بالثغر المذكور وجمع كثير من أهالى الثغر ممن يوثق بهم والحاج
... والحاج محمد بن محمد زيتون السوباشيان بالثغر وأخبروا مولانا أفندى
أن محمد جرايه المذكور (المدعى عليه) ممن دأبه المشى على غير
الاستقامه وسيرته نذيمة وأحواله غير مستقيمة . وأيضاً درغام المذكور
(المدعى) .. فعند ذلك وجه مولانا أفندى بموجب ذلك على محمد المذكور

وعلى درغام المذكور التعزير اللائق بحالهما .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤٤ صفحة ٣٠٤ مادة ٦٢٨ . وفي دعوى سكر واختلاء بامرأة أجنبية وبعد ثبوتها بالبينة " فحضر الشيخ الإمام العالم العلامة نور الدين على بن حسن إمام المحلة المذكورة وأخبر بأنه محمد المدعى عليه المذكور أعلاه فى كل حين يدخل إلى منزل الشريفة المذكورة بسبب الفساد .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٩٨ صفحة ٤٩٤ مادة ٧٧٢ ، وأيضاً : سجل ٧١ صفحة ٢١٦ : ٢٢١ مادة ٢٢٨ - سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ . وفي دعوى قتل حيوان إنتهت بالعفو من المدعى وكان المدعى عليه يهودياً ، وقد تدخل فى الدعوى جوالى الثغر ، سجل ٦٣ صفحة ٥٠ مادة ٦١. وفي دعوى ضرب فقد جرى نظرها بحضور نائب الولاية ببولاق وأحضر المدعى شاهدين لإثبات دعواه التى إنتهت بتعزير المدعى عليه ، محكمة بولاق : سجل ٩ صفحة ١٥٨ مادة ٩٩٧ .

(١٤) وعلى سبيل المثال : فقد إدعى أحد الأشخاص على غيره بأنه إستولى على بعض أمواله التى كانت مدفونة بالارض ، وقد أحضر المدعى شاهداً واحداً " فأحضر المذكور أعلاه الحاج محمد الغريانى أحد التجار بالثغر إبن المرحوم محمد الشهير بالجزار وشهد بوجه المدعى عليه بأنه منذ ثمانية أيام أقر واعترف له بأنه أخذ المبلغ المذكور الذى دفنه هو والمدعى ذلك على سبيل إعتراف وطلب حلوانا خمسة قروش وأعذر له فى شهادته فلم يبد دافعا شرعياً وكلف المدعى بشاهد آخر يشهد بالإقرار فذكر المدعى أنه لم يكن صدر الإقرار إلا بحضور الحاج محمد فقط وأبرز فى يده فتوى شرعية بخط مولانا شيخ الاسلام إبراهيم المفتى بأن يحلف المدعى يمينا مع الشاهد وبحضرة المدعى عليه ومعرفته حلف المدعى مع شاهده بأن المدعى

عليه أقر له بذلك حلقاً شرعياً بمقتضاها ألزم المدعى لوجود الشاهد واليمين
تكملة للنصاب إلزاماً شرعياً .." ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٠
صفحة ٦٧ مادة ١١٦ . وفي دعوى موضوعها نهب دار المدعى وغصب
بقرة من داره ، وقد طلب طرفا الدعوى مهلة من القاضى للحصول على
فتوى من المفتى الحنفى فأمهلها القاضى من أجل ذلك ، محكمة الباب
العالى : سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ مادة ٢٩٥ ، وأيضاً سجل ٣٠١ صفحة
١٠٠ مادة ١٨٥ ويتضح من الوثائق أهمية كتاب تنوير الأبصار للتمرتاشى
الحنفى حيث إعتد عليه المفتون الأحناف فى إعطاء الفتاوى لطالبيها .

(١٥) وعلى سبيل المثال : فقد طلب أحد حكام الإدارة تملك أرض خربة لا مالك
لها وذلك لإصلاحها وعمارتها ، وحضر معه جمع غفير من التكلم والأعيان
والفقهاء والرعية وقد طلب القاضى جواب مفتى الثغر المالكى على تلك
المسألة " وعلى جواب مولانا العلامة المالكى مفتى المدينة ومباشرته لذلك
واطلاعه ومعرفته لذلك بيان ما لفظه الحمد لله الهادى للصواب لاشك أن
عمارة هذه الأماكن الخربة وإحياء الأراضى الداسرة من أعظم المصالح
الدنيوية والأخروية لما يترتب على عمارتها من رد المفساد وجلب المصالح
والذب عن أمكنة المسلمين والسعى فى إصلاح أحوال الموحدين من طرد
المفسدين عن تلك الأماكن التى كانت خربة .. وإذا كان من أحيا الموات
وهي الأرض التى لاينفذ لأحد عليها ملك ودرست لموت أهلها وهلاك
أربابها فلاشك أن من أحيها وعمرها فإنه أولى بها دون كل أحد وهو
منصوص عليه عند الأئمة والعلماء ... " ، محكمة الإسكندرية الشرعية :
سجل ٧١ صفحة ٢١٦-٢٢١ مادة ٢٢٨ . وفي دعوى قتل فقد قام القاضى
بالحصول على فتوى من المفتى المالكى بجواز تعيين قيم على المجنى عليه

وقيّم عن المدعى عليهما الهاريين لإمكان نظر الدعوى ، ثم قام القاضي بتدعيم تلك الفتوى بفتوى أخرى من المفتى الحنفى : " فأجاب عليه مولانا الشيخ العمدة فخر المدرسين و مفيد الطالبين شرف الدين ابن مصطفى مفتى الثغر المالكى بقوله الحمد لله مستحق الحمد نعم حيث كان الأمر كذلك فيجوز للحاكم الشرعى أن يقيم أخى المتوفى وصيا على ابن أخيه لأجل إقامة الدعوى وينظر للمصلحة .. وإن إمتنع فى الحضور (إشارة للمدعى عليهما) لمجلس الشرع فيجوز للحاكم المالكى أن يقيم قيما لأجل الدعوى والحكم بذلك ... وبجانبه جواب مولانا الشيخ العمدة الفاضل جمال الدين يوسف إبراهيم الدربى مفتى الثغر الحنفى بقوله الحمد لله الهادى للصواب وبعد حيث كان الأمر كذلك فيعمل بما أفتى به المفتى المالكى الموافق لمذهبه .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٦ صفحة ٥٨ مادة ٧٩ .

(١٦) المادة ٢٢ منتخبات وسوف ترد تفصيلا عن تناول مسألة الطعن فى الأحكام

(١٧) المادة ٢ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايونى . المادة ٦ من تعليمات حكام

الشرع بقانون الجزاء الهمايونى

(١٨) المواد ٢ فصل ١ ، ٦,٥ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايونى .

المادتان ٨,٦ من تعليمات حكام الشرع بقانون الجزاء الهمايونى

(١٩) المادة ٣ من تعليمات وظائف مشرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايونى .

راجع على سبيل المثال : د. زكى عبد المتعال : تاريخ النظم ، ص ٣٢٣ -

٣٣٠. على بدوى : الأحكام العلامه فى القانون الجنائى ، ص ٦-١٩

د. عمر مدوح مصطفى : أصول تاريخ القانون ، ص ٤٤٣-٤٤٥

(٢٠) وعلى سبيل المثال : فى دعوة سرقة أحضرت المدعية شاهدا من العتقاء :

وطولبت المدعية بالبيان على ذلك فأحضرت محمد بن عبد الله الأسود

عتيق محمد. الحصرى وسأله الشاهد بما يعلمه فى ذلك فأدى شهادته .. ،
محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ . وفى نفس
المحكمة لم يحكم القاضى بحد الخمر أو حد القذف وذلك لوجود شاهد واحد
" ادعى منصور بن نصار الدكشارى على منصور بن حسين شهاب الدين
المصرى أنه جعله سلطان أولاد الزنا ويطلبه بما يترتب على ذلك قيل عن
ذلك فأجاب بالإتكار لذلك فأحضر المدعى المذكور أبو النصر عبد الكريم
المخبزى وسأله الشهادة بما يعلمه فى ذلك فشهد طبق الدعوى وخرج على
ذلك " ، سجل ١٤ صفحة ٩٦ مادة ٣١٦ - وأيضا : سجل ٧ صفحة ٢٣٩
مادة ٥٨٨. وأيضا لم يثبت التعزير بشاهد واحد : " لدى الحنفى ادعى عز
الدين بن ناصر الدين بن تاج الدين على تاج الدين بن على بأنه تعدى عليه
ومسكه من أطواقه وضربه بيده على وجهه .. فأجاب بالإعتراف فى مسكه
من أطواقه بمقتضى أنه مسكه من أطواقه وأراد تخليص نفسه منه وأنكر
ضربه بيده ... فطلب من المدعى البيان على الضرب فأحضر .. واستشهد
فأقام شهادته لدى مولانا فى وجه المدعى بأنه ضربه على وجهه وخرج
على إحضار الشاهد الثانى " ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٧ صفحة ١٩٨
مادة ٩٥٣ .

(٢١) وعلى سبيل المثال : فى دعوى غصب أموال أصدر القاضى حكمة بمنع
المدعى من معارضة المدعى عليه لأن المدعى أحضر شاهدين لم تقبل
شهادتهما لأنهما كانا غير مقبولين بعد القيام بإجراءات التعديل ، وفى دعوى
جرح ورجم بالطوب أصدر القاضى حكمه بتعزير المدعى عليه بعد ثبوت
الجريمة بشهادة شاهدين جرى تعديلها ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٥٩
صفحة ٢١٣ مادة ٢٦٤ - سجل ٥٧ صفحة ٥٢ مادة ١٧٨ . وعلى سبيل

المثال : فى دعوى ضرب أحضر المدعى عليه شاهدين " وشهدوا بوجه المدعى عليه المذكور بأنه تعدى وضرب المدعى المذكور " ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٧٩٨ . وفى دعوى سرقة أحضر المدعى شاهدا " وشهد بوجه المدعى عليه بأنه .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٠ صفحة ٦٧ مادة ١١٦ ، وفى دعوى ضرب بنفس المحكمة وقد ثبتت بشهادة شهاده صحيحة شرعية مقبولة بالطريق الشرعى بعد التعديل الشرعى " ، سجل ٣٦ صفحة ٥٣ مادة ١٤٦ ، وأيضا : سجل ٥ صفحة ٢٥٩ مادة ٥٩٢ - سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة ٦٦٠ - سجل ٧١ صفحة ٣٨٤ ، ٣٨٥ مادة ٣٨٢ - سجل ١ صفحة ٢٤٣ مادة ١٠٦٤ . وكانت الشهادة تؤدى بوجه المدعى عليه بعد التركية أحيانا ، محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٢٨ مادة ٣٨٣ ، محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ٢٠٢ مادة ٤٧٢ ، محكمة بولاق : سجل ٤١ صفحة ٣٧٣ مادة ٨٨٠ - سجل ٩ صفحة ١٨٧ مادة ١١٦١ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٤ مادة ٢١ - مسلسل ٩٧ صفحة ٤٠٩ مادة ١٧٠٩ - مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ ، محكمة البرمسية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١ مادة ٦٢٨ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٧ صفحة ١٩٨ مادة ٩٥٣ . العدالة هى الاستقامة ويكتفى بظاهاها إلا إذا طعن فيها الخصم عند أبى حنيفة بينما لا يكتفى بظاهاها عند صاحبيه . ولا يكتفى بظاهر العدالة فى الحدود والقصاص . ويشترط العدد فى تركية العلانية أما فى تركية السر فيكتفى بمركى واحد عند أبى حنيفة وأبى يوسف بينما يشترط أن تتم بواسطة إثنين من المزيكين عند محمد ، راجع : د . أحمد فتحى بهنسى : نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى ، ص ٣٦ - ٣٨ ، ٤٧ - ٥٣ .

(٢٢) وعلى سبيل المثال : فى دعوى سب قام المدعى بإحضار شاهدين " فشهدوا بمعرفة المدعى والمدعى عليه المذكور أعلاه وأنه بالألفاظ المعينة " وقد تكرر ذلك فى دعوى سب أخرى " فأقاموا شهادتهما لدى مولانا الحاكم المشار إليه بمعرفة المدعى والمدعى عليه المذكور ... " ، وفى دعوى غصب جلود من أحد القوارب أحضر المدعى شاهدين " وأدى كل منهما شهادته على إنفراد على يد مولانا أفندى المومى إليه وأنهما فى التاريخ المرقوم ... "، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧١ صفحة ٣٨٤، ٣٨٥ مادة ٢٨٢ - سجل صفحة ٦ مادة ٢٠ - سجل ٣٦ صفحة ١٥٣ مادة ١٤٦ سجل ٣٦ صفحة ١٤٤ مادة ٣٨٧ . وأيضا : فقد أدى الشاهدان شهادتهما على إنفراد فى دعوى كان موضوعها وضع اليد على امرأة بطريق الرق رغم حريرتها ، محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٧٨ مادة ٢٠٧ . وفى دعوى ضرب وسب وبعد إثباتها بالبينه فقد طعن المدعى عليه فى صدق الشهود ولكنه لم يثبت مطعنه " ووجه له الإعذار فى البينه المذكوره فذكر أنه لا يثق فيهما ولما ثبت مضمون ما قامت به البينه المذكورة أعلاه أمر بتعزير المدعى عليه المذكور أعلاه وخرج تحت التعزير "، محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٢٨ مادة ٣٨٣ . كما كان القاضى يطلب من الشهود أحيانا التعرف على المدعى والمدعى عليه فى دعاوى مثل الضرب أو السب أو القذف ، محكمة جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ١٢٨ مادة ٣٨٣ - مسلسل ٥٤٩ صفحة ٣٧٧ مادة ١٣٠٣ محكمة بولاق : سجل ٤١ صفحة ٣٧٣ مادة ٨٨٠ . محكمة الزاهد مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥ .

(٢٣) وعلى سبيل المثال فى دعوى قتل أصدر حكمه بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه لعجز المدعى عن البينة ، وكان المدعى قد أحضر بينة لم تشهد طبق الدعوى ، محكمة الباب العالى : سجل ٣١٣ صفحة ١١١ مادة ٢٦٦ . وفى دعوى سب قام الشاهدان بالشهادة " فى وجه المدعى عليه أنه شاتم المدعى وجعله حرامى وأكذبه فى لحينه شهادة شرعية متفقة اللفظ والمعنى .. " ، وفى دعوى سب أخرى أحضر المدعى شاهدين " وسألهما الشهادة بما يعلمانه فى ذلك فشهدا طبق الدعوى شهادة شرعية مقبولة .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٢٧ صفحة ٢٠٣ مادة ٣٩٤ ، - سجل ٥ صفحة ٢٥٩ مادة ٥٩٢ ، وأيضا محكمة الباب العالى : سجل ٣٦٩ صفحة ٢٦٣ مادة ٤٩٥ ، محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ٢٠٢ مادة ٤٢٧ . وعلى سبيل المثال : فى دعوى ضرب أدى الشاهدان شهادتان طبق الدعوى ولكن أحدهما ذكر أيضا أن المدعى والمدعى عليه كل منهما كان قابضا على طوق الآخر ، وهو ما لم يعتد به القاضى وأصدر حكمه بتعزير المدعى عليه وحده . وفى دعوى سب أحضر المدعى شاهدين فشهدا أن المدعى والمدعى عليه كل منهما قد قام بسب الآخر فأصدر القاضى حكمه بتعزيرهما . وفى دعوى قتل حيوان ذكر الشاهد أنه سمع المدعى عليه يقول " سوف أطعم هذه الناقة سما فعرفه الحاكم أن هذا اللفظ لا يلزم به حق .. " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ٦ مادة ٢٠ - سجل ٤١ صفحة ٣٦ مادة ٦٠ - سجل ٤٥ صفحة ٨٤ مادة ٢٠٦ .

(٢٤) وعلى سبيل المثال : فقد منح القاضى مهلة ثلاثة أيام للمدعى لإحضار البينة فى دعوى قتل . وفى دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بالتعدى على دار

المدعى وغصب بقره فقد أمهله القاضى سبعة أيام لإحضار البينة ، محكمة الباب العالى : سجل ٣١٣ صفحة ١١١ مادة ٢٦٦ - سجل ٢٨٣ صفحة ٣٠٣ مادة ٤٤٦ . وفى دعوى غصب أمهل القاضى المدعى عليهما مدة طويلة لإحضار البينة على ملكية أحدهما للشيء المغصوب وانتهت المهلة بتعدى أحد المدعى عليهما على المدعى بالألفاظ فى مجلس القاضى الشرعى ، وفى دعوى سرقة أمهلت المدعية مدة ثلاثة أيام لإحضار البينة على دعواها ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ - سجل ١٤ صفحة ١٨٥ مادة ٦٢٨ - سجل ٤١ صفحة ١٢٠ مادة ١٩٧ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٦ - سجل ٩ صفحة ٣٤ مادة ٩٩ . وأيضا : " لدى الحنفى إدعى المحترم الحاج محمد رستم ومنصور بن منصور على الحرمة بنت الامل ابنة سليمان وابنتها دلال المرأة بنت سالم فى كل قليل يتعرضان للمدعين المذكورين بالإذابة والشر والتعدى عليهما بالشكاية لحكام السياسة وأنهما يدخلان الرجال الأجانب لمنزلهما لفعل الفواحش والسرقة فأجابتا بالإتكار وكلفتهم بثبوت ما إدعياه فى ذلك فذكرا أن عندهما بينة شرعية تشهد لهما بذلك وسألا مولانا الحاكم إمهالهما لإحضار وسماع شهادتهما لديه فأمهلهما لذلك " ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥ .

(٢٥) وعلى سبيل المثال : فى دعوى سرقة قام الشاهد بالشهادة على إقرار المدعى بإخراج أموال المدعى المثقونة بالأرض " وشهد بوجه المدعى عليه بأنه منذ ثمانية أيام أقر (أو اعترف) له بأنه أخذ المبلغ المذكور الذى دفعه هو والمدعى ذلك على سبيل الاعتراف وكلف المدعى بشاهد آخر يشهد على الإقرار .." وفى دعوى سرقة أخرى أحضرت المدعية شاهدا وقد شهد

بأن المدعى عليه أقر بالسرقة أمام جوالى الثغر . وفى دعوى سرقة جرى الحكم بإلزام المدعى عليه برد ما سرقه بناء على شهادة شاهد واحد ويمين المدعى . وفى دعوى ضرب أحضر المدعى شاهداً واحداً لكنه شهد على سكر المدعى عليه وصدقه المدعى عليه فى ذلك وأصدر القاضى حكمه بالحد ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٥ - سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ - سجل ٧٠ صفحة ٦٧ مادة ١١٦ - سجل ٨٦ صفحة ٥٨ مادة ٧٩ . والشهادة على الشهادة جائزة عند أبى حنيفة وصاحبيه فى غير الحدود والقصاص ، كما جازت الشهادة على الإقرار فى الأموال والتعازير . وقد أجاز الإمام مالك الحكم بشاهد واحد ويمين المدعى فى العقوبات التى لا تدرى بالشبهة مثل: التعازير ، وجاز الحكم بشاهد واحد إذا علم صدقه فى غير الحدود ، راجع : د. أحمد فتحى بهنسى : نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى ، ص ١٢٤ ، ٢١٤ ، ١٠٨ - ١٢٣ .

(٢٦) وعلى سبيل المثال : فقد جرى تطبيق القسامة فى دعوى قتل حيث لم يعلم القاتل ، وكان القتيل قد عثر عليه مقتولاً بإحدى النواحي فى ولاية البحيرة . وقد حكم لقاضى بأن يختار المدعى ثمان وأربعين رجلاً من أهالى تلك الناحية فيحلفون أنهم لا يعلمون له قاتلاً ، فضلاً عن أداء المدعى عليهما لليمين معهم ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٩١ صفحة ١٧ مادة ٢٦ . وكانت الجرائم التعزيرية مثل: الضرب والسب والفساد ، وكذا الجرائم الحدية مثل: شرب الخمر تثبت بالإقرار الصادر من المدعى عليه . وإذا أقر المدعى عليه بالغصب ثم ذكر أن هذا الشيء المنصوب هو ملكه وكان لدى المدعى عليه على سبيل العارية فإنه كان عليه أن يحضر البيئة على ملكيته

للشئ ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٦ -
سجل ٤١ صفحة ١٢٠ مادة ١٩٧ - سجل ٢٧ صفحة ٤٥٧ مادة ٩٩٣ -
سجل ١٤ صفحة ٧ مادة ٢٤ - سجل ١٤ صفحة ٣٩ مادة ١٢٨ سجل ٢٢
صفحة ١١١ مادة ٢٦٣ - سجل ٢٢ صفحة ١٠٧ مادة ٢٥٧ - سجل ٣
صفحة ١٤٨ مادة ٤٣٥ . وكان اعتراف المدعى عليهما (رجل وامرأة)
بمجرد التواجد معا فى خلوة كافية للحكم بتعزيرهما بغض النظر عن سبب
التواجد معا ولو للإلتفاق على الزواج ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل
٣٦ بتاريخ ١١ محرم ١٠١٨ هـ . وكان إقرار الغاصب بالغصب كافيا
بالحكم عليه برد المصنوب إلى صاحبه ولو إدعى أنه غصب الشئ تحت
تأثير التهديد من شخص آخر ولم يصدق المدعى فى ذلك ، محكمة مصر
القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٨٤ مادة ٥٥٤ . وكان الإقرار يقتصر فى
أثره على المقر ، ففى دعوى ضرب وسب وقذف تبادل أطراف الدعوى
نفس التهمة وقد أقر أحد المدعين على قول أحد المدعى عليهم بارتكابه
الضرب والسب فأصدر القاضى حكمه بتعزيره لإقراره ولم يعزر باقى
المدعين والمدعى عليهم ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة
١٩٥ مادة ٥٩٣ . القسامة : اليمين بالله يقسم بها أولياء الدم على إستحقاقهم
دم صاحبهم ، أو يقسم بها المتهمون بالقتل على نفى الفعل عنهم فإذا حلف
خمسون منهم على ذلك فإنهم يتحملون الدية عند الأحناف . ويشترط فيها ألا
يعلم القاتل وأن يوجد القتل فى موضع ملوك لأحد الأشخاص ، راجع :
أحمد فتحى بهنسى : نظرية الإثبات ، ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .

(٢٧) وعلى سبيل المثال كانت دعوى القتل تنتهى ببراءة المدعى عليه بأدائه
اليمين بناء على طلب المدعى العاجز عن إثبات دعواه بالبينة ، محكمة

نيب العالى : سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ ، ١٦٢ - سجل ٢٨٣ صفحة ٤٤ ،
: مادة ٥٥ . كما كانت اليمين توجه إلى المدعى عليه بطلب المدعى
العجز عن إحضار البينة ، ففى دعوى قتل حيوان وبعد عجز المدعى عن
حضر البينة " .. إلتمس المدعى يمين المدعى عليه على ذلك فحلف بالله
عظيم أنه ما ضربها .. " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٢٧ صفحة
٤٤٧ مادة ٩٩٣ ، وأيضا محكمة الباب العالى : سجل ٣٢٣ صفحة ١٨
مادة ٣٥ - سجل ٣٣٣ صفحة ١٩٥ ، ١٩٦ مادة ٤٠٢ ، وفى إحدى
الدعاوى " إدعى الحاج على ابن الشيخ يوسف الحلوانى على الحاج سليمان
من أنفاز ترسانة الثغر ابن منصور النحاس أنه تعدى عليه وسبه وقذفه
بأنفاظ قبيحة وضربة على رأسه أسال دمه .. فأجاب بالإتكاف لذلك وكلف
المدعى بثبوت دعواه فخرج وعاد ولم يحضر من يشهد له بذلك وإلتمس
يمين المدعى عليه بأنه لم يكن ضربه وقذفه ما شرح فوجهت عليه شرعا
فنكل عن اليمين ولم يرض بحلف فحين ذلك إلتمس المدعى من مولانا
أفندى كتابة ما هو الواقع فأجابه لذلك وكتب ذلك ضبطا لواقع الحال محكمة
الإسكندرية الشرعية: سجل ٥٨ صفحة ٢٢٦ مادة ٤٠٠ ، وكان المدعى
العاجز عن الإثبات بالبينة يلتزم يمين المدعى عليه كما فى دعاوى
الضرب أو السب أو القذف أو الغضب أو خيانة الأمانة ، محكمة بولاق :
سجل ١٧ صفحة ١٩٤ مادة ١٠٠٣ - سجل ٢٥ صفحة ٣٨ مادة ١٢٧ -
سجل ٢٥ صفحة ٣٤٦ مادة ١٤٥٠ - سجل ٣١ صفحة ٨٧ مادة ٢٩١ -
سجل ٩ صفحة ١٦٩ مادة ١٠٥٩ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٨٥
صفحة ٢٦٥ مادة ١١٦٥ ، ومحكمة جامع المحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة
١٦ مادة ٥١ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٧١ صفحة ٩١ مادة ٣٠٧ ،
محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ١٥٧ مادة ٣٥٨ ،

محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٤٤٠ صفحة ٣٢ مادة ١٥٥ . لا يحكم بالنكول فى الحدود عند الأحناف ، ويحكم به فى الجرائم على مادون النفس عند أبى حنيفة أما فى النفس فإنه يحبس حتى يحلف أو يقر ، ويحكم بالنكول فى التعازير عند محمد ومتأخرى الأحناف ، راجع : د. أحمد فتحى بهنسى نظرية الإثبات ، ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

(٢٨) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤٩٨ - ٤٩٩ . وعلى سبيل المثال : ففى إحدى الدعاوى أبرز المدعى عليه " تمسكا شرعيا " يتضمن قيامه بالوفاء بكامل المبلغ المستحق عليه للمدعى فأنكره المدعى فطلب من المدعى عليه أحضار الشهود على التمسك الشرعى " وأنه دفع له كامل الإحدى وعشرين شريفى على يد جماعة من المسلمين وكتب بذلك تمسكا شرعيا أبرزه من يده قرى ذلك فدل على ما أجابه به مؤرخ سبع عشر شهر جمادى الثانى سنة تاريخه فلم يصدق المدعى وكلف المدعى عليه بثبوت ما أجاب به وبما هو بالتمسك المرقوم .. "وفى دعوى سرقة أحضر المدعى شاهدا واحدا وأبرز فتوى بخط مفتيه بجواز الحكم بناء على شاهد واحد ويمين المدعى ولم ينازع أحد فى تلك الفتوى فصدر الحكم على المدعى عليه . وفى دعوى من وكيل بيت المال على أحد الأشخاص بوضع يده على أرض لبيت المال ، وقد نازع وكيل بيت المال فى الحجة الشرعية التى أبرزها المدعى عليه وكانت تتضمن قيام والده بشراء الأرض من بيت المال ولذلك فقد أحضر المدعى عليه شهودا على صحة تلك الحجة . وفى دعوى أخرى أبرز المدعى حجة شرعية تتضمن المبلغ المستحق فى ذمة المدعى عليه وقد اعترف المدعى عليه بالمبلغ وبناء على ذلك أصدر القاضى حكمه بالإلزام ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥ صفحة

٢٤٧ مادة ٧٠ سجل ٧٠ صفحة ٦٧ مادة ١١٦ - سجل ٧٠ صفحة ١٠٩
مادة ١٨٧ - سجل صفحة ١٩ بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١١٥٤ هـ - سجل
١٥٢ صفحة ٢٤١ مادة ٣٧٤ ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٠٩ صفحة
١٦١ مادة ٢٩٥ سجل ٣٠١ صفحة ١٠٠ مادة ١٨٥ . تمسكات بمعنى
الإيصالات ، حجة شرعية : الورقة التى تتضمن حكما شرعيا أو إتفاقا بين
رجال الإدارة على يد القاضى الشرعى ، راجع : د . ليلى عبد اللطيف :
الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٤٤٣ ، ٤٤٥ .

(٢٩) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الحنبلى إدعى عبد الرحمن بن محمد بن
إبراهيم الصواف على غريمة إسكندر ابن أحمد بن قاسم الصواف بدينارين
ذهبا جديدا مما يحاسب من أصل سبعة دنائير القدر المكتتب عليه بحجة
شرعية وطالبه بذلك فأجاب بالإعتراف فى الأصل المذكور وأنه عوضه فى
ستة دنائير من ذلك أربعة أرانب قمح تعويضا شرعيا ولم يكن له متأخر
بذمته سوى دينار واحد فلم يصدق المدعى المذكور أعلاه على التعويض
المذكور وخرج فى رضاه على البت فى دينار وعلى البيان فى مازاد بسبب
التعويض المذكور " محكمة جامع المحاكم : مسلسل ٥٤٩ صفحة ٢٧٦ مادة
٩٥٧ . وأيضاً : " لدى المحاكم الحنفى إدعى عبد الرحمن بن الحاج أحمد
بن على الحايك على عبادة بن على بن عمران الحايك بخمسين نصفاً مما
يحاسبه به من أصل ما هو مكتتب بحجة الدعوى المسطرة من هذه المحكمة
الشرعية المؤرخ ثامن شهر جمادى الأولى سنة أربع وألف وقدر المبلغ المبين
بالحجة المسطرة ستة دنائير عن كل دينار ربع نصفاً وطالبه بذلك فأجاب
بالإعتراف وأنه وفا له القدر المبين بالحجة المحكى تاريخها منه بالتمام

والكمال فلم يصدق المدعى على الوفا وكلف المدعى عليه البيان على الوفا
فذكر أن عنده بينة " ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٧ صفحة ٣٣ مادة ١٢١ .

(٣٠) وعلى سبيل المثال : فإن إحضار الشهود سكينتين كبيرتين إحداهما معوجة
وملطخة بالدم ونسبتهما للمتهم بالقتل لم يكن كافيا للحكم عليه بالقصاص ،
ففى تلك الدعوى أدى الشهود شهادتهم بمعينة المدعى عليه وهو يضرب
المجنى عليه بالسكين وهروبه وقيامه بإخفاء أداة الجريمة فى إحدى
المراكب ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ صفحة ١٤٥ مادة ٣٨٩ .
وكانت جريمة شرب الخمر تثبت باعتراف المدعى عليه ، أو بشهادة
شاهدين على معينة المدعى عليه وهو يشرب الخمر ، وأحيانا يتم تدعيم
الإعتراف أو الشهادة برائحة فم المدعى عليه ، وأحيانا كانت تثبت جريمة
شرب الخمر بناء على شهادة شاهدين بوجود رائحة الخمر فى فم المدعى
عليه ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٣١٠ مادة ١٣٢ -
سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠٠ - سجل ١ مادة بتاريخ ٩٥٨ - سجل
صفحة ١٧٥ مادة ٧٩٣ - سجل ١ صفحة ١٥٥ مادة ٧٢٣ - سجل ٥
صفحة ٣٥ مادة ١١٠ - سجل ٥٩ صفحة ١٤ مادة ٤٣ . وعلى سبيل
المثال : فى دعوى جرح وسكر قام الشاهدان بأداء الشهادة " فأديا شهادتهما
لدى مولانا الحاكم المشار إليه بأنهما سمعا صياح المدعى عليه ... وشهدا
أن رائحته خمر مسكر وأقيم عليه الحد الشرعى وتسلمه السوباشى " سجل
١ مادة بتاريخ ٩٥٨ ، وفى دعوى أخرى " فأديا شهادتهما بأنه كان سكران
بوظه " سجل ٥ صفحة ٣٥ مادة ١١٠ . وأيضا محكمة الباب العالى : سجل
٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥٨ - سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . وأيضا
كان يتم إثبات جريمة الخمر بواسطة شاهدين على معينة الفاعل وهو يسكر

أو على راحة الخمر في فمه ، محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة
١٧١ مادة ٦٢٨ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٤
مادة ٢٠٤٠ .

(٣١) وعلى سبيل المثال : وكما سبق فقد جرى تعزيز المدعى والمدعى عليه
رغم نجاح المدعى في إثبات دعوى الضرب بالبينة ، وسبب ذلك حضور
بعض الحكام والأعيان أمام القاضي وإخباره بعدم إستقامة طرفي الدعوى "
ثم بعد ذلك حضر فخر الأمان والأعيان زخر الأكابر والأقران بباله بن عبد
الله كتحدا قدوة الأمر الكرام ذو القدر والإحتشام قاسم بك قبودان العمارة
الشريفة بالثغر المذكور دام عزه وجمع كثير من أهالي الثغر المذكور ممن
يوثق بهم والحاج سالم بن علي و الحاج محمد بن محمد زيتون السوباشي
بالثغر المذكور وأخبروا مولانا أفندي المولى إليه أعلاه أن محمد جراه
المذكور ممن دأبه المشي على غير الإستقامة وسيرته ذميمة وأحواله غير
مستقيمة وله سوابق سرقة وغير ذلك مقيد علمه بسجلات المحكمة المشار
إليها... وأيضاً درغام المذكور كذلك ..". وفي دعوى أخرى تدخل بعض
حكام الإدارة والأعيان والفقهاء إلى جانب المدعى عليه بخطف ابن إحدى
الذميات ، وأخبروا القاضي الشرعي " أنه رجل على الأوضاع الشرعية
ليس فيه شيء يشينه وليس هو أهلاً لما اتهم به ولم يكن له بذلك سوابق
تقدمت وأن أحواله مستقيمة ومن الملازمين على الصلوات الخمسة .. "،
محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤٤ صفحة ٣٠٤ مادة ٦٢٨ -
سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ .

(٣٢) وعلى سبيل المثال : في دعوى سب " فطلب من المدعى البيان على ذلك
فذكر أنه لا بينة له بذلك ... وطال النزاع بينهما وحضر جمع غفير وجمع

كثير من النقاة و الأعيان وأخبروا باستقامة المدعى عليهما دينهما وعفتهم
إخبارا كافيا منع مولانا الحاكم المشار إليه المدعى المذكور من معارضة
المدعى عليهما بسبب ذلك منعا شرعيا ... "محكمة الباب العالي : سجل
٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ -

(٣٣) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ مادة بتاريخ سنة ٩٥٨ هـ -
سجل ١١ صفحة ٢٦٧ مادة ١٠٩٢ - سجل ٣٦ صفحة ٥٣ مادة ١٤٦ -
سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ . وعلى سبيل المثال : ففى سجل ١ بتاريخ
٩٥٨ هـ وبخصوص دعوى جرح قام المدعى بإحضار شاهدين " فاديا
شهادتهما لدى مولانا الحاكم المشار إليه بأنهما سمعا صياح المدعى حضرا
إليه فوجدا عمامة المدعى بيد المدعى عليه ويده ملبطة بالدم فاقتلعاها
ودفعاها للمدعى وشهدا بأن رايحته خمر مسكر .. وأقيم عليه الحد الشرعى
وتسلمه الشوباشى ... وكذا فإنه لم يحكم على المدعى بالتعزير على واقعة
الجرح حيث لم يعتد القاضى بالقرينة المذكورة وإنما حكم بحد الخمر بعد
ثبوت جريمة شرب الخمر بالبينه .

(٣٤) وعلى سبيل المثال : " إدعى محمد بن سلوم الإدكاوى القاطن ... بالتغر
على زايد بن عمر الفرج أنه فى ساعة تاريخه خرج من مسكنه الكاين داخل
الثغر بالقرب من باب رشيد أحد أبواب الثغر قاصدا قضاء مصلحة ثم رجع
إلى سكنه المذكور فوجد زايد المدعى عليه المذكور داخل محل سكنه
المذكور مع زوجته ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك وسال سؤال عن
ذلك فقيل زايد المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالإتكار لذلك وكلف
المدعى إثبات ما ادّعاه فخرج وعاد وأحضر معه الحاج سالم بن سعد الدين
وحجازى بن محمد الدمنهورى والحاج على بن المرحوم على القطفانى

وبسؤالهم الشهادة عما يعلمونه من ذلك فكان ما شهد به الحاج سالم وحجازى بأنهما سمعا صياحا فحضرا إلى منزل محمد الإدكاوى المدعى المذكور فوجد المدعى و المدعى عليه داخل المنزل المذكور وهما متقابضان وما شهد به الحاج على القطفانى بأن زايد المدعى عليه المذكور ماشى على غير إستقامة .. شهادة صحيحة شرعية مقبولة بالطريق الشرعى بعد التعديل الشرعى وأعذر إلى المدعى عليه فى شهادتهم فلم يبد دافعا شرعيا .. فعند ذلك وجه عليه مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه دام عزه التعزير الشرعى اللائق به " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ صفحة ١٦١ و ١٦٢ مادة ٤٣٣ . وهكذا لم تكن القرينة وحدها كافية لإثبات الجريمة التعزيرية : ففى دعوى ضرب وسب لم يكن للمدعى سوى شاهد واحد " وخرج المدعى وأحضر على محمد وشهد لدى الحاكم الحنبلى أنه كان مارا فى السوق فوجد المدعى والمدعى عليه متماسكين وقال كل منهما للآخر ... وذكر ... المحضر بالمحكمة أنه فى يوم تاريخه طلب إسماعيل المدعى عليه للحاكم الشرعى فأطاع ولم يمتنع ولم يثبت عليه شيء " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٢٨١ مادة ١٥٠٠ ، ويتضح من ذلك أيضا أن القرينة كانت دليل نفى عند عجز المدعى عن إثبات دعواه .

(٣٥) محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠١ - سجل ١ صفحة ٤٠٠ مادة ١٦٨٦ - سجل ٥٨ صفحة ٦٧ مادة ١٩٦ - سجل ٤٥ صفحة ١٢٣ مادة ٢٩١ - سجل ٥٨ صفحة ٨٨ مادة ١٦٠ - سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ - سجل ٤٤ صفحة ٣٠٩ مادة ٦٤٢ - سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ - سجل ١٠٤ صفحة ٨ مادة ١١ - سجل ٧١ صفحة ٢١٦ - ٢٢١ مادة ٢٨٨ - ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٧٥

صفحة ٤٥٣ مادة ٦٨٤ . وعلى سبيل المثال : ففي دعوة موضوعها إزالة
بكاره اينة المدعية القاصرة جرى الكشف على الإثبات بمعرفة إثباتين من
النساء نديهما لذلك القاضي الشرعي وتبين بالكشف أنها بكر ، محكمة الباب
العالى : سجل ٢٧٥ صفحة ٤٥٣ مادة ٦٨٤ . وفي جريمة قتل قام القاضي
بندب من يكشف على المتوفى " فامر مولانا قاضي القضاة بالكشف عليه
فاحضر إلى المجلس وحضر محمد محمد عزف بالشول الغسال بالثغر
وكشف فوجده مخنوقا وشهد بذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل
١ صفحة ٤٠٠ مادة ١٦٨٦ . وفي دعوى جرح بعد إثبات الواقعة بواسطة
الشهود جرى إحضار من يكشف على الجرح لمعرفة مداه " وكشف على
إصبع المدعى المذكور بالمعلم يونس الحلاق وأخبر أن عقلتى الإصبع
يرجى برؤه بعد التداوى إخبارا مرضيا ... " محكمة الإسكندرية الشرعية :
سجل ٥٨ صفحة ٨٨ مادة ١٦٠ ، وأيضا : محكمة مصر القديمة : مسلسل
١٠٥ صفحة ٥٥٦ مادة ١٤٣٦ ، حيث تضمنت الوثيقة الإشارة إلى إستعانة
القاضي بخبيرات من النساء للكشف على بكاره المدعية .

(٣٦) وعلى سبيل المثال: فى دعوى ضرب وسب وقذف وقد عجز المدعى عن
الإثبات وكلف أحد المدعى عليهم بالإثبات " وكلف كل من الفريقين البيان
على ما أجاب به فخرج حسن المذكور ليحضر من يشهد له بذلك ثم عاد
ولم يحضر بينه ، وكلفت أم الخير البيان فسألت مولانا الحاكم المشار إليه
أن يوجه معها شاهدين من شهود مجلسه للإستفسار من جيرانها بالحارة
المذكورة عن ذلك فتوجهها معها حيث الحارة المذكورة وإستفسرا من جيرانها
بالحارة عن ذلك فأخبر بعضهم عن المدعين والمدعى عليهم تكافؤ فى
بعضهم بالنسب والقذف والضرب ثم عادا شاهدا وأخبرا بذلك ، محكمة

مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٩٥ مادة ٥٩٣ . وأيضا كان لشهود القاضى الذين يتوجهون للكشف والسؤال بعد الدعوى أن يستعينوا بأهل الخبرة " لدى الحاكم الحنفى حضر مندوب فخر الأغوات الأمير محمد أغا ابن الأمير محمود أمين الترسخانة السلطانية ببولاق والتمس توجيه شاهدين بالسبب الآتى ذكره فيه لذلك وجه شاهديه الواضعى رسم شهادتهما فتوجه صحبته حيث الترسخانة فوجد بها محمد أغا وذكر أن المجهز إلى الترسخانة فى سنة خمس وعشرون وألف فى جانب مراد ريس حواله الحبال ألف قنطار بموجب الأمر الديوانى وأن الحبال المعتاد تجهيزها للترسخانة وهو أن يكون حبالاً من ليف صافى ليس به كرتاف مطلقا ... ووقع الكشف الشافى على جانب من الحبال موضوع بصدر الحاصل المرقوم بخصوص جماعة من الحبالين أهل الخبرة والمعرفة ... ثم عاد شاهداه إلى المجلس الشرعى وأخبر مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه إخبارا شرعيا وثبت ماتم عليه الحال تحت الطلب والسؤال "محكمة بولاق : سجل ٣١ صفحة ٥٥ ، ٥٦ مادة ١٨٥ . وأيضا : لدى " الحاكم الحنفى حضر الزينى مصطفى الصوباشى بمصر القديمة وذكر لمولانا أن جماعة من الرجال الأجانب والنساء الأجنيات بمكان بمصر القديمة بخط الخطاطين يعرف بسكن امرأة تدعى مكر والنساء مسفرات الوجوه على الرجال ، وسأل مولانا الحاكم المشار إليه أن يوجه من ينييه من جماعة المحكمة لمشاهدتهم على الحالة التى هم عليها . والإذن لهم فى القبض عليهم وإحضارهن إلى مجلس الشرع الشريف " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ . .

الفصل الثالث

إستيفاء العقوبة والواقع الإجتماعى

نتناول فى هذا الفصل دراسة لإجراءات الأحكام وحجيتها فضلا عن دراسة لقواعد تنفيذ العقوبات وما تثيره من مسائل تتعلق بالشرعية الجنائية . وفى هذا الإطار سنحاول الوقوف على بعض التأثيرات التى كانت تعود إلى الأوضاع الإجتماعية ، ومن ذلك : الحالات التى كان القاضى الشرعى يخرج فيها عن المستقر فى أحكام القضاة الأحناف فى العصر العثمانى والعوامل التى أثرت فى نطاق الطعن فى الأحكام قبل عصر محمد على وبعد ذلك العصر .

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : إجراءات الأحكام وحجيتها .

المبحث الثانى : قواعد تنفيذ العقاب .

المبحث الثالث : المؤسسات العقابية .

المبحث الأول

إجراءات الأحكام وحجيتها

إجراءات الأحكام

٣٢- لقد كان الشرط الأساسى لصحة الحكم هو إلزام القاضى الشرعى بأحكام مذهبه ، وإنطبق ذلك على الأحكام الصادرة من القضاة المذهبين حيث خضعت أحكامهم لمراجعة القاضى الحنفى للتأكد من موافقة الأحكام الصادرة منهم لمذاهبهم الفقهية . وكان القاضى يؤشر بخطه على الحكم ويوقع عليه شهوده . (١)

ولم تكن هناك إختلافات كثيرة فى الأحكام الصادرة من القضاة الشرعيين ، وذلك على الرغم من توافر الأساس الفقهى الذى عبر عنه كل من القاضى والمفتى الحنفيين من خلال الوثائق بجواز تقليد النواب المذهبين للأئمة الكبار فى المذاهب ولو أدى ذلك إلى إختلاف أحكام القضاة لأنه فى " إختلاف الأئمة رحمة للعالمين " . (٢) ومع ذلك فهناك حالات قليلة خرج فيها النائب المذهبى المالكى أو الشافعى على ما استقر عليه الحكم الحنفى وبما يتفق وأحكام مذهب النائب . وعلى سبيل المثال : الحكم بشاهد واحد مع يمين المدعى ، والحكم بشاهد واحد إذا صيدقه المدعى ، والحكم بالقصاص فى القتل على المدعى عليه الغائب . وقد إرتبط ذلك تارة بالمصلحة الإجتماعية وحماية الأنفس والأموال ، وتارة أخرى لإختلاف نطاق إحدى الجرائم فى المذهب الحنفى مقارنة بغيره من المذاهب . وعلى سبيل المثال : فإن جريمة القذف

تتسع للقذف الصريح والقذف بالتعريض عند الشافعي ومالك إذا نوى القاذف بما قاله القذف ، أما عند الأحناف فإن القذف بالتعريض يدخل في باب التعزير فلا يطبق عليه الحد . (٣)

وكان حكم الإدانة يأتي بعد قيام المدعى بإثبات دعواه بالبينة في أغلب الأحوال ، ثم يتم إعدار المدعى عليه فإن لم يكن للمدعى عليه مطعن ولادفع أو كان له مثل ذلك لكنه عجز عن إثباته : فإن الحكم كان يصدر عليه في النهاية . أما حكم البراءة فكان يأتي غالباً لفشل المدعى في الإثبات أو لنجاح المدعى عليه في إثبات واقعة البراءة أو لقيام المدعى عليه بأداء اليمين بناء على طلب المدعى . (٤)

وكان غياب تسبيب الأحكام هو الموضع الغالب . ولكننا نعثر على تطور هام في سجلات محكمة الباب العالي حيث كان يجري تسبيب أحكام المنع من المعارضة في أغلب الأحوال عند عجز المدعى عن الإثبات بالبينة . (٥) كما كان يجري تسبيب الحكم بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه وذلك لطول مدة وضع اليد في دعاوى غصب الأراض الزراعية . (٦)

حجية الأحكام

ويتضح من الوثائق أن حكم المنع من المعارضة لم يكن يحول بين المدعى والإدعاء مجدداً ضد المدعى عليه عن نفس الواقعة وذلك إذا صدر حكم المنع من المعارضة لفشل المدعى في الإثبات بالبينة . أما إذا صدر حكم

المنع من المعارضة بناء على على الإبراء أو الصلح أو يمين المدعى عليه أو براءة المدعى عليه لتقديمه بينة البراءة فإن مثل ذلك للحكم كان يحول بين المدعى والإدعاء مجددا عن نفس الواقعة أمام القضاء . ويفسر ذلك ما نلاحظه كثيرا في الوثائق من إمتناع المدعى العاجز عن الإثبات من طلب تحليف المدعى عليه .^(٧) ويتضح من الوثائق أن محكمة الباب العالي كانت تختص بنظر النزاع للمرة الثانية وحيث يكون بيد المدعى حجة شرعية صادرة من إحدى محاكم مصر المحروسة . وغالبا ماكان اللجوء لمحكمة الباب العالي وعرض النزاع ثانية بغرض التغلب على إمتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر ضده .

وفي اعتقادي أن بعض العوامل أثرت في نطاق الطعن في أحكام القضاء الشرعيين : فقد كان هناك مجال لحسم الكثير من المنازعات على مستوى التنظيمات الإجتماعية المحلية أو على مستوى حكام الإدارة كما سبق تفصيلا . ومن ناحية ثانية : فإن الحكم القضائي كان محصنا من الإلغاء طالما كان موافقا لأحكام مذهب القاضى وهو ما أكدته كبار المفتين فى العصر العثمانى مثل الرملى ردا على الأسئلة التى كانت ترسل إليهم من أصحاب الدعاوى أو المتقاضين .^(٨) ومن ناحية ثالثة : فإن قبول المتقاضين لحكم القاضى الأدنى كان يأتى كثيرا لعجزهم أمام بعض الأوضاع الإجتماعية مثل الفساد الإجتماعى ونفوذ بعض فئات المجتمع . وعلى سبيل المثال : فإن بعض الدعاوى كانت تمتلئ بعدد ضخم من الشهود إلى الحد الذى كان فيه الكاتب يذكر بعضهم ثم يشير للآخرين بعبارة " آخرين " أو " جمع غفير " أو

" كثير " وفي دعاوى أخرى عجز المدعى عن جلب شاهد وحيد وطلال النزاع دون إثبات . وقد ذكرنا في أكثر من موضع التأثير الذي مارسه أحيانا حكام الإدارة والأعيان على الحكم القضائي من خلال وظيفة التدخل في الدعوى . والواقع أن تلك التأثير إمتد إلى مجال تنفيذ الحكم القضائي كما سيأتى في المبحث التالى . (٩)

تطور نظام الأحكام وحجبتها

٣٣- ويمكننا رصد ثلاثة ملامح للتطور في إجراءات الأحكام والطعن في الحكم منذ عصر محمد على . فمن ناحية أولى : لاحظنا عناية المشرع في قانون الجزاء الهمايوني بمسألة حماية أنفس وأموال الأهالي لاسيما من تجاوزات حكام الإدارة ومأمورى الضبطيات . وفى هذا الإطار فقد نيط بعلماء الشرع أعضاء المجالس القضائية التأكد من توافر الإثبات الشرعى فى الجرائم لاسيما من صحة الشهادة وعلى وجه الخصوص فى جرائم القتل كما سبق . ولهذا إشتراط حضور المفتى مع أعضاء مجلس الإقليم عند محاكمة المتهم بالقتل وذلك عند وقوع جريمة القتل خارج القاهرة . أما إذا وقعت جريمة القتل فى القاهرة فقد إشتراط حضور قاضى مصر أو نائبه ومفتى مصر مع أعضاء مجلس الأحكام عند محاكمة المتهم بالقتل . وهكذا فإنه كان من غير الممكن تنفيذ حكم القصاص الصادر فى جريمة القتل بدون حضور مفتى مصر أو مفتى الجهة للمحاكمة على النحو المذكور . (١٠)

ومن ناحية ثانية : فإن المصلحة فى حماية أنفس وأموال الأهالي باعتبارها أحد أهم مبادئ الإصلاحات العثمانية كما سبق كانت وراء تخويل القاضى

سلطة هامة في المجال الجنائي وفقا لقانون الجزاء الهمايوني . ففي جريمة القتل الخطأ وجريمة الدعوى الكاذبة إذا " تبين " أو " حصل إستشعار " للقاضي بأن القاتل مظنة للسوء أو أن المدعى كاذب في دعواه : فإنه يترتب على ذلك تشديد عقوبة القاتل أو المدعى . مع ملاحظة أنه إستلزم تدعيم عقيدة أو إستشعار القاضي بعنصر الإعتياد الإجرامى وذلك بأن تكون للقاتل أو المدعى سوابق مماثلة . (١١) ومن ناحية ثالثة : فإن الطعن فى الأحكام فى عصر محمد على كان محدودا بمجالين أولهما : الأحكام الصادرة فى بعض جرائم حكام ومستخدمى الإدارة التى كان يترتب عليها ضرر شديد بمصالح الميرى والتى تتضمن عادة عقوبات خطيرة مثل: القتل أو العزل أو الحبس مدى الحياة ، وثانيهما لبعض أحكام القضاة الشرعيين . والواقع أن تتبع محمد على لأحكام القضاة الشرعيين بالإلغاء لم تكن تفصل عن جهوده للتضييق من نطاق إختصاص هؤلاء القضاة . ومن جهة أخرى: فإنه جرى أحيانا تأسيس الطعن على رحمة جناب خديوى مصر " لأن أعتاب جناب الخديوى هى ملجأ الفقراء وملاذ الضعفاء " . (١٢) وعلى سبيل المثال : فإنه إذا لم يقتنع أحد صغار مستخدمى الميرى بالحكم الصادر عليه من مجلس الديوان التابع له المستخدم : فيجب إجابة طلبه بإعادة محاكمته فى مجلس ديوان آخر . وإذا إستلزم حكم جمعية الحقانية على خطأ بأن كان مخالفا لنوع أو مقدار العقوبة المحددة فى القوانين أو اللوائح : فإنه يجوز للمحكوم عليه طلب تعديل العقوبة وذلك إذا كان من حكام أو مستخدمى الإدارة . كما كان لأحد الفلاحين أو مشايخ البلاد عند منازعته فى مقدار المال المطلوب منه إلى الميرى بأن يرفع دعواه المرة تلو المرة إلى ديوان الخديوى ولو صدر الأمر العالى بأنه

لاحق له فى منازعته . وإذا كان لأحد الفلاحين أو مشايخ البلاد دعوى أمام القاضى الشرعى وكان القاضى قد حاد عن الحق فى الدعوى أو تقاضى رسوما زائدة عن المقرر من المتقاضين فإن الدعوى تحال إلى قاضى البندر إلا إذا كانت المخالفة قد وقعت من قاضى البندر وعندئذ تحال الدعوى إلى كبار علماء الجهة . وبعد ذلك يتم عرض الحكم الأول وحكم العلماء فى صحيفة على ديوان الخديوى ثم يطلب من علماء مصر المحروسة النظر فى الحكمين وتقديم جوابهم على ذلك . (١٣)

ومنذ إعادة تنظيم القضاء فى عصر عباس إتسع نطاق الطعن فى الأحكام تدريجيا ، فمن جهة : فإن جزءا هاما من الجرائم التى كان رؤساء المصالح الميرية وحكام الإدارة يختصون بالفصل فيها قد تم نقل الاختصاص بها إلى المجالس القضائية كما سبق تفصيلا . ومن جهة أخرى : فقد جرى إجازة الطعن فى الأحكام الصادرة من تلك المجالس ، وعلى سبيل المثال فقد كان جائزا إستئناف الأحكام الصادرة من مجالس الأقاليم أمام مجلس الأحكام . وعند إنشاء مجالس البلاد والمراكز فى سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م فقد صار بالإمكان الطعن فى الأحكام الصادرة من مجالس البلاد أمام مجالس المراكز . كما إختصت المجالس الإستئنافية الثلاثة بنظر الطعون فى الأحكام الصادرة من مجالس المراكز . (١٤)

المبحث الثاني

قواعد تنفيذ العقاب

تنفيذ العقاب والشرعية الجنائية

٣٤- كان السوباشي يتولى تنفيذ الأحكام الصادرة من القاضي الشرعي ، كما كان حاكم الشخص يستلم الشخص الخاضع لحكمه بعد أن تحقق القاضي الشرعي من جرمته وذلك للقيام بتعذيبه . وكان لحاكم الشخص أيضا أن ينفذ حكم القاضي الذي تضمن إيقاع حد الخمر أو القذف على أحد الأشخاص الخاضعين لحكمه . (١٥)

وكانت الفرمانات الخاصة بجرائم العملة والأسعار والموازين أو المتعلقة بالقيود المفروضة على مظهر أهل الذمة تنفذ فوراً على مرتكبيها وغالبا في أماكن وقوعها ، وذلك بواسطة الحملات التي كان يتصدرها الإنكشارية وينضم إليها المحتسب . وكما سبق فإن فرمانات الوالي لم تكن تتضمن عقوبات محددة في أغلب الأحوال ، ولهذا فقد ترك تقديرها إلى القائمين على تنفيذها ، كما كان الأهالي يشتركون أحيانا في تنفيذ تلك العقوبات حتى ولو لم يتضمن فرمان الوالي حق الأهالي في ذلك . (١٦)

كما كان يجري تنفيذ العقوبات كثيرا في الرميّة أو قراميدان ولاسيما فيما يتعلق بجرائم عصيان السلطة بواسطة الجنود ، أو الجرائم التي إنطوت على مساس بالمشاعر الدينية للمسلمين مثل إدعاء أحد الأشخاص النبوة . وأحيانا كان يتم تنفيذ العقوبة على الشخص في مكان آخر ثم يجري بعد ذلك

تشهيره فى الرميّة أو كان يجرى جرجثته إليها بعد قتله .^(١٧) وكان نقيب الأشراف يتولى تنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء على الأشراف . واختص رئيس الديوان بتنفيذ أحكام الديوان مثل: أحكام الإعدام . وأحيانا كان يتم تنفيذ العقوبة فى حوش الديوان العالى لاسيما فى الحالات التى أصدر فيها الوالى الباشا فرمانه بالعقاب بعد إجتماعه بقاضى العسكر والعلماء فى الديوان .^(١٨)

وقد تنوعت وسائل تنفيذ عقوبة القتل بين الخنق أو الشنق ، وحز الرأس أو رمى العنق أو الصلب ، والقتل بالخازوق . ويمكن القول إن وسيلة الإعدام إرتبطت أحيانا بخطورة الجريمة . وعلى سبيل المثال : فإن رمى العنق أو حز الرأس كثيرا ماطبق على مرتكبى جرائم عصيان السلطة من العسكريين أو العربان . أما الصلب فقد طبق على أحد الأهالى لإتهامه بالشروع فى قتل الباشا والى مصر . فى حين كان القتل شر قتلة هى العقوبة المرصودة ضد كل من تعامل خلافا لقيمة الذهبى الأشرفى .^(١٩)

وفى بعض الحالات كان لنفوذ بعض فئات المجتمع مثل : حكام الإدارة والأعيان تأثيره على تنفيذ الأحكام القضائية ، وعلى سبيل المثال : فإن المحكوم لصالحه كان يقوم أحيانا بتوكيل أحد حكام الإدارة لتحصيل المبلغ المحكوم به أو إستلام الشئ المنصوب من المحكوم عليه . وفى أحيان أخرى كان أحد حكام الإدارة يتدخل لصالح المحكوم عليه الذى إمتنع عن تنفيذ الحكم .^(٢٠) ونكر شابرول أنه كان يمكن

رشوة القائمين على الأمن للإفلات من العقوبة عن إحدى الجرائم أحيانا ، وهو مايتأكد من بعض الدعاوى التى هرب فيها المدعى عليه وإنتهت بمجرد إثبات القاضى للواقعة أو الكشف على المجنى ، وحيث لوحظ فيها تدخلا مؤثرا لحكام الإدارة . (٢١)

وأحيانا لم يكن المتهم فى مأمن من التعذيب أو القتل أثناء التحقيق معه وهناك وقائع كثيرة تضمنت تجاوز الحكام لعقوبات الجرائم أو العقاب على جرائم لم تثبت على المتهمين بها أو إفلات الفاعل من العقاب . وعلى سبيل المثال : فقد كان للكاشف أن يعاقب أحد الفلاحين ظلما وطمعا فى أمواله لمجرد إتهام الفلاح بجرائم سابقة حكم فيها ببراءته . كما وصف أحمد شلبي بن عبد الغنى بعض ولاية مصر العادلين - مقارنا إياهم بغيرهم من الولاة - بأنهم كانوا يتقيدون بأحكام الشريعة فى الدعاوى والقصاص ويتعقبون المجرمين بالعقاب . (٢٢) ويستدل من وثائق القضاء الشرعى أنه كان يجرى تأجيل تنفيذ العقوبة على المرأة الحامل إلى حين وضع حملها . (٢٣)

٣٥- وقد تنوعت وسائل تنفيذ عقوبة القتل فى عصر محمد على ، وكان الشنق هو الوسيلة الشائعة إلا إذا كان المجرم من الفئات ذات المكنة والنفوذ فإنه كان يعدم بواسطة السيف أو القوس . وغالبا ما كان يجرى تعليق الجثث بعد تنفيذ عقوبة الإعدام ، وأحيانا كان يتم الإعدام بواسطة الخازوق . كما تضمن قانون المنتخبات عقوبة الصلب والإعدام ضد كل من أخفى أحد الفلاحين الهاربين من قراهم . (٢٤) وقد جرى إلزام ضباط ومديرى المديرية

فى سنة ١٨٣٤م بإستئذان الوالى قبل تنفيذ عقوبة الإعدام ، كما كان يجب إستئذان الوالى قبل تنفيذ تلك العقوبة على أحد مستخدمى الإدارة منذ سنة ١٨٣٧م . وقد تضمن قانون الجزاء الهيمايونى النص على وجوب تصديق شيخ الإسلام والسلطان العثمانى على أحكام القتل قصاصا الصادرة من مجالس الأقاليم أو مجلس الأحكام . أما إذا كان القتل لولى ولا وارث له : فإذا كان يكتفى بتصديق الوالى على الحكم الصادر بالقتل قصاصا . ومع ذلك فإن كثيرا من الأشخاص جرى إعدامهم بناء على أوامر مديرى المديرىات أو الولاية فى جرائم لم يتضمن القانون عقوبة الإعدام بشأنها . (٢٠)

وقد ظهر جليا تأثير الإقتباس من القانون الفرنسى بخصوص بعض قواعد تنفيذ العقاب التى تضمنها قانون جمعية الحقانية الصادر سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤م على النحو التالى :

- ١- لا يعاقب الحدث البالغ إثنى عشرة سنة بالعقوبة المخصصة لفعله بل يؤدب بحبسه فى محل التربية لمدة تحددها الحكومة بشرط ألا تتجاوز مدة بلوغة سن ثمان عشرة سنة أو يسلم لأبويه .
- ٢- لا يجوز الحكم بعقوبة اللومان أو النفى مدى الحياة على من بلغوا سن السبعين ، فإذا بلغ المحكوم عليه هذا السن أثناء تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين : فإنه يتم إستبدالها بعقوبة الحبس فى القلعة مع تخفيف مدتها .

٣- لا تنفذ العقوبات في أيام المواسم المخصصة بالديانات مثل: الجمر والأعياد وشهر رمضان . كما يؤجل تنفيذ عقوبة القتل على المرأة الحامل إلى حين وضع حملها .

٤- يعين وكيل لإدارة أموال المحكوم عليه بعقوبة الحبس في اللومان أو القلعة ولا تصدر أمواله لمجرد الحكم عليه بعقوبة مالم ينصر القانون على ذلك . (٢٦)

مدى مالحق قواعد تنفيذ العقاب من تطور

٣٦- وفي عصر محمد علي وخلفائه كان المحكوم عليه يتعرض أحيانا إلى عقوبة تكميلية أثناء تنفيذ العقوبة الأصلية أو الحكم عليه ، فمن جهة : كان من الجائز حبس الشخص لإجباره على أداء مبلغ الغرامة أو التعويض المحكوم به عليه ، ومن جهة أخرى: كان يتم تشهير المحكوم عليه بالقتل أو النفي أو الحبس مدة تزيد عن خمس سنوات في اللومان أو القلعة أو فيزاوغلي . (٢٧) وأحيانا كانت توقع العقوبة أمام المجلس القضائي وذلك في عقوبة التوبيخ أو الضرب . وإذا أصدر مجلس الإقليم حكمه بإخراج أحد البائعين من طائفة الباعين وطرده إلى بلده : فإن نظارة الإحتساب مع شيخ الحرفة كانا يشرفان على قيام البائع بسداد ماله وما عليه فورا لإمكان تنفيذ الحكم المذكور . (٢٨)

وقد سبق لنا التعرض لنصوص قانون المنتخبات التي تضمنت النص على إلزام حكام الإدارة بإيقاع عقوبة الجلد بالكرباج على المقعدة أو القدمين مع إلزام مقدار العقوبة المقرر ، وذلك للحد من زيادة أعداد من يتوفون بسبب التعذيب جلدا . وقد تضمن قانون الجزاء الهمايوني إهتماما أكبر فيما يتعلق بقيود تنفيذ عقوبة الجلد سواء بالنص على إجرائها بالوجه الشرعى أو الكيفية الشرعية ، أو تنفيذها والمحكوم عليه قائما أى واقفا ، أو الإلتزام بمقدار العقوبة أو مراعاة مايتحمله جسد المحكوم عليه من ضربات أو تجنب وفاته . (٢٩) وكما سبق فقد كان ينبغى عرض الأحكام الصادرة من المجالس القضائية على ديوان الوالى نفسه قبل تنفيذها ، وعلى سبيل المثال : فإن الأحكام الصادرة على مديرى المديرىات ومستخدمى الإدارة كان ينبغى عرضها على الوالى لأجل التنفيذ والإجراء ، والأحكام الصادرة فى جرائم السعى فى الفساد أو الفتنة كان ينبغى عرضها على الوالى فضلا عن الأحكام الصادرة من مجالس الإقاليم والتي كانت تتضمن عقوبة الحبس أو الجلد أو النفى . (٣٠)

وقد سبق لنا فى أكثر من موضوع التعرض لإنتهاك حكام الإدارة وأعضاء الضبطيات للشرعية الجنائية أثناء ممارسة إختصاصاتهم بالتحقيق أو تحصيل الديون أو المحاكمة، ومن ذلك : ضرب المتهمين أو تعذيبهم أو حبسهم مددا طويلة دون إجراء التحقيق معهم ، أو تجاوز العقوبات التى حددها القانون ، أو إتهام شخص بإحدى الجرائم ولو لشبهة ضعيفة ، أو قيام مأمورى الضبطيات بقتل قطاع الطرق رغم عدم لجوءهم إلى إستعمال

السلاح عند تصدى المأمورين للقبض عليهم . كما جرى حكام الإدارة على إرسال أرباب السوابق والجنايات مغلولين بالحديد فى أعناقهم وأيديهم حيث كان يجرى سحبهم فى شوارع القاهرة . وفى ظل غياب قانون جنائى موحد وشامل وتوزيع محدد لسلطة العقاب فإنه فى كثير من الحالات لم تكن هناك قيود على المجالس القضائية فيما كانت تجر به من تحقيق ومحاكمة . (٢١)

المبحث الثالث

المؤسسات العقابية

أنواع السجون

٣٧- تعددت أماكن الحبس أو السجون في مصر في العصر العثماني تبعا لصفة المحبوس وخطورة جريمته . فقد كان هناك سجن الوالي أو الباشا (العرقانة) وهو المكان الذي كان يتم فيه الحبس بناء على أوامر الباشا والى مصر . وقد خصصت العرقانة في أغلب الأحوال لحبس كبار العسكريين والمماليك ، كما كان يتم حبس العربان فيها وأغلب هؤلاء العربان كانوا ممن ظلوا على قيد الحياة عقب الحملات العسكرية التي أرسلت إليهم للقضاء على عصيانهم للسلطة ، فضلا عن ذلك فقد خصصت العرقانة لحبس المقبوض عليهم في الجرائم التي أثارت غضب الرعية أو المشاعر الدينية للمسلمين . (٣٢) أما سجن والى الشرطة (سجن الوالي) فقد خصص غالبا لحبس المجرمين المقبوض عليهم بواسطة القائمين على الشرطة وذلك إلى حين تنفيذ العقوبات عليهم . كما كان للأشراف سجنهم الخاص الذي كانت تنفذ فيه أحكام الحبس الصادرة عليهم ، وسواء كانت تلك الأحكام صادرة من نقيب الأشراف أو القضاة أو الوالي الباشا نفسه . أما (قصر يوسف صلاح الدين) فقد خصص أحيانا لحبس الباشا والى مصر عند عزله إلى حين قيامه بدفع ما عليه من أموال إلى الخزانة السلطانية أو إلى حين القيام بضبط جميع أمواله ثم تنفيذ عقوبة القتل عليه وفقا لما قرره السلطان العثماني . (٣٣) ووفقا لوثائق القضاء الشرعي فقد كان الحكام يتولون حبس الأشخاص

الخاضعين لحكمهم . وعلى سبيل المثال : فقد كان سردار أو جاويش طائفة مستحفظان أو عزبان فى الثغر السكندرى أو جاويش ترسانة الثغر بها يحضر لاستلام الشخص الخاضع لحكمه عقب قيام القاضى بالتحقق من وقوع جريمة ، وحيث كان يتولى تعزيزه بالحبس أو بغيره من العقوبات . وفى القلعة مقر الباشا والى مصر كان يجرى حبس جنود مستحفظان أو عزبان بسبب جرائمهم مثل : حبس أحد جنود عزبان بسبب طلبه الإلتزام إلى وجاق المتفرقة .^(٢٩) كما كان القاضى الشرعى يصدر أحكامه بالحبس فى (سجن الشرع الشريف) أو سجن المحكمة الشرعية . ومن ذلك حبس المدعى عليه إلى حين تبين وفاة المجنى عليه أو قيام المدعى بإحضار البينة ، أو حبس المدعى عليه إلى حين إفاقته من السكر أو قيامه برد الشئ المنصوب إلى صاحبه ، فضلاً عن الحبس لإقتضاء الديون .^(٣٠) كما كام يتم تنفيذ بعض أحكام الحبس فى القلاع الموجودة بالموانى أو الثغور مثل : الحصار الأشرفى الكبير وبرج مصطفى باشا فى الثغر السكندرى . وأحياناً كان يتم إرسال بعض العربان بناء على فرمان الوالى الباشا وذلك لحبسهم فى الحصار الكبير الأشرفى بالإسكندرية .^(٣١)

بعض ملامح نظام السجون

٣٨- وفى عصر محمد على وخلفائه فإن تنفيذ أحكام الأشغال الشاقة كان يتم فى أغلب الأحوال فى ليمان الإسكندرية وهو سجن خاص بالميناء ، ويستدل على ذلك من نصوص قانون المنتخبات أو قانون الجزاء الهمايونى ،

فضلاً عن أحد منشورات نظارة الداخلية في أغسطس سنة ١٨٨٢م . وفي المنشور المذكور إستفسار من مدير بنى سويف عن مصير خمسة أشخاص محكوم عليهم بعقوبة الأشغال وحيث لا يمكن إرسالهم إلى ليمان الإسكندرية بسبب أحداث الثورة العرابية .^(٢٧) كما كان يتم تنفيذ أحكام الحبس في قلعة أبى قير أو فى جبل فيزاوغلى . أما أحكام الحبس الصادرة على حكام ومستخدمى الإدارة فيما يتعلق بمخالفات نظام العمل فقد كان يجرى تنفيذها فى محل الخدمة ثم تطور الأمر وأصبح فى الإمكان تنفيذ مثل تلك الأحكام فى محل الخدمة أو ديوان الميرية أو أحد السجون .^(٢٨)

وقد إتبع مبدأ التشغيل الإجبارى للمسجونين ، فالمحكوم عليهم بعقوبة اللومان يتم تشغيلهم فى أشغال الترسانة بالثغر السكندرى بغض النظر عن رتبته ، والمحكوم عليهم بعقوبة فيزاوغلى كان يتم تشغيلهم فى أشغال الجبل ، والنساء اللاتى جرى الحكم عليهن بالسجن كن يرسلن إلى الأبلخانة وهى ورشة فى بولاق وذلك لتشغيلهن بها . أما المحكوم عليهم بالخدمة فى أبنية الميرى أو الخدمات الدنيئة فقد كان يجرى تشغيلهم فى أبنية الميرى بالمديرية التى كانوا يتبعونها أو فى مصر المحروسة . كما كان يجرى تقييد المحكوم عليه بعقوبة الحبس أو الخدمة فى أبنية الميرى بواسطة القيد الحديدى فى رجليه ، وأحيانا كان يجرى ذلك على المحكوم عليه بعقوبة النفى إلى أماكن بعيدة داخل مصر أو إلى السودان .^(٢٩) وإضافة إلى ماسبق عن تشغيل النساء المحكوم عليهن بالسجن فى إحدى ورش بولاق القاهرة : فقد كانت

هناك محلات أخرى للتربية والإصلاح . ومن ذلك: محل التربية وفيه كان يقضى الحدث مدة معينة تحددها الحكومة بدلا من العقوبة الأصلية للجريمة التي ارتكبها الحدث . ومحلات الفقراء وهي أماكن كان يتم فيها تجميع الفقراء في بعض البلاد بغرض الحيلولة بينهم وبين القيام بالتسول أو السرقة أو الإخلال بالأمن العام ، ويبدو أنها كانت أماكن للإيواء والتشغيل الإجباريين . كما إختص القومسيون العالي بالنظر في أحوال المجرمين المتهمين بجرائم القتل أو السرقة بواسطة السلاح وذلك لتقرير من يستحق منهم الإرسال إلى الفرقة الإصلاحية أو الإفراج عنهم بالضمان الشخصي وذلك عند عدم ثبوت تلك التهم في حقهم . (٤٠)

ولم تكن هناك تفرقة بين أنواع المسجونين بالنظر إلى جرائمهم ، ولم يكن هناك إلزام بعلاج المسجون أو إطعامه أو كسوته . ولم يستثنى من ذلك سوى إطعام المسجونين في ليمان الإسكندرية وإطعام المعدمين في غيره من السجون . ثم جرى الإقرار ببعض حقوق المسجونين مع تطبيق قانون الجزاء الهمايوني على النحو التالي :

- ١- تفريق المسجونين حسب تهم وجرائم كل منهم .
- ٢- تقديم جرنال أسبوعى أى تقرير أسبوعى عن حال المسجونين .
- ٣- المسجون الفقير الذى لا ولى له ولا قريب تكون نفقات كسوته ومشربه ومأكله من المال الميرى وفي حدود الكفاية دون إسراف .
- ٤- يرخص لكل من مريض مرضا شديدا من المسجونين بالإقامة في منزله حتى يبرأ من مرضه وتحسب مدة إقامته بمنزله من مدة عقوبة

الحبس بشرط أن تأخذ ضمانات قوية مع إجراء بحث عن حالته كل خمسة عشر يوما بواسطة مأموري الأمور الملكية .

٥- وفيما يتعلق بعقوبة الحبس على المرأة في جريمة القتل فقد جرى التأكيد على حبس المرأة في الأماكن المخصصة لحبس النساء ، وحق المرأة في النفقة والكسوة من بيت المال أثناء مدة الحبس وذلك إذا لم يكن لها ولي ولا قريب .^(٤١)

ويمكننا العثور على إشارات تعود إلى سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤م تتعلق بمشكلة إزدحام السجون ، ففي تلك السنة صدر أحد القوانين من ديوان المالية وقد تضمن النص على تنفيذ عقوبة الحبس مدى الحياة في فيزاو غلى بينما يتم إرسال القتلة المحكوم عليهم بمدد محددة إلى الليمان . وتضمن قانون الجزاء الهمايوني النص على إرسال القتلة المحكوم عليهم بالحبس من خمس إلى خمس عشرة سنة إلى ليمان الإسكندرية أو إلى محل آخر مثله وذلك إذا وقعت جريمة القتل خارج القاهرة لأن إرسال المحكوم عليه إلى القاهرة عندئذ هو أمر غير سائغ نظرا لبعدها .^(٤٢) ومع ذلك فإن منشورات نظارة الداخلية من سنة ١٨٨١م إلى سنة ١٨٨٤م تشير إلى الحالة السيئة للسجون إزدحاما وصحة ونظافة ، كما تضمنت الإشارة إلى بعض ملامح فساد الإدارة وانتهاك المحققين للشرعية الجنائية الأمر الذي دفع الحكومة إلى أن تستعين بإدارة أجنبية للسجون .^(٤٣) فقد أشارت المنشورات المذكورة إلى إزدحام السجون إلى الحد الذي كان يضيق فيه السجن بمسجونيه ، وإلى خلو بعض السجون

من مقاعد خشبية (كرويتات) و (حصر) للوقاية من الرطوبة، وحاجة أغلب السجون إلى الإصلاح والترميم . وقد وقفت لجان التفتيش على مخالفات صارخة إرتكبتها مأمورو السجون ومن ذاك : عدم إنتظام دفاتر بيانات المسجونين وخلو بعض السجون من تلك الدفاتر . وقد حددت المشورات السابقة فضلا عن الأمر العالى رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ أسباب إزدحام السجون على النحو التالى :

- ١- قيام المحققين بحبس المدين لتحصيل حق أو دين لصالح الدائن .
- ٢- تأخر المحققين فى إنجاز تحقيق القضايا وإحالتها للمجالس القضائية ، أو قيامهم بحبس بعض الأشخاص دون أمر قانونى أو على ذمة قضية لم يحكم فيها . وقيامهم أحيانا بحبس شخص مدة زائدة عما يلزم الحكم به أو حبسه فى جرائم لايجوز فيها الحبس إلا بعد صدور الحكم فيها .
- ٣- قيام نظارة الأقسام فى وجه قبلى خصوصا بحبس أشخاص مددا طويلة دون إجراء تحقيق معهم وإمتناعهم عن الرد على طلب التحقق من حبس الشخص ظلما وعدوانا .
- ٤- إرسال المحكوم عليهم إلى سجون ضيقة فى مناطق أخرى غير تلك التى صدر فيها الحكم عليهم . (٤١)

وقد تقرر إنشاء إدارة لسجون مصر فى سنة ١٨٨٤م ، ثم جرى إلغاء تلك الإدارة فى العام التالى وإنشاء تفتيش عام للسجون . وفى الحالتين كانت الرئاسة معقودة إلى أحد الأجانب بإعتباره الواسطة بين الحكومة وبين مأمورى السجون والمديرين والمحافظين . وتبدو أهمية النصوص المذكورة

فى التأكيد على ضمانات المتهم وحقوقه أمام تجاوزات حكام الإدارة وأعضاء الضبطيات على النحو التالى :

- ١- الحجز على موجودات المدين بدلا من حبسه لتحصيل الدين منه .
- ٢- حظر حبس أى شخص دون حكم قانونى .
- ٣- الإفراج عن المحبوسين بالضمان بحيث لايبقى بالسجون سوى المتهم بجناية جسيمة مثل: القتل أو السرقة أو كان قد صدر الحكم عليه بالحبس .
- ٤- إذا حبس المتهم مدة ثلاثة شهور دون تحقيق : فإن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تتولى الحكم بزيادة مدة الحبس أو الإفراج عنه بالضمان أو صرف النظر عن الدعوى وذلك بطلب المتهم أو قاضى التحقيق .
- ٥- يلتزم نظار الأقسام فى وجه قبلى بعد حبس المتهم مدة تزيد عن عشرين يوما دون تقديمه إلى المجالس القضائية للمحاكمة .
- ٦- النص على عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة ضد كل من قبل مسجوننا بغير أمر قانونى . أما كل من حجز شخصا فى غير الأماكن التى حددتها الحكومة أو المصلحة أو إمتنع عن الإجابة على طلب التحقق من حبس أحد الأشخاص ظلما وعدوانا فإنه يعاقب بالغرامة من مائة إلى ألف قرش وتضاعف عند العود وفى المرة الثالثة يتم عزله من خدمة الميرى نهائيا ، مع إلزامه فى جميع الأحوال بتعويض المحبوس بما لايقبل عن خمسين قرشا لكل يوم حبس .^(٤٥)

مواش

(١) وعلى سبيل المثال : فى دعوى قتل قام القاضى الحنفى بإنابة نائبه المالكى للحكم فيها " بعد تقدم الإنن الكريم من حضرة مولانا الحاج عثمان أفندى الحنفى الواضع خطبه الكريم أعلاه دام علاه لنايبه فى الأحكام الشرعية مولانا الحاكم المالكى الراقم خطبه أعلاه لطف لله بنا وبه فيما قدره وقضاه فيما تعاطى فيه ما سيذكر على قاعدة مذهب الشريف "وفى وثيقة أخرى مضمونها طلب أحد حكام الإدارة تملك أرض خربة لامالك لها وبعد قيام النائب المالكى بالكشف على المكان وإستفتاء مفتى مذهب " إتصل مولانا الشيخ العمدة زين الدين الحاكم الشرعى المالكى خليفة الحاكم الحنفى بالشعر المرقوم خطبه أعلاه لطف الله بنا وبه فيما قدره وقضاه ... وحكم بموجب ذلك ومن موجبة صحة الخلو المرقوم على الوجه المسطور على قاعدة مذهب الشريف وكما أفتى بذلك عالم مذهب ... " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٦ صفحة ٥٨ مادة ٧٩ - سجل ٧١ صفحة ٢١٦ ٢١١ مادة ٢٢٨ . وراجع أيضا: المصريون المحدثون ص ١٩٨، حيث ذكر شابرول أحد علماء الحملة الفرنسية أنه كان يجرى وضع ختم القاضى على الأحكام الصادرة من نوابه . وفى دعوى غصب حكم القاضى بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه رغم أن المدعى قدم البينة على ملكيته للمغضوب ، وذلك لأن المدعى عليه أحضر فتوى من المفتى الحنفى بأن بينه المدعى عليه على قيامه بشراء المغضوب من المالك مقدمه على بينة المدعى بالملك ، محكمة الباب العالى سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١ مادة ٢٩٥ . وقد تصدى كل من القاضى الحنفى ونائبه الشافعى بالحكم فى دعوى سكر

وزنا وفساد وأصدر كل منهما حكمه فيها وفقا لمذهبه ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ .

(٢) وعلى سبيل المثال فى دعوى القتل المذكورة فقد أجاب المفتى الحنفى على سؤال النائب المالكى " وبجانبه جواب مولانا الشيخ العمدة الفاضل جمال الدين يوسف إبراهيم الدربى مفتى الثغر الحنفى بقوله الحمد لله الهادى للصواب نعم حيث كان الأمر كما ذكر فيعمل بما أفتى به المفتى المالكى الموافق لمذهبه ويجوز تقليده فى ذلك لأن إختلاف الأئمة رحمة للعالمين والحالة هذه والله أعلم " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٦ صفحة ٥٨ مادة ٧٩ .

(٣) وعلى سبيل المثال : فقد حكم أحد النواب المذهبيين بحد القذف وكان القذف بالتعريض " إدعى المعلم حميدة بن إبراهيم أحمد القصاب على محمد بن الحاج حويج بن سالم الهوارى أنه قال له تمسينا بغيرك فقال له المدعى عليه لا أنا عرص ولا زوج قحبة ولا غارق فى الخرا وعرض له ذلك ويطلبه بما يترتب عليه بسبب ذلك سئل أجاب بأنه قال له ذلك ولم يعرض له ذلك وإنما قصد بذلك نفسه ووجه المدعى التعزيز وعلى المدعى عليه الحد " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٢٢ صفحة ١٠٧ مادة ٢٥٧ - وأيضا سجل ٣٦ صفحة ١٤٤ مادة ٣٨٧ - سجل ٤١ صفحة ٣٢٨ مادة ٦٠١ - سجل ٧٤ صفحة ١١٥ مادة ٢٢٩ . وفى دعوى ضرب وبعد إنكار المدعى عليه " وطولب المدعى بالبيان على ذلك فأحضر حسين بن عبد الله البلشاوى الرومى وسأله الشهادة بما يعلمه فى ذلك فأدى شهادته بأن المدعى عليه كانا بالبرزخانة يشرب خمر مسكر وأن سعيد أحد المدعى عليهما ضرب المدعى وخنقه من أطواقه فاستخلصه منه أما كمال المذكور فلم

يصدر منه ضرب وأعذر إليهما في شهادته فصدق المدعى عليهما على الشهادة وذكر سعيد أن المدعى ضربه على وجهه فمسكه من أطواقه وأقيم عليهما الحد الشرعي "، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٥ .

(٤) وعلى سبيل المثال : " إدعى فروانة بن عبد الله على إسحق بن إبراهيم اليهودي الديانة أنه قال له واينكت بدينك ودين الإسلام ويطالبه بما يترتب عليه في ذلك فأجاب بالإتكار وطولب المدعى بالبيان فأحضر ... فأديا شهادتهما في وجه المدعى عليه طبق الدعوى وأعذر إليه في شهادتهما فلم يبد دافعا ولا مطعنا فعند ذلك عززه الحاكم المشار إليه التعزيز الشرعي اللائق بحاله " وفي دعوى سرقة " إدعى سعيد بن عبد الله الأسود شعبان على منصور الصباغ أنه كان في منزله سكنه وفي منزل سكن المذكور قادوس من داخله تسعة عشر دينارا ذهبيا جديدا وأن المدعى عليه المذكور أخذ التسعة عشر دينارا المذكورة ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك قيل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالإتكار وكلف المدعى البيان على ذلك وأمهل المدة الشرعية ولم يحصل منه ولم يثبت على محمد المدعى عليه المذكور شيء مما إدعى وانفصل المجلس على ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية سجل ٣ صفحة ٣٣ ماده ٩٢ - سجل ١٤ صفحة ١٨٥ مادة ٦٢٨ . وفي دعوى سب " إدعى أحمد طاهر الثابت وكالته الشرعية عن محمد حسن على لدى الحاكم الشرعي حسبما وكله المجلس على محمد بن علي أنه قال للموكل أنت يهودى يا أجرب كلب والله لا أعرف لك أب وطلبه بما يوجبه الشرع الشريف فأجاب بالإتكار فالتمس يمينه على ذلك وحلف للشرع الشريف " ، محكمة الباب العالي : سجل ١٩ صفحة ٢٥ مادة ٢٦ ، وأيضا

سجل ١٩ صفحة ١٨٢ مادة ٩٢٧ - سجل ٢٩ صفحة ٥٩ مادة ٣٥٦ -
سجل ٢٩ صفحة ٤٦٩ مادة ٢٤٨٥ سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ -
سجل ٣٦٩ صفحة ٢٦٣ مادة ٤٩٥ . وأيضاً : " إدعى الرئيس عبد الحميد
بن الحاج عبد الله على غريمه الرئيس قتيح بن سيف الدين وأخيه الرئيس
فرهاد والشريف على بن الشريف .. بأن المدعى عليهم تعدوا على المدعى
وضربوه بأيديهم .. فأجابوا بالإتكار وكلفوه إثبات دعواه فخرج ليحضر من
يشهد له بذلك ثم عاد ورفع عنهم الطلب " ، محكمة بولاق : سجل ٤١
صفحة ٧٨ مادة ١٦٧ ، وأيضاً إنتهت الدعوى لعجز المدعى عن إثبات
دعوى الغصب بالبينه ، محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة ٣٦
ماده ١٥٢

(٥) وعلى سبيل المثال: فقد جرى تسبيب حكم المنع من المعارضه فى دعوى
غصب أموال لأن المدعى أحضر بينه لم تقبل شرعا حيث لم تقبل بالتعديل
كما أنه لم يلتزم يمين المدعى عليه ، سجل ٢٥٩ صفحة ٢١٣ مادة ٢٦٤ .
وفى دعوى سلب فقد عجز المدعى عن إثبات دعواه بالبينه ، ثم حضر جمع
من النقاة والأعيان وأخبروا القاضى باستقامة المدعى عليه خلقا ودينا وبذلك
" منع مولانا الحاكم المشار إليه المدعى المذكور من معارضة المدعى
عليهما بسبب ذلك منعا شرعياً " سجل ٥٤ صفحة ٣٤٤ مادة ١٤٩٧ .
وفى دعوى غصب بعض الأموال من دار المدعى جرى تسبيب حكم المنع
من المعارضة لأن المدعى لم يأتى بالبينه رغم إمهاله مدة سبعة أيام
لإحضارها ، سجل ٢٨٣ صفحة ٣٠٣ مادة ٤٤٦ . وفى دعوى موضعها
قيام المدعى عليه بالشكوى ضد المدعى أمام حاكم سياسة وترتب عليه
تغريم المدعى بعض الأموال ، فقد أصدر القاضى حكمه بالمنع من

المعارضة حيث لا يمكن إلزام المدعى عليه بذلك المبلغ للمدعى " لأن
التغريم كان بواسطة حاكم سياسة "سجل ٣٠١ صفحة ١٤٣ مادة ٢٧١ .
راجع أيضا : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٤٨٣
وعلى سبيل المثال : فقد أثبتت المدعية حريتها بالبيئة " وعرف المدعى
عليه أنه حيث ثبت لديه حرية سندس المدعوة زينب المدعية بشهادة البيئة "
فاللزم عليه رفع يده عن المدعية المذكورة وتخليتها سبيلها " محكمة
الصالحية النجمية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٧٨ مادة ٢٠٧ ، وأيضا : مسلسل
٥٢١ صفحة ٢٦٣ مادة ٥٣٤ . وفى دعوى خيانه أمانة وقد عجزت المدعية
عن البيئة " وعرف الحرمة عايشة المدعية المذكورة أنه حيث كان الأمر
كذلك ولم يكن لها بيئة تشهد لها واستحلفتها على ذلك وحلفا فهي ممنوعة
من المعارضة لهما بسبب ذلك " محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل
٤١٥ صفحة ١٥٧ مادة ٣٥٨ ، وأيضا محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٣
صفحة ٢٥ مادة ١٥٤ .

(٦) وعلى سبيل المثال : فقد أصدر القاضى حكمه بمنع المدعى من معارضة
المدعى عليه فى دعوى غصب أرض زراعية وكان المدعى عليه قد وضع
يده عليها من عشرين سنة وقد تضمنت الوثيقة تسبيب الحكم " لأن الدعوى
فى الأقطان لا تسمع بعد عشر سنوات " وأحبانا كان تسبيب حكم المنع من
المعارضة يعتمد على طول مدة وضع اليد بما يزيد عن عشر سنوات
إضافية إلى أن واضع اليد قد جرى تمكينه من الأرض بواسطة أحد
الملتزمين ، محكمة الباب العالى : سجل ٢٧٥ صفحات ١٥، ١٦٤، ٢٤٦
ومواد ٢٤، ٢٧٣، ٦٤٦. وتسبيب الحكم معناه بيان الأسباب التى بنى عليها

الحكم كتعليل البراءة أو الإدانة ، راجع : د. رمسيس بهنام : الإجراءات الجنائية ص ٧١١ .

(٧) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٤٩٦ - ٤٩٨ . وعلى سبيل المثال فقد أصدر القاضي حكمه بمنع المدعى من معارضة المدعى عليه في دعوى غصب أموال من ثياب المدعى أثناء إغتساله بأحد الحمامات ، وأيضا في دعوى جرح أفضى إلى موت ، ففي الدعويين عجز المدعى عن الإثبات بالبيينة كما أنه إلتمس يمين للمدعى عليه ، محكمة الباب العالي ، سجل ٢٨٣ صفحة ٤٧ مادة ٥٩ - سجل ٣٢٣ صفحة ٢١ مادة ٤٦ . وفي دعوى سرقة فإن المدعى ذكر " بأن ليس من بيينة تشهد له بذلك ولم يرض بحلفهم (أى تحليف المدعى عليهم) ولا على شئ من ذلك وبمقتضى الشرح المبين أعلاه عرف مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه المدعى المذكور فهو ممنوع من معارضة المدعى عليهم " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٨٥ مادة ١٤٦ - سجل ٧ صفحة ٦ مادة ١٦ - سجل ٤١ صفحة ١٢٠ مادة ١٩٧ . وفي أحوال إنتهاء الدعوى بالصلح فإن المدعى كان غالبا ما يشهد على نفسه أو يتصادق مع المدعى عليه على إسقاط حقه في الإدعاء مجددا على المدعى عليه عن نفس الواقعة ، وعلى سبيل المثال : في دعوى جرح وبعد الصلح بين طرفيها " أقر حسن المذكور (المدعى) أنه لا يستحق على حمزة المذكور بسبب ما إدعاه حقا مطلقا ولا دعوى ولا طلبا ولا ذهب ولا فضة ولا جرحا ولا قودا ولا شكوى ولا تظلما ولا إستغاثة من أبواب الحكام ولا غيرها ... " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠١ . وأيضا في دعوى وضع يد على حجرة بمنزل المدعى " فطلب من المدعى

البيان على ذلك فذكر أن عنده بينه شرعية متعذر حضورها ولم يختار تحليف المدعى عليه على ذلك ومنع المدعى المرقوم من معارضة المدعى عليه المرقوم بسبب ذلك منعاً شرعياً "محكمة بولاق : سجل ٤١ صفحة ١٣ مادة ٣٢ .

(٨) الفتاوى الرملية : ج ٢ ص ٢ - ٦ ، ٨ . د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ . وعلى سبيل المثال : في دعوى غصب " أربعة عشر ماعونا مملوءة بالزيت الطيب المغربي كانت موضوعاً بحاصل كاين بالجزيرة الخضراء بثغر إسكندرية " وكان المدعى قد حصل على حكم سابق من القاضي السكندري بإلزام المدعى عليه برد المغصوب " وإنه إدعى على وكيله المعلم رفاييل بن بشاي اليهودي بذلك في خامس عشر شهر رجب المذكور بثغر إسكندرية وألزمه بذلك من قبل مولانا مصطفى أيوب بالثغر المذكور وكتب له حجة بذلك " ثم أحضر المدعى شهوداً على حصول الصلح بينه وبين المدعى عليه على ثلاثمائة وثلاثة وعشرين قرشاً ، وأصدر القاضي حكمه بإلزام المدعى عليه بالمبلغ المذكور، محكمة الباب العالي : سجل ١١١ صفحة ٣٦ مادة ١٣٥ .

(٩) وعلى سبيل المثال : فكثيراً ما كان يطول النزاع دون إثبات وبعد ذلك يطلب أحد أطراف الدعوى من القاضي " فعل ما يقتضيه الشرع الشريف في ذلك " كما في دعوى موضوعها ضرب المدعية وولدها القاصر وقد عجزت عن البينة رغم إمهالها لذلك فأصدر القاضي حكمه بمنعها من معارضة المدعى عليه ، محكمة الباب العالي : سجل ١١٧ صفحة ٤٥ مادة ١٩٧ . وفي دعوى سرقة عجز المدعى عن إحضار البينة " فأمهل ومضت مدة المهلة المذكورة وزاد عليها وحضر ولم يحضر من يشهد له

بدعواه". وفي أحوال أخرى عجز المدعى عن إحضار البينة رغم أنه يستدل من ظروف الدعوى أن الواقعة حدثت بمعاينة عدد كبير من الأهالي مثل واقعة جرح حدثت في سوق الثغر ، وواقعة إزالة بكرة إحدى القاصرات حدثت أمام أحد الأقران الذي " يزوره عدد كبير من الرجال لخبز الخبز في القرن "محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٨٥ مادة ١٤٦ - سجل ٤١ صفحة ٢٧٨ مادة ٤٨٧ - سجل ٤١ صفحة ١٢٠ مادة ١٩٧ - سجل ٥٩ صفحة ١٢٠ مادة ٣٨٩ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٦ . وكثيرا ما كان المدعى يذكر أن له بينة ويخرج لإحضارها ثم يعود بلا شاهد واحد ، وعلى سبيل المثال : في دعوى ضرب " وخرج ليحضر بينة شرعية تشهد له بذلك ثم عاد ولم يأت ببينة شرعية وإلتمس يمينه على ذلك فحلف "محكمة بولاق : سجل ٢٥ صفحة ٣٤٦ مادة ١٤٥٠ .

(١٠) المادة ٢ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني . المادة ٦ من تعليمات حكام الشرع بقانون الجزاء الهمايوني

(١١) المادتان ٢ ، ١٣ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني . المادة ١٢ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني . المادة ١٥ من تعليمات وظائف متفرعة عن المجالس بقانون الجزاء الهمايوني

(١٢) وعلى سبيل المثال : تضمنت المادة ٤٢ من قانون المنتخبات النص على " إذا كان أحد الفلاحين أو مشايخ القرى يقدم عرضا للأعتاب السنية في دعوى له ويصدر عليه الأمر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر بأنه غير محق ويعطى له الجواب بأنه لاحق له ثم من بعد أيام يعود للأعتاب العلية ويقدم عرضا آخر في تلك الدعوى بعينها وإن كان قد عطل

أشغال الميرى وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم العرضحالات لهذه الأوجه لأن أعتاب جناب الخديوى هى ملجأ الفقراء وملاذ الضعفاء " .

(١٣) المواد ٢٢ ، ٤٢ ، ٧٣ ، ١٠٦ من قانون المنتخبات . وعلى سبيل المثال : تضمنت المادة ٢٢ من قانون المنتخبات النص على " إذا توجه شيخ حصة أو فلاح إلى القاضى لفصل دعوى ورأى أن القاضى عدل عن الحق وسلك خلافه أو أخذ دراهم من الأهالى زيادة عن الرسم المقرر فإن كان نائباً ترفع الدعوى إلى قاضى البندر وإن كان هو القاضى صاحب المنصب فترفع الدعوى إلى كبار العلماء بتلك الجهة لينظروا فيها ويضبط الحكم الأول وحكم العلماء فى صحيفة وتعرض على الديوان الخديوى ليعرضها مأموره على علماء المحروسة حتى ينظروا فى الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم فى ذلك " .

(١٤) د. زكى عبد المتعال : تاريخ النظم ، ص ٣٢٣ - ٣٣٠
على بدوى : الأحكام العامة فى القانون الجنائى ، ص ٦ - ١٩
عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ص ٢٧ - ٥٤
عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، ج ٢ ص ٢٥٧ - ٢٦١ ،
٢٧٧ - ٢٥٩ ، ٣٠٤ - ٣٠٦

(١٥) أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .
وعلى سبيل المثال : " إدعى النورى على الدلال من أنفار قلعة الركن بن المرحوم محمد الشهير بالزيات على كل من حسن من عزبان ومنصور من مستحفظان الحاضرين بالمجلس أن المدعى عليهما المذكورين أعلاه فى ليلة

تاريخه قبل صلاة العشا الأخيرة حضرا لمتزل المدعى المرقوم وعليهما
أثار من التراب وهما مسلحين بلامة السلاح قاصدين بذلك أذية المدعى
المرقوم أعلاه وطلباه للنزول لهما الى خارج داره ليوقعان الضرر فامتنع
عن النزول لهما فصارا يهدداه ويوعدها بالضرر وطالبهما بالتعدي وبما
يترتب عليهما في ذلك وسأل جوابهما عن ذلك وسيلا عن ذل فأجابا بالإتكار
لذلك وأن يثبت ما يدعيه في ذلك وكلف المدعى ثبوت دعواه فخرج وعاد
وأحضر كلا من ... وأقام كل منهم شهادته بوجه المدعى عليهما ... شهادة
شرعية بمقتضاها سلما لجاويشهما تحت فعل ما يقتضيه الشرع من حدود
وغيره .. ، محكمة الاسكندرية الشرعية : سجل ٦٥ - صفحة ٢٧ مادة ٦٣
سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ - سجل ٥٨ صفحة ٧٥ ، ٧٦
مادة ١٣٥ .

(١٦) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٠٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٢٦ ، ١٤٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦ ، ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٧٨ ،
٤٢٥ - ٤٢٨ ، ٤٦٩ ، ٥٩٢ - ٥٩٣ . كما سبق فقد كانت القوانين المحلية
تصدر من الباشا والى مصر بعد إستشارة الديوان حيث عرفت بالبيورلدات
ثم بالفرمانات منذ القرن الثامن عشر ، وأغلب تلك الفرمانات كانت جنائية .
ومنذ أواخر القرن السادس عشر كانت قرارات الوالى تعبيراً عن إرادة
ونفوذ الجنود والمماليك . وقد حكم مصر بعض الولاة ذوى النشاط القانونى
مثل إبراهيم باشا ٩٣١هـ / ١٥٢٥م ، ومسيح باشا ٩٨٢-٩٨٨هـ /
١٥٧٥/١٥٨٠م . وأحمد باشا الوزير ١٠٢٤ - ١٠٢٧هـ / ١٦١٥ -
١٦١٩م ، ومقصود باشا ١٠٥٢-١٠٥٣هـ / ١٦٤٢-١٦٤٣م . وطبقاً
للمادتين (٣٧ ، ٤٩) من قانون نامه مصر فإن سلطة الوالى الباشا

التشريعية كانت مقيدة فيما يتعلق بالمسائل المالية وبالتحديد ما يخص الأموال السلطانية ، وكان عليه مراجعة الأستانة في تلك المسائل إلا في أحوال الضرورة ، راجع : د نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ١٧٥ - ١٨٣ ، ٥٠٣ - ٥١١ . د. ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر العصر العثماني ص ٦١ - ١٧٢ . د. إلهام محمد علي : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين ج ٢ ص ٩٧-١٥٤ . وذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى قيام الجنود بقتل أحد اليهود بعد تشهيره ثم قام الأهالي بجمع الحطب وأحرقوه ، وذلك لقيام اليهودي بقتل خادم أبيه وكان الخادم مسلماً وذلك في سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٢م ، ص ٣٣٧-٣٣٨ .

(١٧) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٥٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٨٦ ، ٥٩٢ - ٥٩٣ ، ٦١٢ .
الرميلة أو قراميدان هو الميدان الممتد أسفل سور القلعة ، ومكانه الحالي منطقة المنشيه وميدان صلاح الدين أسفل القلعة بقسم الخليفة ، راجع د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تحقيق كتاب أوضح الإشارات، ص ١٣٢ .

(١٨) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٥٩٢-٥٩٣ . د. نور فرحات: التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ١٥٨ - ١٧٠ . وعلى سبيل المثال : في عهد محمد باشا ١٠١٦-١٠٢٠هـ / ١٦٠٧-١٦١١م نزل الوالي المذكور إلى الرميلة لتنفيذ عقوبة القتل في بعض عصاة الإسماعيلية . وفي عهد عثمان باشا ١١٤٦-١١٤٩هـ / ١٧٣٣-١٧٣٧م نفذت عقوبة القتل في أحد مدعى النبوة بحوش الديوان العالي ، ثم تم جر جثته للرميلة لتظل بها مدة ثلاثة أيام إلى أن أكلتها الكلاب ، راجع : أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ص ١٣٢ ، ٥٩٢ - ٥٩٣ .

(١٩) المواد ٢٨، ١٢، ٢ من قانون ناميه مصر . أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٣٥ - ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٨ ، ٥٩٣ ، وأيضاً ص ٣٥٥. وذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى : أنه جرى تنفيذ عقوبة القتل في أحد الأشخاص لإدعاء النبوة بواسطة رمى العنق في عهد والى عثمان باشا ١١٤٦-١١٤٩هـ / ١٧٣٣-١٧٣٧م ، كما تم تنفيذ عقوبة القتل في غازى باشا والى مصر ١٠٦٧-١٠٧٠هـ / ١٦٥٧-١٦٦٠م بناء على أمر السلطان العثمانى بواسطة الخنق ، وفي عهد عمر باشا ١٠٧٤-١٠٧٧هـ / ١٦٦٤-١٦٦٧م جرى رمى عنق أحد ضباط مستحفظان أثناء عصيان طائفة من هذا الوجاق ، راجع ص ٥٩٢ - ٥٩٣ ١٥٧ ، ١٦٣ . وطبقاً لقانون ناميه مصر فقد رصدت عقوبة الشنق ضد كل من احتفظ ببندقية بعد التنبيه بالحظر (المادة ٢) ، وعقوبه حز الرأس ضد العربان لعصيانهم أو عدوانهم على الأموال والبلاد (المادة ١٢) ، فضلاً عن القتل شر قتلة ضد كل من تعامل خلافاً لقيمة عمله الذهبى الأشرفى (المادة ٢٨) ، و عقوبة الصلب ضد مختلسى المال السلطانى أو الفلاحين الممتنعين عن سداد الخراج (المادتان ٣١، ٢٠) .

(٢٠) وعلى سبيل المثال : فى جريمة أمانة وبعد قيام المدعى بإثبات دعواه بالبينة " وأقيمت عليه البينة بذلك فهو ملتزم للمدعى المرقوم بالإحدى وثمانين جلد المذكورة وقضا عليه بذلك وأشهد على نفسه المدعى المرقوم إسهاداً شرعياً أنه وكل وأتاب مناب نفسه فى إستخلاص المبلغ المرقوم من المدعى عليه المذكور فخر الأشراف سيدى محمد تابع فخر الكرام الأمير عثمان كتحدا طائفة مستحفظان قلعة مصر المذكورة ثبوت عنه فى إستخلاص ذلك ، وفى دعوى سرقة ورغم إقرار السارق بذلك وتعده برد الأشياء إلى صاحبها

بعد أن شكّته إلى جوالى الثغر ولكنه لم يرد شيئاً لها ، وقد لجأت المرأة إلى القاضى الشرعى بدعواها للحصول منه على حكم بإلزام المدعى بالرد ، وأحضرت شاهدين " فأحضرت .. وسألته الشهادة بما يعلمه فى ذلك فأدى شهادته على إقرار المدعى عليه بأنه طوّل بالاشياء للمدعية فاستمهل ثلاثة أيام ومضت الثلاثة أيام ولم يحضر شيئاً فاستمهل ثلاثة أيام وعند ذلك شهد إسماعيل بن موسى بن محمد الصياد وألزمه مولانا أفندى بإحضار ما بقى لها من الأشياء المذكورة "وهكذا رغم تغت المدعى عليه فلم يحكم عليه بالحبس كما جرى أحياناً فى دعاوى مماثلة كما سنرى ، وقد تكرر ذلك فى دعوى سرقة أخرى ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧١ صفحة ٣٨٤ و ٣٨٥ مادة ٣٨٢ - سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ - سجل ٣ صفحة ١٨ مادة ٥١ ، وأيضاً سجل ١ مادة بتاريخ ٩٥٨ هـ .

(٢١) المصريون المحدثون ، ص ٢٨ . وعلى سبيل المثال : فقد إدعت امرأة ذمية على أحد الأشخاص من طائفة الجراكسة بأن جرح زوجها بسكين ثم ترتب على ذلك وفاته وقد تدخل بعض حكام الإدارة فى الدعوى مثل تابع جوالى الثغر والسوباشى ورغم ذلك فإن المدعى عليه ظل هارباً وقد إنتهى الأمر بكتابة حجة شرعية بنتيجة الكشف على المجنى عليه ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١٠ .

(٢٢) المادة ١٣ من قانون نامه مصر . أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١١٥-١١٦ ، ١٢٢ ، ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٧٣-٢٢١ ، ٤٨٩ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ وأيضاً ص ١٨٨ . فضلاً عن ذلك فقد تضمنت المادة ١٣ من قانون نامه مصر تحذير الكشاف من القيام بمصادرة أموال الفلاح القليل إلى بيت المال عند وجود ورثة له . كما تضمن نفس

القانون النص على جرائم الكشاف ومشايخ العربان المتعلقة بقتل أحد الفلاحين أو سلب أمواله دون حق شرعي (المادتان ١٣ و ١٩) . وعلى سبيل المثال : ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى أن أحمد باشا والى مصر ١٠٢٤-١٠٢٧ هـ / ١٦١٥-١٦١٩ م أمر بقتل أحد الأشخاص لإتهامه بالمشروع فى قتله وكان قد سقط حجر من هذا الشخص على تاج الوالى الباشا أثناء مروره وقد شهد جيرانه بأن الحجر قد سقط منه دون قصد . وفى سوق السلاح وأثناء قيام أحد الأشخاص باختبار (طبنجة) إنطلقت منها رصاصة وجاءت أمام جواد أحد أمراء المماليك فعوقب الشخص بخمسائة جلدة ثم النفى . كما قام الجنود بقتل أحد أعوان الوالى الباشا ظناً منهم أنه شجع الوالى على فرض ضرائب يمكنها أن تمس بمصالح الجنود . كما أمر حسين باشا والى مصر ١٠٨٤ - ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٤ - ١٦٧٥ م بقتل أحد الضباط بسبب رفضه تولى منصب سرदार المتفرقة ، راجع ص ١٣٤-١٣٥ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٦٢٥ .

(٢٣) وعلى سبيل المثال : " لدى الحنفى حضر الزينى مصطفى الصوباش بمصر القديمه وذكر لمولاتنا أن جماعة من الرجال الأجانب والنساء الاجنبيات بمكان بمصر القديمة بخط القصاصين يعرف بسكن امرأة تدعى سكر والنساء مسفرات الوجوه على الرجال وسأل مولاتنا الحاكم المشار إليه أعلاه أن يوجه معه من ينييه من جماعة المحكمة لمشاهدتهم على الحالة التى هم عليها والإذن لهم فى القبض عليهم وإحضارهم إلى مجلس الشرع الشريف وفعل ما يقتضيه الشرع الشريف فأجابه مولاته الحاكم المشار إليه إلى ذلك ووجه معه من سيثبت إسمه فيه فتوجهوا صحبة الصوباشى إلى حيث المكان المذكور وطلعوا إليه بحضور جمع من الجيران فوجدوا بطبقه على

الطريق سكر المذكورة وامراه عجوز تدعى خضر وتعرف بأم سلامة
وسلامة ولد خضر المذكورة والشيخ محمد المدعو ياسر وهم يجتمعون
بالطبعة المذكورة ويغنى لهم الشيخ محمد المذكور والمرأتان مسفرتا الوجه
فقبضوا عليهما ما عدا سلامة المذكور فإنه إنفلت منهم وفر هارباً من المكان
المذكور فأحضروا المرأتين والشيخ محمد المذكور بين يدي مولانا الحاكم
المشار اليه أعلاه .. فأجاب الشيخ محمد المذكور أنه كان ماراً في الطريق
فدعوه فطلع اليهم فقالوا له إجلس فغنى لنا وطبل على كابورك فجلس عندهم
وفعل لهم ذلك وأجابت المرأتان بالإتكار فشهد عليهما ... بأنهم شاهدوا
المكان المذكور على الصفة المذكورة أعلاه شهادة شرعية مقبولة فعند ذلك
عزر الشيخ محمد المذكور والمرأة العجوز المدعوة خضر التعزير الشرعي
بالمجلس وآخر التعزير على سكر المذكورة لدعواها الحمل " ، محكمة
مصر القديمة: مسلسل ٩٣ صفحة ٣٨٥ مادة ٢٠٤٣ .

(٢٤) تقريراً هود جسون وبورنج ، ص ٦٢٧-٦٢٨ ، ٦٣٠-٦٣٣ . د. طاهر
عبد الحكيم : الشخصيه الوطنيه المصريه ، ص ١١٧ - ١٢١ . المادة
١١٨ من قانون المنتخبات . د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة
مصر محمد على ، ص ١٩٧ . كما تضمنت المادة ١٦٨ من قانون
المنتخبات النص على عقوبة الإعدام ضد مرتكبى السرقة عند ارتكابها
بواسطة شخصين فأكثر باستعمال السلاح فى الليل فى محل مسكون أو قابل
للسكنى . وإذا لم يكن القتل ولى معروف فى دار الإسلام فإن ولى الأمر
يكون هو ولى الدم بإعتباره ولى من لا ولى له ، وذلك على أساس أن
المولود فى دار الإسلام يكون له أقارب عادة لكنهم غير معروفين وأن
الجهل بهم لا يسوغ طلب القصاص لإحتمال عفو الولى غير المعروف ،

وفي هذا شبهة لايسوغ معها طلب القصاص ، راجع : محمد أبو زهرة :
العقوبة ، ص ٥٠٥ - ٥٠٧ . عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ،
ص ١٤٢ .

(٢٥) المادة ٧٤ من قانون المنتخبات

المادتان ٢ و ٣ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني
د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ص ١١٧ - ١٢١
د. ناصر الأنصاري : تاريخ أنظمة الشرطة في مصر ، ٩٦-٩٧
د. حلمي أحمد شلبي : الموظفون في مصر في عصر محمد علي ،
ص ٥١-٥٢
د. السيد العربي : الشريعة والقانون . دراسة في تطور النظم القانونية في
مصر الحديثة ص ٢٣١-٢٣٣

(٢٦) المواد ١٢٦-١٢٧ ، ١٣٤-١٣٦ من قانون المنتخبات

محمد البابلي بك : الإجرام في مصر ، ص ١٠-١٣ ، ٤٧٣ - ٥٠٤
أحمد صفوت بك : القانون الجنائي ، ٣٧-٤٥
د. عمر ممدوح مصطفى : أصول تاريخ القانون ، ص ٤٤٣-٤٤٨

(٢٧) وكان يتم تشهير المحكوم عليه بإحدى العقوبات المذكورة بورقة تعلق في

عنقه عليها اسمه ولقبه وصناعته وجريمته والعقوبة التي ستطبق عليه
ويجرى ذلك في محل الحكم وعلى الناس ، كما يدق على كتفه الأيمن بالإبر
(حرف لام) وتعلق صورة الحكم في محل سكنه (المواد ١٢٤-١٢٥ ،
١٣٠ من قانون المنتخبات) وأجاز بعض الفقهاء التشهير كعقوبة تكميلية مثل :
تعليق اليد المقطوعة في عنق السارق ، كما جاز تعزيز المدين الموسر عند

مماطلته في أداء الدين ، وأجاز الأحناف الحبس في الديون وغيرها من الحقوق الشرعية الثابتة بالإقرار أو البينة أو تلك التي التزمها المدعى عليه في أحد العقود ، راجع : د . محمد سليم العوا : في أصول النظام الجنائي الإسلامي ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٣-٢٧٤ . ابن نجيم : الأشباه والنظائر ، ص ٢٢٨ ، ٢٣٨ . الطرسوسي : الفتاوى الطرسوسية ، ص ٣١٦ - ٣٥٠ .

(٢٨) المادتان ١٥ ، ١٩ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني

(٢٩) المواد ٥ فصل ٢ ، ١٥ فصل ٣ ، ١١ فصل ٤ من قانون الجزاء الهمايوني

(٣٠) المادتان ٧ و ٨ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني . المواد ٧ و ١٧ و ١٨ من تعليمات مأموري الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايوني . المواد ١ فصل ٢ ، ١٥ ، ١٩ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني . فضلا عن المادة ٧٤ من قانون المنتخبات التي نصت على وجوب عرض الأحكام الصادرة على مستخدمى الإدارة على جناب والى أو خديوى مصر قبل تنفيذها .

(٣١) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٧٢ - ٧٤ .

المادتان ٢ ، ٣ من تعليمات مأموري الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايوني . د . زكى عبد المتعال : تاريخ النظم ، ص ٣٢٣ - ٣٣٠ .

(٣٢) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ص ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٨٧ -

١٨٨ ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٤١٩ ، ٥٩٢-٥٩٣ . وعلى سبيل

المثال : ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى أنه جرى حبس أحد مدعى النبوة

بالعرقانة أثناء التحقيق معه في عهد الوالى عثمان باشا ١١٤٦-١١٤٩ هـ /

١٧٣٣ - ١٧٣٧ م ، كما حبس بعض أمراء الحج في العرقانة بسبب العجز في الأموال التي كان عليهم ردها إلى الخزانة السلطانية في عهد علي باشا ١١٠٣-١١٠٧ هـ / ١٦٩٢-١٦٩٥ م ، وأيضاً في عهد عابدين باشا ١١٢٦-١١٢٩ هـ / ١٧١٤-١٧١٧ م ، كما جرى حبس بعض ضباط مستحفظان في العرقانة لإعتراضهم على قيام الوالي الباشا بإبطال بعض الضرائب وذلك في عهد علي باشا ١١٠٣-١١٠٧ هـ / ١٦٩٢-١٦٩٥ م راجع : ص ٥٩٢ - ٥٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٦٨ ، ١٨٧ - ١٨٨ .

(٣٣) وعلى سبيل المثال : فقد جرى حبس الباشا والي مصر حسين باشا بعد عزله في سنة ١٠٤٧ هـ / ١٦٣٧ م وذلك بقصر يوسف صلاح الدين ، وتكرر ذلك بخصوص والي مصر غاز باشا في سنة ١٠٧٠ هـ / ١٦٦٠ م . وأحياناً كان يتم حبس الوالي الباشا في بيته إلى حين قيامه بدفع ما عليه من أموال للخزانة السلطانية كما حدث عند عزل علي باشا الذي تولى حكم مصر من ١١٣٨ هـ ١٧٢٥-١٧٢٦ م ، راجع : أحمد شلبي بن عبد الغنى : ص ١٤٦ ، ١٥٧ ، ٤٩٣ . وقد قام الباب العالي بتحميل الباشوات ولاية مصر مبالغ من المال هي الفرق بين ما كان تحصل عليه إرسالية الخزانة السلطانية من مصر عن طريق ديوان الروزنامة وبين متحصلات ضريبة الحلوان ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٢٢٠ .

(٣٤) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٢١٢ ، ١٩٢ . المادتان ٣ ، ٣٢ من قانون نامه مصر . وكانت القلعة مقر الباشا والي مصر ، ونيط بالإتكشافية مهمة حراستها ، كما نيط بجنود عزبان مهمة تأمين مداخل القلعة فضلاً عن حماية بعض القلاع وقلاع الحدود النائية للدفاع عن الوادي وكان يتم معاقبة أي جندي من مستحفظان إذا قام بالبيات خارج القلعة ،

راجع : د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني ، ص ١٤٥-١٤٦ . وعلى سبيل المثال : وكما سبق في أكثر من موضع ففي دعاوى ضرب وسكر وسب جرى إقامتها على أحد عزيان أو مستحفظان فقد قام سردار أو جاويش عزيان أو مستحفظان بإستلام المدعى عليه لحبسه عنده وتعزيره أو لحبسه عنده إلى حين إفاقته من السكر ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٤ صفحة ٧ مادة ٨ - سجل ٥٨ صفحة ٧٦،٧٥ مادة ١٣٥ - سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ - سجل ٦٥ صفحة ٢٧ مادة ٦٣ .

(٣٥) وعلى سبيل المثال : " ادعى التاجر المكرم النصرى على بن المرحوم زين الدين خليفه على أبو الفرج بن برسوم بن فضل الله النصرانى أنه يستحق بذمته مبلغا قدره من الذهب الأكروني ثلاثون ديناراً .. وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب بالإعتراف وادعى أنه أنظر في ذلك إلى آخر الشهر تاريخه ولم يصدق المدعى على ذلك وطولب المدعى عليه بالبيان على ذلك فذكر أنه لا بينة له فقبل ليس لك عليه إلا اليمين فأبى أن يحلفه وصدقه على ذلك وألزم بدفع ذلك واعتقل عليه بسجن الشرع الشريف " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٥ مادة ٧٢ . كما أصدر القاضى فى نفس المحكمة حكمه بحبس المدعى عليه فى دعوى غصب أخشاب من إحدى المراكب إلى حين إحضار المدعى البينة ، سجل ٤١ صفحة ٢٧٨ مادة ٤٨٧ ، وحكم بحبس المدعى بسجن الشرع الشريف إلى حين قيامه برد المصسوب لصاحبه ، سجل ١ صفحة ٩٩ مادة ٤٦٩ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٦ .

(٣٦) وكان كل من قاضى الميناء وأمين الجمرك وأغوات الجواله و المحتسب و دزدار القلاع يتولون الإدارة المباشرة فى الموانى ، وكان يتم مخاطبتهم مباشرة بالفرمانات (البيورلادات) الصادره من الباشوات ولاة مصر والتي كان يجرى تسجيلها أيضا فى سجلات المحكمة الشرعية ، راجع : د. نور فرحات: التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٢٧٦ - ٢٧٩ . د. ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ مخطوط حسين أفندى الروزنامجى ، سابق الإشارة . المادة ٢٧ من قانون نامه مصر بخصوص أحوال الموانى والبنادر . وكان إيداع المسجونين بإحدى قلاع الموانى بعد إرسالهم إليها من إحدى الولايات يتم بفرمان (بيورلدى) من الباشا والى مصر ، وعلى سبيل المثال : " حضر لدى سيدنا ومولانا قدوة قضاة الاسلام جمال ولاة الأنام معدن الفضل والوجود والإتعام عبد الرحيم أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية بالثغر المرقوم دام فضله كل من قدوة الأشراف المعتمدين الأمير مصطفى أغا زادار الحصار الكبير الاشرفى بالثغر وقدوة الأماجد كتحدا الحصار المذكور .. وجمع كثير من البلوك باشية والأتفار بالحصار المذكور أعلاه وأخبروا مولانا أفندى المومى إليه أعلاه أنه من نحو خمسة أشهر تقدمت على تاريخه أرسل قدوة الأمر الكرام الأمير ولى بك أمير ولاية إقليم البحيرة سابقا جماعة من عربان بنى عون و عربان قطاب إلى الثغر المذكور وأمر بسجنهم بالحصار المذكور بموجب بيورلدى شريف وإمتثلوا لذلك إمتثالا شرعيا ووضعوا المذكورين أعلاه داخل القوله بالقرب من الجامع ووضعوا بأرجلهم قطاين من حديد بجنازير من حديد وجعلوا على الباب جماعة من أنفار الحصار المذكورين لأجل حراستهم ليلا ونهار "محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٤١ صفحة ٢٢٨ مادة ٣٨٢ .

(٣٧) فليب جلاّد : قاموس الإدارة والقضاء مجلد ٣ ص ٤٩٩-٥٠٠ . د. السعيد مصطفى السعيد : العقوبة ص ٥٤-٥٩ . وتضمنت (المادة ١٩٨) من قانون المنتخبات النص على تشغيل المحكوم عليهم باللومان في أشغال الترسانة بغض النظر عن رتبته . وتضمنت (المادة ١١ فصل ١) من قانون الجزاء الهمايوني النص على تنفيذ عقوبة اللومان من خمس إلى خمس عشرة سنة في جريمة القتل التي سقط فيها القصاص وذلك في ليمان الإسكندرية . وأيضا تضمنت (المادة ١١٥) من قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس في لومان الإسكندرية بقيد الحديد من سنتين إلى ثلاث سنوات وذلك عند قيام أحد اتباع الملتزمين بالحصول على زيادة عن الأسعار المقررة عند بيع شيء للميرى أو الأهالى .

(٣٨) وقد تضمن قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس في محل الخدمة بالنسبة لموظفى الإدارة من خمسة عشر يوما إلى ستة أشهر كما فى (المادة ٨١) بخصوص جريمة مخالفة قواعد المكاتبات بين المصالح الميريه . وتضمنت (المادة ٢٧ فصل ٤ ، والمادة ٨٦ فصل ٥) من قانون الجزاء الهمايوني النص على حبس موظفى الإدارة في محل الخدمة أو ديوان المديرية أو الحبس العمومى . وتضمنت المواد (٨١ ، ٨٣ - ٨٥ ، ١٠٤) من قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس لمدة محددة في قلعة أبى قير وبخصوص بعض جرائم حكام ومستخدمى الإدارة ، كما تضمن عقوبة الحبس مدى الحياة في فيزاوغلى في جرائم قطع الطريق والقتل الذى سقط فيه القصاص والسرقه من معتادى السرقه (المواد ١٥ ، ٢٤ ، ٦٠ ، ١٢١) . وقد تضمن نفس القانون النص على الحبس في فيزاوغلى لمدة أقصاها خمس سنوات عند تـسـتـر أحد مشايخ

العربان على أحد السارقين ، كما نص على عقوبة فيزاو على أو اللومان مدى الحياة في جريمة الحريق العمد الواقعة من أحد الفلاحين أو المشايخ ولم يكن قادرا على أداء التعويض عن قيمة الاضرار (المادة ١٨) (١٠٦) (المواد ١٩٦-١٨٩ ، ٢٠١) من قانون المنتخبات . فليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ١ ص ٦٢ - ٧٤ . د . السعيد مصطفى السعيد : العقوبة ، ص ٥٤-٥٩ . راجع ما سياتى حول تطور عقوبة الخدمة في أبنية الميرى أو الخدمات الدنيئة ، وقد وردت تلك العقوبة (بالمادتين ١٧، ١٩١) من قانون المنتخبات ، و (المواد ١٧ فصل ١، ٧ فصل ٢ ، ١١ فصل ٣) من قانون الجزاء الهمايوني .

(٣٩) المواد ١٥٣ ، ١٩١ - ١٩٣ ، ١٩٦ - ١٩٨ ، ٢٠١ من قانون المنتخبات المواد ١٧، ٦ فصل ١-١١ ، ١٣ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني . د. حلمى أحمد شلبى : الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ، ص ٤٠ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٧٢ ، وقد ذكر أمثلة عديدة على عقاب بعض موظفى وحكام الإدارة بالنفى إلى أماكن بعيدة داخل مصر فى عصر محمد على وذلك بسبب الإهمال فى العمل أو الإختلاس أو التزوير مثل: النفى إلى دمياط أو أبى قير .

(٤٠) المواد ١٣٥ ، ١٩١ ، ١٩٢ من قانون المنتخبات . فليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٨٩ - ٤٩٦ . وقد تضمنت (المادة ١٩٢) المذكورة " إذا وجد أحد من الأشخاص الذين يسألون فى البلاد التى ليس بها محلات للفقراء ويكونوا قد إتخذوا السؤال عادة مع كونهم أصحاب الجسم وقادرين على أن يشغلوا وأن يتعيشوا من شغلهم فإن مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم فى الأبنية الميرية التى بالمديرية أو بالمحرومة بمدة شهر إلى

ثلاثة أشهر " ، أما (المادة ١٩١) فقد نصت على " أن البلاد التي يكون فيها محلات للفقراء لأجل تعيشهم وعدم تحملهم الضرورة إذا وجد بهم أحد يسأل فيضبط ويرسل إلى محل الفقراء ولا يؤذن له في الخروج منه بأى وجه من الوجوه مدة ثلاثة أشهر ويعامل حيثنذ مثل المحبوس " . أما قوميونات التحقيق فقد أنشأت لمواجهة الإجراء المسلح في الفترة: أبريل سنة ١٨٨٤م إلى ١٥ مايو سنة ١٨٨٩م ، وفي ديسمبر سنة ١٨٨٥م تقرر إنشاء القومسيون العالى لمراجعة الأحكام الصادرة من قوميونات المديرية . كما كان ينظر في أحوال المجرمين لتقرير من يستحق منهم للإرسال للفرقة الإصلاحية أو الإفراج بالضمان وذلك بمقتضى الأمر العالى الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٨م .

(٤١) د. السعيد مصطفى السعيد : العقوبة ، ص ٥٤ - ٥٩ . المواد ١٥ فصل ١-٦ فصل ٢٠،٢ - ٢٢ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني . المواد ١٦، ١٧ فصل ٥ من قانون الجزاء الهمايوني . المادة ٥ من تعليمات مأمورية أعضاء المجلس بقانون الجزاء الهمايوني . وقبل عصر محمد على كانت هناك بعض (البيمارستانات) المستشفيات لعلاج المرضى من المسجونين وقد ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى واقعة هامة عن إرسال أحد الأشخاص إلى البيمارستان وذلك لإدعائه النبوة ثم جرى إخراجه منها وعقابه بالقتل راجع : د. عطية مصطفى مشرفه : نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، ص ٢٥٢ . أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٥٩٢ - ٥٩٣ .

(٤٢) المادة ٢٠١ من قانون المنتخبات
المادة ١١ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني

(٤٣) فيليب جلاذ: قاموس الإدارة والقضاء، مجلد ٣ ص ٦٢-٧٤ ، ص ٤٩٩-٥٠٠

(٤٤) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء، مجلد ٣ ص ٦٢-٧٤

(٤٥) وقد تضمنت المنشورات المذكورة النص على حظر إرسال النساء المحكومات عليهن بالسجن إلى الأبلقخانة وهي إحدى الورش في بولاق بالقاهرة نظرا لإزدحامها بالسجينات . وبمناسبة إفتتاح المحاكم الأهلية صدر منشور نظارة الداخلية في أكتوبر سنة ١٨٨٣م متضمنا النص على إخلاء السجون إلا من ثلاث فئات هي :

- ١- من إنتهى التحقيق فى قضيتة وأحيلت إلى أحد المجالس القضائية .
- ٢- من ينتظر تحقيق قضيتة فى إحدى الجنايات الجسيمة .
- ٣- المحكوم عليهم بالفعل .

وهكذا أفرج عن غير هؤلاء مؤقتا بالضمان ، وأصبح لايجوز سجن أى شخص دون أمر كتابى من الجهة المختصة بذلك محددًا فيه سبب عقوبة السجن ومدتها ، راجع فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ، مجلد ٣ ص ٦٢ - ٧٤ . وكان قانون المنتخبات فى (المادة ١٧٩) قد تضمن النص على عقوبة الغرامة ضد كل من ضبط أو حبس شخص دون حق ، وذلك بواقع خمسة إلى عشرة قروش عن كل يوم حبس ، ويتم تحصيل الغرامة لصالح المحبوس " من حيث أن المحبوس صار حينئذ محروما من إكتسابه فى تلك المدة " .

الباب الثانى

القواعد الموضوعية للتجريم والعقاب

نتناول فى هذا الباب بحث أهم أنماط الجرائم والتنظيم القانونى لها ، وأيضاً دراسة ما لحق مبادئ العقاب من تطور فى العصر العثمانى وعصر محمد على وخلفائه ، وأيضاً سيتم البحث تفصيلاً فى أهم القواعد التى طبقها القضاة الشرعيون فى العصر العثمانى على مسائل التعازير والحدود والقصاص .

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول :

- | | |
|----------------|--|
| الفصل الأول : | نمط الجرائم والتطور الإجتماعى |
| الفصل الثانى : | القواعد الموضوعية التى طبقها القضاة الشرعيون |
| الفصل الثالث : | تطور مبادئ العقاب |

الفصل الأول

نمط الجرائم والتطور الإجتماعى

نتناول فى هذا الفصل ثلاث مسائل أساسية ، الأولى : أثر مفهوم الوظيفة العامة وتطوره على التنظيم القانونى لجرائم الوظيفة العامة ، والثانية : علاقة الأوضاع الإجتماعية بتنظيم الجهاز العسكرى وجرائم أفرادهِ ، والثالثة : مدى الارتباط بين الإجرام الجماعى والمسلح والأوضاع الإجتماعية السينة لبعض فئات المجتمع .

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- | | |
|-----------------|----------------------------------|
| المبحث الأول : | جرائم الوظيفة العامة |
| المبحث الثانى : | الجرائم المتعلقة بالجهاز العسكرى |
| المبحث الثالث : | الإجرام الجماعى والمسلح |

المبحث الأول

جرائم الوظيفة العامة

ملاح نظام الوظيفة العامة

٣٩- كان إحتفاظ الموظف بوظيفته فى جهاز الروزنامة وتدرجه بها مرهونا بأداء واجباته الوظيفية وتأدية ما عليه من فروض مالية إلى كل من الخزانة السلطانية والوالى والروزنامجى . ومن جهة أخرى فقد طبق نظام الأمانة (المقاطعات) منذ بداية الحكم العثمانى لمصر ، وكان على رأس كل مقاطعة موظف أطلق عليه لقب (أمين) يتولى جباية الأموال السلطانية عن المقاطعة . (١)

وقد تضمن قانون نامه مصر الإقرار بالمزايا المادية التى كان يحكم وموظفى الإدارة يحصلون عليها من الأهالى بمناسبة الخدمة المقدمة أو لمجرد شغل الوظيفة . ومعظم تلك المزايا المادية كانت تعود إلى الأعراف والقواتين السائدة فى مصر منذ عهد السلطان المملوكى قايتباى . (٢) والواقع أن تلك المزايا المادية التى سمح لحكام وموظفى الإدارة بتحصيلها من الأهالى كانت تبرر ضالة مرتب الموظف وبالتالي تخفيف العبء المالى عن خزانة الدولة ، ولكنها كانت تفتح الباب واسعا لاستغلال وظلم الأهالى وفساد الإدارة . وعلى سبيل المثال وفيما يتعلق بإدارة الأراضى الزراعية : فقد إتبع الأمناء بعض الأساليب غير المشروعة للحصول على الأموال . (٣)

وقد تضمن قانون نامه مصر النص على مجموعة من جرائم حكام وموظفى الإدارة على النحو التالى : (٤)

أولاً : عدم سداد كامل الأموال السلطانية

- ١- تعطل أحد الكشاف أو مشايخ العريان بوجود نقص فى الأموال السلطانية المكلف بجبايتها لوجود بعض الأراضى الشراعى (غير المزروعة) التى لا يفرض عليها الخراج .
- ٢- وجود نقص فى حسابات العمال والمباشرين والأمناء .
- ٣- عدم قيام الحوالة الذين كانوا يرسلون إلى أطراف البلاد لتحصيل الأموال السلطانية من العمال والمباشرين بتسليم كامل الأموال التى فى عهده العمال والمباشرين .

ثانياً : الإستيلاء على رسوم المقاطعات

ومن ذلك قيام الوالى الباشا أو أحد الكشاف بتحصيل رسوم بعض المقاطعات لنفسه دون تسليمها للميرى .

ثالثاً : الإختلاس أو الإستيلاء على أشياء الميرى

- ١- قيام أحد الكشاف باختلاس بعض الأموال من الرسوم التى كان يتم جمعها من الفلاحين للصرف على ترميم الجسور وأعمال الترع .
- ٢- قيام أحد العمال أو المباشرين أو الأمناء بإخفاء أو إختلاس بعض الأموال السلطانية أو الإستيلاء على أشياء الميرى بقصد إستعمالها أو الإتجار فيها .
- ٣- إحتيال الكيالىين بالشونة السلطانية أثناء عملية الكيل .
- ٤- إدعاء أمين البهار بخرق حزم البهار أو التناقض بين قيمة الحزم والقيمة التى سجلها فى حساباته . (٥)
- ٥- إختلاس أمين بيت المال أو أحد مستخدميه شيئاً من بيت المال .

رابعاً : الرشوة

- ١- حصول أحد العمال أو المباشرين أو الأمناء على الرشوة من أحد الفلاحين مقابل السماح له بالتأخر في أداء ما عليه من أموال للميرى .
- ٢- حصول أحد المساحين على رشاوى من بعض الفلاحين مقابل التكرم على بعض الأراضى أثناء القيام بمسحها .^(١)

خامساً : الإهمال والتكاسل في الخدمة

- ١- إهمال الكشاف ومشايخ العربان ومشايخ الفلاحين واجباتهم في الإشراف على إتمام أعمال الترع والجسور والجرافة وزراعة كامل الأراضى التى إعتاد الفلاحون زراعتها من قديم للزمان .
- ٢- عدم قيام العمال والمباشرين والأمناء بتسليم التقاوى للفلاحين .
- ٣- تقصير أمناء الشونة ودان الضرب والبهار والموتى في أعمالهم .
- ٤- إهمال كتاب المقاطعات وكتاب الخزانة واجباتهم في تدوين سائر ما يتعلق بالمقاطعات وعهدة العمال والأمناء في نفقاتهم وإطلاع ناظر الأموال على ماينبغى تحصيله من أموال كل يوم .

سادساً : مخالفة الأوامر والتنظام في البلاد

- ١- مخالفة الوالى الباشا وناظر الأموال مقتضى للشرع والقانون فيما يتعلق بجرائم القضاة وأعوانهم مثل: واجباتهم في عرض الأمر على الأستانة .
- ٢- إستخدام أحد الكشاف أو مشايخ العربان أو المحتسبين لأشخاص في خدمتهم يحرضونهم على القيام بأعمال مخالفة للشرع والقانون .

٣- تقاضى أحد حكام أو موظفى الإدارة أو الملتزمين رسوما زائدة عن المقرر طبقاً للأعراف والقوانين أو تقاضى رسوم أبطلها القانون .

وتضمن قانون نامه مصر ثلاثة مبادئ فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى وهى : مبدأ الرقابة ، ومبدأ الشك ، ومبدأ مرجعية الآستانة . إن توزيع الاختصاصات فى القانون عكس رغبة واضحة فى قيام كل مستخدم برقابة الآخر وفى إطار متدرج حتى مستوى والى الباشا . إن كثيراً من الاختصاصات لم يكن للوالى الباشا أن يمارسها منفردا وإنما مع ناظر الأموال غالباً أو بانضمام طرف ثالث إليهما مثل قاضى مصر ، وقد جرى النص على ذلك فى (المادة ٣٦) من قانون نامه مصر " وكل ما يتعلق بتحصيل أموال الخواص السلطانية موكولا إلى أمير الأمراء وناظر الأموال مع بعضهما فى إنجازهما ويتجنبان العناد كلية " . صحيح أن الرقابة هى ترجمة للشك غالباً ، ولكن الشك نفسه يجد له تنظيمات محددة فى قانون نامه مصر كما فى اختصاصات القضاء الشرعيين فى مجال الموائى واختصاصات ناظر الأموال وتابعيه فى مجال مسح الأراضى . وبينما يمكن تبرير الرقابة بالسعى نحو فعالية الإدارة لاسيما بصدد تحصيل الاموال السلطانية : فإن الشك فى ممثلى السلطة قيمة كانت تعود إلى ماورثه العثمانيون من عادات الترك والفرس إنتقلت إلى نظام الحكم والإدارة فيما بعد ومارست تأثيرها فى المجال الجنائى تبعاً لذلك ^(٧) . أما مرجعية الآستانة فقد كانت تتعلق أساسا بالمسائل المالية وهو ما نصت عليه (المادة ٣٧) من قانون نامه مصر " لايحق لأمير الأمراء أن يكتب خطابا من جانبه فى أمور كهذه بل عليه أن يكتب خطابا من

جانبه عندما تكون هناك شكوى تتعلق بالمسائل الشرعية والعرفية في البلاد". ولم تخرج مرجعية الأستانة في المجال الجنائي عن ذلك الأساس ، فقد كانت تعود إما لخطورة الجريمة بسبب مساسها بالأموال السلطانية ، وإما لشخص الجاني كأن يكون من كبار حكام وموظفي الإدارة أو ذوى النفوذ في المجتمع . وأحيانا كان يتم تعزيز تلك المرجعية بأحد إعتبارين : إعتبار مكاني حيث كان الإختصاص ينعقد للأستانة لتواجد الجاني بها أو توجهه اليها ، وإعتبار وظيفي حيث إختصت الأستانة بالفصل في جرائم الموظفين الذين كانت ترسلهم إلى مصر لبعض المهام مثل: المساحين وأمين الشونة السلطانية .^(٨)

ومع إنتشار نظام الإلتزام في مصر منذ أواخر القرن السادس عشر كانت المقاطعة تطرح في الميزان العام لترسو على صاحب العطاء والنفوذ الأكبر ، وكان للملتزم الحصول على أكبر قدر من الأموال بالمقارنة بما دفعه للحصول على مقاطعة الإلتزام . وهكذا فإنه في الإطار السابق بيانه من الإقرار بالمزايا المادية التي كان حكام وموظفو الإدارة يحصلون عليها من الأهالي : فإن الوظيفة العامة بإعتبارها خدمة عامة يقوم بها الموظف مقابل أجر تلتزم به الدولة لم تكن تنطبق إلا على أصحاب الوظائف الوسطى بالروزنامة والجنود وبعض الوظائف العليا .^(٩) وقد شهد القرن الثامن عشر تطورين هامين : ظهور فساد نظام الإلتزام ، وسيطرة المماليك على جهاز الروزنامة . فمن ناحية : تضخم الأعباء المالية على الأهالي تحت وطأة ذلك النظام ، كما زادت عمليات إسقاط الإلتزامات في الريف المصري .

ومن ناحية أخرى : فقد كثرت جرائم الاختلاس والإهمال فى الخدمة بين موظفى الإدارة . (١٠)

٤٠- وفى عصر محمد على كان للتحاق أحد الاشخاص بإحدى الوظائف الميرية واستمراره فيها مرهوناً بما يعود على الميرى من منافع جراء شغل الشخص لوظيفته . وبينما كانت وظائف الكتبة والعمل بالدواوين فى يد الأقباط : فإن الأتراك والجرأكسه والأرمن والأجانب كانوا يحتلون الوظائف الإدارية العليا . وفى بعض الأحيان كان يجرى شغل الوظائف العليا اعتماداً على مجرد الثقة أو الحظوة ودون التقيد بعنصر الكفاءة ، وكان فقدان الثقة بأحد كبار موظفى الإدارة يعرضه لعقوبة يمكن أن تصل إلى الإعدام . وكانت تلك الوظائف العليا مصدراً للثراء الواسع لأصحابها ، لذلك فانها كانت تمنح أحياناً لمن يدفع مقداراً أكبر من المال . فمن ناحية أولى : احتفظ الأجانب بأعلى المرتبات والعطايا من الوالى ، ومن ناحية ثانية : فقد كان اللجوء إلى ابتزاز الأهالى والحصول على الرشاوى أمراً شائعاً ، ومن ناحية ثالثة : فإن بعض الترتيبات الإدارية والمالية التى أقدم عليها محمد على قد عادت بالنفع على كبار موظفى الإدارة . (١١) وقد كثرت جرائم حكام وموظفى الإدارة الواقعة على أموال ومصالح الميرى ، ومن ذلك : جرائم الاختلاس والتزوير والإهمال فى كتابة التقارير ، وكان محمد على يتدخل لعقابهم بالجلد أو النفى أو الإعدام . وكثيراً ما كان كبار موظفى الإدارة يلجأون إلى إخفاء المعلومات الصحيحة فى التقارير التى كانت تعرض على الوالى ، وإلى إهمال آراء مستخدميهم والتستر على جرائمهم ، وذلك إما خوفاً من

التعرض للعقاب أو حرصاً على إستقرار مصالحهم . ومن جهة أخرى كان مشايخ البلاد يلجأون عادة إلى إخفاء المعلومات الصحيحة عند طلبها بواسطة نظار الأقسام ومن فوقهم من حكام الإدارة . والواقع أن قيام كبار حكام الإدارة بطلب بعض المعلومات عن القرى قد يرتبط غالباً بالتوسع من فرض الضرائب وأعمال السخرة (١٢)

وقد تضمنت قوانين عصر محمد على إهتماماً واضحاً بتجريم مخالفة قواعد المكاتب والتقارير الإدارية والتستر على جرائم المستخدمين وإخفاء المعلومات الصحيحة إضافة إلى النص على مجموعة أخرى من جرائم حكام موظفي الإدارة على أموال ومصالح الميرى على النحو التالي : (١٣)

أولاً : الإختلاس والإستيلاء على أشياء الميرى

- ١- قيام أحد كبار أو صغار المستخدمين بإختلاس أموال للميرى كانت تحت إدارته أو سلمت إليه على وجه الأمانة .
- ٢- قيام أحد مستخدمي الميرى بالإستيلاء أو الإنتفاع بأشياء للميرى لنفسه أو لغيره .

ثانياً : الرشوة

- ١- قيام أحد مستخدمي الميرى بالحصول على رشوة سراً أو جهراً بنفسه أو بواسطة أحد ممن تحت إدارته أو الحصول على هدية مقابل الرشوة .

ثالثاً : الإضرار بأشياء الميرى

- ١- تلف أوضاع شىء من العهدة أو شراء أشياء للميرى رغم وجودها بالمخازن ، أو بيع أشياء إلى تاجر مفلس .
- ٢- تلف أو ضياع أو سرقة دفاتر أو مستندات ميرية مثل تلك المشتملة على تحقيقات الدعاوى .

رابعاً : التزوير

- ١- قيام أحد مستخدمى الميرى باستعمال خط مزور أو يدعى أحد لإستعماله ، أو قيامه بكشط دفتر أو سند أو يكتب سنداً على غير الأصول .

خامساً : الإضرار بالأموال الميرية المحصلة

- ١- قيام الصراف بإخفاء بعض أسماء الفلاحين المطلوب منهم أموال للميرى .
- ٢- قيام حاكم الخط ببيع بهيمة أحد الفلاحين بأقل من سعرها وقت البيع وذلك لسداد ما على الفلاح من أموال للميرى .
- ٣- هروب أحد مشايخ البلاد عند طلب المال الميرى من القرية .

سادساً : مخالفة قواعد المكاتبات ومواعيد العمل وإخفاء المعلومات الصحيحة

- ١- مخالفة مواعيد تبادل المكاتبات بين المصالح الميرية .
- ٢- عدم دقة المكاتبات والتقارير الإدارية أو عدم كفايتها .
- ٣- إخفاء الحقائق فى التقارير التى ترفع إلى الوالى أو كتمان أمر فيه ضرر للميرى أو التستر على جرائم المستخدمين .
- ٤- إخفاء مشايخ البلاد للمعلومات الصحيحة عن القرى طلبت بواسطة حكام الخطوط .

سابعاً : مخالفة القوانين واللوائح وأوامر الرؤساء .

- ١- قيام أحد مأموري المصالح بإعادة موظف إلى خدمة الميرى سبق عزله لإرتكابه جريمة بدون عرض الأمر على الوالى .
- ٢- تحصيل زيادة عن المقرر فى التكاليف المالية على الأهالى .
- ٣- ضبط أو حبس شخص دون حق أو أمر من الحكام أو رخصة من القانون .
- ٤- الإضرار بأحد الأشخاص مثل القيام بإبطال حقه أو الإدعاء عليه كذبا .

ثامناً : الإهمال والتكاسل فى الخدمة

- ١- إهمال أعمال الترع والجسور بواسطة أحد حكام الإدارة أو متعهدى تلك الأعمال أو مشايخ البلاد أو المهندسين .
- ٢- إهمال مستخدمى الميرى أعمالهم أو عدم إنجازها أو تدخل أحدهم فى عمل غيره .
- ٣- كسر أو فك أختام ميرية أو هروب المسجونين بسبب إهمال الغفراء .

ويمكننا الوقوف على ملامح فساد الإدارة بعد عصر محمد على من خلال مجموعة من النصوص القانونية ومنشورات نظارتى الداخلية والمالية فى الفترة من سنة ١٨٧٧م إلى سنة ١٨٨٩م. ف فيما يتعلق بتجريم تجارة الرقيق فقد تنابعت منشورات نظارة الداخلية من سنة ١٨٨٠م إلى سنة ١٨٨٨م وتضمنت إشارات متواترة إلى أن المأمورية والحكام فى الجهات التى يدخل منها الجلابون ومعهم الرقيق قد أهملوا واجبتهم فى التحرى والرقابة . وقد استدعى ذلك من الحكومة إلى الاستعانة بأحد الاجانب لإدارة مصلحة منع بيع الرقيق ، كما وضع تحت إمرته مجموعة من المأمورين والعساكر ، وخول

رخصة كاملة لأداء مهامه .^(١٤) وفيما يتعلق بتجريم زراعة الحشيش والإتجار فيه : فقد تضمنت منشورات نظارة المالية في سنة ١٨٨١م التأكيد على مسئولية مأموري وحكام الإدارة عن إستمرار زراعة الحشيش ، وذلك بسبب إهمال واجباتهم في التحري والتصدي لزراعته وقد تضمن أحد تلك المنشورات الإشارة إلى تغريم عمدة إحدى النواحي في بني سويف مبلغ أربعة وأربعين قرشا لقيامه بتأجير أرضه إلى أحد الأشخاص ليزرعها بالحشيش . وربما كان الإهمال الوظيفي هو المقابل للرشوة أو المحسوبية ، فقد تضمنت الأوامر العليا المتعلقة بتجريم الحشيش النص على بيع الحشيش الذي يتم ضبطه ومصادرته ، وعلى أن تودع حصيلة البيع في خزانة مصلحة الجمارك بعد خصم الربح لتوزيعه مكافآت على من إشتراك في الضبط من رجال الإدارة . وبسبب إهمال المأمورين واجباتهم في العناية بالسجون نظافة وصحة ونظاما فقد إستعانت الحكومة بأحد الأجانب للإشراف على إدارة السجون والتفتيش عليها . كما تضمن أحد منشورات نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٠م الإشارة إلى تشكيل قومسيون برئاسة أحد الأجانب وإفادة أحد الفرنسيين إلى مصلحة الجمارك وذلك بغرض مكافحة جرائم تزوير العملة .^(١٥)

تطور مفهوم الوظيفة العامة

٤١- ولكن هل خضع مفهوم الوظيفة العامة للتطور في عصر محمد علي وخلفائه ، وكيف كان لمفهوم الوظيفة العامة أثره على تنظيم جزاءات حكام وموظفي الإدارة ؟ لقد سبق القول أن محمد علي قد إعتمد نظام الإحتكار في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة واقتضى ذلك التوسع في

فرض السخرة ، وعلى سبيل المثال : فقد كان يجرى إجبار العمال على العمل فى المصانع وإجبار الفلاحين على أشغال الترع والجسور والإلتحاق بالجهادية مقابل أجور زهيدة . وقد إحتفظت الوظيفة العامة تبعاً لذلك ببعض مظاهر السخرة ، فقد جرى التضييق من نطاق عقوبة العزل من الخدمة ، وعلى سبيل المثال : ففي جريمة أحد مشايخ أو قائمقامات البلاد المتمثلة فى هروبه من القرية عند طلب المال الميرى منها فإنه لا يصار إلى عقوبة العزل من الخدمة إلا إذا إرتكب جريمته تلك للمرة الثالثة ووجد من يحل محله ، فإن لم يوجد من يحل محله فإنه كان يحتفظ بمنصبه مع الخضوع لعقوبة الجلد المضاعفة .^(١٦) وبالنسبة لحكام ومستخدمى الإدارة فقد كانت عقوبة العزل من الخدمة وعلى قلتها عقوبة مؤقتة وعند إرتكاب الجريمة للمرة الثالثة أو الرابعة . أما عقوبة العزل الدائم من خدمة الميرى فقد كان يجرى تطبيقها على مرتكبى جرائم الإضرار بمصالح الميرى للمرة الثانية أو الثالثة ، ومن ذلك إتجار أحد مأمورى الجهات فى العملة بزيادة عن أسعارها الحقيقية أو إهمال أحد المستخدمين عمله بما يؤدى إلى الإضرار بمصالح الميرى .^(١٧) أما طلب الإستعفاء من الخدمة فقد كان جريمة تستحق جزاء مالياً هو الحرمان من معاش التقاعد ، إلا إذا كان سبب الطلب هو عدم القدرة على العمل لظروف صحية أو لعذر السن . فى حين كانت عقوبة حبس مستخدمى الميرى فى محل الخدمة أو المصلحة تتطوى على تقييد الحرية مع الإجبار على العمل ، ومما يؤكد ذلك أن تلك العقوبة كانت ترتبط غالباً بجزاء مالى يلحق بالراتب سواء باستقطاع جزء منه أو جميعه ، فالإجبار على العمل دون مقابل هو الجزاء الأفضل فى قوانين محمد على لحماية مصالح الميرى من مستخدميه ، وهو فى حقيقته أيضاً نوع من السخرة .^(١٨)

لقد ظل طلب الاستعفاء من الخدمة بغير عذر جريمة يعاقب عليها المستخدم بالحرمان من المعاش ، كما أن التتبيه لم يجد له موقعا بين جزاءات حكام وموظفى الإدارة ، ومع ذلك فإن مفهوم الوظيفة العامة قد تعرض لبعض التغيير فى عصر خلفاء محمد على . فقد تم اللجوء إلى عقوبة العزل من الخدمة مؤقتا أو دائما بصورة أكبر ، كما جرى النص على تنفيذ عقوبة حبس مستخدمى الميرى فى محل الخدمة أو ديوان المديرية أو الحبس العمومى ، ولم تعد عقوبة عزل مشايخ البلاد مرتبطة بوجود من يحل فى الخدمة .^(١٩) وهكذا فإننا نلمس توجهها لضبط سلوك مستخدمى الإدارة إزاء كل من مصالح الميرى ومصالح الأهالى بما يتفق مع مبادئ الإصلاحات العثمانية التى جاء قانون الجزاء الهمايونى تطبيقا لها كما سبق . وعلى سبيل المثال : فقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى النص على جريمتين متميزتين مقارنة بقوانين عصر محمد على ، الأولى : قيام أحد المأمورين بقتل شخص من أرباب الفساد والفتنة أو قطاع الطرق بعد أن قبض عليه حيا ، والثانية : قيام أحد المأمورين بتنفيذ عقوبة القتل قصاص على أحد الاشخاص قبل أن يصدر حكم شرعى بالقصاص .^(٢٠) وفى جريمة إتلاف أو ضياع أو سرقة أشياء للميرى : فقد إهتم المشرع فى قانون المنتخبات بمحل الجريمة مفرقا بين وقوع تلك الجريمة على أدوات وآلات ميرية وبين وقوعها على دفاتر ومستندات ميرية . أما فى قانون الجزاء الهمايونى فقد إهتم المشرع برتبة الفاعل مفرقا بين وقوع تلك الجريمة من أحد مأمورى المصالح وبين وقوعها من أحد صغار المستخدمين بالمصلحة .^(٢١)

المبحث الثانى

الجرائم المتعلقة بالجهاز العسكرى

تنظيم الجهاز العسكرى

٤٢- لقد سبق القول أن قانون نامه مصر قد جاء ملييا للحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة فى مصر بين قواها الرئيسية : الوالى الباشا والجنود والمماليك . ولذلك كانت عناية المشرع فى قانون نامه مصر بمسألة إنتظام وكفاءة الجهاز العسكرى العثمانى فى مصر . وكما سنرى فقد كانت عقوبات جرائم الجنود هى الأكثر تنظيما فى القانون المذكور سواء من ناحية تدرج العقوبات أو من ناحية تطبيق العودة وأثره العقابى . ومن جهة أخرى تضمن قانون نامه مصر بعض مبادئ تنظيم الوجاقات العسكرية من خلال النص على مجموعة من جرائم الجنود على النحو التالى : (٢٢)

أولاً : الجرائم العامة لجنود الوجاقات :

- ١- الإعتداء على أنفس وأموال الأهالى .
- ٢- الإشتغال بالتجارة أو الصناعة .
- ٣- صناعة الأسلحة والذخائر أو الإتجار بها .
- ٤- إلحاق أحد أبناء الجراكسة أو الفلاحين أو العربان بخدمة أحد الوجاقات أو القيام بتسجيل راتب له .

ثانياً : الجرائم الخاصة بجنود بعض الوجاقات :

- ١- بيات أحد جنود الإنكشارية أو عزبان خارج القلعة .

- ٢- تشبه أحد جنود وجاق التفنكجيان السوارى بجنود الإنكشارية فى إرتداء القلائس البيضاء .
- ٣- قيام أحد جنود جاويشان بأداء خدمة مقابل أجر .
- ٤- قيام أحد جنود الإسباهية بمساعدة أحد أشراف الحجاج أو الأكابر أو التجار للتهرب من أداء الرسوم الجمركية فى أحد الموانى ، أو دفع رسوم زهيدة . أو قيام أحد الإسباهية بالتحايل على أداء الرسوم الجمركية رغم حيازته لأمتعة وهدايا على سبيل الإتجار .^(٢٣) وكان أغا الوجاق أو كتحدها يختص بعقاب جنود الوجاق عن جرائمهم المعاقب عليها بالتأديب أو قطع الراتب . أما عند إرتكاب أحد الجنود جريمة خطيرة أو عند تماديه فى إرتكاب إحدى الجرائم فإن الوالى الباشا كان يختص بمعاقبته بما يمكن أن يصل إلى الإبعاد أو العزل أو الصلب أو القتل . أما وجاق جاويشان وهو المكلف بمعاونة الوالى الباشا والديوان فإن شئونه كانت مفوضة إلى الباشا والى مصر .^(٢٤)

وكما سبق فقد دخلت مصر مرحلة من الفوضى والصراع على مواقع السلطة فى أواخر القرن السادس عشر ، حيث ضعفت سلطة الوالى الباشا إزاء الجنود والمماليك ، وهكذا فإنه مع حلول الثلث الأخير من القرن السابع عشر لم تعد القوانين والأوامر العثمانية محل إحترام ، كما جرى التخلّى عن بعض مبادئ تنظيم الوجاقات العسكرية فى مصر .^(٢٥) وقد بدأ الحرفيون والتجار فى الدخول إلى الوجاقات مع نهاية القرن السادس عشر للحصول على ما كان يتمتع به جنود الوجاقات من إمتيازات . وكان أفراد الوجاقات

يحصلون على بعض الأموال من المنضمين للوجاقات مقابل القيام بحمايتهم . وكثيرا ما كان إنتماء أحد الأهالى للوجاقات طريقا للإفلات من العقاب عن جريمة إرتكيبها . ورغم صدور فرمانات السلطانية و المحلية التى تضمنت حظر إنتماء المصريين للوجاقات ، وكثرة شكاوى الأهالى والأعيان من ظلم المنتمين للوجاقات : إلا أن تلك فرمانات لم تنفذ فى الواقع وظل باب الإنتماء للوجاقات مفتوحا .^(٢٦) كما إنتشرت ظاهرة دخول جنود الوجاقات مجال التجارة والأعمال الحرفية فى القرن السابع عشر . فمن ناحية أولى : فقد سيطر وجاقا الإنكشارية وعزبان على بعض المقاطعات التى حققت لأفراد الوجاقين الربح الوفير فضلا عن الإتصال المباشر بحياة المصريين . ومن ناحية ثانية : بدأ جنود الإسماعيلية فى الإنتقال إلى الوجاقات الأخرى أو الإلتحاق بمجال النشاط الحرفى والمهنى منذ منتصف القرن الثامن عشر . ومن ناحية ثالثة : فقد لجأ جنود الوجاقات المصاحبين لقوافل الحج إلى إحتراف التجارة والتخلى عن حراسة تلك القوافل فى القرن الثامن عشر ، وذلك مقابل بعض الأموال إلى أمير الحج .^(٢٧) وقد نشأ عن ذلك جمعيه مجموعه من العلاقات والمصالح المترابطة بين الأهالى والجنود الذين كانوا يتولون حمايتهم واستغلالهم فى نفس الوقت . وعلى سبيل المثال : فقد إعترض الجنود على قيام الوالى الباشا بفرض بعض الضرائب الجديدة على البيوت والخانات والطواحين فى سنة ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م ، وتمكثوا من عزل الوالى الباشا لذلك السبب ، كما قام أفراد الإنكشاريه بخرق

أحد فرمانات الوالى الباشا الذى تضمن حظر إنضمام أحد الموظفين إلى
الوجاقات وذلك فى سنة ١١٢٠هـ / ١٧٠٩م . (٢٨)

النتائج الاجتماعية لنشأة العسكرية المصرية :

٤٣- وكان فرض التجنيد على الفلاحين المصريين فى عصر محمد
على نوعا من أعمال السخرة ، ففضلا عن إجبار الفلاحين على الإلتحاق
بالجهادية مقابل أجور زهيدة ، وعن الأوضاع المعيشية القاسية للمجندين :
فقد كان إقتلاع الفلاح من أهله وقريته وأرضه هو أقسى ما يمكن أن يصيبه
دون الموت . لقد توفى كثير من الفلاحين المجندين بسبب حنينهم إلى أهلهم
وقراهم ، وليس أدل على ذلك من إتحاد نظرة السلطة مع نظرة الفلاحين فى
إعتبار الجهادية عقوبة بالغة القسوة فى ذلك العصر . (٢٩)
وقد إنتشرت ظاهرة هروب الفلاحين أفرادا وجماعات من الجهادية ، سواء
عند طلبهم إليها أو بعد إلحاقهم بها . كما كان يتم التهرب من الجهادية
بدفع الرشاوى إلى مشايخ البلاد وعمال الجندية ، أو بتشويه أحد أعضاء
الجسد . (٣٠) ولذلك فقد تضمنت قوانين عصر محمد على النص على جرائم
الإمتناع والتهرب من الجهادية على النحو التالى :

- ١- إمتناع أحد مشايخ البلاد عن تسليم الأنفار المطلوبين للجهادية .
- ٢- هروب أحد الفلاحين عند طلبه للجهادية أو إلحاقه بها .
- ٣- إعتداء أحد الفلاحين على بعض عساكر الجهادية الذين كانوا يرسلون
للقرى للبحث عن الجنود الفارين .

٤- هروب أحد المجندين ثانية بسبب إهمال أو توافق أحد عساكر الجهادية الذي أرسل لاستلامه . (٣١)

وقد أثار تجنيد الفلاحين مسألتين هامتين كان لهما أثرهما في مجال التجريم والعقاب ، الأولى : مسألة تعطيل العمل والإنتاج الزراعي ، والثانية مسألة النزاع على حيازة الأراضي الزراعية أثناء أجازات المجندين أو عند إنتهاء مدة خدمتهم وعودتهم إلى قراهم . فيما يتعلق بمسألة العمل والإنتاج الزراعي : فقد تضمنت قوانين محمد علي حظر تجنيد جميع أولاد الفلاح فتتعلل زراعته ، وعقاب من يخالف ذلك من مشايخ البلاد ، كما تضمنت النص على إختصاص مأموري المراكز في تحرى مثل تلك الوقائع ومخاطبة ديوان الجهادية بها . (٣٢) وفيما يتعلق بمسألة النزاع على حيازة الأراضي الزراعية أثناء أجازات المجندين أو بعد إنتهاء مدة خدمتهم وعودتهم إلى قراهم : فقد تضمنت قوانين محمد علي على النص على إختصاص مأموري المراكز بالتحقيق في المنازعات والإعتداءات التي تقع بسبب ذلك بين المجندين والفلاحين ، وإحالة المجند إلى ديوان الجهادية إذا ثبتت جريمته . كما تضمنت القوانين اللاحقة التأكيد على حق المجند في إستلام أرضه بعد إنتهاء مدة خدمته وعودته الى قريته ، فضلا عن بقاء تلك الأراضي مقيدة باسمه أثناء مدة تجنيده . (٣٣)

المبحث الثالث

الإجرام الجماعى والمسلح

مقاومة الفلاحين للسلطة

٤٤- وصف المشرع فى قانون نامه مصر كثيرا من المظالم الواقعة على الفلاحين بأنها " عادات قديمة " إعتادها ممثلو السلطة ضد الفلاحين . ومع ذلك فقد إتخذ قانون نامه مصر من القوانين والأعراف السائدة منذ عهد قايتباى أساسا لما كان يجب على الفلاحين تحمله من أعباء وتكاليف مالية سواء لصالح الخزانة السلطانية أو لصالح حكام وموظفى الإدارة . وهكذا فإن محاولة المشرع فى القانون المذكور حماية الفلاحين من ظلم ممثلى السلطة فى القرى كانت قاصرة وشكلية . (٣٤)

ويمكننا الوقوف على تلك الحماية القاصرة من خلال ثلاثة من الحلول التى تضمنها قانون نامه مصر لرفع بعض المظالم الواقعة على الفلاحين :

١- إعتاد الكشاف الإستيلاء على حيوانات وغلال الفلاحين ، كما إعتاد مشايخ العربان إرهاب الفلاحين ، وذلك جميعه تحت دعوى الضيافة وقد نص قانون نامه مصر على إلترام فلاحى القرى بتكاليف ضيافة الكشاف عند زيارتهم للقرى بواقع عشر بارات عن كل فلاح . ومن ناحية أخرى فقد جرى النص على عدم جواز إصطحاب مشايخ العربان للعدد الزائد عن الضرورة من العربان وذلك عند زيارتهم للقرى الواقعة فى شياختهم . (٣٥)

٢- إعتاد الكشاف والعمال والمباشرون الإدعاء بعدم سداد بعض الفلاحين للأموال الميرية المقررة عليهم رغم سدادهم لها . وقد رفض المشرع الإعتداد بما يقدمه الفلاحون من شهود ثقة على سدادهم تلك الأموال ، وعوضا عن ذلك فقد استعان المشرع بعادة قديمة وهى نظام " شهود البلاد " . وبمقتضى ذلك النظام فإن شهود القرى كانوا يشهدون على وقائع جمع الضرائب من الفلاحين ، وحيث كان يجرى إثبات تلك الشهادة فى دفتر خاص ، وإعتبر ذلك الدفتر دليلا وحيدا فيما يتعلق بواقعة الأداء . وهذا فقد تم اللجوء إلى نظام خضع لإشراف نفس الفئات التى كانت تمارس ظلمها ضد الفلاحين . (٣٦)

٣- إعتاد المساحون المبالغة فى فرض رسوم المساحة على الفلاحين أو الإستيلاء قهرا على بعض الأغنام والشعير من كل قرية يحضرون إليها ، ولذلك فقد أجاز المشرع اللجوء إلى " نظام التوجيه " وبمقتضى ذلك النظام فإنه كان يتم إعفاء فلاحى بعض القرى من رسوم المساحة مقابل أداء ما كانوا يؤدونه من قديم الزمان من ضرائب على أراضيهم ، ولاعبرة غنيمة بما إشتملت عليه تلك الأراضي من مساحات عجز الفلاحون عن زراعتها تحت وطأة التكاليف المالية . (٣٧) وفضلا عن إيتزاز الفلاحين والتحايل للإستيلاء على أموالهم أو الاستيلاء على تركات المتوفين منهم : فقد لجأ الكشاف إلى الإعتداء على بعض الفلاحين أو قتلهم أو تجريمتهم دون حق وذلك لمجرد الطمع فى أموالهم ، كما إعتاد مشايخ العربان فرض بعض الأموال على الفلاحين لتعويض ما قدموه من هدايا إلى الوالى الباشا

أو السلطان العثماني . كما كان للملتزمين وأعوانهم حقوق وعادات على الفلاحين يتم تحصيلها بمناسبة الإشراف على الأراضي وجباية الضرائب المقررة عليها . (٣٨)

وهكذا يمكننا أن نجد تفسيراً لمقاومة الفلاحين للسلطة بما كانوا يقاسونه من أعباء مالية وظلم حكام وموظفي الإدارة ، فمن ناحية أولى : إعتاد الفلاحون التهرب من دفع الضرائب المقررة على الأراضي الزراعية ، وقد تضمن قانون نامه مصر النص على إختيار واحد أو اثنين من فلاحى القرى وتنفيذ عقوبة الصلب عليها . ومن ناحية ثانية : لجأ كثير من الفلاحين إلى الفرار من القرى واللجوء إلى العريان أو النزوح إلى المدن ، وتضمن قانون نامه مصر الإشارة الصريحة إلى خراب بعض القرى بسبب ظلم حكام وموظفي الإدارة . وكان يتم تعقب الفلاحين الهاربين وإجبارهم على العودة لقراهم بعد عقابهم . كما تضمنت الفتاوى الرملية الإشارات المتعددة إلى إنتشار ظاهرة هروب الفلاحين من قراهم فى القرن السابع عشر ، وقد أفتى الرملى فى تلك الفتاوى بتعزيز الفلاحين اللاجئين إلى العريان ولو بالقتل سياسة . (٣٩)

٤٥- إرتبطت مقاومة الفلاحين للسلطة بما سبق ذكره عن توسع محمد على فى فرض الضرائب والسخرة على الفلاحين . وقد تعددت أساليب مقاومة الفلاحين ، فمن جهة أولى : كان الفلاحون يهربون من القرى إلى الصحراء أو الشام أو يختفون لدى العريان ومشايخ البلاد. ولذلك فقد جرى فرض نظام البطاقات الشخصية على الفلاحين فى سنة ١٨٢٩م باعتبارها

تراخيص مرور بين القرى ، وحيث كانت تتضمن بيان محال الإقامة والأماكن التي ينتقلون إليها . كما تضمن قانون الفلاحة الصادر في سنة ١٨٣٠م النص على التزام العربان أو مشايخ البلاد بأداء ما على الفلاحين من أموال للميرى عند إختفائهم لديهم ، كما جرى النص على عقوبتى الجلد أو الحبس عند عدم القدرة على الأداء .^(٤٠) ومع ذلك فإن حالات فرار الفلاحين أفراد وجماعات من قراهم كانت فى إزدياد ، وقد تضمن القانون الصادر من جمعية الحقانية فى سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م الإشارة إلى ذلك صراحة فضلا عن النص على عقوبة الصلب والإعدام ضد كل من تستر على أحد الفلاحين الهاربين من قراهم . وكان يتم تجميع الفلاحين الفارين مع أسرهم وإعادتهم إلى قراهم تحت حراسة عسكرية ، كما كان يجرى إعدام بعض الفلاحين لفرارهم أو لمحاولتهم الفرار . فقد تضمن القانون المذكور النص على أن عدم القبض على أحد الفلاحين عند إقامته فى قرية غير قرية مدة تزيد عن خمسة أيام يعد إخفاء له ، وتطبيقا لذلك فقد جرى إعدام بعض مشايخ البلاد لتسترهم على أمثال هؤلاء الفلاحين .^(٤١) ومن جهة ثانية : فقد لجأ الفلاحون كثيرا إلى إتلاف محاصيلهم أو الإهمال فى رى الأراضى الزراعية وصرف المياه عنها ، وذلك توصلا إلى عدم أداء المال الميرى عن أراضيهم . وقد جرى النص على عقوبة الحبس فى اللومان مدى الحياة ضد كل من أحرق محصوله عمدا ، والنص على تحصيل المال الميرى كاملا فضلا عن عقوبة الجلد ضد كل من أهمل فى زراعة أرضه . وكان الفلاحون يتعرضون لأشد العقوبات قسوة بواسطة حكام الإدارة عند مماطلتهم فى أداء المال الميرى ، وفى الوقت نفسه كان الفلاح يتحمل عقوبة الجلد التى قد تصل إلى ألف جلدة

فى سبيل التهرب من أداء المال الميرى . كما لجأ حكام الإدارة إلى إبتزاز الفلاحين وتلقى الرشاوى منهم مقابل التزوير فى سجلات المساحات المزروعة أو إخفاء أسماء بعض الفلاحين عند طلب المال الميرى من القرى وكثيرا ما كان مشايخ البلاد يجمعون المال الميرى من الفلاحين ولايسددون للحكومة شيئا .^(٤٢) ومن جهة ثالثة : فقد لجأ الفلاحون كثيرا إلى العصيان الجماعى المسلح ضد ممثلى السلطة ، وتضمن قانون الفلاحة النص على عقوبة الإعدام إذا ترتب على العصيان مقتل أحد حكام الإدارة ، والنص على عقوبة الجلد والحبس عند ضرب أحد حكام الإدارة أو الشروع فى قتله أو لمجرد إظهار عدم الطاعة . وكان يتم قمع عصيان الفلاحين بكل قسوة ، ومن ذلك قتل مئات الفلاحين وإحراق بعض القرى .^(٤٣)

وقد إستمرت مقاومة الفلاحين تهرباً من الضرائب وأعمال السخرة فى عهد خلفاء محمد على ، وتضمن قانون الجزاء الهمايونى تنظيم العقاب على جرائم التهرب من أداء المال الميرى وإهمال أو ترك الأراضى الزراعية والعصيان الجماعى المسلح ضد ممثلى السلطة .^(٤٤) والواقع أن محاولة المشرع التوفيق بين مصالح الميرى ومصالح الأهالى فى الجزاء الهمايونى كانت قاصرة عن حماية أو إنصاف الفلاحين . فقد جرى التنبيه على حكام الإدارة بعدم إستعمال الفلاحين فى أعمال السخرة الخاصة بأحد هؤلاء الحكام كما جرى النص على إعفاء العلماء وكل من تجاوز سن السبعين ومن لم يبلغ سن الثمان سنوات من أعمال السخرة . ومع ذلك فإن توزيع عبء الضرائب وأعمال السخرة لم يكن عادلا أمام الإعتماد على إحصاء سكانى قائم

على الحدس والتخمين إلى حد كبير ، وأمام نفوذ كبار ملاك الأراضي الزراعية .^(٤٥) وقد تضمن قانون الجزاء الهمايوني النص على تقسيط الضرائب المتأخرة على الفلاح وبالمقابل فإنه لم يكن جائزاً إعفائه من أداء تلك الضرائب لمجرد عدم قدرته على الأداء . كما كان يجرى تحصيل المال الميرى جبراً عن الفلاح ولو يبيع ما يملكه من أدوات زراعية وبهائم بشرط أن تكون تلك الأدوات والبهائم زائدة عن حاجة وقدر زراعته . وكان يترتب على عجز الفلاح عن زراعة أرضه دفع الأرض لغيره ليتولى زراعتها ولو بالمشاركة مع أحد مشايخ البلاد ، وكثيراً ما كان يترتب على تلك المشاركة حرمان الفلاح من حقه عند ظهور المحصول .^(٤٦)

السرقه والإخلال بالأمن العام

٤٦- لا يخلو تاريخ مصر منذ الحكم العثماني لها مروراً بالحملة الفرنسية من مقاومة الفقراء والهامشيين للسلطة ، وعلى وجه الخصوص في أحوال القحط وغلاء الأسعار على كثرتها . وقد تعددت أساليب تلك المقاومة : من الاحتجاج والتظاهر أمام ديوان الوالى الباشا أو فى ميدان الرميلى إلى نهب المحال والمخازن بالأسواق . وفى بعض الأحوال كان الفقراء والسائلون يتعرضون لعقوبة الضرب عقب قيامهم بقذف أعوان الوالى الباشا بالحجارة .^(٤٧) ومن جهة أخرى فإنه يمكن ملاحظة الارتباط بين جرائم السرقة والاعتداء على ممثلى السلطة وبين ما كان يفرض من ضرائب جديدة أو ما كان يقع من مظالم واعتداءات على الأهالى بواسطة الجماعات ذات السلطة أو النفوذ فى المجتمع .^(٤٨) وعلى سبيل المثال : فقد لجأ كثير من الفلاحين

الهاريين من قراهم بسبب المظالم أو النازحين منها فى مواسم القحط والغلاء إلى ارتكاب جرائم السلب والنهب . (٤٩)

وقد إتخذت كثير من جرائم السرقة والإعتداء على ممثلى السلطة شكلاً مسلحاً لاسيما عندما كانت تضطرب أحوال مصر مع ضعف سلطة الوالى الباشا . وقد تضمن قانون نامه مصر النص على حظر إحتفاظ أحد الأهالى ببندقية وإلا تعرض لعقوبة الشنق بعد مصادرتها . كما كان ينبغى على كل من الوالى الباشا وناظر الأموال (الدفتردار) التعاون من أجل فرض رقابه صارمة على الأسواق وذلك لمنع صناعة الاسلحة والذخيرة أو الإتجار بها . وتطبيقاً لذلك فقد أرسل الوالى الباشا بعضاً من أعوانه بغرض جمع السلاح من الرعايا وأهل القرى وذلك فى سنة ١٠٧٥هـ / ١٦٦٥م ، وكانت الحصيلة كميته ضخمة من الأسلحة جرى توزيعها على الوجاقات العسكرية . (٥٠) ومع ذلك فإنه مع زيادة نفوذ الجنود والمماليك فإن القوانين التى كانت تحظر صناعة السلاح والاتجار فيه لم تكن محل إحترام ، فمن ناحية أولى : فإنه كان يجرى الإتجار بالأسلحة فى سوق السلاح بالقاهرة مقابل ما كان يتم تحصيله من عوائد لصالح أغا الإنكشارية وجنوده . ومن ناحية ثانية : فقد إستمرت صناعة السلاح والذخيرة فى الصعيد مصر رغم الحظر الذى تضمنه قانون نامه مصر . وعلى سبيل المثال : كان على قبائل الهوارة بالصعيد فى القرن الثامن عشر إمداد الإنكشارية بالسلاح مقابل الحيلولة دون إرسال الحملات العسكرية التى كانت ترسل إلى الصعيد للقضاء على عصيان العربان . (٥١)

٤٧- ولم يكن للغالبية العظمى من المصريين الخروج من دائرة
البؤس والحرمان الإجتماعى بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية منذ عهد
محمد على . ويمكننا إلى حد كبير تفسير إنتشار جرائم السرقة المسلحة
والإخلال بالأمن والآداب العموميين بالأوضاع الإجتماعية السيئة لبعض فئات
المجتمع ، ويمكننا ملاحظة ذلك فى كثير من النصوص القانونية فى القرن
التاسع عشر والتي قام المشرع فيها بإسناد مثل تلك الجرائم إلى الفلاحين
والهامشين والفقراء فى المجتمع .^(٥٢) وقد تضمن قانون المنتخبات تنظيم
العقاب على جرائم الإخلال بالأمن العام والشروع فى السرقة المسلحة التى
كانت تقع من الفقراء والسائلين والفلائية ، فمن ناحية أولى : جرى النص
على عقوبة الحبس ضد الفلائية الذين يرتكبون أعمالا مخلة براحة الأهالى ،
ضد الفلائية والسائلين الذين ضبطوا وقد بدلوا هياتهم وثيابهم وحازوا أسلحة
أو أدوات مثل : المبارد أو الكلاب ، وقد اعتبر ذلك دليلاً قاطعاً على
الشروع فى السرقة . ومن ناحية ثانية : فقد كان يجرى إجبار الفقراء
والسائلين على الخدمة فى أبنية الميرى والعمل فى المصانع ومعاملتهم معاملة
المحبوسين .^(٥٣) كما إنتشرت جرائم السرقة سواء بواسطة اللصوص الذين
إحترفوا السلب والنهب أو بواسطة الجمعيات التى كان أعضاؤها يتولون مهام
التخطيط للسرقات وتدبير أماكن الإجتماع والإختفاء والأسلحة والأدوات
اللازمة لارتكابها . وقد أسند المشرع فى قانون المنتخبات جرائم قطع
الطريق التى كانت تقع فى القرى وعلى المراكب المربوطة بسواحلها وعلى
المسافرين إلى الفلاحين والعربان . ومن ناحية أخرى : فقد جرى النص على
عقاب أعضاء الجمعيات الإجرامية بالحبس فى اللومان من سنتين إلى خمس

سنوات ولو لم يباشر أعضاؤها نشاطاً إجرامياً بالفعل .^(٥٤) وتضمن قانون الجزاء الهمايوني الإشارة إلى إنتشار قطاع الطرق فى القرى والمدن ، ولذا فقد جرى التصريح لمأمورى الضبطية وحكام الإدارة بقتل كل قاطع طريق إذا أظهر المقاومة بسلاح عند القبض عليه .^(٥٥) وقد تواترت منشورات نظارة الداخلية منذ سنة ١٨٨٢م متضمنة الإشارة إلى زيادة جرائم القتل والسرقة بواسطة قطاع الطرق ، واستتبع ذلك إنشاء قومسيونات التحقيق فى الفترة من أبريل سنة ١٨٨٤م إلى مايو سنة ١٨٨٩م لمواجهة الإجرام المسلح . وتضمنت منشورات نظارة الداخلية والنصوص الخاصة بقومسيونات التحقيق تحديداً إجتماعياً لمرتكبي جرائم السرقة المسلحة على النحو التالى :

- ١- سكان العزب العشوائية ومن يأوى إليها من الأشقياء .
- ٢- اللصوص والأشقياء الذين لا مأوى لهم ولا صنعة ومشتبه فى حالهم .
- ٣- العصابات المسلحة التى تسلب الأمن العام وعلى الاخص فى محافظات الشرقية والبحيرة والغربية والمنوفية .^(٥٦)

وقد جرى التنبيه على حكام الإدارة بإزالة العزب العشوائية ونقل سكانها أو توطينهم فى أماكن أخرى . كما جرى النص على عدم إلترام أعضاء قومسيونات التحقيق بالمواعيد والإجراءات المقررة فى قانون تحقيق الجنايات الأهلى . وقد لجأ أعضاء القومسيونات بالفعل إلى تعذيب المتهمين للحصول على إترافاتهم ، كما تعرض الكثير من المتهمين للسجن سنوات طويلة دون حكم .^(٥٧) وقد لاحظنا فيما سبق كيف ربط المشرع بين جرائم الاخلال بالأمن والآداب العموميين وبين سلوك الفقراء والهامشيين فى المجتمع ، وذلك

بمقتضى قانون ضبطية الأثمان الصادر فى سنة ١٨٨٠م . كما تضمن نفس القانون الإشارة إلى إنتشار المتسولين فى مصر المحروسة ، والنص على وجوب ترحيلهم إلى محال إقامتهم بالوجهين البحرى والقبلى . (٥٨)

لقد كانت مقاومة السلطة وعصيان ممثليها إحدى السمات البارزة فى عهد محمد على ، ولذلك فإن حركة الإقتباس من القانون الفرنسى لم تثمر سوى تنظيم محدود لحرية التعبير عن الرأى ، وذلك بمقتضى قانون جمعية الحقاتية الصادر سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م . فقد جرى النص على عقوبة الحبس من ستة أيام إلى شهرين ضد كل من نادى أو علق ورقة مطبوعة دون إذن من مأمورى الضبطية ، كما نص على عقوبة الحبس من شهر إلى سنتين ضد كل من تعرض لأحد حكام الإدارة أو القضاة بأقوال مهينة . والواقع أنه مع إنهيار مشروع محمد على فى سنة ١٨٤٠م فقد ضعفت حركة الطباعة وجرى تدعيم الرقابة على المطبوعات . (٥٩) ومع إنتشار التيارات والحركات السياسية داخل الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر كانت عناية المشرع بتنظيم العقاب على جرائم معارضة السلطة فى قانون الجزاء الهمايونى . من جهة أولى: فقد نص على عقوبة الحبس من ستة إلى خمس سنوات ضد كل من أبدى معارضته للدولة العثمانية أو الحكومة المحلية (والى مصر وأعوانه) بالقول أو حرّض غيره على مخالفة الأنظمة والقوانين . ومن جهة ثانية: فقد نص على عقوبة الحبس من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة أو النفى ضد كل من شكل جماعة مسلحة للبغي والعصيان ، والحبس من سنة إلى خمس سنوات ضد كل من ساعد أعضاء إحدى تلك

الجمعيات . ومن جهة ثالثة : فقد احتفظ المشرع بالحق فى التدخل بقانون جديد لتشديد العقوبات المذكورة وذلك عند الإقتضاء . (١٠)

إخفاء المجرمين وفرار المسجونين

٤٨- تضمنت بعض المصادر ما يشير إلى إرتباط بعض حالات الهروب الجماعى من السجون بالأعدا الكبيرة من العربان قطاع الطرق والعصاة الذين قبض عليهم ثم أودعوا سجن الوالى الباشا أو جرى إرسالهم إلى قلاع أحد الموانى (الثغور) . وعلى سبيل المثال : فقد تضمنت وثائق محكمة الإسكندرية الشرعية واقعة هروب جماعى لمسجونين من عربان البحيرة تم إيداعهم فى إحدى قلاع الثغر السكندرى بموجب بيورلدى شريف وذلك فى سنة ١٠٤٧هـ / ١٦٣٧م . (١١) وذكر أحمد شلبى بن عبد الغنى واقعة هروب جماعى من سجن الوالى الباشا (العرقانة) فى سنة ١١٠٠هـ / ١٦٨٩م . وكان حسن باشا السلحدار والى مصر ١٠٩٩-١١٠٠هـ / ١٦٨٨-١٦٨٩م قد أرسل حملتين عسكريتين لقتال العربان العصاة ، وأسفر ذلك عن أسر عدد كبير من العربان جرى إيداعهم فى سجن الوالى الباشا . (١٢)

١٢٨- وقد ربط المشرع فى قوانين عصر محمد على وخلفائه بين جرائم تهريب المسجونين وإخفاء المجرمين من جهة وبين جرائم السرقة المسلحة من جهة أخرى . وفيما يتعلق بفرار المسجونين : فقد فرق المشرع بين المسجونين المتهمين بجريمة توجب الحكم عليهم بالنفى أو الحبس فى

اللومان مدى الحياة أو الإعدام أو المحكوم عليهم بإحدى هذه العقوبات وبين غيرهم من المسجونين ، حيث كان المسئول عن فرار أحد المسجونين من النوع الأول يتعرض لعقوبة أشد .^(١٣) وفيما يتعلق بإخفاء المجرمين أو التستر عليهم فقد تضمن قانون المنتخبات النص على عقاب مشايخ العربان بالحبس عند توافقهم أو تسترهم على قطاع الطرق من العربان ، كما تضمن النص على عقاب كل من أخفى أحد مرتكبي جرائم السرقة المعاقب عليها بالحبس في فيزاو غلى من سنة إلى عشر سنوات .^(١٤) وتضمنت كثير من النصوص القانونية في عهود خلفاء محمد على التنبية على العمد ومشايخ البلاد بعدم التستر على مرتكبي جرائم السرقة المسلحة وإلا تعرضوا لعقوبات إخفاء مجرم وإهمال الوظيفة . وفي بعض الأحيان كان الخوف من إنتقام قطاع الطرق حائلا دون قيام مشايخ البلاد بالقبض عليهم ، ولذلك فقد تضمنت تلك النصوص التأكيد على أن هؤلاء المجرمين لن يخلى سبيلهم وسوف يوقع عليهم أشد العقاب .^(١٥)

هوامش

(١) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٢١٥-٢١٧ ،

٢٦١-٢٦٤.د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ

مصر ، ص ٥٠. وكان نظام الإلتزام مطبقاً على نحو ضيق إلى أن إنتشر

فى أواخر القرن السادس عشر، راجع د. أحمد فؤاد متوالى : تعليق على

قانون نامه مصر ، ص ٥٧ . وعلى سبيل المثال : تضمنت (المادة ٢٦)

من قانون نامه مصر " ويسجل أمين الجمرک مفردات الأمتعة المتحصلة فى

العشور فى دفتر ، ومن الأفضل أن يباع النفيس منها فى مصر فى رسله

العامل مع رجل موثوق فيه إلى مصر المحروسة مع دفاتر تسجل فيها

المفردات ويقوم ناظر الأموال والأمين ببيعه فى المزاد ثم يرسل ثمنه إلى

الخزينة العامة ويخصم ذلك من أقساط العامل ويدون أمين الجمرک فى

دفاتر التفصيل مفردات المتاع المشابه الذى يفضل ببيعه هناك " . وفيما

يتعلق بالأراضى الزراعية فطبقاً (للمادة ٢٠) من قانون نامه مصر يكون

تحت إمرة كل أمين بعض من العمال والكتاب ، ويقوم الأمين بتسليم

ماحصله من عمال كل شهر بموجب القسط اليومى إلى الخزينة العامة .

(٢) ومن ذلك رسوم الكشوفية للكشاف ، ورسوم الشياخة لمشايخ العربان ،

وتكاليف ضيافة الكشاف بواقع عشر بارات عن كل فلاح ، وتكاليف ضيافة

مشايخ العربان . ورسوم القدومية عند قدوم الأمناء والعمال والمباشرين إلى

القرى . وكثير ماكان الكاشف يستولى على حمل أو خروف من كل فلاح

تحت دعوى الضيافة وهو ما حظره قانون نامه مصر (المادة ١٠) .

وتضمنت (المادة ١١) من القانون المذكور "ولتكن العادة والقانون اللذان

كانا سائدين في عهد قايتباي فيما يتعلق برسوم الكشوفية مرعيين ومعمولا بها "أما (المادة ١٦) من القانون المذكور فقد تضمنت النص على أنه " يؤخذ بقانون قايتباي الخاص برسوم الشياخة أيضا ، ولا يصح تجاوزه . وينبغي أن يصحب مشايخ العربان معهم عندما يتجولون في البلاد من تكون له ضرورة قصوى وأهمية بالغة من أفراد جماعة العربان لعدم تحميل طائفة الفلاحين كثيرا من المأكولات والمشروبات " وتضمنت (المادة ٢٩) من القانون المذكور " ورسم المساحة باق على ما كان عليه في زمن قايتباي " .

(٣) جب وبوين : المجتمع الإسلامي والغرب ، ج ١ ص ١١-٧٩
د. عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الإقتصادي والاجتماعي ، ص ٥٠

(٤) المواد ٣٩ ، ٢٤ من قانون نامه مصر بخصوص جرائم الباشا وناظر الاموال المواد ٨-١١ ، ١٤-١٩ من قانون نامه مصر بخصوص جرائم الكشاف ومشايخ العربان المواد ٢٨ ، ٣٠-٤١ من قانون نامه مصر وتتضمن النص على جرائم الكشاف والمشايخ وموظفي الإدارة المواد ٢٩-٢٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦-٣٧ ، ٣٩ - ٤٠ من قانون نامه مصر بخصوص جرائم الموظفين

(٥) ويتولى أمين البهار جباية الرسوم نقدا على محصول البهار عند وروده إلى ميناء الطور : (المادة ٢٦) من قانون نامه مصر .

(٦) وكان الوالى الباشا بالإشتراك مع ناظر الأموال يقوم بتقدير عدد من المساحين لمساحة الأراضى ومقدار ما يحصل من رسوم المساحة ثم يعرض الأمر على الأستانة لإرسال من يقوم بتلك المهمة ، وكان المساحون يتولون التمييز بين الأراضى المزروعة وغير المزروعة (المادة ٢٩) من قانون نامه مصر .

(٧) راجع على سبيل المثال : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٢٢. وعلى سبيل المثال : فقد تضمنت (المادة ٢٧) من قانون نامه مصر فى مواضع عديدة النص على إشتراك قاضى الميناء أو الثغر مع أمين الجمرك فى كثير من الإختصاصات ، ومن ذلك أن مجىء سفينة أجنبية للميناء أو تعيين قنصل جديد أو حصر مفردات كل سفينة وأمتعتها يتم تسجيلها فى سجلات القاضى وأمين الجمرك ، وبصفه عامة " على القاضى أن يباشر بنفسه ما يحدث فى تلك الموانى فيتابع المخصصات المتعلقة بالأموال السلطانية على وجه العموم سواء كان منها ما يخص محصول الميناء أو المقاطعات ... " ونصت (المادة ٢٩) من نفس القانون على قيام المساحين بمسح الأراضى فى حضور ناظر الأموال وأمين البلدة ، وإذا لوحظ على المساحين بعض الإتحراف فإن ناظر الأموال كان يتولى مهمة مسح الأراضى ولايعتمد على أقوال العمال و المباشرين .

(٨) وعلى سبيل المثال : فقد إختصت الأستانة بعقاب الموظفين الذين كانت ترسلهم إلى مصر عن جرائمهم مثل: المساحين وأمناء الشؤون السلطانية والبهار . وفى جريمة الإمتناع عن أداء الرسوم الجمركية بواسطة أحد كبار الأشراف أو الكبراء أو التجار وكان الفاعل متوجها فى السفينة إلى الأستانة

فإنها كانت تختص بتحصيل الرسوم منه وعقابه ، وإذا كانت السفينة متوجهة إلى مصر فإنه يتم تحصيل الرسوم منه عند وصوله ويوقع عليه ما تضمنه فرمان السلطاني من عقوبة ، (المواد ٢٥، ٢٦، ٢٩) من قانون نامه مصر.

(٩) وتجب الإشارة إلى أنه كان يجري أحياناً إجبار السلطة العثمانية على زيادة موارد إحدى الوظائف ، وينطبق ذلك بوضوح على وظيفة أمير الحج ، فكلما زاد نفوز أمراء المماليك كلما زادت مخصصات أمير الحج ، كما سمح له بالحصول على الضرائب التي كانت تفرض على تجارة البن والتوابل مقابل حماية قوافلها ، وكانت السلطة العثمانية تعبوض ذلك بضرائب وأعباء مالية جديدة على الأهالي ، راجع : د . نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٢٣٢ - ٢٣٨ .

(١٠) وعلى سبيل المثال : فقد ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى واقعة قتل ثلاثة من كتبة الديوان بفرمان من الوالي الباشا وذلك لخيانة ظهرت منهم في سنة ١١٢٧هـ / ١٧١٥م ، وفي نفس السنة أمر الوالي الباشا بحبس بعض أتباع الوالي الباشا السابق لأموال عليهم " أمر الباشا بضرب أتباع ولي باشا في العرقانة فكل من أقر بشيء أخذوه منه وأضافوه إلى ماتحصل من موجودات الباشا فالذى تحصل من موجودات الباشات وكتخداه وأتباعه أربعون كيساً " راجع : ص ٢٦٧ ، ٢٨٦ .

(١١) د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ، ص ٨٠-٨٩ أبو سيف يوسف : الأقباط والقومية العربية ، ص ١٠٧ - ١١٠. وعلى سبيل المثال : فقد لجأ الموظفون في عصر محمد علي إلى إبتزاز الأهالي ومن ذلك تقاضي الرشاوى والحصول على بعض المواشى والدجاج والعلف مقابل التزوير في

سجلات تدوين المساحات المزروعة كما كانوا يبالغون في تقدير الضرائب على الفلاحين ومشايخ البلد ولهذا فقد أجاز محمد علي للفلاحين والمشايخ التظلم من تقدير الضرائب أمام ديوان الوالى ولو لأكثر من مرة وهو ما أجازته أيضاً (المادة ٤٢) من قانون المنتخبات . وأمام مشاكل تحصيل الضرائب من الأهالى (الفلاحين) إتبع محمد علي على نظام العهدة فى سنة ١٨٤٠م بإلزام المتعهدين من الأعيان وكبار الموظفين بتحصيل المال الميرى من القرى وسداد الضرائب المتأخرة عنها تدريجياً ، ولم يحقق ذلك النظام ربحاً وقيراً للأعيان وكبار الموظفين فأعلنوا تدميرهم منه ، مما دعى محمد علي فى سنة ١٨٤٥م بأن يلفت نظرهم بعدم التخلي عنه بعد أن أدركوا الثراء العريض بسبب وظائفهم ، راجع : تقريراً هودجسون وبورنج ص ٤٦٥-٤٦٦ . وكان راتب كبار الموظفين من الأتراك يتراوح بين ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ قرش ، أما الأجانب فقد تراوحت مرتباتهم ما بين ١٣,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ قرش شهرياً . كما منح كبار الموظفين بعض الأراضى الزراعية . وفى مدرسة الطب البطرى كان ثلثا العاملين بها لا يحملون دبلومات وبعضهم كان ممرضاً أو عامل تلغراف أو صانع أحذية من الأجانب ، راجع : د. حلمى أحمد شلبي : الموظفون فى مصر فى عصر محمد علي ، ص ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٥. د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١١٩ .

(١٢) تقريراً هودجسون وبورنج ، ص ٤٦٥-٤٦٦-٤٦٩-٤٧٠. د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٤١. بلغت الموارد من الضرائب فى عهد محمد علي مبلغ ٢٠٠ مليون قرش سنوياً تقريباً خصص منها ٦٠٪ للإتفاق على الجيش والأسطول ، بينما كانت حصيلة الضرائب

زمن الحملة الفرنسية ما يقرب من السبعة مليون قرش سنوياً ، راجع : د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١٢٠ . وقد تضمنت (المادة ٢٠٣) من قانون الانتخابات نصاً هاماً بغرض حث موظفي الإدارة على عرض أى آراء مبتكرة تعود بالفائدة على مصالح الميرى ودون التهيب من التعرض للجزاء بسبب ذلك : " أن كل من كان مستخدماً بالمصالح الميرية وورد في فكره رأى سديد فيه الصواب فيما يتعلق بالمنافع الملكية يكون ماذوناً في عرضه لجمعية ديوان المالية أو إلى من يكون من الذوات الحائزين لرتبة اللوا فما فوقها لحد أكبر حضرات أئجال جناب الخديوى والمعرض إليهم يرسلون ذلك إلى جمعية المالية لينظر بها فيما يقتضى لذلك ومن بعد المداولة فيها يعرض للأعتاب السنية " .

(١٣) المواد ١٠-١١ ، ٢٥ ، ٥٦-٧٥ ، ٨١-٨٥ ، ٩٤ ، ٩٧-١١ ، ١١٦ - ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٤٧-١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٧٧-١٧٩ ، ١٨١-١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٩ - ٢٠٠ من قانون الانتخابات ، فضلاً عن المواد ٨٧-١٩٩ من نفس القانون بخصوص جرائم المهندسين ، والمواد ٦-٩ ، ١٠-١١ ، ١٣ ، ١٧-٢١ ، ٢٣-٢٤ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٠-٤٦ ، ٤٩-٥٣ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٩٩ - ٢٠٠ من نفس القانون بخصوص جرائم مشايخ وقائمقامات البلاد .

(١٤) فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ١٧-٢٦ . وقد تمكن بعض المصريين من الوصول إلى بعض مناصب إداره العليا ، وفي عهد عباس جرى الاستغناء عنهم جميعاً ، وفي عهد سعيد وإسماعيل جرى

التوسع فى نطاق تمصير وظائف الإدارة ، راجع : طارق البشرى :
المسلمون والأقباط ، ص ٢٨-٣٢.د. أنور عبد الملك : نهضة مصر، ص ٤٠.

(١٥) فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ ص ٤٢٢ ، ٤٢٤
ومجلد ٣ ص ٢٧٨.

(١٦) د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١١٩ . المادة ٨
من قانون المنتخبات. وعلى سبيل المثال كان العاملون فى المصانع يعيشون
فى ثكنات شبه عسكرية تحت الحراسة منعاً لهروبهم ، وكان يتم حشد ٤٠٠
ألف فلاح سنوياً لأشغال الترع والجسور والرى طبقاً لنظام السخرة أى
حوالى سدس سكان مصر البالغ عددهم ٢,٥ مليون إلى ٣ مليون فيما بين
سنة ١٨٢١ ، ١٨٤٠م . ومن ناحية أخرى : فقد تأثرت الوظيفة العامة
أيضاً بسبب إلغاء نظام الإلتزام فى عهد محمد على وبالتالى تحول وظائفها
إلى تكليف .

(١٧) د. حلمى أحمد شلبى : الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ،
ص ٥١ ، ٧٢. المواد ٦٧ ، ٧٠ - ٧١ ، ٩٨ من قانون المنتخبات
بخصوص عقوبة العزل المؤقت ، وأيضاً المواد ٦٨ ، ٧٢ ، ١١٩ من
قانون المنتخبات بخصوص عقوبة العزل الدائم .

(١٨) د . حلمى أحمد شلبى : الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ، ص ٢٥.
المادة ٧٥ من قانون المنتخبات بخصوص طلب الاستعفاء من الخدمة.
المادتان ٦٢، ١٥٨ من قانون المنتخبات وقد تضمنتا النص على عقوبة

الحبس فى محل الخدمة فى جرائم ضياع أو إتلاف أو سرقة أشياء للميرى
مثل الأدوات والآلات والمستندات والأوراق .

(١٩) المواد ١٩،٩ - ٢٠ ، ٢٦ - ٢٧ فصل ٧،٤ فصل ٥ من قانون الجزاء
الهمايونى بخصوص عقوبة العزل من الخدمة المادة ١٠ فصل ٥ من قانون
الجزاء الهمايونى بخصوص طلب الإستعفاء من الخدمة. وذلك باستثناء
المادتين ٤٥،٣٧ من قانون المنتخبات وقد تضمنتا النص على التنبيه على
المدين بسداد الدين فإن إمتنع فإنه يتم حبسه وضربه إلى حين السداد ،
والتنبيه على مشايخ البلاد بعدم الإستتار بالأطيان الجيدة وعند الإمتناع
يعاقب الفاعل بالجلد ثلاثمائة كرباج . وقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى
فى (المادة ٢٦ فصل ٤) النص على التنبيه على مشايخ البلاد بعدم
الإستتار بالأطيان الجيدة وعند الإمتناع يعاقب الفاعل بالجلد مائة وخمسين
جلدة أو العزل .

(٢٠) المادتين ١٠،١ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايونى . باستثناء الجريمتين
المذكورتين فقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى النص على جرائم مماثلة لما
تضمنه قانون المنتخبات وذلك فيما يتعلق بجرائم حكام ومستخدمى الإدارة
بالمواد ٤ فصل ١ ، ٤ فصل ٢ ، ١-٣ ، ٥-٦ ، ٨، ١٠، ١٢ فصل ٣ ،
١٧-١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ فصل ٦-٨ ، ١٠-١١ فصل ٥ . وأيضا فيما يتعلق
بجرائم المهندسين بالمواد ١٦، ١٨، ٢٧ فصل ٤ . وفيما يتعلق بجرائم مشايخ
البلاد بالمواد ٦، ٩-١٠ ، ١٢-١٣ ، ١٥-١٧ ، ١٩-٢٠ ، ٢٢-٢٣ ،
٢٥-٢٦ فصل ٤، باستثناء إغفال النص على مسئولية المشايخ عن سداد

قيمة المسروقات في جرائم السرقة التي لم يتمكنوا فيها من القبض على السارق .

(٢١) المادتان ٨٢ ، ١٥٨ من قانون المنتخبات .المادتان ٣ فصل ٦،٣ فصل ٥ من قانون الجزاء الهمايوني

(٢٢) المواد ١-٥ ، ٧ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨ من قانون نامه مصر .وعلى سبيل المثال فقد تضمنت (المادة ٣) من القانون المذكور بخصوص وجاق الإنكشارية " ويحرم على هذه الطائفة أيضا العمل بالصناعة في الأسواق أو ممارسة البيع والشراء أو السمسرة أو أى شيء آخر من أعمال تجارة الاسواق " وقد تضمنت عقوبة قطع الراتب ثم الإبعاد إذا لم يتوقف عن جريمته . كما تضمنت (المادتان ٢٠١) من القانون المذكور النص على ذلك الحظر بخصوص وجاق الإسمانية .

(٢٣) وقد تضمنت (المادة ٣) من قانون نامه مصر وبخصوص وجاق الإنكشارية " ويصرح للمتزوجين منهم أن يأتوا بزوجاتهم إلى القلعة لكى لا يكون بعدهم عنها مشجعا لهم على البيات خارجها " والتفنجيان هو أحد وجاقات الإسمانية الثلاثة .

(٢٤) المواد ١-٥ ، ٧ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨ .وقد ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى كثيرا من الوقائع التي تضمنت قيام الوالى الباشا بمعاقبة بعض الجنود أو ضباط الوجاقات في أحوال العصيان أو الاعتراض على أحد فرمات الوالى الباشا وذلك بعقوبات الحبس أو القتل بالخنق أو رمى العنق ، راجع : أوضح الإشارات، ص ١٢٢، ١٣٢ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٨ .

(٢٥) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ١٤٠-١٤١. د. عبد الكريم

رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى ، ص ١٨٤ ، ٤٢٣ - ٤٢٤

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر

الإقتصادى والإجتماعى ، ص ٣٤٨

(٢٦) ريمون أرون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ص ٧٥-٧٧

أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٢٧، ١٥٦، ١٥٩ ،

٢١٨ - ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ وأيضاً ص ٤٤٢ . وقد أشار ريمون أرون

إلى أن التخلّى عن مبادئ تنظيم الجهاز العسكرى العثمانى إرتبط بالتخلّى

عنّ نظام الديوشرمة وتجنيد الإتكشارية من بين المسلمين الأحرار . وذكر

أحمد شلبى بن عبد الغنى أنه قد صدر فرمان سطانى سنة ١٠٦٧هـ /

١٦٥٧م بإخراج المصريين من السبعة وجاقات بناء على طلب من أهل

مصر ، وقد تكرر ذلك فى عهد إبراهيم باشا ١٠٧١ - ١٠٧٤هـ / ١٦٦١

- ١٦٦٤م. وفى سنة ١١٢١هـ / ١٧٠٩م أرسل القاضى إلى أرباب

الحرف والصناع بعدم الإنتساب للوجاقات وفقاً لخط شريف سلطانى ، لكنهم

رفضوا ذلك وتوعدوا القاضى " فخاف منهم وتغافل عنهم وما عاد ذكر لهم

بعد اليوم ". وفى سنة ١١٥٠هـ / ١٧٣٧م اجتمع الأعيان واتفقوا على

إخراج فرمان يلزم الوجاقات بعدم قبول أحد بها. وذلك بسبب ظلم لحق بهم .

وكان أهل الأسواق يستغلون حماية الوجاقات فى مخالفة الأسعار والموازن.

(٢٧) وعلى سبيل المثال : فقد سيطر أفراد عزبان على مقاطعة الخرودة القائمة

على تحصيل الضرائب من أهل الفن والتسلية واللهو فى مصر . أما جنود

الإسباهية فلم يكن لهم سوى مرتباتهم وما يفرضونه من إتاوات على الأقاليم

التي يمرون عليها أو يوفدون إليها . وكان يصحب قافلة الحج قوة عسكرية من بين الوجاقات السبعة يرأسها ضابط من أمراء المماليك يسمى سردار الحج ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ و ٢٤٧-٢٥٢ .

(٢٨) ريمون أرون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ص ٧٥-٧٧ أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات . ص ١٧٤-١٧٥ ، ٢١٨-٢١٩. وذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى أن العسكر اجتمعوا في الرملة وقرروا عزل الوالى الباشا أحمد باشا الدفتردار ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥-١٦٧٦م لعزمه على فرض الضرائب المذكورة ، ثم أنزلوه قهرا من القلعة وعينوا قائم مقام إلى أن أرسل عبد الرحمن باشا واليا على مصر ، وفي سنة ١١٢٠هـ / ١٧٠٩م إتفق ضباط الوجاقات مع نقيب الأشراف والعلماء على حظر إنتساب كل من كان له وظيفة فى دار الضرائب أو العنبر أو إرشاد السفن بالبحرين إلى الوجاقات ، وأجبروا الوالى الباشا على إصدار فرمان بذلك ، ثم نقضه وجاق الإنكشارية . والمقصود بالبحرين : ساحل بولاق وساحل مصر القديمة ، أما العنبر : فهو القمح الميرى الذى كان يجبى من ولايات الوجه القبلى لتصرف منها الجرايات والعليق ويتم بيع الفائض فى الأسواق ، راجع : د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تحقيق أوضح الإشارات ، ص ١٢٧ . ومع إزدياد نفوذ وسلطة المماليك فى القرن الثامن عشر فقد عمدت البيوت المملوكة إلى إلحاق أفرادها بوجاقات الإنكشارية وعزبان والإسباهية ، كما سيطروا على وجاق جاويشان ، وأصبحت تلك الوجاقات جزءا من أدوات المماليك للسيطرة على السلطة فى مصر . وفى القرن الثامن عشر كانت الهوارة بالصعيد تمتد الإنكشارية بالمال والسلاح

مقابل الحيلولة دون إرسال التجريدات العسكرية التي كانت ترسل من فترة إلى أخرى لقمع عصيان وعدوان العربان ، راجع : د . نور فرحات التاريخ الإجتماعى للقانون ، ص ٢٤٩ .

(٢٩) بدأ محمد على أولى خطوات التجنيد الإجبارى للمصريين فى سنة ١٨٢٢م بأربعة آلاف مصرى من الوجه القبلى ولمدة ثلاث سنوات ثم أصبح عدد المجندين فى سنة ١٨٣٩م ما يقرب من ٣٧٦ ألف جندى . وكان المجند يتقاضى فى البداية ثمانية قروش شهريا . وقد جرى التخفيف من الظروف المعيشية الصعبة للمجندين مثل تلك المتعلقة بالطعام والعاملة أواخر حكم محمد على ثم عهد سعيد باشا . وفى عهد سعيد أيضا إتسع نطاق ترقية المصريين إلى رتب الضباط بالجهادية ، كما فرض التجنيد على الأقباط للمرة الأولى . ومن المعلوم أن محمد على لم يلجأ إلى تجنيد المصريين إلا بعد فشل محاولته فى إنشاء جيش على النمط الأوروبى من العثمانيين والمماليك فى سنة ١٨١٥م أو من السودانيين عقب حملته عليها فى سنة ١٨٢٠م . وكان المجند يتقاضى ثمانية قروش شهريا زیدت إلى خمسة عشر قرشا بينما كان مرتب القيادات العليا بالجيش ١٢,٥٠٠ قرش شهريا ، راجع : طارق البشرى : المسلمون والاقباط ، ص ١٣-١٥ و ٢٠ و ٣١ د . طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١١٩ .

(٣٠) وكان يتم القبض على الهاربين من الجهادية وسوقهم مقيدین بالأغلال ، وهو ما تضمنته (المادة ٥٤) من قانون المنتخبات " إذا وجد أحد العساكر الفارين من الجهادية وقبض عليه بمعرفة ضامنه وغلت يديه بالخشب أو ربط بسلاسل الحديد وسلم لمن حضر جلبه .. " وكان مشايخ البلاد يكفلون

أو يضمنون إحضار المجند عند طلبه أو القبض عليه عند فراره لمعرفة
بمحل إقامة المجندين في القرى ، وهو ما يتضح من (المادة ٥٤) السابق
بيانها ، راجع أيضا طارق البشرى : المسلمون والاقباط ، ص ١٥
د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١١٧ - ١٢١
د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ، ص ٧١-٩٩ ، ١٠١ - ١٠٣ .

(٣١) المواد ٩ ، ٤٧-٤٨ ، ٥٤ من قانون المنتخبات وعلى سبيل المثال : فقد
تضمنت (المادة ٥٤) السابق بيانها النص على القبض على المجند الهارب
وتقييده " وسلم لم يحضر لجلبه فإذا ادعى الذي إستلمه للحاكم أنه هرب منه
ثانية من بعد خروجه معه من محل التسليم ينبغى للحاكم أن يبحث عنه
بمعرفة الضامن ويجتهد في التفتيش عليه في الناحية والبلاد الأخرى فإذا لم
يجده يكتب ذنب الذي أضاعه ويرسل إلى ديوان الجهادية " .

(٣٢) وقد تضمنت (المادة ٤٩) من قانون المنتخبات النص على " إذا كان أحد
الفلاحين له ولدان وشيخ حصته أخذ منهما ولدا في أول مرة وقدمه عند
الطلب إلى الجهادية ثم أخذ منه الثاني مرة أخرى بناء على غرض منه مع
ذلك الفلاح وتركه بمفرده معطلا عن أشغاله ، وحضر ذلك الفلاح إلى
الحاكم وشكى ذلك فإذا إتضح أن البلدة موجود فيها من يصلح للجهادية من
الأنفار المنقطعين عن الأشغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته
وتصدى لأخذ ابن الفلاح المذكور فليأخذ الحاكم ابن الشيخ المعتدى أو واحدا
من أقاربه إن لم يكن له ولد و يوصله إلى الجهادية بدلا عن ابن ذلك الرجل
ويخلي سبيل ولده من الجهادية بمقتضى الجواب الذي يحضر إلى ديوان
الجهادية من الأمور بحقيقة الواقعة " كما تضمنت أوامر محمد على إلى

حكام الإدارة حظر تعارض مواعيد التجنيد مع المواسم الزراعية مثل أيام
البذر والحصاد ، والنص عي إرسال من لا يقبلون في الجهادية بعد الفرز
إلى قراهم قورا ، راجع : طارق البشرى : المسلمون والأقباط ، ص ١٧ .

(٣٣) المادة ٤٧ من قانون المنتخبات. في بداية الأمر كان للمجنّد أن يستلم أرضه
معفاة من الضرائب بعد إنتهاء مدة خدمته ، وكان على مشايخ البلاد إعطائها
للغير لزراعتها أثناء مدة تجنيده . وفي عهد سعيد باشا تقرر بمقتضى
(المادة ٢١) من لائحة الأَطِيان الصادرة سنة ١٨٥٨م زراعة أرض
المجنّد بواسطة أحد أقاربه أو الغير مع إلترام الزراع بالمال الميرى عنها ،
فإذا رجع المجنّد إلى قريته فإنه كان يستلم أرضه بغض النظر عن مدة
غيابه عن أرضه . ثم صدر الأمر العالى فى ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢هـ /
١٨٦٥م وتقرر بمقتضى (المادة ٣) منه إلغاء (المادة ٢١) السالفة الذكر
وإبقاء الأراضى الخاصة بالمجندين مقيدة بأسمائهم وتخويلهم حق التصرف
فيها . تم تقرر أيضا منح المجنّد الذى لا يحوز أرضا عند إنتهاء مدة خدمته
وعودته لقريته بعض الأراضى مكافأة له ووقاية من الفقر ، راجع : فيليب
جلاد : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ ص ٣٤٥-٣٤٦. تقريراً هود
جسون وبورنج ، ص ٣٨٣ .

(٣٤) وطبقاً لقانون نامه مصر فقد كان على الفلاحين فضلاً عن أداء خراج
الأراضى الإلتزام بالأعباء التالية : رسوم الكشوفية للكشاف وتكاليف
ضياقتهم ، رسوم المشيخة لمشايخ العريان وتكاليف ضياقتهم ، رسوم ترميم
الجسور وعمل الجرافة ، ورسوم القنوميه للعمل والأمناء عند قنومهم
للقرى لتحصيل الأموال السلطانية ، رسوم المساحة للمساحين ، ورسوم

الرعى فى الأراضى التى نبت فيها الكلابسبب مياه الأمطار ، قانون نامه مصر (المواد ١٠-١١ ، ١٦ ، ٢٨-٣١) . والواقع أن رسوم الرعى أو الكلا قد فرضت على المصريين فى إطار زيادة الضرائب فى عهد الدولة العباسية ، وذلك منذ سنة ٢٤٧هـ عندما تولى أحمد بن محمد بن المديبر خراج مصر ، راجع : د. سيدة الكاشف : مصر فى عصر الولاة ، ص ٤٥ .

(٣٥) المادتان ١٠، ١٦ من قانون نامه مصر. وعلى سبيل المثال : تضمنت (المادة ١٠) من القانون المذكور النص على : " وفى عهد قايتباى كان الكشاف يأخذون حملا من كل واحد من طائفة الفلاحين فى كل البلاد . والآن تخطوا هذا الأسلوب وتعدوه فربما لم يقتنع أحد منهم برأس واحد وأخذ الاغنام التى تعتبر أهم أسس الحياة لدى الفلاحين وبسبب طلب الزيادة تظلم الرعايا وأظهروا السخط وطلبوا عرض الامر ... " .

(٣٦) تضمنت (المادة ٢٣) من قانون نامه مصر النص على : " وكان بعض الأمناء و الكشاف وسائر مباشرى الأموال يأخذون ما على الفلاحين من الحقوق الشرعية والرسوم العادية كاملة ثم يخفون هذه الأموال مدعين أنها ماتزال فى ذمم الفلاحين ويطلبون من الفلاحين البيئه إثباتا لتعام السداد ولايعترفون بما قدمه هؤلاء من شهود نقاء فكانوا بذلك يرهقون الرعايا و يضايقونهم ويتسببون فى ضياع الأموال صدر أمرنا الشريف متضمنا العمل بما كان جاريا من قديم الزمان فى تلك الديار فائشاء جمع الرسوم قديما كان يسجل شهود البلاد على ذلك فى دفتر ... ولا تطلب بيئه أكثر من ذلك بتاتا " . والشاهد أحد رجال الإدارة فى القرية وقد إختص بحفظ السجل المدرج به بيان الأراضى الزراعية ونوعها وحصص الفلاحين وأسماء الملتزمين ، كما

كان أحد أعوان الملتزم في الإشراف على الأراضي الزراعية ، راجع :
د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٣٧) تضمنت (المادة ٢٩) من قانون نامه مصر النص على " ورسم المساحة
باق على ما كان عليه في زمن قايتباي فلا حق لأحد في طلب زيادة ...
وفضلا عن ذلك كانت تؤخذ من كل قرية أغنام وشعير عند حضور المساح
إليها وقد صدر الأمر الخاقاني بإبطال ذلك .." كما تضمنت نفس المادة
التأكيد على عدم المساس بالأموال السلطانية عند تطبيق (نظام التوجيه) :
" وإذا جاء أهالي بعض القرى وطلبوا التوجيه بموجب المال المقدر في دفاتر
الإرتفاع عن عهدتهم من قديم الزمان فلا يرسل ناظر الأموال إليهم مساحة
ويوجبهم إن رأى ذلك صوابا ولا يأخذ منهم رسوم مساحة ... و الخلاصة
أن أحوال المساحة موكلة إلى ناظر الأموال وعليه أن يعمل بطريقة تحقق
الأولوية للأموال السلطانية وتنفع في تعمير البلاد ."

(٣٨) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر ،
ص ٥٠ ، ٥٢ .

(٣٩) صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، ص ٦١-٦٢. الفتاوى
الرملية ، ج ١ ص ٨٩ ، ١٠٦-١٠٨ . وقد برر الرملى فتواه بأن لجؤ
الفلاحين إلى العربان فيه إعانة للعربان الذين أفسدوا في الأرض فاستحلوا
أموال ودماء المسلمين . ومن المعلوم أن فرار الفلاحين من قراهم بسبب
وطأة الاعباء المالية وظلم ممثلي السلطة في القرى يعد ظاهرة مستمرة في
التاريخ المصري قبل الفتح الإسلامي وبعد ذلك الفتح ، راجع : د. سيدة
الكاشف : مصر في عصر الولاة ، ص ١٣٣ - ١٣٥ .

(٤٠) محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٩٩
د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٣٨٥-٣٨٧
د. سمير عمر إبراهيم : الحياة الإجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف
الأول من القرن التاسع عشر ، ص ١٩٩ - ١٢٠. المادتان ١٣ ، ١٥
من قانون المنتخبات . كما تضمنت (المادة ٦) من قانون المنتخبات النص
على عقوبة الجلد ضد كل من تهرب من أشغال الترع والجسور أو حرّض
غيره على الهرب من تلك الأشغال .

(٤١) تضمنت (المادة ١١٨) من قانون المنتخبات النص على : " حيث إقتضى
الحال وجوب رفع قضية المتسجين وإزالتها بالكلية وإعادتهم إلى المحلات
التي هم متمولون بها فى سنة ١٢٨٤ على مقتضى ما صدرت به الأوامر
العاليا المنشورة إلى العموم فى رابع عشر ذى الحجة سنة ١٢٥٨ وعلى
مقتضى اللوائح الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيها فيما بعد بوجه من
الوجوه وأن يرتب الجزاء الشديد لمن يتجاسر على المخالفة " .
د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١٢٠ - ١٢١
صبحى وحيد : فى أصول المسألة المصرية ص ١٩٦ - ١٩٧
د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، ص ٣٨٧ .

(٤٢) المواد ٢٠، ٣١، ٣٥، ٤٣ من قانون المنتخبات. وتضمنت (المادة ١٠)
من قانون المنتخبات النص على عقوبة الجلد ضد مشايخ البلاد عند القيام
بإعفاء أقاربهم من أداء بعض الأموال الميرية المطلوبة من فلاحي القرى ،
وأيضا عقوبة الجلد ضد الصرافين بسبب إخفاء أسماء بعض الفلاحين عند
طلب المال الميرى . أما (المادة ١١) من نفس القانون فقد تضمنت النص

على التزام مشايخ البلاد وحكام الخطوط بتعويض الفلاحين وذلك بسبب قيامهم ببيع بهائم الفلاحين بأسعار أقل من قيمتها لمصاد. ما على الفلاحين من أموال للميرى .

(٤٣) د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١٢١-١٢٢
د. على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر ، ص ٣٩١
المواد ١٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ من قانون المنتخبات. وتضمنت (المادة ١٢)
من قانون المنتخبات النص على عقوبة الجلد ضد كل فلاح يمتنع عن
الحضور إلى محل الديوان رغم التنبيه عليه بالحضور . أما (المادة ٢٤)
من نفس القانون فقد تضمنت النص على عقوبة الجلد ضد مشايخ البلاد عند
تواجدهم أو توافقتهم مع الفلاحين العصاة الذين تجمعوا للهجوم على حكام
الخطوط . في حين تضمنت (المادة ٢٦) من نفس القانون تنظيم العقاب
على جريمة تجمع الفلاحين وهجومهم على أحد مشايخ البلاد أو حكام
الخطوط احتجاجاً على مطالبتهم بأموال الميرى . وقد تضمنت (المادة ٢٧)
من نفس القانون التصريح لمأمور المركز بمحاصرة القرية التي فيها
العصيان والقبض على أكبر المفسدين اللذين تسببوا في إيقاف الفتنة
وارسالهم إلى فيزاو على لمدة خمس سنوات .

(٤٤) المواد ٨ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢١ : الفصل الرابع من قانون الجزاء الهمايوني
وعلى سبيل المثال تضمنت (المادة ١٢) من الفصل الرابع من القانون
المذكور النص على : "إذا تعصب أحد مشايخ البلاد مع الفلاحين أو
تعصب أحد الفلاحين مع جماعة منهم على ناظر البلد أو الشيخ وهجموا
عليه بالنباييت أو الأسلحة وحصل منهم الضرب فقط من غير إطلاق سلاح

وجب بمقتضى النظام أن يضرب الشيخ أو الفلاح رئيس العصبة مائتى جلدة ويضرب كل من الفلاحين الذين معه مائة جلدة وأما إذا حصل منهم إطلاق السلاح فيجرى فى حقهم أحكام الجزاء المقرره فى حق أمثالهم " .

(٤٥) المادة ٢ من تعليمات نظام الزراعة بقانون الجزاء الهمايونى.المادة ١١ من تعليمات مامورى الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى.د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث،ج ٢ ص ٣٥ - ٣٧. وعلى سبيل المثال : فقد فشل محمد على فى عمل إحصاء سكاني ، وإرتبط ذلك الفشل بمقاومة الكثير من المصريين لإعطاء بيانات صحيحة إلى ممثلى السلطة خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى فرض تكاليف مالية جديدة ، راجع : تقرير ا هود جسون وبورنج ص ٣٨١ - ٣٨٢.د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ص ٧١ - ٧٢ . ومن جهة أخرى : فقد قام كبار ملاك الأراضى بحماية صغار المستأجرين لديهم من أشغال السخرة ، كما إستغل الأجانب إمتيازاتهم لمنع الفلاحين العاملين لديهم من أشغال السخرة ، وكثيراً ما كان مشايخ البلاد يتلقون الرشاوى لإعفاء بعض الفلاحين من تلك الأشغال ، راجع : د . السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقي والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى (١٨٠٥ - ١٩٥٢ م) ص ٢٣٢ .

(٤٦) المادتان ٤،٢ من تعليمات نظام الزراعة بقانون الجزاء الهمايونى.المادة ٢٥ الفصل الرابع من قانون الجزاء الهمايونى

(٤٧) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ص ١١٧ ، ١٤٩ ، ١٩٣ ،
٤٤١-٤٢٢.د. ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى،
ص ٤٢٦ - ٤٢٨

(٤٨) د. عمر عبد العزيز : دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر
(١٩٥٢-١٩٥٧ م) ص ١٥٨ - ١٧٣

(٤٩) وعلى سبيل المثال : فقد اشتد الجوع والغلاء فى مصر فى سنة
١١٠٧هـ / ١٦٩٥م وحصل للناس بسبب هذا الغلا الشديد فى مصر
وأقاليمها حتى أن غالب أهل الأرياف والبلاد جاءوا مصر ولكن أكثرهم من
البهنسا والفيوم وامتألت أزقة مصر وحاراتها وأسواقها واشتد الكرب
وبلاء وأكلت الناس الجيف وصارت الفقراء يخطفون الخبز من
الأسواق والعجين وهورايح القرن " ، راجع : أحمد شلبي بن عبد
الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٩٣ .

(٥٠) المادة ٢ من قانون نامه مصر. أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات
ص ١٤٩ ، ١٦١

(٥١) د. محمد نور فرحات : التاريخ الاجتماعى للقانون ، ص ٢٤٩. أحمد شلبي
بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٦٢٥ . وقد تضمن قانون نامه
مصر فى (المادة ٢) حظر صناعة الذخيرة فى صعيد مصر : " كانت فى
ولاية الصعيد على زمن بن عمر عدة مراجل لصناعة الذخيره تم ألغيت
صناعة الذخيرة فى الصعيد فيما بعد ونقلت تلك المراجل إلى مخزن
الأسلحة العامرة بمصر حتى إذا كانت هناك حاجة إليها تم تشغيلها . لا
ينبغى أن تقوم بالصعيد صناعة للذخيرة أصلا . وإذا علمنا أن أحداً يقوم
بصنعها فى الخفاء أمرنا بمعاقبة من أمر بصنعها ومن يقوم بصناعتها .. " .

(٥٢) وعلى سبيل المثال : فقد تعرض الفلاحون الذين جرى تسخيرهم فى أعمال الزراعة. وأشغال الري أو العمل فى المصانع أو الخدمة فى الجهادية لأقسى الظروف المعيشية ، ولقد توفى الآلاف منهم بسبب الجوع أو الإتهاك أو العقوبات القاسية أو المرض . ومن جهة أخرى فقد كان عدد الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم فى إزدياد ، وقد تعرضوا لاستغلال كبار ملاك الأراضى الزراعية مقابل أقل الأجور . وفى المدن تعرض أصحاب الحرف والصناعات لضربة قاصمة على أثر إحتكار محمد على للصناعة والتجارة ، وكثيراً ما طبقت عقوبة الإعدام ضد كل من خالف ذلك الإحتكار . ومع عودة النشاط لحركة الصناعة فى عهد سعيد ثم إسماعيل فقد تعرض العمال لأشد أنواع الإستغلال فى ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية والسيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصرى، راجع: د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ، ص ١٠٢. د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٩٥. د. طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، ص ١٢٠ .

(٥٣) المواد ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٩٤ من قانون المنتخبات. د. صلاح أحمد هريدى : الحرف والصناعات فى عصر محمد على ، ص ١٢٧ - ١٢٨. تقريراً هود جسون وبورنج ، ص ٦٣١-٦٣٢. د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، ج ٢ ص ٩.

(٥٤) المادتان ١٢١ ، ١٥١ من قانون المنتخبات. د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٩٥-١٩٧. د. سمير عمر إبراهيم : الحياه الإجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص ١٧٩

(٥٥) المادتان ١٠،٩ الفصل الأول من قانون الجزاء الهمايوني. المواد ٤،٣،٢ من تعليمات مأموري الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايوني. د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ، ص ١٠٢

(٥٦) فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٨٩-٤٩٦

(٥٧) فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٨٩-٤٩٦. د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ، ص ١٠٢ - ١٠٣

(٥٨) وقد تضمنت المادة (٢١) من قانون ضبطية الأثمان النص على : " أن بعض الأشخاص تعودوا على المسير في طرق مصر المحروسة وشوارعها يسألون الإحسان ويقع منهم أمور غير لائقة مع من يقصدونه ولم يعطهم نقوداً فهؤلاء من يكن منهم من أهالي المحروسة يسلمون لأهاليهم مع الإستوثاق عليهم بعدم دورانهم يسألون الإحسان وأما من يكونون من هؤلاء ليس من أهالي المحروسة بل من جهات الأقاليم فالذين من جهات بحري يرسلون إلى ضبطية ثمن بولاق لتسفيرهم بالمراكب التي تكون متوجهة إلى جهات بلادهم ومن يكونون من جهات الوجه القبلي يرسلون إلى مأمور ضبطية ثمن مصر القديمة للأجرا فيهم على الوجه المشروح " .

(٥٩) المادتان ١٥٥ ، ١٨٩ من قانون المنتخبات. لقد ضعفت حركة الطباعة بعد معاهدة ١٨٤٠م إذ أهمل محمد علي المؤسسات التعليمية كما تقلص الجيش وبمعنى آخر فقد وظفت حركة الطباعة لخدمة مشروع محمد علي العسكري ومع إنتهاء ذلك المشروع كان ينبغي أعمال الرقابة على المطبوعات ، راجع : د. سمير عمر إبراهيم : الحياة الإجتماعية في مدينة القاهرة ، ص ١٤٤ .

(٦٠) المادتان ٩،٥ الفصل الأول من قانون الجزاء الهمايوني . تضمنت (المادة ٥ فصل ١) من القانون النص على : " أن الساعى فى الفساد قسمان قسم يسعى بالفساد قولاً والآخر يسعى به فعلاً فالأول كان يستميل شخصياً أو أشخاصاً ويتكلم بكلام يعارض به الدولة العلية أو الحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر أو من كان والياً بطريق الوراثة أو المأمورين من طرفه أو يتغواه بعبارات يغرى بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فإذا ثبت أنه إتفق تعاهد أو كاتب أحداً فى شأن إلقاء المفاسد لزم حبسه مقيداً من سنة إلى خمس سنوات " . وتضمنت (المادة ٦ فصل ١) النص على : " وأما الثانى وهو أن يسعى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لأن يدعو شخص أو أشخاصاً للبغى والعصيان أو يجمع جمعاً ويعطيه باروداً أو سلاحاً فإذا ثبت عليه ذلك يرسل إلى الليمان من عشر سنين إلى خمس عشرة سنة أو ينفى إلى بلاد بعيدة " . وقد شهد العالم العربى فى القرن التاسع عشر إنتشار بعض الحركات والتيارات الإجتماعية والتي وقف بعضها موقف المعارضة للحكم العثمانى إما بسبب التذمر العربى من ذلك الحكم ، وإما بسبب ما فسر على أنه إنحراف من السلطة العثمانية فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . ومن ذلك : الحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية ، والحركة الشوكانية فى اليمن ، والحركة السنوية فى شمال أفريقيا ، وحركة القومية العربية فى الشام ، فضلاً عن التيارات التى تزعمها جمال الدين الأفغانى وعبد الرحمن الكواكبي ، راجع : د. معن خليل عمر : الحركات والتيارات الإجتماعية فى الوطن العربى إبان القرن التاسع عشر ، ص ٩٩ - ١٢١ .

(٦١) ومضمون الوثيقة المشار إليها : " لدى مولانا أفندي دامت فضائله حضر لدى سيدنا ومولانا قدوة قضاة الإسلام جمال ولالة الأنام معدن الفضل والجود والإتعام مولانا عبد الرحيم أفندي الناظر في الأحكام الشرعية بالثغر المرقوم كل من قدوة الأشراف المعتمدين الأمير مصطفى أغا دزداد الحصار الكبير الأشرفي بالثغر وقدوة الأمجاد إبراهيم كتحدا الحصار المذكور ... وجمع كثير من البلوك باشيه والأنفار بالحصار المذكور أعلاه وأخبروا مولانا أفندي المومى إليه أعلاه أنه من نحو خمسة أشهر تقدمت على تاريخه أرسل قدوة الأمر الأمير ولى بك أمير ولاية البحيرة سابقاً جماعة من عريان بنى عون قطاب إلى الثغر المذكور وأمر بسجنهم بالحصار المذكور بموجب بيورلدى شريف وأمنتوا لذلك إمتثالا شرعياً .. وفى ليلة تاريخه قفلوا عليهم الباب وجلسوا للحراسة خلف الباب فلعبوا المسجونين المذكورين فى الحديد الذى بأرجلهم وفكوا بعضهم بعضاً من الحديد وقدموا إلى باب مخزن داخل القولة مسمر بمسامير ولم يزالوا يلعبون فى الطاقة إلى أن صارت محلاً متسعاً بمقدار ما يخرج منها الرجل فيها من الجهة القريبة بمحل خال من السكان بعيد من التوتجيه وربطوا يد بعضهم ببعض ونزلوا إلى الأرض وفروا هاربين والتمسوا من مولانا أفندي المومى إليه الكشف على ذلك المحل الذى نزلوا منه فأجيبوا إلى ذلك ونقل ركابه مولانا أفندي المومى إليه الكشف على ذلك المحل الذى نزلوا منه فأجيبوا إلى ذلك ونقل ركابه إلى حيث الحصار المذكور وحصل الكشف على ذلك .. وكتب ذلك ضبطاً لواقعة الحال فيه الطلب والسؤال ليراجع عند الإحتياج إليه " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٢٢٨ مادة ٣٨٢ .

- (٦٢) أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، - من ١٨٣ - ١٨٤
- (٦٣) تضمنت المادة ١٨٣ من القانون المذكور النص على عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات ضد من تسبب في فرار أحد المسجونين المحكوم عليهم أو من الواجب الحكم عليهم بالنفي أو الحبس في اللومان مدى الحياة أو الإعدام وهى العقوبات المنصوص عليها بخصوص جرائم القتل وقطع الطريق وإعتياد السرقة والسرقه المسلحة في المحلات المسكونة في نفس القانون . أما من تسبب في فرار أحد المسجونين من غير النوع المذكور فإنه كان يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى سنتين (المادتان ١٨١، ١٨٢ من قانون المنتخبات) .
- (٦٤) المادة ١٢١ من قانون المنتخبات. وتضمنت المادة ١٨٤ من قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين ضد كل من أخفى مجرماً ارتكب إحدى الجرائم المحددة في المادتين ١٧٠ ، ١٧١ من نفس القانون . وقد تضمنت هاتان المادتان تنظيم العقاب على جرائم السرقة التى تقع فى محل غير مسكون أو التى تقع بطريق القبر والجبر أو التى تقع من شخصين فأكثر حاملين لأسلحة .
- (٦٥) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٨٩ - ٤٩٦. وكثيراً ما كان مشايخ البلاد يتسترون على الفلاحين الهاربين من أداء المال الميرى أو اللصوص وأيضاً العاملين الهاربين من المصانع وغالباً ما كان يتم ذلك مقابل الرشاوى ، راجع : د. صلاح أحمد هريدى : الحرف والصناعات فى عصر محمد على ، ص ١٢٨ .

الفصل الثانى

القواعد الموضوعية التى طبقها القضاة الشرعيون

المسألة الاساسية فى هذا الفصل هى البحث فى التوجه الذى تبناه القضاة الشرعيون فيما يتعلق بنطاق أحكام الحدود ومدى توافقه مع أحكام الشريعة . فضلا عن ذلك فإنه سيتم البحث فى بعض القواعد التى طبقها القضاة فى مسائل التعازير والقصاص .

وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعزير والحبس

المبحث الثانى : الحدود والقصاص

المبحث الثالث : سقوط العقوبة

المبحث الأول

التعزير والحبس

التعزير

٤٩- كان القاضى الشرعى يحكم بتعزير المدعى عليه فيما لم ترد فيه عقوبة مقدرة شرعا مثل دعاوى الجرح لاسيما إذا لم تنتهى الدعوى بالصلح والإتفاق على مبلغ من المال للإتفاق على علاج المجنى عليه . كما كان يحكم بتعزير المدعى والمدعى عليه عند ثبوت التضارب أى قيام كلا منهما بضرب الآخر .^(١) كما كان القاضى الشرعى يحكم بتعزير المدعى عليه إذا كان قد قام بالشكوى ضد المدعى أمام حاكم سياسة وترتب على ذلك قيام حاكم سياسة بتوقيع إحدى العقوبات على المدعى المشكو ضده مثل التغريم ، واشترط لتعزير المدعى عليه عندئذ أن تكون شكواه ضد المدعى دون حق بأن كانت مجرد وشاية لا أساس لها .^(٢) ومع ذلك فقد تقرر أمام محكمة الباب العالى أن المدعى عليه لا يضمن تغريم المدعى بواسطة حاكم سياسة أى أنه لا يلتزم برد قيمة الغرامة الى المدعى .^(٣)

أحكام الغصب

وكما مر بنا فان القاضى الشرعى كان يحكم أحيانا بتعزير الغاصب أو السارق الذى لم تثبت سرقة شرعاً . وقد قرر القضاة الشرعيون مجموعة من المبادئ فى مسألة الغصب ، منها :

- ١- لا يلتزم المدعى بقيمة المصوب للمدعى عليه ، وذلك فى حالة قيام بعض الأشخاص بغصب شىء من المدعى تم قيام المدعى

عليه باسترجاع الشيء المغصوب مقابل مبلغ من المال دفعه
إلى الغاصبين . (٤)

٢- - الحكم لصالح واضع اليد أو الغاصب إذا قدم بينة على شراء الشيء
المغصوب من المالك حتى لو قام المدعى بتقديم البينة على
ملكته للشيء . (٥)

٣- الحكم لصالح واضع اليد إذا فشل مدعى الملكية في تقديم البينة على
ملكته للشيء . (٦)

٤- البينة على المدعى إذا ادعى الغاصب شراء المغصوب من شخص
وأقر له ذلك الشخص بالشراء . (٧)

٥- ثبوت حرية الشخص بالبينة ، وعندئذ لاسبيل أمام واضع اليد سوى
الرجوع بالثمن الذي دفعه لشراء العبد على البائع . (٨)

٦- الحكم لواضع اليد أو الغاصب إذا كان قد إنتقضت مدة عشر سنوات
فأكثر على وضع اليد على الأرض الزراعية . (٩)

أحكام الحبس.

٥٠- وتتضمن الوثائق الكثير من الدعاوى التي حكم فيها للقاضي

الشرعى بالحبس ويمكن رد تلك الأحكام إلى ثلاثة أنواع :

أولاً : الحبس التحفظي : ومن تلك حبس المدعى عليه إلى حين قيام المدعى
بإحضار البينة لاسيما عند عدم وجود ضامن للمدعى عليه أو إذا كان المدعى
عليه من العربان المشهورين بالسرقة . أو حبس المدعى عليه إلى حين إفاقته
من السكر أو إلى حين تبين وفاة المجنى عليه . (١٠)

ثانيا : الحبس لتنفيذ حكم الإلزام : وكان القاضي يحكم أحيانا بالإلزام المدعى عليه في دعاوى الغصب أو السرقة التي لم تثبت شرعا برد الأشياء التي غصبت إلى المدعى وحبسه إلى حين قيامه بتنفيذ الحكم بالإلزام . وغالبا ما يكون حكم الحبس في تلك الأحوال عند ظهور مماثلة المدعى عليه أو سوء خلقه مثل : إرتكابه إحدى جرائم الجلسات أو فشله في إحضار البينة بعد أن أمهله القاضي مهلة طويلة من أجل إحضارها .^(١١) وأحيانا كان القاضي يصدر حكمه بحبس الغاصب إذا لم يمثل لحكم الإلزام ؛ ولو ظهر عدم إمتثال الغاصب بعد مغادرة طرفي الدعوى لمجلس القاضي الشرعي .^(١٢)

ثالثا : الحبس لاقتضاء الديون : و كان يتم بناء على طلب المدعى نفسه ، و سواء كان الدين مترتبا على معاملة شرعية مثل : القرض أو الشراكة ، أو في أحوال خيانة الأمانة .^(١٣) وكما سبق فقد كان القاضي يحكم أحيانا بتعزير السارق في السرقة التي لم تثبت شرعا وفي الغصب لاسيما عند مماثلة الفاعل في رد ما استولى عليه أو نظرا لقيمة الشيء المسروق .^(١٤)

المبحث الثانى

الحدود والقصاص

الحدود

٥١- لقد سبق وأن أشرنا إلى أن الأحكام الصادرة من القضاة الشرعيين قد تضمنت إتجاها نحو التضييق من نطاق تطبيق الحدود . فمن ناحية أولى : فقد وقفنا على كثير من الأحكام التى تضمنت توقيع حد الخمر كما مر بنا ، ومع ذلك فإن بعضاً من دعاوى شرب الخمر إنتهت بحكم تعزيرى رغم ثبوت الجريمة على فاعلها بالبينه .^(١٥) ورغم أن التوبة لاتسقط حد الخمر عند الأحناف والمالكية فإن القاضى الشرعى أحياناً كان يقبل توبة المدعى عليه فى دعوى شرب الخمر.^(١٦)

ومن ناحية ثانية وفيما يتعلق بحد الردة : فقد جرى إستتابة الفاعل فى إحدى دعاوى سب النبى صلى الله عليه وسلم ، أما دعاوى الإستهزاء بالقرآن الكريم أو علماء المسلمين فقد إنتهت بحكم تعزيرى .^(١٧) ومن ناحية ثالثة : فإنه وفى إطار الوثائق محل البحث لم نقف على حكم حنفى تضمن توقيع حد الزنا أو السرقة ، ويحتاج الأمر إلى مزيد من التفصيل فى هاتين المسألتين :

(١) جريمة الزنا

يتضح من وثائق القضاء الشرعى أن القاضى لم يكن يبحث فى مسألة الزنا إذا لم يدع على إحدى النساء بترك الجريمة ولو كانت المرأة قد إستهرت بفعل الفاحشة .^(١٨) وحتى عندما كان يدعى على إحدى النساء بممارسة الفواحش وإشتهارها بذلك فإن القاضى لم يكن يحكم بالحد لعدم إكتمال نصاب

الشهادة أو عدم كفايتها في تحديد كيفية وقوع الزنا . ويبدو أن تستر بعض حكام الإدارة على النساء اللاتي إحترفن ممارسة الفواحش كان أمراً شائعاً .^(١٩) ولم يكن القاضي الشرعي يبحث أيضاً في مسألة الزنا إذا لم يتوافر نصاب الشهادة الشرعية لإثبات تلك الجريمة وهو أربعة شهود من الذكور البالغين .^(٢٠) وفي إحدى الدعاوى جرى درء حد الزنا لشبهة العقد رغم بطلان العقد ورغم أن تلك المسألة كانت محل خلاف بين فقهاء الأحناف أنفسهم .^(٢١) وفي دعوى أخرى ورغم ثبوت شرب الخمر وإرتكاب الزنا . باعتراف المدعى عليه وعدد ضخم من الشهود : فإن القاضي الحنفى أصدر حكمه بالتعزير وحد الخمر . ولاسيلا لتبرير ذلك إلا بالقول بأن المدعى عليه لم يقر بالزنا أربع مرات و أن للينة لم تحدد كيفية وقوع الزنا . وقد اشترك النائب الشافعى أيضاً في نظر تلك الدعوى وأصدر حكمة فيها بالتعزير وحدى الزنا والخمر .^(٢٢) ومن جهة أخرى فإن اللواط أو الشروع فيه كان جريمة تعزيرية وهو ما يلتقى مع رأى أبى حنيفة ، بينما ذهب أصحابه إلى وجوب الحد فى اللواط .^(٢٣)

(٢) جريمة السرقة :

ويتضح من وثائق القضاء الشرعى أنه لم يحكم بالحد فى دعاوى السرقة لعدم توافر الإثبات الشرعى بالبينه أو الإقرار أو اليمين ، وأن يمين المدعى عليه كان كافياً لبرائته .^(٢٤) وفى أحوال أخرى فإنه لم يحكم بحد السرقة لعدم توافر أحد الشروط المعتبرة شرعاً فى جريمة السرقة مثل :عدم وجود نية التملك لدى المدعى عليه ، أو للشبهة مثل :إن المدعى المدعى عليه .^(٢٥)

ومع ذلك فقد تضمنت بعض الوثائق قيام المدعى عليه بسرقة بعض الأشياء من سكن المدعى خفيه وحكم القاضى بالإلزام المدعى عليه برد تلك الأشياء إلى المدعى ، ولا سبيل لتعليل ذلك الحكم إلا بالإدعاء بأن ثبوت جريمة السرقة بالإقرار لم يكن مقبولا بغير إقرار للمدعى عليه مرتين بالسرقة ، وأن القاضى كان يتلمس الأسباب لعدم توقيع الحد .^(٢٦) وأخيراً وفيما يتعلق بحد القذف : فقد توسع القاضى الحنفى فى نطاق ما يدخل فى القذف بالتعريض من ألفاظ ، وبالتالي الحكم بالتعزير أو قبول الصلح فى الدعوى .^(٢٧) ورغم أن القذف بالتعريض يوجب الحد عند الشافعى ومالك فقد إنتهت بعض دعوى القذف بالصلح أو يمين المدعى عليه لدى النائب المذهبى المالكى أو الشافعى .^(٢٨)

القصاص

٥٢- لقد سبق وأن لاحظنا فى أكثر من موضع بالفصل السابق كيف أن القضاة الشرعيين قد طبقوا حكم القصاص فى القتل العمد ، كما حكموا بالدية عند سقوط القصاص ، ومن ذلك : إجراء القسامه فى الأحوال التى لم يعلم فيها القاتل . كما وقفنا على ما إستقر عليه القضاة الأحناف فى أحكامهم ، ومن ذلك : تعيين قيم عن المدعى عليهما الغائبين وذلك للتمكن من نظر دعوى القتل العمد وإصدار حكم القصاص فيها .

وتضمنت بعض الوثائق أمثلة أخرى لإختلاف الأحكام تبعاً لإختلاف مذاهب القضاة ونوابهم فى مسائل القصاص والدية . ففى دعوى قتل كان المدعى عليه قد ضبط المجنى عليه " وجده يسرق تمرأ من نخيل غيطه "

فضربه وجرحه تم حبسه وتركه ليموت أثناء حبسه . وقد أصدر القاضي
حكمة بالدية الشرعية على أساس أن القتل بالحبس مع منع الطعام والشراب
لا يعتبر قتلًا عمدًا عند الأحناف .^(٢٩) وفي دعوى قتل جرى الحكم فيها
بواسطة النائب المالكي ، وقد إدعى فيها على شخصين وبعد إثبات الواقعة
بالبينة أصدر القاضي حكمة بالقصاص على أحد المدعى عليها أما المدعى
عليه الآخر فقد حكم عليه بجلد مائة وتغريب عام على أساس أن التعزير
عقوبة بدلية عند إمتناع أو سقوط القصاص في النفس في المذهب المالكي .
^(٣٠) وفي دعوى إسقاط الحمل كان على المدعى أن يثبت أن الجنين كان
مكتمل الخلقة وذلك لاستحقاق الدية الشرعية عنه . والواقع أن مسألة إكمال
خلقة الجنين كانت محلًا لإختلاف الآراء بين المذاهب الفقهية .^(٣١)

المبحث الثالث

سقوط العقوبة

الصلح والتوبة

٥٣- كانت العقوبة فى الجرائم التعزيرية تسقط إما بتوبة المدعى عليه أو الصلح بين طرفى الدعوى ولو نجح المدعى فى إثبات دعواه بالبينة . (٣٢) وتتضمن الوثائق كثير من الدعاوى التى جرى فيها الصلح أو التوبة مثل: دعاوى الضرب والسب وقتل الحيوان والقذف بالتعريض الذى يستوجب التعزير عند فقهاء الأحناف . (٣٣) وغالبا ما كان يتضمن الصلح أو التوبة تعهدا من المدعى عليه بعدم العودة إلى ارتكاب جريمة مماثلة فى المستقبل . (٣٤) وأحيانا كان يتضمن الصلح قيام المدعى بإبراء المدعى عليه أو إشهاد المدعى على نفسه أو تصادقه مع المدعى عليه تصادقا شرعيا ، وكان يشترط قبول المدعى عليه للإبراء الصادر من المدعى . (٣٥) وفى بعض الأحوال كان الصلح فى الجراح يتضمن إتفاقا على مبلغ معين من المال يستحقه المجنى عليه وذلك للإتفاق على علاج جرحه وقد يلتزم بهذا المبلغ أو جزء منه شخص آخر غير المدعى عليه . (٣٦) وفى أحوال أخرى كان المدعى يتمسك بالعقوبة وهو ما عبرت عنه الوثائق بعبارة "بقى تحته" أو "بقى عليه" أى تحت التعزير ، أو بالإشارة فى بعض الأحيان إلى تعزير المدعى عليه " بطلب المدعى " . (٣٧)

العفو عن العقوبة

٥٤- وكان العفو عن العقوبة جائزا في بعض الجرائم التعزيرية مثل: الضرب أو السب ، وتتضمن الوثائق عبارة " ترك أجره على الله تعالى " للتعبير عن صدور العفو عن العقوبة من المدعى .^(٣٨) ولم يكن العفو عن العقوبة جائزا إذا كانت الجريمة قد أصابت حقا من حقوق الله تعالى أو المجتمع مثل : جرائم شرب الخمر أو فعل الفواحش أو الشروع في اللواط أو التعرض للقرآن الكريم أو الإستهزاء بعلماء المسلمين .^(٣٩)

هوامش

(١) وعلى سبيل المثال : إدعى أحمد عبد الله معتوق عيسى البرصوى على فرج عبد الله معتوق جعفر .. أنه تشاجر معه بطريق أبى قير فضربه بسيف بين أصابعه بيده اليسرى شقت كفه وأسالت دمه وضربه بحجر على خده الأيمن ضربة أسالت دمه ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك قيل أجاب بالإعتراف بذلك وأن السبب لذلك أنه قال له كلام بلغة التركىة يعنى يامعرض وهاش عليه بالسكين وأدب على ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٢٢ صفحة ١١١ مادة ٢٦٣ . وقد حكم القاضى بتعزير المدعى عليه فى أكثر من دعوى جرح وذلك بعد إثبات المدعى دعواه بالبينه ، سجل ٤٥ صفحة ١٢٣ مادة ٢١٩ - سجل ٥٨ صفحة ٨٨ مادة ١٦٠ . وعلى سبيل المثال : إدعى يوسف اليهودى الديانة المعروف بابن مريم على يعقوب بن إسحاق اليهودى الديانة أنه تعدى عليه وضربه بيده على وجهه ويطالبه بذلك ... قيل فأجاب بالأنكار وكلف المدعى البيان فى ذلك فأحضر وسألتهما الشهادة بما يعلمانه فى ذلك فشهدا أن كلا منهما ضرب صاحبه شهادة شرعية لدى سيدنا الحاكم المشار إليه ثبوتاً شرعياً ووجب عليهما التعزير " ، محكمة الاسكندرية الشرعية : سجل ١١ صفحة ٦٠ مادة ٢١١ ، وأيضاً : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٥ وحيث لم يحكم القاضى بتعزير المدعى والمدعى عليه لأنه لم يشهد على تضاربهما سوى شاهد واحد . ويضح من الوثائق أنه لم يكن يعتد بمسألة البادىء بالضرب فى حكم التعزير ، وأن العبرة بقيام البينة على وقوع الضرب من كل منهما فإذا لم تقم البينة على تضاربهما أو قيام أحدهما بضرب الآخر فإن الدعوى كانت تنتهى بالصلح أو المنع من المعارضة ، محكمة بولاق : سجل ٢٤

صفحة ١٣٤ مادة ٥٤٠ . محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة
١٩٥ مادة ٥٩٣ .

(٢) وعلى سبيل المثال : " حضر الرئيس أحمد بن مضان المغربي القاطن بالثغر وأخبر أن شخصا يدعى مبارك عقال البدوي تعدى عليه قبل تاريخه وشكاه إلى حاكم سياسة بغير طريق شرعى فقبض عليه وجلد ظلما وعدوانا ... سيل عن ذلك فأقر وإعترف بأنه شكى الرئيس أحمد إلى حاكم سياسة بمقتضى أنه شكاه الآخر إلى حاكم سياسى بغير طريق شرعى فلم يصدقه الرئيس أحمد وبقي مبارك تحت ما يوجبه الشرع الشريف وكتب بذلك ضبطا للواقع ليراجع عند الاحتياج ويعرض على من له ولاية الأمر " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥٩ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ . وفى دعوى أخرى بنفس المحكمة حكم القاضى بتعزير المدعى عليه لقيامه بالوشاية بالمدعى أمام حاكم سياسة مما ترتب عليه إلحاق الضرر بالمدعى، سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ ، ٢١٠ مادة ٧١٠ . وفى دعوى أخرى إنتهت بالصلح وكان المدعى عليه قد قام بالشكوى ضد المدعى أمام حاكم سياسة مما ترتب عليه تغريم المدعى أربعين قرشا بواسطة حاكم سياسة ، محمة الباب العالى : سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ وأيضا " إدعى الرئيس على إسماعيل على غريمه على بن حسين بأنه تعدى على المدعى وشكاه للصوباشى ببولاق وأوقع القبض عليه بسبب شكايته وضربه وأغرمه بسبب ذلك خمسة قروش .. فأجاب بالإتكار فطلب من المدعى البيان فأحضر كل من ... فأقاموا شهادتهم بمعرفة المتداعين المعرفة الشرعية وأن المدعى عليه شكى المدعى للصوباشى ببولاق وأوقع القبض عليه بسبب شكايته وضربه وأغرمه خمسة قروش وأمر بمقابلة المدعى عليه فى ذلك المقابلة

الشرعية وخرج تحت المقابلة الشرعية " ، محكمة بولاق : سجل ٤١
صفحة ٣٧٣ مادة ٨٨٠ ، وأيضا محكمة البرمشية : مسلسل ٧٠٨ صفحة
٣٦ مادة ١٥٢ ، محمة الزاهد : مسلسل ٦٦٩ صفحة ٧ مادة ٣٢ .

(٣) وعلى سبيل المثال : فقد إدعى زميان على ندى بأنه شكاهما إلى حاكم
سياسى وقام بتغريمهما مائة ريال ، وطالب المدعيان بالحكم على المدعى
عليه بهذا المبلغ وقد حكم القاضى بمنع المدعين من معارضة المدعى عليه
لأنه لاوجه لإلزام المدعى عليه بهذا المبلغ طالما كان التغريم بواسطة حاكم
سياسى ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٠١ صفحة ١٤٣ مادة ٢٧١ . ومع
ذلك ففى محكمة أخرى حكم القاضى بإلزام المدعى عليه بمبلغ الغرامة
للمدعى " لدى الحنفى إدعى يونس بن إبراهيم على غريمة نصر بن على
بمبلغ قدره من الفضة عشرة قروش بسبب أنه تعدى عليه وشكاه للسياسة
المرّة بعد المرّة والكرّة بعد الكرّة تعديا وشاه بغير طريق شرعى .. وطلب
من المدعى البيان فأحضر كل من ... فأقاما شهادتهما وأنه شكاه للسياسة
المرّة بعد المرّة وأغرّمه العشرة قروش بغير طريق شرعى ... وألزم
المدعى عليه بالعشرة قروش للمدعى إلزاما شرعيا وخرجا على ذلك " ،
محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٩ صفحة ٧ مادة ٣٢ .

(٤) فقد قام المدعى عليه بدفع مبلغ سبعين قرشاً إلى بعض الأشخاص الذين
كانوا فقد غصبوا زوج من الطبنجات من المدعى ، وقد حكم القاضى بتسليم
الطبنجات إلى المدعى وعدم إلزامه بالمبلغ الذى دفعه المدعى عليه
للخاصين ، وذلك لأن المدعى عليه أقر بملكية المدعى للطبنجات ، محكمة
الباب العالى : سجل ١٣٣ صفحة ٢١ مادة ٣ . وقد تضمنت بعض الوثائق

حكم القاضي بتعزير الغاصب كما في محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل
٢٧ صفحة ٥١٥ مادة ١٠٩٧ - سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ ،
محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٨٤ مادة ٥٥٤ .

(٥) وعلى سبيل المثال : ففي دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بنهب دار
المدعى وغصب بقرة منها فقد أصدر القاضي حكمه بمنع المدعى من
معارضة المدعى عليه . وكان المدعى قد حصل على فتوى من المفتى
الحنفى بأن يحكم القاضي لواضع اليد الذى قدم البينة على الشراء من المالك
وذلك لأن تلك البينة مقدمة على بينة الملك أى البينة التى قدمها المدعى
على ملكيته للمغصوب ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٠٩ صفحة ١٦١
مادة ٢٩٥ .

(٦) وعلى سبيل المثال : " إدعى الأجل المحترم الشمسى محمد ابن المرحوم
على الشهير نسبه المبارك بابن كرايم من معلمين الثغر فى التفاصيل على
أخويه ... أنهما فى يوم تاريخه تعديا على نول له مركب عليه تفاصيل
حرير واقتلعا منه رف المعد لعمل التفاصيل ويطالبها بذلك وبما يترتب
عليهما .. قىلا عن ذلك فأجابا بالإعتراف بذلك وأن الرف المذكور ملك
لأحمد المدعى عليه وأنه كان عنده على سبيل العارية وأنه حصل بينهم
خصام فاقتلعا الرف من على النول وأخذاه صاحبه أحمد المذكور .. فطلب
منهما البيان على ملكية أحمد للرف المذكور فخرجا و عادا ولم يحضرا بينة
تشهد لهما بذلك وطال بينهم التخاصم بالمجلس ... وألزم بالرف المدعى به
المذكور .. " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة
٤٣٦ . وقد ذكر الرملى أنه لايلزم من وضع اليد الملك لأن اليد متنوعة :

يد إستعارة ويد إستيداع ويد إستتجار وإرتهان ويد غصب ، وتسمع الدعوى على الغاصب ولو لم يكن المغصوب فى يده وقت الدعوى ، الفتاوى الرملية، ج ٢ ص ٢٨ ، ٥٥-٥٦ ، وأيضاً : ابن نجيم : الأشباه والنظائر ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٧) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الحنفى إدعى الحاج على ابن المرحوم الحاج على من أهالى ناحية ... بولاق المنوفية على المكرم عبد الخالق أحمد من أهالى ناحية سكة الثلاث ببولاق المذكورة أن المدعى قبل تاريخه مباع له فرس وأنها ضاعت وقد وجدها الآن تحت يد المدعى عليه ويطالبه بذلك فأجاب بالإعتراف فى وضع يده على الفرس وأنه اشتراها من رجل يدعى ولى حاضر معه بالمجلس وكلف المدعى بثبوت دعواه فخرج وعاد وأحضر كل من ... وشهد له كذلك شهادة شرعية وعرف المدعى عليه أنه حيث كان الأمر كذلك على المدعى عليه رفع يده عن الفرس وتسليمها للمدعى المذكور " ، محكمة بابى السعادة والخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ٢٠٢ مادة ٤٧٢ .

(٨) وعلى سبيل المثال : " إدعت الحرمة سندس خاتون المدعوة زينب بنت محمود بن ظريف من أهالى ناحية أدون بولاية أناضول بالديار الرومية على فخر أمثاله الحاج على بن المرحوم الحاج عمر الخربطلى بأن المدعى عليه واضع يده على سندس المدعية زينب المدعية المذكورة بطريق الرق والعبودية وأنها حرة من أحرار المسلمين ووالدها الحاج محمود المذكور ووالدتها رازية القاهرة الأصل وتطالب الحاج على المدعى عليه المذكور برفع يده عنها وإطلاق سبيلها .. فأحضرت .. فأقام كل واحد منهما شهادته

على إنفراد بمفرده أن سندس المدعوة زينب المدعية المذكورة والدها الحاج محمود ووالدتها رازية هم من أهالي مدينة أدون المذكورة وأنها حرة ويشهدان بذلك .. وعرف المدعى عليه المذكور أنه حيث تثبت لديه حرية سندس المدعوة زينب المدعية المذكورة بشهادة البيئة فاللزم رفع يده عن المدعية المذكورة وتخليه سبيلها وأمره بأن يرجع على بايعه بما قبضه من ثمن " ، محكمة الصالحية النجمية : مسلسل ٥٢١ صفحة ٧٨ مادة ٢٠٧ .

(٩) وعلى سبيل المثال : فقد حكم القاضي في كثير من دعاوى غصب الأراضي الزراعية بمنع المدعى من معاوضة المدعى عليه الغاصب وذلك لمرور عشر سنوات أو أكثر على وضع اليد ، محكمة الباب العالي : سجل ٢٧٥ صفحة ١٥ - مادة ٢٤ - سجل ١٧٥ صفحة ١٦٤ مادة ٢٧٣ - سجل ٢٧٥ صفحة ٢٤٦ مادة ٦٤٦ . ولكن كان للقاضي أن يحكم للمدعى إذا قدم البيئة على ملكيته للشيء المغصوب إذا كان منقولا ولو رفعت الدعوى بعد إحدى عشرة سنة من واقعة الغصب ، محكمة الباب العالي : سجل ٢٧٥ صفحة ٥٧ مادة ٣٢ . وقد أشار الرملي إلى فرمان سلطاني تضمن منع القاضي من سماع الدعاوى بعد خمس عشر سنة واستثنى من ذلك مال اليتيم والوقف والغائب ، الفتاوى الرملية ج ٢ ص ٧٠ ، وقد ذهب أبو الليث السمرقندي إلى أن من زرع أرض غيره بغير إذنه يكون غصباً موجباً للرد لا للضمان عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن الغصب الموجب للرد عنده هو إثبات اليد على مال الغير على وجه التعدي بدون إزالة اليد أما الغصب الموجب للضمان عنده فهو إزالة يد المالك أو واضع اليد عن المال بفعل في العين . وخلافاً للسمرقندي فقد مال متأخرو الأحناف إلى توسيع دائرة الضمان في غصب العقار ، راجع : السمرقندي : تحفه الفقهاء ، ج ٣

ص ١١١، ١٢١ . أخوزاده : حاشية الدرر على الغرر ، ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٩ .

(١٠) وعلى سبيل المثال : " إدعى محمد الدواوى على على بن أبى بكر المعربى بالنهار بالثغر أنه فى يوم تاريخه توفى رجل من المسلمين وحضر جماعة من الفقهاء والعلماء دفنته وكانوا يقرأون على قبره شيء من كتاب الله العظيم فحضر إليهم على المذكور وهو سكران خمرا وقال لهم خلى قرانكم يحيى الميت المذكور وجعل المدعى المذكور حرامى معرض ملعون .. فسأل عن ذلك فأجاب بالإتكار وطولب المدعى بالبيان فأحضر ... واستشهدهم المدعى المذكور أما الفقيهيين المذكورين فشهدا بسب الفقهاء والعلماء وجمع عامة وأما موسى ... وشهدوا أنه سكران وسجن فى سجن الشرع الشريف الى أن يصح من السكر " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧ صفحة ٢٣٩ مادة ٥٨٨ . وفى دعوى جرح ضد أحد أفراد عزبان وبعد قيام المدعى عليه بإثبات الواقعة بالبينه فقد حكم القاضى " فيبقى تحت يد حاكمه الى أن يتضح الحال إن مات الموكل أو عاش وبقي تحت ما يقتضيه الشرع الشريف وسلمه زابطه الامير اسماعيل أغا سردار عزبان وسجن عنده " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٤ صفحة ٧ مادة ٩ . وفى دعوى غصب أخشاب من إحدى المراكب فقد حكم القاضى بحبس المدعى عليهم وكانا من عربان الصيفى " فكلف الرئيس محمد المدعى البيان على ذلك وطلب الرئيس محمد المهلة لحضور بينة تشهد له بما إدعاه فأمهل ثلاثة أيام وحبس كل من الحاج على وسليمان فى سجن الشرع الشريف وانتقضت المدة ولم يحضر الرئيس محمد من يشهد له وخلى سبيل الحاج على وسليمان المذكورين " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٢٧٨ مادة ٤٨٧ .

(١١) وعلى سبيل المثال : "إدعى على محمد زين الدين المصرى القصاب بالشغل على شهاب الدين بن يوسف التروجى عرف بابن الدرورى أنه تعدى عليه من مدة ثلاثة أيام تقدمت وأخذ من حوشه بالنجع الغربى خروف وعنز ويطاليه بذلك قيل فأجاب بالإتكار بأنه وجدهما قريب من الحوش وأخذهما وأعطاهما لعلى اللقانى القصاب فذبح الخروف ودفع له من ثمنه ثمانية أنصاف وباقى عنده العنز وأحضرت العنز المذكور وأسلمها المدعى عليه للمدعى فتسلمها منه التسليم الشرعى وألزم بدفع ثمن الخروف واعتقل عليه محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٩٩ مادة ٤٦٩ . وفى دعوى غضب حمار حكم القاضى بالإلزام المدعى عليه " بعودة الحمار المذكور واعتقل عليه بسجن الشرع الشريف "، وقد تكرر ذلك فى دعوى غضب أخرى ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٣٨ مادة ١٧٦ - سجل ٨٨ صفحة ٣٤٨ مادة ٤٣٦ . وفى دعوى غضب أخرى : " لدى الحاكم الحنفى إدعى فايد بن على الطحان على شرف الدين بن محمد النجار وعلى محمد بن سلامة أبى الخير كلاهما من الخوالد من ناحية الخراب بالقليوبية بأنهما ... تعديا عليه وأنهما أخذتا منه جملا ... وبردة حمرا ... وحراما ... فطلب من المدعى المذكور اليام على ذلك فأحضر ... فأقاما شهادتهما ... وألزم المدعى عليهما المذكورين تسليما شرعيا وخرجا فى رضا على ذلك واختار اعتقالهما على ذلك فاعتقلا " محكمة الباب العالى : سجل ٨٥ صفحة ٢٧٩ مادة ١٤٥٣ . وهكذا يتضح أنه كان يمكن للقاضى الحكم بحبس المدعى لتنفيذ حكم الإلزام ولو لم يطلب المدعى ذلك .

(١٢) وعلى سبيل المثال : فى دعوى غضب جمل وبعد أن احضر المدعى البينة أمر المدعى عليه المذكور بإحضار الجمل المذكور للمدعى وتسليمه ذلك

واختار اعتقاله عليه فاعتقل بأمر الحاكم المشار إليه " محكمة جامع المحاكم
مسلسل ٥٤٩ صفحة ١٢١ مادة ٤٢٢ . وأيضا : " لدى الحاكم الحنفى إدعى
الحاج ناصر ابن المرحوم شحاذ بن بدر الدين التاجر بقياسارية المرحوم
الوزير سنان باشا بيولاق على غريمه الحاج على بن محمد بن سلامة
الإبنابى بأن المدعى عليه أمس تاريخه وضع يده للمدعى المذكور من منزل
نسيبه جمال الدين سلامة من أهالى ميت عقبه الكاين بميت عقبه على
جاموسة نتاج جاموسة له جارية فى ملكه وطالبه بإحضارها وتسليمها له إن
كانت موجودة أو بقيمتها إن كانت مفقودة ... أجاب بالإعتراف فى وضع
يده على الجاموسة المذكورة وأنها جارية فى ملكه فلم يصدق جمال الدين
على ذلك وكلفه المدعى المذكور لإثبات دعواه فطلب منه البيان فخرج
ليحضر من يشهد له بذلك تم عاد و صدق كل من جمال الدين و على
المذكورين على جريان الجاموسة فى ملك الحاج ناصر الدين المذكورة
التصديق الشرعى وألزم المدعى عليه المذكور بإحضار الجاموسة و
تسليمها للمدعى حيث كانت باقيه تحت يده إلزاما شرعيا وخرج فى الرضا
على ذلك تم إختار اعتقاله على ذلك فاعتقل له على ذلك " ، محكمة بولاق :
سجل ٤١ صفحة ٣٩ و ٤٠ مادة ٩٦ . وتضمنت الكثير من دعاوى الغصب
أو خيانة الامانة أو الغش حكما بإلزام الفاعل بالقيمة أو الثمن ، و على سبيل
المثال : محكمة بولاق : سجل ١٧ صفحة ٩٢ مادة ٤٧٩ ، محكمة بابى
السعادة و الخرق : مسلسل ٤١٥ صفحة ٢٠٢ مادة ٤٧٢ ، محكمة الزاهد :
مسلسل ٦٨١ صفحة ١٤٠ مادة ٣٥٣ محكمة أثيرمشية : مسلسل ٧٠٨
صفحة ١١ مادة ٥٠ . وفى دعوى أخرى طلب المدعى بإلزام المدعى عليه
بقيمة النقص لأنه غشه فى الميزان ، وقد رفض القاضى طلب المدعى و
منعه من معارضة المدعى عليه و عرف المدعى المرقوم أنه حيث كان

الأمر كما ذكر و تسلمه الدخان من نحو ستة أشهر و سافر بذلك إلى مصر
(المحروسة) و خزن ذلك بحاصله أخرجه ووزنه ووجد النقص فلا عبرة
بدعواه لبعد المسافة و الأسفار فلو وزنه في الحال قبل سفره إعتبرت دعواه
لنقص لو قدر وقوعه و اللازم على المدعى عليه المرقوم الحلف الشرعى
ووجه عليه اليمين وحلف بالله العظيم " محكمة الصالحية النجمية : ٥٢١
صفحة ٢٦٣ مادة ٥٣٤ .

(١٣) وعلى سبيل المثال : " إدعى يوسف بن عبد الله الصابغ على حمودة بن عبد
العزیز الجمال أنه جمال عنده و تأدى كرا جماله و قدره خمسة و ستون
نصفاً قيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالإعتراف بذلك و أنه
صرف ذلك على جماله فلم يصدق المدعى المذكور على ذلك و خرج فى
الرضا على ذلك و اعتقل عليه بسجن الشرع بطلب من غريمه " ، محكمة
الإسكندرية الشرعية : سجل ٥ صفحة ٩٦ مادة ٢٦١ . و أيضا " اعتقل
شاهين بن عياد النور لعلی بن الحاج محمد هشاشة على سبعين نصف
باعترافه له بذلك بسجن الشرع الشريف بطلب من غريمه المذكور " ، سجل
٩ صفحة ١٦٥ مادة ٤١٧ و فى دعوى أخرى إعترف المدعى عليه بتسلمه
مبلغ من المال على سبيل الأمانة من المدعى و لم يمهله المدعى مهله لرد
المبلغ " وسأل كل من المتداعين مولانا أفتدى حكم الله فى ذلك فعرف
المدعى عليه بأنه حيث إعترف بذلك و لم يمهله كما شرح فهو ملتزم بالمبلغ
المذكور ... و سجن بسجن الشرع الشريف على ذلك بطلب من المدعى "
سجل ٧٠ صفحة ٩٣ مادة ١٦١ . و أيضا : سجل ٥ صفحة ٢٣٧
مادة ٥٥١ - سجل ٥ صفحة ٢٤٧ مادة ٥٧٠ - سجل ٧ صفحة ٣٩٠ -
سجل ٢٧ صفحة ١٦٦ مادة ٣٠٢ - سجل ٩٨ صفحة ٣٦٤ مادة ٥٦١ -

سجل ٩ مواد ٥٣٧ و ٥٣٨ . و أيضا محكمة الباب العالي : سجل ٨٥
صفحة ٢٤١ مادة ١٢٣٢ و أيضا : " إدعى عبد العزيز سليمان بن عبد
الواحد على الحاج ناصر الدين حسن من أهالي ديرب السوق بالشرقية أنه
يستحق بدمته خمسة و ستون نصف قرش قرض شرعى و يطالبه بذلك
سبل فأجاب بالإعتراف و اختار اعتقاله فأمر باعتقاله فاعتقل " ، محكمة
الصالحية النجمية : مسلسل ٤٤٠ صفحة ٣٢١ مادة ١٦٧٨ ، و أيضا
صفحة ٤٠١ مادة ٢٠٦٩ ، محكمة بولاق : سجل ١٧ صفحة ٣١١ مادة
١٥٧٣ . و قد يرضى الدائن بعدم حبس المدين رغم حكم الإلزام ،
وعلى سبيل المثال : " لدى سيدنا الحاكم الحنفى إدعى عمر بن عبد الله
الحبال على محمد بن منصور بن محمد القشاشى بدينارين ذهباً جديداً من
سبعة دنائير حاليه عليه و كفاله عن شريكه أحمد و عبد الكريم القشاشى و
يطالبه بذلك فأجاب بالإعتراف فى ذلك بالإلزام من الحاكم المشار إليه أعلاه ،
محكمة الزاهد : مسلسل ٦٦٣ صفحة ٥٧ مادة ١٥٤ .

(١٤) وعلى سبيل المثال : " لدى الحنفى إدعى المحترم أحمد حجازى على عمر
بن سلامة أنه فى يوم تاريخه تعدى على حمار له وهو مع ولد مراهق
وأخذه ودفعه لرجل عربى ... فأجاب بالإعتراف فى أخذ الحمار المرقوم
وتسليمها للرجل العربى المذكور وهو مع الولد المذكور خوفاً من العربى
المرقوم ولم يصدق المدعى المرقوم على خوف المذكور وأنه فعل إفتراً
منه عليه وقصد بها أذيته ولما ثبت مضمون ما شرح أعلاه ... أمر المدعى
عليه بإحضار الحمار وتسليمها للمدعى ولم يمثل فعند ذلك أمر مولانا
الحاكم المشار إليه بتعزيره التعزير الشرعى اللائق له الزاجر له ولأمثاله " ،
محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٨٤ مادة ٥٥٤ . وأيضا "

إدعى التاجر المكرم البدرى حسن ابن الخواجا الأجل النورى على محمد
المغربى على أحمد بن رمضان المغربى الدلال أنه من ناحية شهرين تقدم
على تاريخه تعدى وأخذ من حاصل المدعى ستة أبواش من الفخار المغربى
مملوء بالزيت الطيب .. فأجاب بالإتكار وكلف المدعى البيان على ذلك
فأحضر .. وسألها الشهادة بما يعلمان فى ذلك فشهد الأول وهو عمر بأنه
عاين بحاصل أحمد المدعى عليه بوشين فخار مكتوب عليهما حسن مسلم
فقال له هذان لحسن فقال له المدعى عليه أن أخذتهما من حاصله واسترني
وشهد التالى بأنه عاين المدعى عليه وعلى كتفه بوش فنظر حسن المدعى
المذكور فتوارى عنه فقال له محمد المذكور لأى شىء تواريت منه فقال له
هذه لحسن وعائين فى حاصله المذكور بوشين مكتوب عليهما حسن مسلم
فسأله عنهما فقال له هذه لحسن وعائين فى حاصله المذكور بوشين مكتوب
عليهما حسن مسلم فسأله عنهما فقال هذان لحسن أخذتهما من حاصله
واسترني ... وثبت لدى سيدنا الحاكم الشرعى الشافعى المشار إليه ما
وافقت البينة المذكورة الثبوت الشرعى بالطريق الشرعى ووجه على
المدعى عليه المذكور التأديب "محكمة الإسكندرية : سجل ٢٧ صفحة
٥١٥ مادة ١٠٩٧ ، وأيضاً : سجل ٦٠ صفحة ٢٩٨ مادة ٥١٢ .

(١٥) وعلى سبيل المثال : فى دعوى سكر جرى إثباتها بالبينة بعد إنكار المدعى
عليه فقد إنتهت بالحكم بتعزير المدعى عليه بناءً على طلب المدعى ،
محكمة الباب العالى : سجل ٥٧ صفحة ١٦ مادة ٥٨ . وفى دعوى أخرى
إكتفى القاضى الشرعى بالتثبت من قيام المدعى عليه بشرب الخمر " إدعى
الزنى حسن بابن باكير بطريق وكالته الشرعية عن القهوجى الحاضر معه
بالمجلس على حسين بن عبد الله بأن المدعى عليه المذكور تعدى على

الموكل المذكور يوم تاريخه وضربه بدسوس في ظهره وأن المدعى عليه المذكور بفيه رائحة الخمر وطالبه بما يترتب على ذلك فستل عن ذلك فأجاب بالإتكار فطلب من المدعى البيان فأحضر ... وشهدوا الشهادة الشرعية بوجه المدعى عليه أنه تعدى وضرب القهوجي المذكور بدسوس على ظهره أضر بحاله شهادته شرعية مقبولة ثم حضر وشهدوا لدى مولانا المشار إليه بأعلاه بوجه المدعى عليه المذكور بفيه رائحة الخمر شهادة شرعية مقبولة " ، محكمة الباب العالي : سجل ٢٩ صفحة ٥٣١ مادة ٢٨٠٠ . رغم أن القاضى الشرعى كان يتولى التحقق من وقوع الجريمة والحكم فيها وذلك فى مسائل الحدود والتصاص . وأيضاً وقفنا على أحكام تضمنت توقيع حد القذف ، ونلاحظ أن يمين المدعى عليه بالقذف كانت أداة نفي كافية للحكم بالبراءة كما فى سجل ١٩ صفحة ٢٥ مادة ٢٦ من محكمة الباب العالي . وقد ذهب أستاذنا د. محمد سليم العوا إلى أن عقوبة شرب الخمر تعزيرية وكذا عقوبة الردة حيث لم يرد بشأنهما عقوبة محددة فى القرآن الكريم كما اختلف تقدير عقوبة الجريمتين فى السنة النبوية وآثار الصحابة . أما حديث " من بدل دينه فاقتلوه " فقد أريد به إباحة قتل المرتد تعزيراً ، راجع : د . محمد سليم العوا : فى أصول النظام الجنائى الإسلامى ص ١٣٩-١٤٦ ، ١٦١-١٦٦ .

(١٦) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الحنفى إدعى المعلم الأجل سويدان محمد حجازى الكرا فى مصر القديمة على ... (غير واضح) وياقوت بن عبد الله الأود من أتباع مصطفى أنهما تعديا عليه يوم تاريخه وهما سكرانان بخمر مع رجل شاب وصبى أمرد ودخلوا عليه الفاخورة الكائنة بمصر القديمة بعد صلاة العصر وهجما بيد ... سكين مسلولة وعصاه وبيد ياقوت

سكين وعصاه وضرباه وقطعا قميصه وأخذا له من على وتد الفاخورة ملوطة وعرفشينا أسكندرانيا ودفعوا الملوطة والعرفشين للرجل الشاب والصبي وذهبا بهما ... أجابا بالإتكاف فشهد عليهما بوجود رائحة الخمر في فيهما المعلم على سالم وعبد الرحمن خليل محمد الناضوري وأحضر المدعى كلا من .. وشهد كل منهم أن ابن أحمد وياقوت تعديا على المدعى يوم تاريخه وهما سكرانان بخمر ويبد كل منهما سكين وعصاه مع رفيقهما المذكورين وضرباه وقطعا قميصه وأخذا له من على وتد الفاخورة ملوطة وعرفشينا بغير طريق شرعى بعد صلاة العصر الشهادة الشرعية المقبولة وبقياً تحت التعزير وأشهدا على أنفسهما الإشهاد الشرعى أنهما يمشيا من تاريخه الطريق الحميدة ويسلكا المناهج السديدة " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ٣٨٤ مادة ٢٠٤٠ ، ويتضح من الوثيقة أن التعزير كان عقوبة الضرب وتمزيق قميص المدعى وإلا فإنه لامعنى لتوبة المدعى عليهما . وإتفق الفقهاء على أن التوبة تسقط حد الحرابة واتفقوا على عدم سقوط حد القذف بالتوبة . تم إختلف الفقهاء فى أثر التوبة على حدود السرقة والزنا وشرب الخمر ، فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى عدم سقوط الحدود المذكورة بالتوبة وهو ما يلتقى مع أحد آراء الشافعية ، وذهب الحنابلة والظاهرية وبعض الشافعية إلى سقوط حد السرقة بالتوبة قبل رفع الأمر للقضاء ، وسقوط حدى الزنا والخمر بالتوبة قبل أو بعد رفع الأمر للقضاء ، راجع : د. محمد سليم العوا : فى أصول النظام الجنائى الإسلامى ص ١١٣-١١٧ . محمد أبو زهرة : العقوبة ، ص ٢٤٠-٢٤٩ .

(١٠) وعلى سبيل المثال : " إدعى على بن الله على رمضان بن عبد الله أنه مر بباب رشيد بالتغر فأخذ فضية حمام فقال له شخص هاتها وأقسم عليه بالنبى

صلى الله عليه وسلم فامتنع من أعطائها له وسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ليس على من البنى وأنه شرب الخمر وسيل عن ذلك فأجاب بالإتكاف فشهد على شرب الخمر وسب النبي صلى الله عليه وسلم ... وأعذر إليه في شهادتهما ولم يبد دافعاً ولا مطعنأً شرعياً وزكى المذكوران التزكية الشرعية وحد الحد الشرعى على شرب الخمر وتاب لله تعالى مما صدر منه قايلاً أشهد أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله وبريء من كل دين يخالف دين الاسلام " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة ٦٦٠ . وفي دعوى أخرى سبق الإشارة إلى موضوعها قول المدعى عليه " كتب المحكمة ليس فيها شيء له صحة وإنما المحكمة في صدور الرجال حتى أن كتاب القرآن ليس بشيء وإنما أخذ من صدور الرجال " وبعد إثبات الجريمة بالبينه " وبقي المدعى عليه تحت ما ترتب عليه بسبب ذلك التعزير الشرعى " ، سجل ٤١ صفحة ٣٥٩ مادة ٦٦٧ . وفي دعوى أخرى موضوعها الإستهزاء بالقرآن وسب علماء المسلمين وبعد إثباتها بالبنية فقد حكم بحبس المدعى عليه إلى حين إفاقته من السكر ، سجل ٧ صفحة ٣٩ مادة ٥٨٨ . وقد ذهب الرملى إلى أن حكم سباب النبي هو القتل حداً لردته ولاتوبه له ، ويعزر ولو بالقتل النصرانى الساب للنبي ، وإن ذكر قول بعض الأحناف في أن سباب النبي هو مرتد وحكمه حكمة المرتدين ، كما ذكر الرملى كفر من إستخف بالعلماء أو حقرهم ، راجع : الفتاوى الرملية ، ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، ج ٢ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ . ابن نجيم : الأشباه ، ص ١٨٩ - ١٩٢ . الشيخ زاده : مجمع الأنهر ، ج ١ ص ٦٩٨ - ٧٠٦ .

(١٨) وعلى سبيل المثال " إدعى احمد على ومحمد سالم على إبراهيم بن ناصر الدين الدمنهوري بأنه سكن في حارتهما الكاينة بالثغر السكندري بخط وكالة التفاح إمراه فاجرة تفعل الفاحشة تسمى عز وأنهما نهياه عن إسكانها حارتهما وجماعة من المسلمين المرة بعد المرة فلم ينته وأصر على ما هو عليه ولما أكدوا عليه النهى تحيل على ضررهم وأذاهم بغير طريق شرعى بأن اخذ ... وفصد إمرأته حتى خرج منها دمها فلوث به قميصها وأحضره إلى حاكم السياسة فحصل لهما بذلك الضرر بغير طريق شرعى وطلب ما يترتب عليه بالطريق الشرعى ... " ففى هذه الدعوى كان طلب المدعى هو تعزيز المدعى عليه لقيامه بالشكوى ضد المدعين أمام حاكم سياسه دون حق ، وقد أحضر المدعيان أربعة من الشهود " واستشهدهم عن ذلك فشهدوا بمعرفة عز المذكورة وأنها متصفة بالصفة المشروحة وأن محمد المدعى عليه أسكنها بالخط المذكور وأنه نهى عن إسكانها مراراً فلم ينته ... وأنه تعرض لأذية المدعين المذكورين بالشكوى لحاكم السياسة ... ثم وجه إلى المدعى عليه الإعتذار فلم يبد دافعاً ولا مطعنأ فبسبب ذلك ظهر إفتراؤه على المدعين ووجب عليه التعزيز بطريق شرعى " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ و ٢١٠ مادة ٧١٠ ، وأيضاً ، سجل ٣٦ صفحة ١٦١ و ١٦٢ مادة ٤٣٣ . وكان القاضى الشرعى يختص بإصدار إعلام شرعى يتضمن حضور إمرأتين وإعلانهما التوبه والندم على المعاصى وعمل وقف إبتغاء مرضاة الله تعالى ، محكمة البالب العالى : سجل ٣٧٥ صفحة ٥٧٥ مادة ١٩٢٤ . وذلك رغم أن الاحناف قد قرروا قبول الشهادة حسبة بلا دعوى فى حد الزنا وحد الخمر ، راجع : إبن نجيم الأشباه مص ٢٤٢ .

(١٩) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الحنفى إدعى المحترم الحاج محمد رستم ومنصور بن منصور على الحرمة ست الأهل وإيبتها الحرمة دلال المرأة بنت سالم فى كل قليل يتعرضان للمدعين المذكورين الإذابة والتعدى عليهما بالشكاية لحكام السياسة وأنهما يدخلان الرجال الأجانب لمنزلهما لفعل الفواحش والسرقة وقد نهامهما عن ذلك فلم ينتهيا وقد حصل لهما ولأهل محلها الضرر فأجابتا بالإتكار وكلفتهما ثبوت ما إدعياه فأمهلها لذلك وخرجا وعادا وأحضرا كلامن ... فأقاموا شهادتهم بأن ست الأهل ودلال المذكورين فى كل قليل يتعرضان للمدعين بالأذبة والتعدى بالشكاية والمعروف أنهما يدخلان الرجال الأجانب إلى منزلها المذكور لفعل الفساد والسرقة .. وطلب كل من المدعين المذكورين من مولانا الحاكم إجراء الشرع الشريف فى شأن ذلك ووجه على المدعى عليهما المذكورين أعلاه وأمرهما بالخروج من المحلة المذكورة وكتب ذلك ضبطاً للواقع ليراجع عند الاحتياج وليعرض على من له ولاية الأمر "محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥ . وأيضاً : " لدى الحاكم الحنفى إدعى على يونس بن عبد الله على محمد رجب خليل بأنه يجتمع على أمرأه تسمى شامة المرأة ببولاق مسفرة الوجه المرة بعد الأخرى من غير محرم فأجاب بالإتكار وكلفه البيان على ذلك فأحضر حمزه عبد الحى بن عبد الله ومحمد بن بركات الحداد وخضر سليمان بن أحمد فشهدوا فى وجه المدعى عليه بأنهم شاهدوا المدعى عليه يجتمع مع شامة المذكورة مسفرة الوجه المرة بعد الأخرى الشهادة الشرعية المقبولة بعد أن وجه له الإعذار فى البينة وأعذر فيها الإعذار الشرعى وفعل معه ما يقتضيه الشرع الشريف " ، محكمة بولاق : سجل ٩ صفحة ١٨٧ مادة ١٦١ لو قد لاحظنا فيما مضى أن النساء اللاتى إحترفن ممارسة الفواحش كن يلجأن إلى حماية حكام

السياسة وذلك لإيقاع الضرر بمن يتصدى لهم ولنشاطهم المحرم ، كما سبق : محكمة الإسكندرية : سجل ١٤ صفحة ٢٠٩ و ٢١٠ مادة ٧١٠ ، محكمة الزاهد : مسلسل ٦٨١ صفحة ٤٦٤ مادة ٦٧٥ .

(٢٠) وعلى سبيل المثال : " ادعى الجمال يوسف بن المرحوم الحاج على الشهد على كل من سلامة بن المرحوم يوسف خلف وناصر الدين بن المرحوم على الطلموى وشهاب الدين بن المرحوم عز الدين النشيني أنهم أمس تاريخه تعدوا على منزله فى غيبته ونزلوا إلى زوجته الحرمة سعدة بنت الحاج على وأرموها بالزنا وصاحوا عليها وقالوا لها عندك رجل أجنبى بن عاصى أخرجيه يا قحبة ومتلوها وصاحوا على زوجته ولم يجدوا غيرها أحد ولم يثبتوا ذلك .." وأحضر المدعى شاهدين فشهدوا بقول المدعى عليهم " وقالوا عندك رجل أجنبى يا قحبة أخرجيه من عندك وتبادلوها بالألفاظ القبيحة وتقدم رجل إصلاح وقرر طلب الصلح بينهم واصطلحوا بسبب ذلك صلحاً شرعياً " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١ صفحة ٣٢٨ مادة ٦٠١ . ورغم أن المدعى عليهم قد رموا المرأة بصريح الزنا فقد إنتهت الدعوى بالصلح على إعتبار أن جريمة المدعى عليهم كانت قذفاً بالتعريض يستوجب التعزير عند الأحناف ويجوز فيه الصلح أو التوبة . ولا يثبت الزنا بغير أربعة من الشهود الذكور ، ويجوز أن يكون شهود النفى من النساء . ويشترط فى القذف أن يقوم الجانى برمى المجنى عليه بالزنا أو نفى نسبه مع عجزه عن إثبات ما يدعيه ، ويرى أبو حنيفة أن القذف بالتعريض أو الكناية لا حد عليه وإنما يجب فيه التعزير ، بينما يجب فيه الحد عند مالك والشافعى إذا ثبت أن القاذف قد نوى بما قاله القذف أو قامت

القرائن على ذلك ، راجع : عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ،
ج ٢ ص ٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤٦٢ - ٤٦٧ .

(٢١) وعلى سبيل المثال : " ادعت عالية بنت خليل البطورس بحضور إبراهيم
على مبارك بن علي الباري البلقظري أنه تعدى عليها قبل تاريخه بنحو
خمس سنوات وخطفها من غيط بطورس ووطنها غصب وأزال بكارتها من
غير نكاح شرعي في حياة والدها عند العرب بالغيط واستمر معاشرتها
واحبلها وولدت من ولداً ومات وتطالبه بما يترتب بسبب ذلك وبمهر مثلها
قيل عن ذلك فأجاب بالإعتراف بأنه خطفها من بطورس المذكورة
وأحضرها البلقظري واستمرت عنده بحوش سكنه وأن إبراهيم المذكور عقد
نكاح عليها ببلقظري في حياة والدها المذكورة وكان والد المذكورة ببطورس
المذكورة فلم يصدقا على ذلك العقد المذكور وعرفه مولانا الحاكم المشار
اليه بأنه وإن كان هو عقد نكاح فهو باطل لعدم إذن الولي مع قرب المسافة
ولم يعقد المدعى عليه المذكور نكاح شرعي على المدعية المذكورة وخرجنا
على ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ٥٤
مادة ١٧٠. ويرى أبو حنيفة أن الشبهة في الزنا تثبت أيضاً بالعقد ولو كان
العقد متفقاً على تحريره وكان الفاعل عالماً بالتحريم ، ولكن أصحاب أبي
حنيفة لم يقولوا بشبهة العقد وهم في ذلك متفقون مع جمهور الفقهاء . وعقد
النكاح الباطل هو شبهة معقطة لحد الزنا عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف
ومحمد ومالك والشافعي وأحمد والظاهرية والزيدية ، راجع : عبد القادر
عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ، ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢٢) بين يدي الحاكم الشرعي الحنفى والحاكم الشرعى الشافعى إدعى الشيخ شهاب الدين أحمد ... على ابن ابن أخيه المرحوم الشيخ كريم الدين بن المرحوم الشيخ زين العابدين بأنه على غير الإستقامة ومرتكب المعاصى ويجتمع بالنسا الخاطيات ويزنى بهن فى محلات الفواحش ويتعاطى شرب الخمر ومتجاهر بذلك ويعترف به وتكرر ذلك منه المرات المتعددة ... فأجاب بالإعتراف فى جميع ما ذكره المدعى وأنه من تاريخه لم يعد لما صدر منه بوجه من الوجوه ثم أن مولانا الشيخ شهاب الدين سأل من الحاكمين المشار اليهما أعلاه إحضار جماعة من المسلمين ممن يعلمون حال كريم الدين المدعى عليه فأجاباه لذلك فطلع ثم عاد وأحضر (عدد كبير من الشهود) فأقام كل منه شهادته بأنه على غير الإستقامة ومرتكب المعاصى ويجتمع بالنسا الخاطيات فى محلات الفواحش ويتعاطى شرب الخمر وحكم كلا منهما بما ساغ له الحكم ومن موجه عند مولانا الحنفى توجيه التعزير على المدعى عليه لإجتماعه على النسا الخاطيات وتوجيه الحد عليه لتعاطيه شرب الخمر ومن موجه عند مولانا الشافعى التعزير على المدعى عليه أيضا لإجتماعه على النسا المذكورات وتوجيه الحد عليه أيضا لإعترافه بالزنا وشرب الخمر وأبقياه على إستيفاء ذلك " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ ، ١٩٢ مادة ٥٢٧ . ويشترط لصحة الشهادة فى الزنا أن تكون مقنعة لتقاضى ومن ذلك أن تكون محددة فى كفيه وقوع الزنا لإحتمال أن يريد الشهود بالزنا الجماع دون الفرع لأن ذلك يسمى جماعا حقيقة أو مجازا ولكنه لاوجب الحد . وأشترط أبو حنيفة لثبوت الزنا بالإقرار أن يقر الزانى أربع مرات بالزنا فى مجالس مختلفة ولو لدى قاض واحد ، أما مالك والشافعى فقد إكتفيا بإقرار واحد لثبوت الزنا ، راجع: عبد القادر عودة: التشريع الجنائى الإسلامى، ص ٤٣٣ .

(٢٣) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الشرعى الحنفى إدعى عبد الله نور الدين من ناحية بهرمس على رمضان بن عبد الرحمن من ناحية منيل روضة مصر القديمة بأنه فى يوم تاريخه قبض على ولده الصغير هو زهير المميز ودخل به فى سيسبان بزروع بروضة مصر وفعل فيه فاحشة وأدماه ... فأجاب بالإتكار فطلب من المدعى البيان على ذلك وخرجا على ذلك تم عاد وأشهد عليه المدعى عليه المذكور أنه إستغفر الله تعالى وتاب إليه ورجع وأنه لايفعل المحرمات ولا الفاحشة بأحد من خلق الله تعالى " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ٩٧ صفحة ١٨٢ مادة ٨٠١ ، وهكذا يتضح أن القاضى الشرعى قد قبل توبة المدعى عليه لإنهاء الدعوى ، وإذا كان المدعى لم يحضر البيئة على دعواه : فإن القاعدة هى أن التوبة لا تسقط الحد عند الأحناف ماعدا حد الحراية . وفى دعاوى الشروع فى اللواط فقد أصدر القاضى حكمة بالتعزير ، وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الحنفى حضر الزينى مستدوادار الصوباشى بمصر القديمة وأحضر صحبته عبيدين أحدهما يسمى نفسه دياب بن عبد الله والثانى سمي نفسه فرج بن عبد الله وحضر معه بالمجلس الحاج أحمد بن على وإدعى الحاج على العبيدين أنه فى يوم تاريخه ضربا الناس بعصى كانت معهما وقطعا على الناس الطريق ومنعهم من المرور وأنهما تعرضا لصبى أمرد ومسكاه وأرادا أن يأخذهما ويخرجا به إلى الخلا ليفعلا فيه الفاحشة فامتنع الصبى فضرباه فنهاهما المدعى عن ذلك فشتماه فأجابا بالإتكار وطلب من المدعى البيان على ما إدعاه فأحضر فشهدوا بطبق الدعوى فعند ذلك عزز العبدان المذكوران التعزير الشرعى اللايق بحالهما " . محكمة مصر القديمة :

مسلسل ٩٣ صفحة ٤ مادة ٢١ ، محكمة بولاق : سجل ٣١ صفحة ٨٧
مادة ٢٩١ ، محكمة الاسكندرية : سجل ٤١ صفحة ١٨ : مادة ٧٧٦ .

(٢٤) وعلى سبيل : " ادعى سعيد بن عبد الله الأسود شعبان على محمد منصور الصباغ أنه كان فى منزل سكنه قادوس من داخله تسعة عشر ديناراً ذهباً جديداً وأن المدعى عليه المذكور أخذ التسعة عشر ديناراً المذكورة من القادوس ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك قبل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالإتكار وكلف المدعى البيان عن ذلك وأمهل المدة الشرعية ولم يحصل منه ولم يثبت على محمد المدعى عليه المذكور شيء مما ادعى عليه وانفصل المجلس على ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١٤ صفحة ١٨٥ مادة ٦٢٨ . وفى دعوى أخرى فقد ادعى على أحد الأشخاص أنه تعدى على منزل سكنه ليلاً عن مدة ثلاثة أيام واختلس منها ثلاثة قمصان وهو قايم على التعمير بالخليخ الناصرى ووجد ذلك معه بخرجه فى تغر رشيد ... ولم يثبت كون القمصان لمدعى المذكور أعلاه بالبينة الشرعية ... ولم يحلف المدعى عليه المذكور وانفصل المجلس على ذلك " محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧ صفحة ٦ مادة ١٩ . وفى دعوى أخرى ادعى على شخص بسرقة بعض الأموال من المدعين ولم تكن لها بينه فطلب من المدعى عليه أداء اليمين " فحلف بالله العظيم الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم اليمين الشرعية الجامعة لمعانى الحلف شرعاً أنه لم يختلس من المعين المذكورين المبلغ المدعى به ولا بعضه ولا شيئاً منه " سجل ٣٦ صفحة ٤٥ ، ٤٦ مادة ١٢٣ . وثبتت السرقة بالبينة أو الإقرار ، ولا تثبت بنكول المدعى عليه عن اليمين عند أبى حنيفة وأحمد ومالك ، لكن الشافعى كان يرى ثبوت السرقة بنكول المدعى عليه عن اليمين وقيام

المدعى بحلفها . ويتضح من الوثائق المذكورة أن يمين المدعى عليه كانت أداة نفي في جريمة السرقة ، راجع في إثبات السرقة : عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامى ، ج ٢ ص ٦١٧ . وراجع فى توسع القاضى الشرعى فى درء الحدود : د. نور فرحات : التاريخ الاجتماعى للقانون ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ .

(٢٥) وعلى سبيل المثال : " ادعى فخر السادة الأشراف على بن السيد محمد على محمد على المعروف بابن عبد الرازق الحاضر بالمجلس أن المدعى عليه كان ليلة تاريخه قديماً الكاين بدار سكنه فاختلف له خرجه ... وكليم أحمر وطاقيه جوخ وأربعة ... (غير واضح) ويطلب بذلك وبما يترتب عليه فسيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالإعتراف والليالة المذكورة وأخذ الأشياء المذكورة بمقتضى أنه أذن له فيها فلم يصدق المدعى المذكور على صدور الإذن له وكلفه ثبوت ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٢٢١ مادة ٣٨٨ . وعلى سبيل المثال " ادعى المحترم الشيخ صالح بن المرحوم عمر الإندارى على الحاج عبد الله بن حميده الضعيفنى أن المدعى فى نحو عشرين يوماً كان معه جانباً من الدراهم وهى شريفين وعشرة ريال حجى ... ودفنها فى الأرض خوفاً من الضياع بجانب قبلة زاوية حمزة وهو مع المدعى عليه وأنه فتش عليهم فلم يجدهم فتشاجر مع المدعى عليه أنه دفنهم وهو بصحبته فأنكر ذلك ثم أقر له بذلك على يد رجل من المسلمين وطلب منه حلواناً على ذلك خمسة قروش ويطلبه بذلك قيل للمدعى عليه عن ذلك فأجاب بالإتكار وكلف المدعى ثبوت إقراره " وقد أحضر المدعى شاهداً " وشهد بوجه المدعى بأنه أقر واعترف له بأنه أخذ المبلغ المذكور الذى دفنه هو و المدعى ذلك على سبيل

إعتراف وطلب حلواناً خمسة قروش "وقد صدر الحكم بإلزام المدعى بالمبلغ بناء على تلك الشهادة مع يمين المدعى ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٧٠ صفحة ٦٧ مادة ١١٦ . وتسلم الشيء ينفي أخذه خفية ومن ذلك تمكين الجاني من الشيء أو السماح له بدخول محل المسروق . ولا يعتبر الأخذ خفية سرقة إلا إذا أخذ الجاني الشيء وهو عالم أن أخذه محرم وذلك بقصد تملكه ، راجع : عبد القادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي ، ص ٥٣٨ - ٥٣٩ ، ٦٠٨ .

(٢٦) وعلى سبيل المثال : " إدعت نجية المرأة السودا اللون مستولدة الحاج على العلقاوى على سعيد بن عبد الله الأسود اللون مملوك الحاج على العفيف أنه تعدى عليها ونزل بيتهما ليلاً وكان لها قميص أبيض وملوطة بيضاء ويسارى وملاك خامر وشال حرير بندقي وعرقين طرح وبقية أشياء أخرى وأنه شكته للجوالى بالثغر وأقر (أو اعترف - غير واضح) بالقميص والملوط واليسار وتأخر عنده باقى ذلك وتطالبه بذلك قيل فأجاب بالإتكار وقد أحضرت المدعية شاهدين على صدور الإقرار من المدعى عليه بالسرقة وأصدر القاضى حكمه بإلزام المدعى عليه برد الأشياء المذكورة ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ١٢٣ مادة ٥٨٦ . وفى دعوى أخرى إتهم فيها المدعى عليه بسرقة بعض الأشياء من سكن المدعى وقد أقر المدعى عليه بذلك وقام بتسليم المدعى بعض الأشياء وجرى إلزامه بباقى الأشياء ، سجل ٣ صفحة ١٨ مادة ٥١ . وثبتت السرقة بالإقرار ، واكتفى أبو حنيفة بإقرار واحد ، بينما ذهب أبو يوسف وكذا أحمد والزيديّة إلى وجوب إقرار المدعى عليه مرتين بالسرقة . وذهب أبو حنيفة إلى أن

الإقرار يبطل الشهادة وأن العدول عن الإقرار شبهة مسقطه لحد السرقة ،
راجع : عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي ص ٦١٥ - ٦١٧ .

(٢٧) ويتضح من الوثائق أن ألفاظ " قحبة ، معرص ، ملعون ، مفسود ، سايبة " كانت تدخل في نطاق القذف بالتعريض . ويتضح ذلك أيضاً من محكمة الزاهد : مسلسل ٦٧١ صفحة ٣٤٩ مادة ١٢٢٦ : فقد إنتهت إحدى دعاوى القذف لدى الحاكم الحنفى بالتعزير بعد ثبوتها بالبيينة بقول المدعى عليه لزوجة المدعى " قحبة وسايبة ومعرصة " . ومع ذلك فقد إنتهت إحدى دعاوى القذف بالتعزير رغم صريح القذف : " لدى الحنفى إدعى فخر أمثاله البدرى حسن بن المرحوم سليمان على رجب بن المرحوم محمد العمرانى الحاضر معه بالمجلس بأنه تعدى وجعله عرص وابن عرص وأنسبه للزنا فأجاب بالإعتراف فى أنه أنسب للمدعى للزنا كونه طلب أن يزنى بزوجه الحرمة المرأة الحاضرة معه بالمجلس فامتنعت عن ذلك فلم يصدق المدعى على ذلك وكلفه بالبيان على ذلك فلم يبينه وعجز عن البيان ووجه على رجب المذكور التعزير الشرعى اللايق حيث أنه لم يبين ما أنسب به المدعى المذكور " ، محكمه بولاق : سجل ٥٥ صفحة ١٨٤ مادة ٣٨٩ .
وفى دعوى أخرى أمام محكمة الإسكندرية : سجل ٤١ صفحة ٣٢٨ مادة ٦٠١ . تعدى المدعى عليهما على زوجة المدعى " وأرموها بالزنا وصاحوا عليها وقالوا لها عندك رجل أجنبى أخرجه يا قحبة وملكوها ... " وقد تبثت تلك الأقوال بالبيينة وثبت عدم وجود رجل أجنبى عندها ، وإنتهت الدعوى بالصلح رغم ذلك ، راجع نص الوثيقة بالكامل فى هذا المطلب وبخصوص حد الزنا .

(٢٨) وعلى سبيل المثال : " لدى الحاكم الشافعي إدعى أحمد طاهر بوكالته الشرعية عن محمد حسن لدى الحاكم الشرعي حسبا وكله بالمجلس على محمد بن علي أنه قال للموكل أنت يهودي يا أجرب كلب والله لا أعرف لك أب وطالبه بما يوجب الشرع الشريف فأجاب بالإتكار فالتمس يمينه على ذلك وحلف للشرع الشريف "محكمة البالب العالي : سجل ١٩ صفحة ٢٥ مادة ٢٦ . وهكذا فقد كانت يمين المدعى عليه أداة نفى كافية للحكم بالبراءة ويرى الشافعي أن نكول القاذف عن اليمين كان كافياً لثبوت الجريمة في حقه ، واختلف الأحناف في ذلك ، راجع : عبد القادر عودة التشريع الجنائي الإسلامي، ص ٤٩٠ . وأيضا : " لدى الحاكم المالكي إدعى شرف الدين شكور على حسن على علي بأنه تعدى عليه وسبه وجعله علق وعرض فأجاب بالإعتراف بالمقالة المرقومة في جوابه له حين قال يا علق يا معرض مصدق عليه ثم أقر كل منهما الإقرار الشرعي أنه لا يستحق على الآخر لا إستحقاقاً ولا دعوى ولا طلباً ولا فضه ولا ذهباً "محكمة بولاق : سجل ٩ صفحة ١٧٦ مادة ١٠٩٣ ، وهكذا فقد إنتهت الدعوى بالصلح لدى النائب المالكي ، ولا سبيل لتبرير ذلك سوى القول أن المدعى عليه لم يقصد القذف بما قاله بدليل أنه إنما كان يرد على المدعى قوله . وكما سبق فإن المالكية يوجبون الحد على القذف بالتعريض ، إلا أن الفتوى في المذهب الشافعي والحنبلي على عدم وجوب الحد في القذف بالتعريض وهو ما يلتقى مع رأي الأحناف ، راجع د. محمد سليم العوا: في أصول النظام الجنائي الإسلامي، ص ٢١٠ - ٢١٣ .

(٢٩) على سبيل المثال : في دعوى القتل المذكورة كان المدعى عليه قد جرح المجنى عليه " جرح بالسيف قطع بالجلد وفسخ العظم تم ضربه على الرأس

بالنبوت شج الرأس وقبض وحبس بدار الأوسية ضربه وتركه محبوساً
 ليموت " وقد تضمنت الوثيقة تسبيب الحكم بالدية " أنه أعذر لمن أقر ولموته
 بسبب مشترك ... باعتبار أنه لم يمت بضربة السيف ولا بالضرب الثاني
 والثالث بالنبوت " محكمة الباب العالي : سجل ٣١٢ صفحة ٣٢ مادة ٦٩ .
 والقتل بالحبس مع منع الطعام والشراب هو قتل شبه عمد يجب فيه الدية
 عند صاحبى أبى حنيفة لأن الحبس ليس وسيلة معدة لقتل ولكن الجانى منع
 بفعله الطعام والماء عن المجنى عليه . أما أبو حنيفة فلا يعتبره قتلأ عمداً أو
 شبه عمد لأن الموت حصل بالجوع والعطش والجانى لم يفعل سوى الحبس .
 ويرى مالك أن الفعل يعد قتلأ عمداً إذا كان على وجه العدوان ، ويرى
 الشافعى وأحمد أن الفعل يعد قتلأ عمداً إذا مات المحبوس فى مدة يموت فى
 مثلها غالباً ، راجع : عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الإسلامى ،
 ص ٧٢ - ٧٣ .

(٣٠) وعلى سبيل المثال : فى الدعوى المذكورة " إدعى الرايس حسن بن ...
 وهو الوصى الشرعى من قبل الشرع على يتيم أخيه محمود المقتول قبل
 تاريخه بالثغر على محمد ... وهو المنصوب من قبل الشرع الشريف قيماً
 عن كل من يوسف وابن أحمد الفران وخطاب ابن إبراهيم المتهمين فى قتل
 أخيه منصور . وذبحاء ولم يزل ذات فراش إلى أن مات وقال بصريح لفظه
 دى عند يوسف وخطاب ... وأن السامع معه بالتسمية كل من السيد أحمد
 بن السيد مصطفى حميد الجراح والسيد أحمد بن المرحوم السيد على الكاتب
 والمكرم على بن المرحوم حسين (وآخرون) .. وأعذر للمدعى عليه القيم
 المذكور فى البينة الشاهدة بالتسمية فلم يبد دافعاً ولا مطعناً شرعيين ..
 وقضى على خطاب بن إبراهيم المتوارى المرقوم بالقود فى القصاص عند

الظفر به وعلى جلد يوسف مائة جلدة وتخريبه سنة عملا في ذلك بما أفاده السادة العلماء "محكمة الاسكندرية الشرعية : سجل ٨٦ صفحة ٥٨ و ٥٩ مادة ٧٩. وقد أوجب الإمام مالك التعزير كلما إمتنع القصاص في النفس أو سقط لأي سبب وسواء بقيت الدية أم سقطت ، والتعزير عنده يكون بالجلد مائة جلدة والحبس لمدة سنة ، بينما لم يذهب باقى الأئمة إلى ماذهب إليه مالك : راجع : عبد القادر عودة : التشريع الجنائى الإسلامى ، ص ١٨٣ - ١٨٤ . ومع ذلك فقد ذهب بعض متأخرى الاحناف إلى جواز التعزير عند سقوط القصاص في النفس خلافاً لرأى أبى حنيفة .

(٣١) وعلى سبيل المثال : ففي دعوى إسقاط حمل مكتمل الخلقة لمكوته ستة أشهر ببطن أمه : فقد إنتهت الدعوى بإبراء المدعى للمدعى عليه . وسبب ذلك أن المدعى عجز عن إثبات دعواه بالبينة ، وكان قد أحضر بينة من قبل لكنها لم تشهد طبق دعواه فلم يقبلها القاضى ، محكمة الباب العالى : سجل ٣٦٩ صفحة ٢٦٣ مادة ٤٩ . ويرى المالكية والحنفية والشافعية أن الجنين يعد قد انفصل حياً عن أمه ولو انفصل لأقل من ستة أشهر مادام قد انفصل وفيه الحياة . وفيما يتعلق بإكتمال الخلقة : فإن الإمام مالك كان يرى أن الجانى مسئول عن إسقاط الحمل سواء كان الحمل تام الخلقة أو كان مضغة أو علقه أو دماً . أما أكثر فقهاء الحنابلة فقد إشتراطوا أن يكون الحمل الساقط فيه صورة آدمى . ويرى الشافعية وأبو حنيفة مسؤولية الجانى عما تطرحه المرأه إذا إستبان بعض خلقه ، راجع : عبد القادر عودة التشريع الجنائى الإسلامى ، ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٣٢) وعلى سبيل المثال : " إدعت بركة المرأة خطاب بن حسن على فاطمة

المرأة محمد على عرفت بينت الأقرع التراس بالثغر أنها تعدت عليها وضربتها وعضتها بغير طريق شرعى وسألت سؤالها عليه فسيلت فأجابت بالإتكار لذلك وطولبت المدعية البيان على ذلك فأحضرت بالمجلس ... وسألتهن الشهادة بما يعملون فأدوا شهادتهن أما الأول فأدى شهادته بالضرب وأنها عضتها فى أنفها وأما الثانى والثالث فأديا شهادتهما أنها عضتها فى أنفها ثم وقف بينهما متوسط صلح أصلح بينهما وشهدت على فاطمة المذكورة شهود على أنها تابت ورجعت إلى الله عز وجل مما صدر منها وأنها لا تعود لما صدر منها ومتى عادت سيكون عليها ما يراه ولى الأمر " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٧ مادة ١٢٦ ، وأيضاً سجل ١ صفحة ٢٩ مادة ١٣٦ ، وتتضمن تلك الوثيقة دعوى سب إنتهت بالصلح قبل قيام المدعى بإثبات دعواه . وفى دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بالشكوى ضد المدعى أمام حاكم سياسة وقيام حاكم السياسة بتغريم المدعى فقد إنتهت الدعوى بالصلح بين طرفيها ثم قام

المدعى بإبراء المدعى عليه وقبل المدعى عليه ذلك الإبراء ، محكمة الباب العالى : سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ . وفى دعوى أخرى جرى فيها الصلح رغم ثبوت الواقعة بنكول المدعى عليه عن اليمين " بين يدى الحاكم الشرعى الحنفى بعد أن ادعى الذى عيد السيد عبد رب المسيح على زوج الذميه زيتون المرأة هو الذمى يوسف بن عبد السيد بأن المدعى من عشرين يوماً أرسل ابنته المدعوه سيدة النصارى القاصرة عن درجة البلوغ بطعام من اللبن لأختها المذكورة فتوجهت به إليها لمنزل سكنها وجلست يأكلان فطلع المدعى عليه لمنزله فوجد الأختين المذكورتين يأكلان فتشوش من ذلك وتعدى على البنت القاصرة ورفصها برجله وطردها من منزله فخافت

وارتعدت فبطل نصفها وعجزت عن القيام من اليوم المرقوم فأجاب بالإتكار
فكلف المدعى البيان فلم يبين والتمس يمين المدعى عليه فوجهت عليه فلم
يحلف ونكل عن اليمين فعند ذلك حضر بينهما جماعة وتكلموا بينهما في
الصلح على العفو والسماحة ورفع الطلب عن المدعى عليه فاصطلحوا على
ذلك وعلى تطيب بنت المذكورة " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢
صفحة ٣٦٤ مادة ٩٢٣ .

(٣٣) وعلى سبيل المثال : إدعى الجمال يوسف بن المرحوم الحاج على الشهد
على كل من سلامة بن المرحوم يوسف خلف وناصر الدين بن المرحوم
على الظلموى وشهاب الدين بن المرحوم عز الدين النشيني أنهم أمس
تاريخه تعدوا على منزله في غيبته ونزلوا إلى زوجته الحرمة سعدة
بنت الحاج على وأرموها بالزنا وصاحوا عليها وقالوا لها عندك رجل أجنبي
بن عامسى أخرجه يا قحبة ومثلوها وصاحوا على زوجته سعدة ولم يجدوا
غيرها أحد ولم يثبتوا ذلك ويطالبهم بما يترتب عليهم وسيل سؤالهم قيل كل
من سلامة وناصر الدين وشهاب الدين المدعى عليهم من ذلك فأجابوا
بالإتكار لذلك وكلف المدعى البيان على ذلك فخرج وعاد وأحضر ...
وسألهم الشهادة فشهد موسى المذكور بأنه كان جالس قرب باب رشيد فرأى
المدعى عليهم يجروا مع بعضهم إلى أن وصلوا لباب دار المدعى فوقف
إثنان منهم ودخل سلامة ... وغاب ساعة وحضر فعند ذلك قالوا عندك
رجل أجنبي يا قحبة أخرجه من عندك واتبادلوها بالألفاظ القبيحة ... وتقدم
رجل إصلاح وقرر طلب الصلح بينهم وحوا كل منهم إلى الصلح وإصطلحا
بسبب ذلك صلحاً شرعياً " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤١
صفحة ٣٢٨ مادة ٦٠١ . وأيضاً : " إدعت الحرمة ظريفة المرأة ابنة

العمدة الشيخ حسن على المحترم على ابن على الزرقاني بأنه أمس تاريخه تعدى عليها بمنزلها الكائن بخط الأربكية بحرب قلعة الكلاب وضربها على عورتها وقطع أسبابها ... فأجاب بالإتكاف وكلفها ثبوت ذلك فخرجت وعادت وأحضرت كل من ... وطلب الجماعة المذكورين من مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه الإذن في أن يتكلموا بينهما في الصلح بشأن ذلك فأذن لهم وتكلموا بينهم واصطلحا على ذلك صلحا جيدا بحضرة مولانا الحاكم المشار إليه أعلاه "محكمة بابي السعادة والخرق : مسلسل ٤٠٧ صفحة ١٧٣ مادة ٣١٤، محكمة بولاق : سجل ٢٥ صفحة ١٤٣ مادة ٥٤٠ - سجل ٩ صفحة ١٧٦ مادة ١٠٩٣ ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة ١٢٧ مادة ٣٧٣ .

(٣٤) وعلى سبيل المثال : " إدعى المعلم نصر الله علم جرجس النصراني اليعقوبي على يوحنا فضل الله اسحق أنه في ليلة تاريخه وقف على باب بيت إبنته ست المرأة زوج أبو الفرج بن برسوما وأساء إليها وعلى والدتها وقال لها يا قحبة يا بنت القحبة ... فطوب المدعى بالبيان فأحضر ... وشهدا في وجه المدعى عليه طبق الدعوى وحلفا على صدق شهادتهما ثم أشهد على نفسه يوحنا المذكور شهود للإشهاد على أنه يتوب إلى الله عز وجل مما صدر منه للإساءة على النصراني وأنه متى عاد إلى ما صدر منه يكون عليه ما يراه ولي الأمر " ، محكمه الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٤٣ مادة ١٠٦٤ . وفي دعوى مضمونها قيام المدعى بطلب فعل الفساد من المدعية ولما إمتعت قام بكسر باب دارها ، وقد إنتهت الدعوى بالصلح وتعهد المدعى عليه بعدم العودة إلى مثل ذلك وإلا كان عليه ما يراه ولي الأمر ، سجل ١ صفحة ٥٠ مادة ٢٢٤ . وأيضا " لدى سيدنا الحاكم الحنفى

ادعى المعلم عبد المنعم بن عبد الكافي الحطاب على غريميه هما سرحان وسلامة بن عبد الله الحطاب بأنه فى يوم تاريخه لما جا الحطاب مع العرب خارج باب النصر للبيع وقف على حمل حطب يشتريه لنفسه ودفع لصاحبه قيمته فجا المدعى عليهما وزادا على المدعى فى الحمل وتجاوزا قيمته المعتادة وأن شلنهما فى ذلك أنهما يتلقيا الركبان قبل نزول الحطاب إلى سوقه وشأنهما على كل من أراد الشرا الغرض من نفسيهما ... " ، وقد إنتهت الدعوى بالصلح وتعهد المعى عليهما " لا يقان مع شخص يريد شرا الحطب من سوق ولا يزيدان على أحد بعد دفع الثمن ومتى فعلا ذلك أو واحد منها كان عليهما القيام بما يراه ولى الأمر " ، محكمه جامع الحاكم : مسلسل ٥٥٧ صفحة ٥٥ مادة ١٥٨ .

(٣٥) وعلى سبيل المثال : فى دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بقتل حيوان المدعى وقد إنتهت بالصلح رغم عجز المدعى عن إحضار البينة " فحضر رزيق (المدعى) وزوجته فاطمه وأشهدوا على أنفسهما إشهادا شرعيا أنهما صارا لا يستحقان على عطية (المدعى عليه) بسبب الناقة ولا سبب غيره حقا مطلقا ولا إستحقاقا ولا دعوى ولا طلب ولا سبب ولا فضة ولا ذهب ولا تهمة ولا مغرما ولا شيا قل أو جل من الأشياء مطلقا ولادينا ولا يمينا وأبرا ذمته من كل شىء براءة عامة مطلقة و صدقهما عطية تصديقا شرعيا " ، محكمه الإسكندرية الشرعية سجل ٤٥ صفحة ٨٤ مادة ٢٠٦ . وأيضاً محكمه الباب العالى : سجل ١١٧ صفحة ٤٣ مادة ١٨٩ - سجل ٣٦٩ صفحة ٢٦٣ مادة ٤٩٥ . وفى دعوى جرح وبعد الصلح بين طرفيها وأقر حسن (المدعى) الإقرار الشرعى أنه لا يستحق على حمزة (المدعى عليه) بسبب ما إدعاه حقا مطلقا ... وترك من تلك ترك عفو

وإسقاط وقبل ذلك الترك حمزة المذكور وتصادقا على ذلك " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠١ . وأيضا إنتهت إحدى الدعاوى بالصلح وإسقاط المدعى حقه في الإيداع مستقبلا بخصوص موضوع الدعوى ، وكان موضوعها إيداع زوج الموكلة ووالده بأن الموكلة لم تكن بكرا عند دخول الزوج بها ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ٥٥٦ مادة ١٤٣٦ - مسلسل ١٠٥٨ صفحة ١٢٧ مادة ٣٧٣ .

(٣٦) وعلى سبيل المثال : " إدعى ابراهيم بن محى الدين البسلقونى على محمد بن محمد بن على عرف بابن الأقرع أنه أمس تاريخه كان سابقاً بغلته مع جملته بغال مارا بالسوق فداست بغلة المدعى عليه ولد المدعى محمد وهو واقف بالسوق على إصبعه الخنصر من رجله اليمينية بذلك بمقتضى أن الخنصر المذكور آل إلى القطع ... فنكر المدعى أن لا يئنه له وقف بينهم متوسط صلح أصلح بينهما على أن منصور أخى المدعى عليه يتبرع عن أخيه محمد المذكور بثلاثين نصفا للمدعى يصرف ذلك على الولد المذكور على دوا إصبع رجله المذكور التبرع الشرعى وصدر بينهما تبار شرعى بسبب ذلك عام مطلق فمنع الدعوى والمطالبات . والشكاوى و التظلمات والإستغاثات ومن كل شيء وفى كل شيء " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣ صفحة ٦٧ مادة ١٩٦ . وفى دعوى جرح أخرى بنفس المحكمة إلتزم أحد الأشخاص بدفع جزء من المبلغ المتفق عليه للصلح " ووقف بينهما متوسط صلح أصلح بينهما على خمسين نصفا دفع له من ذلك أربعين نصفا ودفع العشرة أنصاف للمعلم أحمد بن على بن أحمد المزين بالثغر المعروف بابى الخرفوشى فى ملاطفته لجرحه ... " ، سجل ١ صفحة ٢٠٣ مادة ٩٠١ . وأيضا : " بين يدى الحاكم الحنفى إدعى النمس عبد السيد بن

عبد رب المسيح على زوج ابنته الذميه زيتون المرأة هو الذمى يوسف بن عبد السيد بأن المدعى المرقوم من عشرين يوما تقدمت على تاريخه أرسل ابنته المدعوه سيدة النصارى القاصرة عهن درجة البلوغ بطعام من اللبن لأختها المذكورة أعلاه فتوجهت إليها لمنزل سكنها وجلستا يأكلان من ذلك فطلع المدعى عليه المذكور لمنزله المرقوم فوجد الأختين يأكلان من ذلك فتشوش وتعذى على البنت القاصرة ورفضها برجله وطردها من منزله فخافت وإرتعدت فبطل نصفها وعجزت عن القيام من اليوم المرقوم أعلاه وإلى تاريخه ... فأجاب بالإتكار وكلف المدعى البيان فلم يبين فالتمس يمين المدعى عليه فوجهت عليه فلم يحلف ونكل عن اليمين فعند ذلك حضرت بينهما جماعة وتكلموا بينهما فى الصلح على العفو والسماحة ورفع الطلب عن المدعى على فاصطلحا على ذلك وعلى تطيبب البنت المذكورة إلى حين خلاصها من مرضها المرقوم أعلاه صلحا جيدا " ، محكمة مصر القديمة مسلسل ١٠٢ صفحة ٣٦٤ مادة ٩٢٣ .

(٣٧) وعلى سبيل المثال : " ادعى الزينى سالم الشاب البالغ ... إبن المرحوم عرف بالزليطى البحرى بمركب الرايس محمد بن محمود على محمد بن على عرف بالمائنص ... أنه فى يوم تاريخه بعد صلاة العصر كان المدعى المذكور فى قاربه بالمينا الشرقية فحضر إليه محمد المدعى عليه وقال له ودينى بالقارب إلى المركب فأبى وقال له لى مصالح أخرى فتعدى عليه وضربه بسكين بيده ضربه برأسه خلف أذنه اليمنى قطعت الجلد وأسالت الدم ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك شرعا فسيل المدعى عليه المذكور أعلاه عن ذلك فأجاب بالإتكار فطلب من المدعى المذكور أعلاه البيان على ذلك فخرج وعاد وأحضر كلا من ... فأدوا شهادتهم بذلك ... شهادة شرعية صحيحة مقبولة بالطريق الشرعى ... وحكم بموجب ذلك حكما صحيحا

شرعيا تاما محررا مرعيا وبقي محمد المدعى عليه المذكور أعلاه تحت ما يترتب عليه بسبب ذلك شرعا " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤٥ صفحة ١٢٣ مادة ٢٩١ ، وأيضا سجل ٥٨ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ وتتضمن الوثيقة دعوى ضرب وسب ، وسجل ٥٩ صفحة ٣٠٦ مادة ٩٣٨ وتتضمن الوثيقة دعوى موضوعها قيام المدعى عليه بالشكوى ضد المدعى دون حق إلى حاكم سياسة ، وفي الدعويين صدر الحكم بالتعزير " وبقي المدعى عليه تحت التعزير " إشاره إلى عدم صدور العفو عن العقوبة من المدعى . وعلى سبيل المثال : " ادعى سليم ابن إبراهيم بن محمد القصاب على ليلا المرأة ابنة محمد الورداني بأنها قالت له علق وعرض وقتال القتل وطالبها بما يوجب الشرع الشريف عن ذلك فأجابت بالإتكار . فطلب من المدعى البيان فأحضر فشهدا الإشهاد الشرعى على المدعى عليها المذكورة بأنها قالت للمدعى المذكور علق وعرض وقتال القتل شهادة شرعية مقبولة على المدعى عليها المذكورة بعد التزكية فعزرت التعزير الشرعى بطلب المدعى المذكور " ، محكمة الباب العالى : سجل ٥٤ صفحة ١٦٦ مادة ٧٣٠ . وفي دعوى ضرب وسب أمام نفس المحكمة فقد عزر المدعى عليه " بطلب من المدعى المذكور " ، سجل ٥٧ صفحة ٦٥ مادة ٢٣٧ - سجل ١٨٣ صفحة ٥٣ مادة ١٦٠ .

(٣٨) وعلى سبيل المثال : " ادعى محمد العرشى على مبارك بن على مملوك طوغان أنه تعدى عليه وهو سائر فى الطريق وضربه بعصا على رأسه ووجهه وعضه فى اليد اليسرى ومزق أثوابه سيل سؤاله على ذلك قيل فأجاب بالإتكار وطولب المدعى البيان عن ذلك فأحضر الحاج أحمد المهدوى ومحمد على المغربى وسألهما الشهادة له بما يعلمانه فى ذلك فأديا شهادتهما بأنه سكران بوظة وأنه صدر الضرب المذكور فيه وأقيم عليه

الحد وترك المدعى أجره على الله " أى صدر منه العفو عن عقوبة الضرب محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٥ صفحة ٣٥ مادة ١١٠ . وفى دعوى سب أمام نفس المحكمة " وطولب المدعى البيان على ذلك فوقف بينهما متوسط صلح وترك أجره على الله " ، سجل ١ صفحة ٢٩ مادة ١٣٦ .

(٣٩) وعلى سبيل المثال : " إدعى فخر الأتام والأعيان الأمير بهرام كتحدا قدوة الأمر الكرام عمدة الكثير الفهام ذو المجد والإحتشام بهرام بكر أمير اللوا الشريف وقبودان العمارة الشريفة بالثغر دام عزه على فحائل ولد ماتيا النصرانى اللكديونى ومريط إبنه أتماطى النصرانى أنه فى الليلة المسفر صباحها يوم تاريخه كان مجتمعان على فواحش وشرب خمر وفساد وغير ذلك وأن محمد زيتون سوباشى الثغر قبض عليهما بعد صلاة العشا سكن مريط المذكورة .. وثبت إعترافهما بذلك لدى مولانا أفندى المشار إليه أعلاه دام علاه ... فعند ذلك وجه عليهما التعزير مولانا أفندى المشار إليه التعزير الشرعى اللايق بحالها وبقياً تحته " ، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٣٦ بتاريخ ١١ محرم سنة ١٠١٨ هـ . وفى دعوى شروع فى اللواط وبعد إثباتها بالبينة " بقى يوسف (المدعى عليه) تحت ما يترتب عليه بسبب ذلك شرعا " سجل ٤١ صفحة ٤١٨ مادة ٧٧٦ . وفى دعوى موضوعها تعرض المدعى عليه بالإستهزاء للقرآن الكريم وبعد إثباتها بالبينة " وبقي المدعى عليه تحت ما يترتب عليه بسبب ذلك التعزير الشرعى سجل ٤١ صفحة ٣٥٩ مادة ٦٦٧ . وأيضاً : عدم جواز العفو عن حد الخمر كما يتضح من بعض الدعاوى التى أصدر القاضى حكمه فيها بحد الخمر " وخرج تحت المقابلة الشرعية وقوبل على ذلك " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٢ صفحة ١٩١ و ١٩٢ مادة ٥٢٧ ، محكمة البرمشية مسلسل ٧٠٨ صفحة ١٧١ مادة ٨٢٦ .

الفصل الثالث

تطور مبادئ العقاب

هناك ثلاث مسائل رئيسية نتناولها بالبحث في هذا الفصل :

أولاً : هل كان الشروع في جريمة أو الإشتراك فيها يخضع لنفس عقوبة الجريمة التامة أو الفاعل الأصلي أم لا .

ثانياً : بحث مالحق مبادئ العقاب من تطور في العصر العثماني ثم في عصر محمد علي و خلفائه .

ثالثاً : علاقة الأوضاع الإجتماعية بالسياسة العقابية تجاه العربان .

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- | | |
|-----------------|--------------------------------|
| المبحث الأول : | قواعد المسؤولية وأشكال الجرائم |
| المبحث الثاني : | قواعد تقدير العقوبة وسقوطها |
| المبحث الثالث : | السياسة العقابية تجاه العربان |

المبحث الأول

قواعد المسؤولية وأشكال الجرائم

قواعد المسؤولية الجنائية

٥٥- لم يكن مبدأ شخصية الجريمة والعقوبة من المبادئ المستقرة في العصر العثماني ، وكان المجال الأهم لتطبيق المسؤولية الجماعية هو جرائم الفلاحين الماسة بالمصالح والأموال السلطانية ومن ذلك : المسؤولية الجماعية لفلاحى القرى عن أشغال الترعى والجسور ، وعن زراعة كامل الأراضى التى اعتادوا زراعتها من قديم الزمان . وعند تفرق الفلاحين تحاشيا لسداد الخراج وقت تحصيله فإنه كان يتم إختيار فلاح أو اثنين منهم لتوقيع عقوبة الصلب عليهما. ^(١) واتسع مجال المسؤولية الجماعية فى عصر محمد على ، وارتبط ذلك بمقاومة الفلاحين للسلطة بسبب التوسع فى فرض الضرائب والسخرة على الفلاحين ، وارتبط أيضا وكما سبق بانتشار جرائم السرقة لاسيما السرقات الجماعية المسلحة . فقد كانت هناك المسؤولية الجماعية للفلاحين عن أشغال الترعى والجسور ، وعن خفارة المراكب المربوطة بسواحل البلاد أو القرى حيث كانوا يلتزمون بقيمة المسروقات فى حالة وقوع السرقة على تلك المراكب . ^(٢) كما كانت تنور مسؤولية مشايخ رقامقات البلاد عند عدم إتمام أشغال الترعى والجسور ، وفى أحوال قيام أحد الفلاحين بترك أرضه دون رى أو صرف أو رفضه تخضير بعض المساحات التى أمر حاكم الخط بتخضيرها ، وعند عصيان أهل القرية أو عدوانهم على حاكم الخط . وعندما كان يتمتع مشايخ البلاد عن تسليم الأتفار

المطلوبين للجهادية أو قيامهم بتسليم أولاد أحد الفلاحين للجهادية فتتعطل زراعته : فإنه كان يجرى أخذ الأتغار المطلوبين للجهادية من بين أقارب مشايخ البلاد .^(٣) وفضلا عن ذلك فقد كان مشايخ البلاد ومشايخ العريان يلتزمون بقيمة المسروقات إذا وقعت السرقة في نواحيهم ولم يقبضوا على السارق ، كما كانوا يلتزمون بأداء ما يلتزم به الفلاح من أموال للميرى وذلك إذا كان الفلاح قد لجأ أو إختفى عند أحدهم ، كما كانوا يخضعون للعقاب عند عدم قدرتهم على الأداء .^(٤) وقد جرت محاولات للحد من نطلق تطبيق المسئولية الجماعية في قانون الجزاء الهمايوني . فمن ناحية : لم يتضمن القانون المذكور النص على التزام مشايخ البلاد والعريان بقيمة المسروقات إذا وقعت السرقة في نواحيهم ولم يقبضوا على السارق . ومن ناحية ثانية : فقد نظمت مسئولية الملتزمين عن جرائم أتباعهم المتعلقة بتحصيل زيادة عن العوائد المقررة أو بيع أشياء للميرى أو الإهالي بأسعار زائدة عن الأسعار المشروطة . واشترط لقيام مسئولية أحد الملتزمين عن جرائم أتباعه المذكورة :

- ١- وقوع الفعل المجرم من التابع مثل وكيل أو خادم أو مساعد أحد الملتزمين .

٢- وقوع الفعل بإذن ورضا المتبوع (الملتزم) .

٣- عودة النفع المادى للفعل على المتبوع .^(٥)

وفى الإطار السابق فإن قوانين محمد على تضمنت النص على بعض العناصر باعتبارها دليلاً قاطعاً على القصد الجنائى أو العمد ، بينما إهتم المشرع فى قانون الجزاء الهمايوني بمسألة العوامل المؤثرة فى غياب القصد

الجنائي وأثرها على الإعفاء من العقاب . وطبقاً لقوانين محمد علي فإن الضرر الجسيم الناتج عن إحدى جرائم المهندسين كان دليلاً قاطعاً على العمد وبالتالي فإن الفاعل كان يخضع لعقوبة أشد . كما كانت حيازة الفقراء والسائلين لبعض الكلاب والمبارد دليلاً على الشروع في السرقة مما كان يترتب عليه معاقبتهم بعقوبة الحبس في اللومان .^(٧) أما في قانون الجزاء الهمايوني فقد اختلف الجزاء على إتلاف المزروعات تبعاً لوقوع تلك الجريمة عمداً أو على سبيل التساهل وعدم الحيلة أو قضاء وقدر . وكما سنرى فقد جرى إعفاء الراشي من العقوبة إذا كان قد جرى إكراهه أو تخويفه على الرشوة ، وإعفاء القاتل من عقوبة القتل إذا كان قد جرى إكراهه على القيام بالقتل وكان المكره قادراً على إيقاع ما هدد به ، وإعفاء الشخص من العقوبة إذا كان قد جرى تغريمه دون حق بواسطة أحد رجال الإدارة لكنه لم يستطع الإبلاغ عن ذلك لخوفه من الانتقام .^(٧)

العود وأثره العقابي

٥٦- لقد سبق القول أن قانون نامه مصر قد جاء ملبياً للحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة في مصر بين قواها الرئيسية : الوالي والجنود والمماليك ، لذلك كانت عناية المشرع في هذا القانون بمسألة إنتظام الجهاز العسكري العثماني في مصر . ولذلك كانت العقوبات على جرائم الجنود هي الأكثر تنظيماً في قانون نامه مصر ، كما كانت جرائم الجنود هي المجال الأهم لتطبيق العود وأثره العقابي . فمن بين ثلاث حالات للعود في القانون المذكور : فإن إثنين منها تضمنتهما جرائم الجنود ، وكان يترتب على العود

فيها تشديد العقوبة نوعا من قطع الراتب أو العزل الى الإبعاد أو الصلب .
أما الحالة الثالثة للعود فقد كانت خاصة بجريمة العادة الوسنية في الأفرج
وكان يترتب على العود فيها التجريم بشدة بدلا من التشهير .^(٨)

أما في عصر محمد علي فقد كان هناك إهتمام نسبي بتنظيم العود
وأثره العقابي المتمثل في زيادة العقوبة نوعا أو مقدارا . وكان المجال الأهم
لتطبيق العود في قوانين محمد علي هو جرائم السرقة بواسطة الفلاحين
والعريان فضلا عن جرائم حكام ومستخدمى الإدارة لاسيما تلك الواقعة على
مصلح الميرى . وعلى سبيل المثال : ففي جريمة سرقة الماعز والغنم فإن
الفاعل كان يعاقب بمائة كرجاج تصبح مائتين عند إرتكابها للمرة الثانية ثم
تلاثمائة كرجاج عند إرتكابها للمرة الثالثة . كما كان العزل من الخدمة مؤقتا
أو دائما أو التحويل الى وظيفة أخرى أدنى مرتبة وأقل راتبا يرتبط بإرتكاب
أحد مستخدمى الميرى جريمة الإضرار بمصالح الميرى للمرة الثانية ، أو
بإرتكابه جريمة التكاثر في العمل للمرة الثالثة أو الرابعة .^(٩)

ويمكننا الوقوف على بعض ملامح التطور في تنظيم العود في عصر
خلفاء محمد علي ، فمن ناحية : جرى تنظيم العود على نحو أوسع بحيث
شمل جرائم معظم الفئات الإجتماعية ، ومن ناحية ثانية : فقد كان تنظيم العود
يقف غالبا عند حد إرتكاب الجريمة للمرة الثانية ، ومن ناحية ثالثة : فقد
جرى التوسع في عقوبة العزل من الخدمة بالنسبة لحكام ومستخدمى الإدارة
كنتيجة للعود مقارنة بقوانين عصر محمد علي . فمن بين ثمان حالات للعود
في جرائم مشايخ البلاد وحاكم ومستخدمى الإدارة فقد كانت عقوبة العزل من

المشيخة أو الخدمة فى أربع منها نتيجة لإرتكاب الجريمة للمرة الثانية. (١٠)
كما طبق العود فى جريمة قيام أحد الفلاحين بإرتكاب جريمة الحريق ضد
الغير ، وجريمة أحد البائعين المتعلقة بمخالفة الاسعار حيث كان يعاقب
بالطرد من طائفة الباعين وترحيله إلى بلاده إذا ارتكب جريمته للمرة الثالثة.
وطبق العود أيضا فى جريمتى السكر والقمار، وفى جريمة السرقة التى لم
تثبت شرعا حيث كانت العقوبة تصل إلى النفى عند إرتكابها للمرة الثالثة. (١١)

التعدد وأثره العقابى

٥٧- وقد إقتضت مصالح الميرى تنظيم مسألة التعدد وأثره العقابى
فى عصر محمد على . فعند تخلف أحد الملتزمين عن بعض المزادات التى
كانت تعقد بديوان الإيرادات : فإنه كان لكل مزاد متخلف عنه عقوبة مستقلة
تم تجتمع العقوبات على الفاعل . وهكذا فقد كان التخلف عن المزادات عدة
جرائم بالنظر إلى عدد المزادات . (١٢)

عقوبة الشروع والإشتراك

٥٨- ويمكن القول أن عقوبة الشروع كانت مساوية لعقوبة الجريمة
التامة فى العصر العثمانى سواء بالرجوع إلى قانون نامه مصر أو إلى بعض
الوقائع التى ذكرها أحمد شلبى بن عبد الغنى . فقد وقعت عقوبة القتل على
أحد الأهالى لشروعه فى قتل أحد ولاة مصر الباشاوات . كما كان العربان
يتعرضون لعقوبة القتل " لمجرد إظهار الطمع فى الأموال " ، وكان مشايخ
العربان يتعرضون للعقاب إذا إرتكبوا عملا " تشم منه رائحة الخيانة " . ومع

ذلك فان محاولة أحد جنود مستحفظان البيات خارج القلعة لم تكن تعرضه للعقوبة إلا إذا تمت الجريمة بالفعل . (١٣)

وفى إعتقادي أنه فى عصر محمد على وخلفائه كانت عقوبة كل من الشروع والإشتراك مساوية لعقوبة الجريمة التامة أو الفاعل الاصلى أحيانا ، وفى بعض الأحوال كان الشارع فى الجريمة أو المشترك فيها يخضع لعقوبة أقل من تلك التى كانت توقع على مرتكب الجريمة التامة أو الفاعل الاصلى . فقد تضمنت قوانين محمد على النص على إعتبار الشروع فى جريمة كبرى من الجرائم الكبرى ، كما تضمنت النص على المساواة فى العقوبة بين الرشوة ومحاولة الرشوة . وفى الوقت نفسه فقد خضع الفقراء والسائلين عند شروعاتهم فى السرقة لعقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين باللومنان ، وهى عقوبة أقل من تلك التى كانت توقع على مرتكبي جرائم السرقة التامة فى قوانين عصر محمد على (١٤) . ومن جهة أخرى : فقد كان " المعاون " فى جريمة القتل يخضع لعقوبة أقل من عقوبة الفاعل إذ كان يعاقب بالحبس من خمس إلى سبع سنوات بينما كان الفاعل يعاقب بالحبس من خمس إلى خمس عشرة سنة وذلك بمقتضى قانون الجزاء الهمايونى . وتضمنت بعض القوانين الصادرة فى سنة ١٨٧٧م النص على المساواة بين الفاعل والشريك فى العقوبة وذلك فى جريمة التعامل فى العبيد السود أو الحبش فى مصر وملحقاتها . (١٥)

المبحث الثانى

قواعد تقدير العقوبة وسقوطها

سلطة تقدير العقوبة

٥٩- لا يمكن التسليم بوجود تنظيم عقابى موحد سواء فى العصر العثمانى أو فى عصر محمد على وخلفائه ، ذلك أنه لم يتم تحديد العقوبة فى كثير من الجرائم التى جرى تنظيمها قانونا ، وفى أحيان أخرى فإنه كان يتم تحديد نوع العقوبة - مثل الحبس - دون مقدارها ، وحيث تركت مسألة إختيار العقوبة نوعا أو مقدارا إلى حكام وموظفى الإدارة. ^(١٦) وفى أواخر حكم محمد على جرى النص على بعض العناصر التى كان على حكام وموظفى الإدارة مراعاتها عند تحديد العقوبة ، ومن ذلك : مدى جسامة الجريمة ، والمركز الاجتماعى للفاعل أو درجة يساره ، والنص على حد أدنى وأقصى للعقوبة ، فضلا عن النص على حدود معينة ينبغى إلزامها عند توقيع العقوبة مثل: تحقق الغرض منها أو عدم هلاك المحكوم عليه . ثم زيدت تلك العناصر بمقتضى قانون الجزاء الهمايونى ، ومن ذلك : التوسع فى العقوبات التخيرية ، والإحالة إلى قوانين أخرى أو الإحالة إلى إعتبرات السياسة ، والنص على بعض القيود المتعلقة بعقوبة الجلد و مقدارها . ^(١٧) وكانت التفرقة فى العقاب تبعا للمركز الاجتماعى للشخص أمرا مستقرا فى العصر العثمانى أو فى عصر محمد على . ومع ذلك فإننا نلاحظ إتجاها نحو التخفيف من المبدأ السابق فى قانون الجزاء الهمايونى وذلك : إما للتأكيد على

مبدأ حماية أنفس وأموال الأهالي باعتباره أحد أهم مبادئ الإصلاحات العثمانية ، وإما لمراعاة الأوضاع الاجتماعية لبعض آفئات التى كانت تحتل مركزا أدنى فى سلم التقسيم الاجتماعى . (١٨)

تطور نظام العقوبات

- ٦٠- ويمكننا ملاحظة مالحق بعض العقوبات من تطور على النحو التالى:
- ١- عقوبة الجلد : ورغم أن قانون نامه مصر لم يتضمن النص على تلك العقوبة إلا أنه يستدل من كتابات بعض المؤرخين على إنتشار تلك العقوبة فى العصر العثمانى . (١٩) أما فى عصر محمد على فقد تضمنت القوانين الصادرة فى ذلك العصر النص على عقوبة الجلد بالكرباج فى جرائم الفلاحين ومشايخ وقائمقامات البلاد ، بينما جرى النص على عقوبة الضرب بالعصى فى جرائم حكام ومستخدمى الإدارة . ويستدل من نصوص القانون والوثائق أن حكام ومستخدمى الإدارة كانوا يتعرضون لعقوبة الجلد عن بعض جرائمهم . ثم جرى بعد ذلك التخفيف من مقدار عقوبة الجلد بمقتضى قانون الجزاء الهمايونى ، كما تم الإعتماد على عقوبة الضرب بالعصى فى جرائم الفلاحين وجرائم الأهالى . (٢٠) وبصفه عامة سواء فى عصر محمد على أو خلفائه كانت عقوبة الجلد التى يتعرض لها مشايخ و قائمقامات البلاد أكبر مقدارا من تلك التى كانت توقع على الفلاحين .
- ٢- عقوبة الصلب : وكانت تلك العقوبة منتشرة فى العصر العثمانى أو فى عصر محمد على و كانت موجهة أساسا الى الجرائم الماسة بمصالح وأموال الميرى . فقد تضمن قانون نامه مصر النص على عقوبة الصلب فى جريمة

إختلاس المال السلطاني ، وفي جريمة تفرق الفلاحين تحاشيا لسداد الخروج وقت تحصيله . كما تضمنت قوانين محمد علي النص على عقوبة الصلب والإعدام ضد كل من أخفى أحد الفلاحين الهاربين من قراهم . بينما لم يتم النص على تلك العقوبة في قانون الجزاء الهمايوني والقوانين اللاحقة له . (٢١)

٣- عقوبة الإرسال إلى الجهادية : وكانت عقوبة خاصة بجرائم الفلاحين ومشايخ البلاد والعربان في عصر محمد علي . وكان يشترط أن يكون المرسل للجهادية شابا ، فإن كان عجوزا فإنه كان يجري إستبدال تلك العقوبة بعقوبة الخدمة في أبنية الميرى بالنسبة للفلاحين ومشايخ البلاد ، أو بعقوبة الحبس في اللومان بالنسبة للعربان . بينما لم يتم النص على تلك العقوبة في قانون الجزاء الهمايوني والقوانين اللاحقة له . (٢٢)

٤- عقوبة الخدمة في أبنية الميرى : وكما سبق فقد كانت تلك العقوبة بديلة لعقوبة الإرسال للجهادية ، كما كانت عقوبة أصلية أدناها شهر وأقصاها ستة أشهر في جرائم الفقراء و السائلين والفلاتية وذلك بمقتضى قوانين محمد علي . ثم جرى بعد ذلك النص على تلك العقوبة بخصوص جريمة السرقة التي لم تثبت شرعا ، وجرائم شهر السلاح أو الجرح أو القتل باستعمال سلاح نارى وذلك بمقتضى قانون الجزاء الهمايوني . (٢٣)

٥- عقوبة النفي : وكما سبق فقد كان النفي يتم إلى أماكن نائية داخل مصر أو إلى خارج مصر ، وقد إنتشرت تلك العقوبة في العصر العثماني . أما في عصر محمد علي ورغم أنه لم ينص على عقوبة النفي إلا بخصوص الفلاتية من المصريين أو الأجانب الذين كانوا يرتكبون أفعالا مخره بالأمن :

فإنه يستدل من الوثائق أن حكام ومستخدمي الإدارة كانوا يخضعون لتلك العقوبة عن بعض جرائمهم .^(٢٤) وقد جرى التوسع في عقوبة النفس بمقتضى قانون الجزاء الهمايوني ، وكان للنفس أقصاه أربع سنوات وأحياناً لم تحد مدته ، ومقابل ذلك فقد تم التخفيض من مقدار عقوبة الحبس في اللومان أو فيزار على مقارنه بقوانين محمد علي .^(٢٥)

٦١- وفيما يتعلق بالعقوبات المالية : فقد كانت عقوبة المصادرة سواء في العصر العثماني أو في عصر محمد علي وخلفائه تطبق على جرائم العربان والتجار وموظفي الإدارة . وكان عجز المحكوم عليه عن أداء مبلغ الغرامة يترتب عليه تشديد العقوبة نوعاً أو مقداراً .^(٢٦) ومقارنة قانون نامه مصر بالقوانين الصادرة في عصر محمد علي فقد تضمنت قوانين محمد علي إتجاهاً واضحاً نحو التوسع في العقوبات المالية (الغرامة والمصادرة) ، كما لم يعد قيمة الضرر الناتج عن الجريمة هو الأساس في تقدير مبلغ الغرامة بل ساهمت عوامل أخرى في تقدير مبلغ الغرامة مثل : المركز الاجتماعي للشخص أو درجة يساره . وقد استمر ذلك الوضع قائماً حتى عندما تضمن قانون الجزاء الهمايوني ميلاً إلى التضييق من الاعتماد على العقوبات المالية والتضييق من استعمال مبدأ تشديد العقوبة عند العجز عن أداء مبلغ الغرامة .^(٢٧) وهناك ملاحظه هامة وهي : أن النص القانوني كان يأتي في بعض الأحوال بغرض البحث عن موارد مالية للدولة أو الحفاظ على الموارد القائمة بالفعل ، وفي هذا الإطار جرى النص أحياناً على العقوبات

المالية مثل: الغرامة والمصادرة . ويمكننا متابعة ذلك من خلال بعض القوانين التى صدرت فى عصر محمد على وخلفائه وقبل ذلك العصر . (٢٨)

٦٢- ومن مبادئ العقاب الهامة التى تضمنتها قوانين محمد على إتخاذ عقوبة الجريمة الأصلية أساساً لعقوبة الجريمة المرتبطة بها . فمن إتهم غيره بتهمة كاذبة يتعرض للعقوبة المقررة لتلك التهمة أو الجريمة ، ومن شهد زوراً كان يعاقب بعقوبة لا تقل فى شدتها عن العقوبة التى لحقت أو كان يمكنها أن تلحق بالمشهود عليه ، كما كان الرئيس الإدارى يخضع لنفس عقوبة المستخدم إذا تستر عليه أو قصر فى حسابه عن جريمته . ومن جهة أخرى فقد كانت عقوبة الرشاشى هى نفس عقوبة المرتشى فى جريمة الرشوة . وقد تعرضت تلك المبادئ للإهتزاز فى قانون الجزاء الهمايونى ، إذ جرى تنظيم جريمة الدعوى الكاذبة على نحو مستقل كما لم يعد مأمور المصلحة يخضع لنفس عقوبة المختلس وذلك إذا تغافل عن جريمة الإختلاس التى إرتكبها أحد مستخدمى الميرى . وفى جريمة الرشوة جرى إعفاء الرشاشى من العقاب إذا كان قد جرى تخويله أو إكراهه على تقديم الرشوة . (٢٩)

تشديد العقوبة والإعفاء منها

٦٣- ويمكننا ملاحظة ماسبق ذكره عن تأثير الأوضاع الإجتماعية على توجهات النص القانونى فيما يتعلق بمسألتى تقدير العقوبة وسقوطها ، وفى هذا الإطار يمكن الوقوف على بعض ملامح التطور القانونى فى هاتين المسألتين . لقد أدت حالة الأمن السيئة فى عصر محمد على إلى الاهتمام

بتنظيم العقاب على الجرائم الجماعية المنظمة مثل جرائم السرقة والعملة ،
فى حين كانت حماية أنفس وأموال الأهالى وضبط سلوك رجال الإدارة من
أهم مبادئ الإصلاحات العثمانية التى جرى محاولة تطبيقها بواسطة قانون
الجزاء الهمايونى . وسوف يتضح ذلك بمقارنة قوانين عصر محمد على
بقانون الجزاء الهمايونى على النحو التالى :

أولاً : الظروف المشددة للعقاب

وأهم تطبيقات الظروف المشددة للعقاب فى قوانين محمد على كانت
بخصوص جريمة السرقة إذ جرى تشديد عقوبة السرقة إعتباراً لصفة الفاعل
وذلك فى السرقات التى كانت تقع بواسطة خادم أو صناعى على سيده ، أو
بواسطة عربجى أو لوكانتجى أو خانجى أو حمامى أو مراكبى أو قهوجى
على أحد زبائنه ، وعلى أساس من أن تلك الصفة قد سهلت له ارتكاب
جريمته . ومن جهة أخرى فقد جرى تشديد العقوبة على جريمة السرقة إذا
وقعت ليلاً من شخصين فأكثر مسلحين فى محل مسكون أو قابل للسكنى مع
التهديد بالسلاح . (٣٠) أما فى قانون الجزاء الهمايونى فإن صفة الفاعل
باعتباره أحد مأمورى المصالح الميرية كانت ظرفاً مشدداً للعقاب فى جرائم
الرشوة والتزوير وإتلاف أو ضياع أو سرقة أشياء الميرى التى يرتكبها . (٣١)

ثانياً : أداة ارتكاب الجريمة

وقد إهتم المشرع فى قانون الجزاء الهمايونى بمسألة أداة ارتكاب
الجريمة وتأثيرها على العقوبة ، وعلى وجه الخصوص فى جرائم السلاح .
ذلك أن مجرد شهر السلاح النارى كان يعرض الفاعل لعقوبة الحبس من

شهر إلى سنة ، أما المضاربة أو المبارزة بآلة ليست جارحة فقد كانت عقوبتها الحبس من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر أو بالضرب من ثلاث إلى تسع وسبعين عصا حسب حال الفاعل . (٣٢)

ثالثاً : الإعفاء من العقاب

وقد تضمنت قوانين محمد على ثلاث حالات للإعفاء من العقاب ، الأولى : إعفاء الزوج من العقاب في حالة قيامه بقتل زوجته حال تلبسها بالزنى في مسكن الزوجية ، والثانية حالة القتل أو الجرح دفاعاً عن النفس أو المال بشرط ألا يكون المجنى عليه هو الأب أو الأم ، والثالثة : قيام أحد الشركاء بالإرشاد عن زملائه في جريمة العملة بشرط أن يقوم بالإرشاد عنهم قبل وقوع الجريمة بالفعل . (٣٣) أما في قانون الجزاء الهمايوني فقد جرى النص على ثلاث حالات للإعفاء من العقاب ، الأولى : إعفاء الراشى من العقاب إذا كان قد جرى تخويفه أو إكراهه على الرشوة ، والثانية : إعفاء الشخص من العقوبة إذا كان قد جرى تغريمه دون حق بواسطة أحد رجال الإدارة لكنه لم يستطيع الإبلاغ عن ذلك لخوفه من الانتقام ، والثالثة : إعفاء الشخص الخاضع للإكراه من عقوبة القتل أو قطع العضو بشرط أن يكون المكره قادراً على إيقاع ما هدد به . (٣٤)

رابعاً : آثار التوبة وشهادة أوصمان الأهالي

لقد جرى تطبيق نظام ضمان الأهالي على نحو ضيق في قوانين محمد على ، فالفقراء والسائلين الذين يرتكبون أفعالا مخلة براحة الأهالي أو الأمن والآداب العموميين كان يتم إخلاء سبيلهم بالضمان . وكان يشترط أن يكون

الضامن من " مشايخ البلاد التى ولدوا بها " أو " شخص معتمد " ، وأن يتقدم الضامن لضمانهم عند صدور الحكم عليهم ولو أثناء مباشرة تنفيذهم . (٣٥)

أما فى قانون الجزاء الهمايونى فقد كانت للتوبة أثرها فى إنهاء عقوبة العزل من الخدمة فى الجرائم المتعلقة بأشغال الترعى والجسور أو عدم طاعة القوانين واللوائح التى كانت تقع من حكام ومستخدمى الإدارة . كما كان للتوبة أثرها فى إنهاء عقوبة النفى أو الحبس فى جريمتى السكر والقمار التى تقع لأكثر من مرتين . أما فى جريمة سلب الأمن فقد كان يشترط إجتماع التوبة مع ضمان حسن السلوك بواسطة بعض الأهالى وذلك لإنهاء عقوبة النفى . وفى جريمة القتل الخطأ كانت شهادة الأهالى لصالح القاتل إضافة الى إعتقاد القاضى بأن القاتل ليس فيه مظنة سوء كافية للحكم على القاتل بالعقوبة الشرعية وهى الدية ودون أن يتعرض للتعزير كعقوبة قانونية . (٣٦)

المبحث الثالث

السياسة العقابية تجاه العربان

ملاح السياسة العقابية

٦٤- كان العربان أو البدو مصدرا للإضطراب والمتاعب ضد السلطة سواء في العصر العثماني أو عصر محمد علي وخلفائه . وقد إستأثر العربان بقسط هام من الإجرام الجماعي المسلح ، ومن ذلك : قطع الطريق وعصيان السلطة والإعتداء على قوافل الحج ، فضلا عن الإغارة على القرى والإعتداء على مزارع الفلاحين وغصب العبيد ، وقد إستمر ذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر . (٣٧)

٦٥- وقد أقر السلطان العثماني سليم الأول بسلطة الهوارة على صعيد مصر وفي الجيزة ، وذلك في إطار سياسة الدولة العثمانية بالإستعانة بالعربان لمساعدة إداره العثمانية وتحصيل الأموال السلطانية . وهكذا تضمن قانون نامه مصر الإقرار بسلطة مشايخ العربان على المناطق والقرى التي كانت تقع في شياخاتهم ، كما جرى تنظيم إختصاصهم بالإشراف على زراعة تلك القرى وأشغال الترع والجسور وجباية الأموال السلطانية عنها . (٣٨)

وبينما كان الوالي يختص بتعيين وعزل وعقاب مشايخ العربان عن جرائمهم فقد إستأثرت الأسنانه بتقرير عقاب مشايخ العربان عن جرائمهم المتعلقة بمخالفة النظام أو الأوامر أو الخيانة أو التهاون في أداء كامل الاموال

السلطانية . كما إختص الكاشف بمعاينة البدو عن جرائمهم فيما عدا " عظيمى
القدر " من العربان الذين كانوا يرسلون إلى الوالى الباشا لمعاينتهم . (٣٩)
وكان مشايخ العربان يلجأون إلى التستر على المجرمين من العربان
وإرهاق الفلاحين بالرسوم الزائدة ولذلك فقد تضمن قانون نامه مصر إلترام
هؤلاء المشايخ بالقبض على العربان الأشقياء أو جالبي العبيد وإحالتهم إلى
الكشاف ، كما تضمن إلترام المشايخ بعدم تقاضى أموال زائدة عن رسوم
الشيخة المقررة على الفلاحين وفقاً للقوانين السائدة منذ عهد السلطان قايتباى .
كما كان الفلاحون فى القرية يلتزمون بتكاليف ضيافة مشايخ العربان
بشرط ألا يصطحب المشايخ عدداً زائداً عن الضرورة من العربان
عند زيارتهم للقرى . (٤٠)

ومن جهة أخرى فقد رصدت عقوبة القتل ضد العربان عن جرائم
العصيان والعدوان على القرى وقطع الطريق . وكان الوالى الباشا يرسل
الحملات العسكرية لقتال العربان بسبب عصيائهم وطغيانهم على البلاد ،
وأحياناً كان يتم إرسال تلك الحملات بناء على طلب الكشاف أنفسهم . وفى
تلك الحملات كانت تستحل أنفس وأموال العربان ، فمن قبض عليه حياً كان
يرسل إلى الوالى الباشا ليعاقبه أو يودعه بالسجن (العرقانة) ، أما النساء
اللاتى جرى سبيهن فكان يجرى بيعهن أحياناً فى (الرميلى) . (٤١)
وطبقاً لوثائق القضاء الشرعى : فإنه كان يتم حبس بعض العربان فى إحدى
قلاع الموانى أو الثغور بناء على فرمان (بيورلدى) صادر من الوالى الباشا
وأحياناً كان يتم ذلك بناء على طلب أحد سناجق الولايات . ونظراً لكثرة

وقوع جرائم السرقة من العربان فقد كان القاضى الشرعى يلجأ غالباً إلى حبس العربان المدعى عليهم فى دعاوى السرقة أو الغصب إلى حين قيام المدعى بإحضار البينة . وقد ذكر حسين أفندى الروزنامجى أن السناجق من غير حكام الولايات كانوا يتولون الخفارة بالقاهرة لملاحقة اللصوص من العربان وعقابهم . (٤٢)

مدى تطور السياسة العقابية تجاه العربان

٦٦- ومنذ عصر محمد على جرى إتباع سياسة توطين العربان والإستعانة بهم فى بعض المهام العسكرية والأمنية . فمن ناحية : فقد جرى إقطاعهم بعض الأراضى وذلك لإستصلاحها وزراعتها مع إعفائهم من ضرائبها لعدة سنوات ، وعلى سبيل المثال أيضاً : فإنه كان يتم تعيين أحد المأمورين للقيام بتوطين العربان فى مديرية الشرقية . ومن ناحية أخرى : فقد أستعين بالعربان كفرق غير نظامية مقابل أجور مرضية وذلك لمعاونة الجيش وحراسة القرى والبنادر والبرارى وتأديب قبائل البدو العتردة . وقد إستمرت تلك السياسة حتى أواخر القرن التاسع عشر كما يستدل من نصوص قانون الجزاء الهمايونى ومن الأمر العالى الصادر فى مارس سنة ١٨٨٢م ، حيث تضمن ذلك الأمر النص على بقاء " الإمتيازات القديمة " للعربان بغرض توطينهم والإستعانة بهم فى بعض المهام الأمنية . (٤٣)

وقد ألقى العربان من عقوبتى الجلد والخدمة فى أبنية الميرى عن جرائمهم ، بينما كان يتم معاقبتهم بالغرامة والمصادرة مما كان يجعل جرائم

السلب والنهب والإعتداء على مزارع الفلاحين التي كانوا يرتكبونها نشاطاً غير راجح .^(٤٤) ورغم إعفاء العربان من الخدمة العسكرية إلا أنه كان يجري عقابهم بالإرسال إلى الجهادية ، وأحياناً بالحبس في اللومان أو فيزاوغلي وذلك عن جرائمهم الواقعة على المال الميرى وعن جرائم السرقة المسلحة أو الإعتياد على السرقة . ولهذا فإنه عند لجؤ أحد الفلاحين إلى أحد العربان أو مشايخ العربان فإنه كان يتم تحصيل المال الميرى المطلوب من الفلاح ممن أخفاه من العربان . كما كان مشايخ العربان يلتزمون بقيمة المسروقات إذا لم يقوموا بضبط السارق وذلك في السرقات التي كانت تقع في شياختهم ، فضلاً عن عقابهم بالحبس في حالة تغاضيهم عن السارق .^(٤٥)

هوامش

(١) المادتان ٣١، ١٣ من قانون نامة مصر وذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى واقعة قتل والى مصر محمود باشا فى سنة ٩٧٤هـ / ١٥٦٧م " فلما وصل إلى المحل المعروف بقصر البدوية فى الغيط الذى بطريق بولاق أتته رصاصة من داخل الغيط ، فوقع من على الجواد ، فاحتملته جماعته ، ووضعوه فى التخت ودخلوا الغيط يفتشون فوجدوا أربع رصاصات وبندقية ولم يروا أحدا فى القصر ، وسألوا الخدمة عن الضارب ، فلم يقرروا على أحد فقتلوا منهم إثنين ظلما " ، راجع : ص ١١٥ - ١١٦ . القاعدة أن الانسان لايسأل إلا عما يكون لنشاطه دخل فى وقوع الجريمة ، وهذه القاعدة تملئها الفطرة السليمة ويوجبها العدل والمنطق ، وعلى الرغم من ذلك شهدت بعض العصور إنتهاكا لتلك القاعدة ، غير أن هذا الخلل كان عارضا ، ويمكن القول بوجه عام أن الفكر القانونى منذ طفولته قد تعلق بقاعدة شخصية المسئولية للإعتبارات السابقة ، راجع : د. عوض محمد : قانون العقوبات . القسم العام ، ص ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٢) المراد ٦ ، ٥٥ ، ٧٦ - ٨٠ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٩٩ من قانون المنتخبات وعلى سبيل المثال : تضمنت المادة ١٢١ من قانون المنتخبات " وأما غفارة المركب وحراستها فإنها تكون مطلوبة من البلد التى تكون المراكب مربوطة بموردتها أو بساحلها ومن حيث أن طائفة الرؤساء واجب عليهم أن يكونوا على بصيرة وغاية من الإلتباه فيكونوا مشتركين فى هذا الباب وإذا سرق شيء من أحد المراكب أو من أبناء السبيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما

سرقه من مشايخ وأهالي الناحية التي تكون مربوطة عندها تلك المركب
ومن ريسها أيضا ... " .

(٣) المواد ٢٤، ٢٧، ٤٣، من قانون المنتخبات والمادتان ٩، ٤٩ من قانون
المنتخبات. وقد نصت المادة المذكورة على أنه " إذا طلب أنفاز إلى الجهادية
من أي بلدة كانت وحصل إمتناع من إعطائهم فإن كان الإمتناع من شيخ
الحصة والقائمقام فلكونهما تسببا في الفساد بامتناعهما ينبغي أن يؤخذ
المطلوب من إخوانهما فإن لم يكن لهما أخوه فمن أولادهما فإن لم يكن لهما
أولاد فمن أبناء أعمامهما أو أقاربهما ... " . أما المادة ٤٩ المذكورة قد
تضمنت : " إذا كان أحد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته أخذ منهما ولداً في
أول مره وقدمه عند الطلب إلى الجهادية تم أخذ منه الثاني في مرة أخرى
وقدمه إلى الجهادية أيضاً بناء على غرض منه مع ذلك الفلاح وتركه
بمفرده معطلا عن أشغاله وحضر ذلك الفلاح إلى الحاكم وشكى له ذلك فإذا
إتضح له أن البلده موجود فيها من يصلح للجهادية من الأنفار المنقطعين عن
الأشغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدى لأخذ ابن الفلاح
المذكور فليأخذ الحاكم ابن الشيخ المعتدى أو أحداً من أقاربه إن لم يكن له
ولد ويوصله إلى الجهادية " .

(٤) المادة ١٢١ من قانون المنتخبات، كما نصت المادة ١٣ من قانون المنتخبات
على أنه " إذا طلب شيخ الحصة من أحد الفلاحين أن يدفع ما عليه للديوان
وذهب ذلك الفلاح واحتتمى في جاه شيخ آخر فإذا كان الشيخ الذي قبل
الفلاح ذا مقدرة فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب
خمسين كريباجاً وإن كان غير مقتدر فيضرب مائة وخمسين كريباجاً " .

(٥) المادة ٩ فصل ٥ من قانون الجزاء الهمايوني. وإذا وقعت الجريمة من أحد أتباع اللتزم دون إذنه وقد عاد النفع مرتكبها وحده فإنه كان يعاقب بالجلد من مائة إلى مائة وخمسين جلدة أو بالإستخدام فى الخدمات الدينية مقيداً من شهر إلى ستة أشهر . بينما كانت العقوبة فى قانون المنتخبات (المادة ١١٥) هى الحبس باللومان من سنتين إلى ثلاث وتصبح خمس سنوات عند عدم قدرته على رد ما ماحصله من أموال . أما إذا وقعت الجريمة من الملتزم فقد كان يجازى بتحصيل ربع مال الإلتزام منه زيادة على بدل الإلتزام المقرر بينما كان يجازى بتحصيل نصف مال الإلتزام زيادة فى قانون المنتخبات ، وفى القانونين فإنه كان يجرى نزع الإلتزام من الملتزمين بعد إنتهاء سنة الإلتزام . وقد إستمر تطبيق المسئولية الجماعية فى قانون الجزاء الهمايوني بخصوص إنكسار جسر عموم البلدة أو أحد الجسور السلطانية وتهاون الفلاحين فى إصلاحه (المواد ١٤-١٥ ، ١٧ فصل ٤) وأيضاً بخصوص اعتداء الفلاحين على ناظر البلدة أو على أهل قرية أخرى لأخذ مياه الرى أو التقصير فى أشغال الترعى والجسور بواسطة مشايخ البلاد (المواد ١٠-١٢ ، ١٥-١٧ فصل ٤) .

(٦) فقد نصت المادة (المادة ١٩٣) من قانون المنتخبات على : " أن السائلين والفلاتيه إذا بدلوا هياتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وضبطوا وهم على هذه الحالة ووجد عندهم أسلحة ولم يكونوا قد إستعملوها ولا خوفوا بها أحد أو وجد عندهم من الآلات ما يمكن التوصل به إلى فعل السرقة أو إلى الإقدام على سائر الجنح أو إلى الدخول فى البيوت كمبرد أو كلاب أو سائر مايكون من الآلات فإنهم يجازون بالإرسال إلى اللومان من مدة ستة أشهر إلى سنتين " . أما (المادة ٩١) من قانون المنتخبات وفيما يتعلق بمسئولية

المهندسين عن أعمال الترع والجسور تحديداً وتوزيعاً على القرى فقد نصت على أنه " فإن كان النقصان جزئياً بالنظر إلى مقدار أصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر فيحمل على الإهمال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزاء المهملين الموضح في القانون نامه وإن كان كلياً بحيث لا يحمل على الإهمال يلزم تحقيقه على وجه الدقة فإن تحقق أن ذلك النقصان مبنى على التدخل فيجازى مهندس ذلك القسم المذكور بجزاء المختلس في القانون نامه ."

(٧) المادتان ٩، ١٠ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني. وقد نصت (المادة ٥ فصل ٤) من قانون الجزاء الهمايوني على أنه " إذا ثبت أن بهيمة أكلت من جرين غير صاحبها أو أكلت شيئاً من زراعة غيطه بأرجلها وثبت أن ذلك بسوق صاحبها لزم تحصيل الخسارة المذكورة ممن يلزم وأدب من كان سبباً في ذلك بالضرب بالجلدة من عشر لغاية خمسين وإن ثبت أن ذلك بالقضاء والقدر من غير قصد من أحد وجب ضمان قيمة التالف فقط .، و (المادة ٤ فصل ٤) من القانون المذكور والتي تضمنت إلزام الفاعل في جريمة إتلاف المزروعات إذا كن من العربان وذلك بضعف قيمة التالف ، أما إذا كانت الجريمة قد وقعت " من التساهل وعدم الدقة " فإن الفاعل كان يلزم فقط بقيمة التالف .

(٨) ويمكننا ترتيب العقوبات التي تضمنها قانون نامه مصر فيما يتعلق بجرائم الجنود على النحو التالي : التأديب ، قطع الراتب ، العزل ، الإبعاد خارج مصر ، الصلب ، القتل (المواد ١-٥ ، ٧ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨) . وقد نصت (المادة ١) من قانون نامه مصر فيما يتعلق بوجاق الكوكليان أو المتطوعين الفرسان " إذا إقترف أحد من هذه الطائفة إثماً فعلى أشاء أن يوقع عليه الجزاء بقدر خطيئته ، و إذا لم يرعو مرة فعلى أمير الامراء -

أى الوالى الباشا - أن يقطع راتبه ، وإذا تمادى فى خطيئته أصبح مستحقا للعقاب ووجب على أمير الامراء أن يأمر بمجازاته : إن عقابا كهذا أو قطع الراتب أو موتا أو غيابا ..". أما (المادة ٢) من القانون المذكور فقد تضمنت عقوبة الإبعاد خارج مصر إذا قام أحد جنود الواجهات بصناعة الذخير أو الإتجار فيها وذلك إذا كان قد سبق له القيام بمثل ذلك ولم يرتدع بعقوبة قطع الراتب . أما (المادة ٣٣) من قانون نامه مصر فقد تضمنت النص على تجريم خروج العروس ليلة العرس بين المدعوين للرقص وهم يمارسون الفسق والفجور ، وقد تضمنت النص على سلطة السوباشى بتشهير والد العروس والعريس ثم التجريم بشدة عند التمادى فى المخالفة .

(٩) المواد ٧٦،٤ - ٦٨ ، ٧٠-٧٢ ، ٩٨ من قانون المنتخبات. وعلى سبيل المثال : فقد نصت (المادة ٧١) من قانون المنتخبات على أنه " إذا تدخل أحد من الذوات المستخدمين بالميرى فى شغل غير شغله أو فروع مأموريته أو عامل أحدا بما لايليق فيحبس فى أول مرة خمسة عشر يوما فى محل خدمته فإن عاد لذلك مرة ثانية فيحبس شهر أو نصف شهر وإن عاد ثالثة فيحبس ثلاثة أشهر من غير معاش فإن لم ينته بعد هذا فيعزل ."

(١٠) المواد ١٩،٩ - ٢٠ ، ٢٦ - ٢٧ فصل ٤ من قانون الجزاء الهمايونى المادتان ٧،٦ فصل ٥ من قانون الجزاء الهمايونى . وتتعلق الحالات الثمان المذكورة بجرائم حكام وموظفى الإدارة على أموال أو أشياء للميرى أو عدم طاعة القوانين واللوائح وقد ترتب على العود فيها تشديد العقوبة نوعا من الحبس إلى العزل من الخدمة . وأيضا بجرائم مشايخ البلاد الواقعة على أموال ومصالح الميرى مثل: إمتناع أحد المشايخ عن الحضور لحاكم الجهة عند طلبه ، أو الهروب عند طلب بعض الاموال المقررة على القرية إلى

الميرى ، أو الإستتار بالأراضى الجيدة ، وقد نص على عقوبة العزل نتيجة ارتكاب احدى هذه الجرائم للمرة الثانية . أما (المادة ٢٠ فصل ٤) من القانون المذكور فقد نصت على عقوبة الجلد تسع وتسعين جلدة عند قيام أحد مشايخ البلاد بمحاربة أقاربه عند توزيع الأموال الميرية المطلوبة من أهل القرية ، وتزداد العقوبة عند ارتكاب تلك الجريمة للمرة الثانية وتصبح مائة وخمسين جلدة . وقد صدرت مجموعه من الأوامر العليا من سنة ١٨٧٩م إلى سنة ١٨٨٤م بخصوص تجريم زراعة وتجارة الحشيش ، إذ جرى تجريم زراعته أو حمله أو تخزينه أو بيعه أو إدخاله ورصد عقوبة المصادرة والغرامة مائتى قرش عن كل أوقية تصير ثمانمائة قرش عن كل أوقية فى حالة العود ، راجع : فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ ص ٤٢٢ - ٤٢٤ .

(١١) ففى جريمة حرق منزل أو جرن بواسطة أحد الفلاحين عمداً فإنه كان يعاقب بالجلد تسعا وتسعين جلدة أو الحبس من شهر الى ثلاثة أشهر ، وإذا كانت قيمة الأضرار تزيد عن خمسمائة قرش أو كان للفاعل سابقة مماثلة وعوقب عليها فإن الفاعل كان يعاقب بالحبس فى اللومان لمدة خمس سنوات (المادة ١٣ فصل ٤) من قانون الجزاء الهمايونى . أما جريمة أحد البائعين : مخالفة الأسعار فإنه كان يتم معاقبته عليها بالجلد لأول مرة ثم الحبس إذا ارتكبها ثانية تم الطرد من طائفته وترحيله إلى بلده إذا ارتكبها للمرة الثالثة ، (المادة ١٩ فصل ٣) من قانون الجزاء الهمايونى . وإذا ارتكب أحد الاشخاص جريمة السكر أو القمار للمرة الثالثة فإنه كان يعاقب بالنفى أو الحبس حتى يتوب عن فعلته بدلا من الضرب بالعصى ، أما السارق للمرة الرابعة فإنه كان يعاقب بالنفى إلى بلاد السودان بدلا من

عقوبة الإلصاق فى الخدمات الدنيئة ، (المادتان ٥ فصل ١١،٣ فصل ٣)
من قانون الجزاء الهمايونى .

(١٢) المادة ١١٢ من قانون المنتخبات، وقد تضمنت المادة المذكورة النص على عقوبة الحبس ثلاثة أيام عند تخلف أحد المترشحين عن المزا، تصبح ستة أيام عند ارتكاب الجريمة للمرة الثانية ، ثم خمسة عشر يوما إذا ارتكبها للمرة الثالثة ، " وإن وقع منع تأخير عن الحضور فى مزا مقاطعة أخرى فيعامل بمثل ذلك أيضا ولاعبرة باشتراك بعض المزايدات ببعض بل يجب أن يخصص لكل مزا معين جزاء مستقل " .

(١٣) أحمد شلبى بن عبد الغنى : أوضا الإشارات ، ص ١٣٤ - ١٣٥، فقد تضمنت (المادة ١٨) من قانون نام مصر النص على أنه " إذا صدر تصرف مخالفا للأمر إلى حد ما أو مغل بنظام البلاد من أحد مشايخ العربان لا يقدم أمير الأمراء على عزله بل يعرض مظالمه على العتبة العلية - الأستانة - وإذا تكاسل نوعا ما عن أداء الاموال السلطانية بكاملها أو أقدم على عمل تشم منه رائحة الخيانة ، واستوجب الأمر بحث الموضوع ، أجرى أمير الامراء بحثه بمعرفة ناظر الاموال على أن يعرض سبب البحث على العتبة العلية بمعرفة ناظر الأموال ، وإذا صدر الأمر الجليل القدر بخصوص هذا الموضوع عمل بموجب ما يقتضيه " . وتضمنت (المادة ١٢) من القانون المذكور النص على أنه " إذا ظهر من طائفة الأعراب طمع فى مال خاصه نفذ فيها القتل دون ذنب قبل أن يظهر منها العصيان والفساد ، وتتخذ تدابير الحيلة والحذر منها ، فضلا عن سلبها أموالها وأغنماها " . أما (المادة ٣) من قانون نام مصر وبخصوص طائفة مستحفظان فقد نصت على أنه " يمنع رئيس بلوك هذه الطائفة والكتخدا

والأغافل من يحاول البيات خارج القلعة أو يبدى أى نوع من الأهمال والتكاسل نحو سائر الخدمات السلطانية ومن لم يطع منهم يوقع عليه أغاه العقاب الصارم " ، وأيضا فى (المادة ٤) بخصوص طائفه عزبان وبخصوص نفس الجريمة .

(١٤) المواد ٥٨ ، ١٢٣ ، ١٩٣ من قانون المنتخبات وقد تضمنت (المادة ٥٨) المذكوره النص على " إن أخبر عن شخص تصدى لإعطاء الرشوة إليه وكان إخباره قبل أن يأخذها منه وتحقق أن قوله صحيح فليجازى من أراد أن يعطى الرشوة بالجزاء المشروط على من يأخذها " أما (المادة ١٩٣) من القانون المذكور فقد تضمنت النص على عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين فى اللومان عند شروع أحد السائلين والفلاتية فى السرقة ، ويتحقق ذلك الشروع بمجرد حيازته سلاح أو كلب أو مبرد ، بينما تضمنت (المادة ١٧٠) من قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس فى فيزاوغلى مدى الحياة إذا وجد مع السارق أسلحة ، وإذا لم يوجد فإنه كان يعاقب بالحبس فى فيزاوغلى من خمس إلى عشر سنوات .

(١٥) المادة ٢١ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني . وبمقتضى الأوامر العليا المتعلقة بتجريم زراعة وتجارة الحشيش من سنة ١٨٧٩م إلى سنة ١٨٨٤م فقد نص على عقوبة المصادرة والغرامة دون تفرقه على : زراعته أو خزنة أو بيعه أو إدخاله أو محاولة إدخاله ، راجع : فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، ٢ ص ٤٢٢ - ٤٢٤ . وبمقتضى الأوامر العليا الصادرة فى سنة ١٨٧٧م فيما يتعلق بتجريم تجارة الرقيق فقد نص على عقاب من يتعامل فى العبيد السود أو الحبش فى مصر أو ملحقاتها وسواء بالإشتراك أو بواسطة بعقوبة السارق القاتل تم جرى تخفيفها إلى عقوبة الأشغال

الشاقه من خمسة أشهر الى خمس سنوات ، راجع : فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ١٧-٢٦ . ولا أميل الى ماذهب اليه أستاذنا د. محمد نور فرحات في تعليقه على التقنين الجنائي العثماني وقد ذهب إلى أن نصوص التقنين تضمنت المساواة في العقوبة بين الشرع والجريمة التامة إذ تضمنت (المادة ٩) من التقنين عقوبة الغرامة في جريمة الزنا الذي لايجب فيه حد أو جريمة دخول منزل بنية إرتكاب الزنا ودون تفرقه في مبلغ الغرامة . أما (المادة ٩٩) من التقنين فقد تضمنت النص على عقاب الشخص بشده إذا عثر لديه على معدات للتزوير . ولكنه اذا إرتكب التزوير بالفعل فإن محكمة الباب العالي كانت تختص بنظر الجريمة والحكم فيها وبالتالي الحكم بعقوبة أشد ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، ص ١٠٩ .

(١٦) وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون نامه مصر النص على عقوبات بغض الجرائم وهي التشهير والغرامة والمصادرة والسجن المؤبد والصلب والقتل فضلا عن عقوبة العزل من الخدمة بالنسبة لموظفي الإدارة . أما أغلب الجرائم فقد نص عليها دون بيان عقوبة محددة كما في جرائم القضاة وأعاونهم (المواد ٢٧ ، ٤١-٤٢) ، أو في جريمة العادة الوسنية في الأعراس السابق الإشارة اليها (المادة ٣٣) حيث نص على سلطة السوباشي في تجريم والد العروس والعريس بشدة . وكما سبق في الأحوال التي كانت سلطة تحديد العقوبة للأستانة كما في جرائم الموظفين المرسلين من الأستانة إلى مصر وبعض جرائم مشايخ العربان . وفي قوانين عصر محمد علي وخلفائه نقيض على كثير من الجرائم التي لم تحدد لها عقوبة معينة وعلى سبيل المثال : فإن عقوبة الحبس غير محددة في حالتى التحقيق مع

المتهم بالقتل ومماطللة المدين في أداء دينه : (المادتان ٢٦ ، ٣٧) من قانون المنتخبات . وأيضا : فإن عقوبة الحبس أو النفي غير محددة في جرائم السكر والقمار والسرقه التي ترتكب للمرة الثالثة (المادتان ٥ فصل ٢ ، ١١ من قانون الجزاء الهمايوني) . وإضافه إلى ما سبق عن غياب قانون جنائي موحد في عصر محمد علي وخلفائه فإنني لا أميل إلى ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور نور فرحات في القول بأنه جرى إقرار مبدأ الشرعيه الجنائية في مصر وللمرة الأولى في عصر محمد علي ، راجع : د نور فرحات : المجتمع والشرعية والقانون ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(١٧) وعلى سبيل المثال : فقد تضمنت (المادة ١٦٠) من قانون المنتخبات النص على عقوبة الحبس في اللومان أو القلعة من ستة أشهر إلى سنتين وذلك في جريمة إسقاط حمل إحدى النساء ، أما (المادة ٢٥) من القانون المذكور فقد تضمنت إلزام حكام الإدارة بالتنفيذ بالعدد المقرر في عقوبة الجلد تعزيرا مع تنفيذ الجلد على المقعدة والقدمين ، و (المادة ١٦) فقد تضمنت النص على إلزام موظف الإدارة بأداء قيمة الأشياء التي إشتراها للميرى رغم وجودها بالمخازن وذلك إذا قام بفعلته إهمالا منه ، فإن لم يكن قادرا على أداء قيمة الأشياء فإنه كان يعاقب بالحبس في القلعة من ستة أشهر إلى سنتين . وعلى سبيل المثال : فقد تضمن قانون الجزاء الهمايوني النص على عقوبة الجلد وأقصاها مائة وخمسين جلدة بخصوص جريمة إتلاف المزروعات إذا كان الفاعل من الأصاغر ، أما إذا كان من الأكابر فإنه كان يلتزم بقيمة إصلاح التالف (المادة ٢ فصل ٥) . كما تضمنت بعض مواد القانون المذكور النص على الإحالة إلى قوانين أخرى لتقدير العقوبة كما في جريمة إسقاط الحامل وجريمة قتل الوالد لولده عمدا

(المادتان ٤، ٥ فصل ٤) . أما (المادة ١ فصل ١) فقد نصت عقوبة القتل عند قيام أحد المأمورين بقتل أحد الأهالي ولو تنازل الورثة عن القصاص ورضوا بالدية " حسبما تقتضيه السياسة والنظام " .

(١٨) على سبيل المثال : فقد تضمنت (المادة ١٧) من قانون نامه مصر النص على سلطة الكشف في عقاب البدو على جرائمهم ، أما " إذا اتضح أنه شخص من ذوى القدرة يقيد مع شخص مستقيم ويرسل إلى أمير الامراء " . وفى قانون المنتخبات فان (المواد ٨١-٨٥) تضمنت النص على جرائم مخالفة مواعيد العمل والمكاتبات بين المصالح وقد تضمنت أيضا التفرقة فى العقاب تبعا " لمركز صاحب الجثة وإعتباره " وفقا لنصوص المواد. وفى الجرائم المخلة بالآداب أو جرائم الضرب والجرح العمد فإن العقوبة كانت الجلد بالكرباج إذا ارتكبها " أحد الصغار أو الخدم " وتستبدل العقوبة بالحبس وأقصاه سنة إذا كان الفاعل " أحد الكبار " ويأتى الحبس غالبا فى محل الخدمة مما يعنى أن هؤلاء الكبارهم كبار مستخدمى الميرى (المواد ١٦٤ - ١٦٦) . وفى قانون الجزاء الهمايونى جرى التأكيد على عقاب أحد المأمورين بعقوبة القتل قصاصا إذا قام بقتل أحد الأهالي ولو كان القتل أحد قطاع الطرق وقد جرى قتله قبل محاكمته ، كما نص على عقوبة القتل ضد أحد الأهالي لقيامه بإطلاق النار على أحد مأمورى الضبطية فجرحه ثم توفى بسبب جرحه (المواد ١٠، ١٦، ١٧ فصل ١) . ومع ذلك فقد إستمر مبدأ التمييز العقابى فى بعض الحالات كما فى : التفرقة بين " الأصاغر والاكابر " فى جريمة إتلاف الآثار ، إذ كان الاصاغر يعاقبون بالجلد أما الأكابر فيلتزمون بقيمة التالف (المادة ٢ فصل ٥) ، وفى جريمة إنتهالك الأعراض والحرمان " فإن كان من إستوجب التعزير من العلماء

الفخام والسادة الكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب وجب إحضاره للمجلس وتعزيره بما يليق وإن كان من أواسط الناس أو السوق لزم جلبه وتعزيره بالحبس أو النفي ، وإن كان من آحاد الناس فإنه يؤدب بالحبس أو النفي أو الضرب " (المادة ٢ فصل ٢) من قانون الجزاء الهمايوني .

(١٩) وعلى سبيل المثال فقد عوقب أحد التجار بالضرب ألف جلدة ثم النفي بواسطة بعض جنود عزبان ، كما عوقب أحد الأشخاص بالجلد ثم النفي لإعتقاد أحد المماليك أنه أراد قتله في سوق السلاح ، راجع : أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ٦١٣ ، ٦٢٥ .

(٢٠) د. حلمي أحمد شلبي : الموظفون في مصر في عصر محمد علي ، ص ٥١-٥٢ ، ٦٩ . وفيما يتعلق بقوانين محمد علي فإن أقصى الجلد خمسمائة وأدناه عشرة كرباج في جرائم الفلاحين ، مقابل خمسين إلى تسعمائة كرباج في جرائم مشايخ البلاد ، وخمسة وعشرين إلى ستمائة كرباج في جرائم مستخدمي الميرى ، وخمسين إلى خمسمائة في جرائم الأهالي مثل : جرائم الضرب والجرح والإخلال بالآداب . أما في قانون الجزاء الهمايوني فإن أقصى الجلد كان مائتي جلدة في جرائم الفلاحين ومشايخ البلاد مقابل مائة وخمسين في جرائم موظفي الإدارة ، ومائة جلدة في جرائم الأهالي . كما جرى النص على عقوبة الضرب بالعصى بمقتضى قانون الجزاء الهمايوني في بعض جرائم الفلاحين والأهالي كما في جريمة إتلاف الأشجار وجريمتي السكر والقمار إذا ارتكبت للمرة الأولى (المادتان ٥ فصل ٢ ، ٣ فصل ٤) .

(٢١) المادتان ٣١،٢٠ من قانون نامه مصر-المادة ١١٨ من قانون المنتخبات

أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٣٥

(٢٢) وعلى سبيل المثال : فى جريمة إختفاء أحد الفلاحين لدى أحد العربان تهربا

من أداء المال الميرى ، وفى جريمة إتلاف ساقية أو إحراقها أو سرقتها

بواسطة أحد الفلاحين (المادتان ١٧،١٥) من قانون المنتخبات . وقد إنهار

مشروع محمد على بسبب القيود التى فرضتها الدول الأوروبية على الجيش

والأسطول ، كما تضمنت معاهدة سنة ١٨٤٠ م بين محمد على والباب

العالى منع الإحتكار وبالتالى التراجع عن سياسة التوسع فى السخرة ،

راجع : د. طاهر عبد الحكيم الشخصية الوطنية المصرية ص ١١٧.

(٢٣) المادة ١٩٢ من قانون المنتخبات وتتضمن المادة المذكورة النص على

الخدمة فى أبنية الميرى فى المديرية أو فى مصر المحروسة عند قيام أحد

السائلين بالسؤال فى البلاد التى ليس فيها محلات للفقراء ، وتصبح العقوبة

سنة أشهر عند السؤال فى محلات خارجة عن القرى التى يكون محل

إقامتهم فيها . وتضمن قانون الجزاء الهمايونى النص على عقوبة الإستخدام

فى الخدمات الدنيئة عند إشهار السلاح أو إفراغه ضد أحد مأمورى الضبطية

بحد أقصى ثلاث سنوات (المادة ١٦ فصل ١) ، و أيضا فى جريمة السرقة

للمرة الأولى أو الثانية أو الثالثة ومدة العقوبة كانت ثلاثة أشهر إلى ثلاث

سنوات (المادة ١١ فصل ٣).

(٢٤) وعلى سبيل المثال : فقد تضمنت (المادتان ١ ، ٢) من قانون نامه مصر

النص على عقوبة الإبعاد خارج مصر إذا تمادى أحد جنود الوجاقات فى

جريمته أو ارتكب جريمة صناعة الذخائر أو الإتجار بها للمرة الثانية .

أحمد شلبي بن عبد الغنى: أوضح الإشارات ص ٦١٣ ، ٦٢٥ . د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عصر محمد علي ص ٧٢، ٤٨، ٤٠ . وقد قام محمد علي بتوقيع عقوبة النفي على بعض كبار موظفي الميرى بسبب إهمالهم العمل أو التدخل في سياسات محمد علي أو الإختلاس أو التزوير ، راجع : د. حلمي أحمد شلبي سابق الإشارة .

(٢٥) وكما سبق فإنه لم ينص على مدة عقوبة النفي في جرائم السكر والقمار والسرقعة عند ارتكابها للمرة الثالثة (المادتان ٥ فصل ١١، ٢ فصل ٣) . وأيضا في جريمة السعي في الفساد بالفعل (المادة ٦ فصل ١) ، وفي هذه الجرائم لم يحدد مكان النفي أو نص على أن يكون إلى بلاد بعيدة أو السودان . وفي (المادة ١ فصل ٣) نص على عقوبة النفي لمدة سنة " بالنفي إلى محل غير مملكته " أي خارج مصر وذلك بالنسبة لأحد حكام أو موظفي إدارته إذا وضع يده على أموال غيره بغير حق . أما (المادة ١٢ فصل ٣) فقد تضمنت النص على عقوبة النفي لمدة أربع سنوات دون تحديد للمكان وذلك في جريمة تزوير أوراق الميرى . وبينما تصل عقوبة الحبس في اللومان أو فيزاو على إلى المدى الحياه في قانون المنتخبات : فإننا لم نعثر على عقوبة الحبس المؤبد في قانون الجزاء الهمايوني ، أما عقوبة الحبس في اللومان فقد كان أقصاه خمس عشرة سنة كما في جريمة السعي في الفساد فعلا كعقوبة تخيرية مع النفي ، أو جريمة القتل الذي سقط فيه القصاص (المادتان ٦ فصل ١، ٢١ فصل ٣) من قانون الجزاء الهمايوني .

(٢٦) وقد تتضمن قانون نامه مصر النص على عقوبة المصادرة كعقوبة تبعية في جريمة الاحتفاظ ببندقية بعد التنبيه بالخطر وجريمة العصيان أو العدوان على البلاد التي يرتكبها العربان وجريمة إستيراد (عصي الرماح) التي

حظر إستيرادها بمقتضى الأوامر السلطانية (المواد ٢ . ١٧ . ٢٧) . وإذا ظهر عجز فى الأموال التى يلتزم العمال والمباشرون بتوريدها للخزانة السلطانية : فإنه يتم السداد من أمواله فإن لم تكف - وكان له كفىل تحصل من كفىله وإذا لم توف يسام العامل سوء العذاب " (المادة ٢٠) ، وأيضا كان الأمناء يستحقون العقاب إذا لم تكف أموالهم لسداد العجز فى عهدتهم (المادة ٢١) . كما طبقت عقوبة المصادرة على العربان فى جريمة إتلاف مزروعات الفلاحين (المادة ١٤ من قانون المنتخبات) . وكان يتم تشديد العقوبة عند العجز عن أداء مبلغ الغرامة كما فى جرائم الإختلاس والرشوة والعملة وإخفاء أحد الفلاحين عند هروبه بغرض عدم أداء ما عليه من أموال المبيرى (المواد ١٣ ، ١٥ ، ٥٦ - ٥٧ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١١٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣) من قانون المنتخبات . وقد تضمنت الأوامر العليا المتعلقة بتجريم زراعة وتجارة الحشيش ١٨٧٩ - ١٨٨٤ م النص على عقوبة الغرامة مائتى قرش عن كل أوقية حشيش يتم ضبطها وعند الإمتناع أو عدم القدرة على أداء مبلغ الغرامة يتم توقيع عقوبة الحبس بواقع أربعة وعشرون ساعة عن كل عشرين قرشا بحد أقصى ثلاثة أشهر ، راجع : فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ ص ٤٢٢ - ٤٢٤ .

(٢٧) وكان يتم تقدير مبلغ الغرامة أو مبلغ التعويض وفقا للضرر الناتج عن الجريمة بمقتضى قانون نامه مصر كما فى المواد (٤٥ - ٤٦ ، ٢٠ ، ٢١) وسواء كان الضرر واقعا على مال سلطانى أو على أموال الأهالى مثل: مساكن الجراكسة التى هجرها أصحابها واعتدى بعض الأهالى وغصبوا أخشابها وأحجارها . أما فى قوانين عصر محمد على فإن مبلغ الغرامة أو مبلغ التعويض كان يفوق مقدار الضرر أو الربح غير القانونى

بمضاعفته خمس مرات أحيانا ، وعلى سبيل المثال : فإنه عند تداول العملة المزورة مع العلم بتزويرها " فمثل هؤلاء ينبغي مجازاتهم بأن تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدراهم المعيبة وأقل الأخذ ٣ أضعاف وأكثره ٦ أضعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الأحوال أقل من خمسين قرشا " (المادة ١٤٠) من قانون المنتخبات وأيضا في (المادتين ١١٩ - ١٤٣) من نفس القانون . أما في قانون الجزاء الهامبوني ففى بعض حالات لم يتضمن القانون النص على عقوبة معينة عند عدم القدرة على أداء مبلغ الغرامة أو مبلغ التعويض وأحيانا يشترط أن يكون المحكوم عليه موسرا أو مقتدرا ، وأحيانا يرتبط تشديد العقوبة عن عدم القدرة على الأداء بجسامة الضرر أو خطورة محل الجريمة كما فى جرائم الاختلاس وإتلاف أشجار البلح والدوم وإتلاف الآبار أو المزروعات فى الأرض . وعلى سبيل المثال : عند عدم قدرة المختلس على سداد قيمة ما اختلسه فإنه يعاقب بالعزل من الخدمة والنفى (المادتين ٢ ، ٣ فصل ٣) وفى جريمة إتلاف أشجار البلح والدوم يلتزم الفاعل بأداء ضعف قيمة الأشجار فضلا عن قيمة ما كانت تنتجه الأشجار كل سنة حتى تغرس أشجار غيرها وتتموا وعند عدم الأداء يعاقب الفاعل بالجلد من خمسين إلى مائة جلدة (المادة ١١ فصل ٤) . وفى جريمة إتلاف أشجار مستتبته بنفسها وبفعل فاعل فإنه كان يجرى تغريم الفاعل ضعف قيمة التلف إذا كان موسرا ، وإذا كان معسرا فإنه يعزر بالضرب من ثلاث إلى ثمان وسبعين عصا (المادة ٣ فصل ٤) .

(٢٨) وعلى سبيل المثال : فقد إعتنى المشرع فى قانون نامه مصر بمسألة الإشراف على الأوقاف وجرائم الاختلاس الواقعة على أموال الأوقاف . حيث كان ناظر الأوقاف المرسل من الأستانة بالإشتراك مع القضاة

الشرعيين يختصون بالإشراف على الأوقاف وعرضه، وقائع الاختلاس على ناظر الأموال للفصل فيها . أما الدعاوى المتعلقة بالرزق الجيشية والأحباسية فقد نص على إختصاص الوالى الباشا مع ناظر الأموال بالفصل فيها ، ونص على ضم الرزق إلى الميرى عند موت صاحبها ، وذلك فى الرزق الفضولية أى تلك التى قام أحد الأشخاص بجعلها وقفاً دون إذن مالکها الحقیقى (المادتان ٤٤-٤٥) . أما قوانين عصر محمد على ونظراً للمبالغة فى تقدير قيمة مبالغ الغرامة فقد تواتر النص على صرف تلك المبالغ إلى الاستبالية الملكية أو المنافع العامة كما فى (المواد ١١٩، ١٤٠، ١٤٣) من قانون المنتخبات . وقد تضمن قانون الجزاء الهمايونى تنظيمين هامین فى ذلك الإطار ، فى التعليمات الخاصه بالأوقاف فى القانون المذكور إعتنى المشرع بتنظيم جباية الرسوم على الأوقاف والحكر ، كما نص على تعيين موظف حكومى لیتولى التفتیش والتحرى عن حال الأوقاف لنفس الغرض . وفى التعليمات المتعلقة بعقود الإيجار (القونتراتو) فإنه قد نص على عدم جواز سماع الدعوى من المستأجر عند وقوع نزاع بينه وبين المؤجر ، وذلك إذا لم یقم مسبقاً بقید عقد الإيجار لدى الضبطية وبالتالى قیام الضبطية بتحصيل الرسوم من طرفى عقد الإيجار. وفى الأوامر العليا المتعلقة بتجريم زراعة وتجارة الحشيش من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٨٤م جرى النص على بیع الحشيش المصادر بشرط ألا یستلمه المشتري فى مصر وعلى المشتري تصديره إلى میناء أجنبى غیر عثمانى فى خلال خمسة عشر يوماً ويدفع عشرة أضعاف الثمن على سبیل التأمین ، وتودع حصيلة البیع فى خزانة مصلحة الجمارك ، راجع : فیلیب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ ص ٤٢٢-٤٢٤ .

(٢٩) المواد ٩، ٨، ٣ من قانون المنتخبات. المواد ١٨٨-١٨٥، ١٢٢، ١٠٥، ٦٩، ٥٨ من قانون الجزاء الهمايوني. وفي جريمة الدعوى الكاذبة : إذا ادعى على شخص كذباً بإحدى جرائم إنتهاك الأعراض والحرّمات مثل: القذف أو الشتم فإن المدعى كان يعاقب بالحبس من خمسة إلى خمسة وأربعين يوماً (المادة ١ فصل ٢) من قانون الجزاء الهمايوني . أما إذا ادعى على شخص كذباً بجريمة أخرى فإن المدعى كان يعاقب بعقوبة المزور في القانون فضلا عن إلزامه بمصاريف المدعى عليه (المادة ١٥) من تعليمات وظائف متفرعة عن المجلس بقانون الجزاء الهمايوني .

(٣٠) فقد تضمنت (المواد ١٦٨ - ١٧٢) من قانون المنتخبات تنظم العقاب على جرائم السرقة ، والسرقة التي تقع باجتماع الأمور الخمسة المشار إليها في المتن هي أخطر أنواع السرقات حيث كان يعاقب عليها بالإعدام أو الحبس مدى الحياة (المادة ١٦٨) . أما السرقة التي كانت تقع من خادم أو صنايعى ... فكان يعاقب عليها بالحبس في فيزاوغلى من سنة إلى خمس سنوات (المادة ١٧١) . في حين كانت عقوبة سرقة البهائم أو الآلات الزراعية أو الأخشاب أو الأحجار هي الجلد من مائة إلى خمسمائة كرباج أو الحبس في فيزاوغلى من ستة أشهر إلى خمس سنوات حسب جسامه الجنحة وحال الشخص (المادة ١٧٢) .

(٣١) المواد ١٢، ٨، ٣ فصل ٣ من قانون الجزاء الهمايوني. وعلى سبيل المثال : إذا كان مرتكب الرشوة أحد مامورى المصالح الميرية فإنه كان يجرى إسترداد مبلغ الرشوة منه وتنزيل رتبته وعزله من خدمة الميرى بصورة دائمة . وفي جريمة إتلاف أو ضياع شيء للميرى بواسطة أحد المامورين فإنه كان يتم تغريمه قيمته وعزله من الخدمة . وإذا تغاضى أحد المامورين

عن جريمة الاختلاس التي يرتكبها أحد المستخدمين في المصلحة فإن
المأمور كان يعاقب بالعزل من الخدمة .

(٣٢) المادة ١٧ فصل ١ من قانون الجزاء الهمايوني. المادة ٧ فصل ٢ من قانون
الجزاء الهمايوني .

(٣٣) المواد ١٤٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ من قانون المنتخبات. وقد تضمنت (المادة ١٦٢)
المذكورة النص على " إذا كان أحد يهجم على شخص خلافه بقصد إعدام أو
ضرب أو مضرة خلاف ذلك والشخص المتهجم عليه يقتل الشخص المهاجم
أو يجرحه أو يضربه لأجل حفظ نفسه فإنه يعذر في ذنب القتل من بعد
التحقيق . وإذا إتهم أحد بقتل أحد أو جرحه أو ضربه لأجل منعه من نقب
حائط أو ملحقات سكن للدخول فيه نهائياً فإنه يعذر في ذلك أيضاً وأما قتل
الواك أو الوالدة فلا يقبل فيه عذر مطلق " . وهذه المادة تضمنت الدفاع
الشرعي عن النفس صراحة ، وفي اعتقادي أنها تضمنت أيضاً حالة الدفاع
عن المال وذلك عند قيام أحد الأشخاص بنقب حائط أو ملحقات سكن
للدخول . ويتفق ذلك الاعتقاد مع إنتشار جرائم السرقة في عصر محمد
على من جهة ، ومع استخدام المشرع لنفس العبارات في جرائم السرقة
الواردة في (المواد ١٦٨ - ١٧١) من جهة أخرى .

(٣٤) المواد ٩، ١٠، ٢١ فصل ٣ من قانون الجزاء لهمايوني . ففي حالة الإكراه
على القتل وكان المكره قادراً على إيقاع ما هدد به فإن (المكره) أي الأمر
بالقتل كان يعاقب بالحبس من خمس إلى خمس عشرة سنة إذا عفى ورثة
القتيل عن القصاص ، و عند الإكراه على قطع عضو وكان المكره قادراً
على إيقاع ما هدد به : فإن الأمر كان يعاقب من ثلاث إلى ست سنوات .
أما إذا لم يكن المكره (الأمر) قادراً على إيقاع ما هدد به فإن من باشر القتل

كان يعاقب بالحبس من خمس إلى خمس عشرة سنة ومن باشر قطع العضو
كان يعاقب بالحبس من ستة إلى ثلاث سنوات . (المادة ٢١ فصل ٣) من
قانون الجزاء الهمايوني .

(٣٥) المادة ١٥٤ من قانون المنتخبات، وقد تضمنت (المادة ١٥٤) المذكورة : "
الفلاتية إذا كانوا مولودين في الحكومة المصرية وكان الفلت ثابتا عليهم فعند
صدور الحكم في حقهم إذا طلبهم مشايخ بلادهم التي ولدوا فيها أو ظهر لهم
ضامن معتمد يجوز تخلية سبيلهم ولو عند المباشرة في إجراء الحكم الذي
صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ أو الضمان المذكورين في استدعائهم
ترسل أولئك الأشخاص إلى القرى التي يريدونها المشايخ أو الضامن " ،
وهكذا كان الضامن المذكور حائلا دون تنفيذ عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر
إلى ستة أشهر التي تضمنتها (المادة ١٥٣) بخصوص هؤلاء الفلاتية .

(٣٦) المواد ١٣ فصل ١ ، ٥ فصل ١٣ ، ٢ فصل ٢٧ ، ٣ فصل ٧ ، ٤ فصل ٥ من
قانون الجزاء الهمايوني . وتضمنت النصوص القانونية المتعلقة بقومسيونات
التحقيق من سنة ١٨٨٤ مالى ١٨٨٩م لمواجهة الإجرام المسلح النص
على سلطة القومسيون العالي في تقدير من يستحق الإرسال إلى الفرقة
الإصلاحية من المتهمين أو الإفراج عنهم بضمان شخصى من مشايخ البلاد
التابع لها المجرمون ، فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣
ص ٤٨٩ - ٤٩٦ .

(٣٧) وقد تضمن قانون نامة مصر النص على جرائم العربان المتعلقة بالعصيان
أو العدوان أو الطغيان على البلاد ، وجلب أحد العبيد المعتقين أو غير
المعتقين أو الإحتفاظ بهم (المادتان ١٧ ، ١٢) . وتضمن قانون المنتخبات

جرائم إتلاف مزارع الفلاحين والسرقة المسلحة واعتياد السرقة بواسطة العربان (المادتان ١٤، ١٢١) . وأيضا جريمة إتلاف مزارع الفلاحين بواسطة العربان فى قانون الجزاء الهمايونى (المادة ٤ فصل ٤) . وتضمنت (المادة ٦) من قانون ضبطية الأثمان النص على جريمة غصب حريم وأولاد سودانية بواسطة العربان والقيام ببيعهم فى غرة وغيرها. راجع أيضا فى قيام العربان بغصب العبيد أو الإحتفاظ بهم وإرتكاب السرقة : الفتاوى الرملية ، ج ١ ص ٨٩ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٨٠ د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، ص ١٩٠ - ٢٠٢. قبايب جنلاد : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٨٩ - ٤٩٦. أحمد شلبي بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٠٥، ١٢٣، ١٨٢-١٨٥.

(٣٨) المواد ١٥-١٩ من قانون نامه مصر . وقد إستعان العثمانيون بالعربان فى بعض المهام الحربية . وإستمرت سيطرة اليوارة فى صعيد مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وخلال ذلك تمكن زعيمهم الشيخ همام من إحكام سيطرته وبسط الأمن إما بكسب ولاء القبائل العربية الأخرى أو بالتصدي بجيشه لهجمات البدو والمماليك على الفلاحين حتى قام على بك الكبير بالقضاء على دولته . ويعزو البعض سيطرة المماليك على منصب أمير الحج فى العصر العثمانى إلى زيادة هجمات البدو على قوافل الحجاج ويرى آخرون أن المجتمع البدوى كان يكبر ويقوى على حساب المجتمع المدنى نتيجة سيطرة البدو على الأراضى التى هجرها الفلاحون فى العصرين المملوكى والعثمانى . فضلا عن ذلك فقد سيطر البدو على المناطق ذات الاهمية الإقتصادية مثل : منطقة الصعيد والشرقية والبحيرة ، راجع : د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى ، ص

١٣٣-١٣٨. إسماعيل بن الخشاب : أخبار أهل القرن الثاني عشر ، ص ٣٣-٥٩. صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، ص ٥٦-٦٢ .

(٣٩) المادتان ١٧، ١٨ من قانون نامه مصر. وقد ذكر أحمد شلبي بن عبد الغنى قيام والى مصر إبراهيم باشا الشهير بالإسكندرلى ٩٣١هـ - ١٥٢٥م بقتل الأمير على بن عمر زعيم قبيلة الهوارة بالصعيد وأحمد بن بقر زعيم بدو الشرقيه بسبب العصيان ، وكان إبراهيم باشا مخولاً من السلطان العثمانى سلطة الوقوف على أحوال مصر المضطربة وكيفية علاجها .

(٤٠) المواد ١٧-١٩ من قانون نامه مصر . وقد تضمنت (المواد ١٥، ١٩) من قانون نامه مصر النص على جرائم مشايخ العربان وشملت : ١- مخالفة واجباتهم فى زراعة كامل الاراضى التى فى شياخاتهم وأعمال الترع والجسور بها وأداء كامل الأموال السلطانية عنها . ٢- إخفاء أو توطيئ أحد المفسدين أو الأشقياء العربان ٣- جلب أحد العبيد المعتقين أو غير المعتقين أو السماح لأحد العربان بالإحتفاظ بأحد العبيد ٤- تحصيل زيادة عن رسوم الشياخة المقررة منذ عهد قايتباى . ٥- فرض أموال على فلاحى شياختهم لتعويض ما كانوا قد قدموه من هدايا إلى الباشا والى مصر ٦- تصرف مغل بالأوامر أو النظام أو عمل تشتم منه رائحة الخيانة أو التهاون فى أداء كامل الأموال السلطانية .

(٤١) وقد تضمنت (المادة ١٢) من قانون نامه مصر النص على " إذا حدث أى نوع من العصيان من الأعراب أو عدوان أو طغيان على البلاد فلا تترك لهم فرصة الإقلاط ، ومن يقبض عليه حياً تحز رأسه ، وتؤول ملكية حصانه وسائر أسبابه وأمتعته للشخص الذى حز رأسه . وإذا إستلزم الأمر ضرب طائفة أهل الفساد فعلى الكاشف أن يخبر أمير الامراء سراً ثم

يضرِبهم بعد استئذانه ومن يعثر عليه حياً منهم يسلم إلى أمير الأمراء
ويسلب ماله وأغنامه ويكون غنيمَةً للعساكر " . وذكر أحمد شلبي بن عبد
الغنى على سبيل المثال : أنه جرى التصدى للمفسدين من العربان وعينت
تجريدة لعربان غزاة في عهد أحمد باشا الحافظ ٩٩٩-١٠٠٣هـ
١٥٩١ - ١٥٩٥م . وفي عهد حسن باشا السلحدار ١٠٩٩-١١٠٠هـ /
١٦٨٨-١٦٨٩م جرى قتال العربان بواسطة العسكر والفقارية ، وقتل فيهم
نحو ألف وجرى أسر خمسمائة وحبسوا بالعرقانة ، وقد تكرر مثل ذلك في
عهد أحمد باشا ١١٠١-١١٠٢هـ / ١٦٨٩-١٦٩١م ، راجع : أحمد شلبي
بن عبد الغنى : أوضح الإشارات ، ص ١٠٥ ، ١٢٣ ، ١٨٢-١٨٥ .

(٤٢) مخطوط حسين أفندى الروزنامجى ، سابق الإشارة ، وقد جاء بالمخطوط
المذكور : " عن باقى السناجق فأجابه : هم الخفر بالقاهرة أن فى كل شهر
الخفر على إثنين واحد فى جهة القبة والثانى فى جهة مصر القديمة ، وأن
يركبوا فى كل يوم فى فجر النهار ويدوروا حول القاهرة ، ويتبصروا على
العرب القشاطه وأولاد الزنا ، وماذنون بقتل من يقع فى أيديهم من أولاد
الحرام " . وقد تحالف الإنكشارية مع القبائل الهوارة فى صعيد مصر فى
القرن الثامن عشر فكانوا حجر عثرة أعاق الوالى الباشا كثيراً عن مهمة
استتباب الأمن والنظام فى البلاد ، راجع : د. نور فرحات : التاريخ
الاجتماعى للقانون ، ص ٢٤٧-٢٥٠ . وقد سبق الإشارة إلى حبس العربان
المقبوض عليهم بعد قتالهم فى العرقانة أو سجن الوالى الباشا ، وحبس
بعض العربان فى إحدى قلاع الموانى مثل الحصار الكبير الأشرفى بالشعر
السكندرى : سجل ٤١ صفحة ٢٢٨ ماده ٣٨٣ بمحكمة الإسكندرية الشرعية .
وفى نفس المحكمة أصدر القاضى حكمة بحبس جماعة من " عربان الصيفى

بسبب سرقة بعض الأخشاب والأدوات المعدة لمركب المدعى : سجل ٤١
صفحة ٢٧٨ مادة ٤٨٧ . وفي دعوى غصب حمار فقد اعترف المدعى
عليه " فأجاب بالاعتراف في أخذه الحمار المرقوم وتسليمه للرجل العربي
المذكور وهو مع الولد المذكور خوفاً من العربي المرقوم ولم يصدق
المدعى المرقوم على الخوف المذكور ... وأمر المدعى عليه بإحضار
الحمار وتسليمه للمدعى .. " ، محكمة مصر القديمة : مسلسل ١٠٥ صفحة
١٨٤ مادة ٥٥٤ .

(٤٣) طارق البشري : المسلمون والأقباط ، ص ٢٠-١٢ . عبد الرحمن الراجحي :
عصر محمد علي ، ص ٥٥٢ . تقريراً هود جسون وبورنج ، ص ٣٩٠ -
٣٩٢ . المادة ١ من تعليمات حركات مناموري الضبطيات بقانون الجزاء
الهامايوني . وقد تضمن الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٢م
النص على بقاء امتيازات العربان " القديمة " في الإعفاء من الخدمة
العسكرية ، وأشغال العونة (المعونة أو السخرة) مقابل دفع بدلية العون ،
وذلك رغبة في توطين العربان ورفاهية معيشتهم وتكليفهم بخفارة الحواجر
والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان مع استعدادهم لخدمة الحكومة
والبلاد في أوقات الملمات ، راجع : فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ،
مجلد ٣ ص ٢٥٣ .

(٤٤) تقريراً هود جسون وبورنج ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ . وعلى سبيل المثال : إذا
لجأ أحد الفلاحين إلى أحد مشايخ البلاد هرباً من أداء المال الميري فإنه كان
يتم تحصيل ذلك المال من الشيخ وعقابه بالجلد خمسين كرابجاً تزداد إلى
مائة وخمسين جلدة عند عدم القدرة على الأداء ، أما إذا لجأ أحد الفلاحين
إلى أحد العربان فإنه كان يتم معاقبة العربي بالإرسال إلى الجهادية أو

اللومان إذا لم يكن على الفلاح أموال للميرى ، المادتان (١٥،١٣) من قانون المنتخبات . وفى جريمة إتلاف المزروعات فإن العقوبة هى مصادرة المواشى والإلتزام بأداء قيمة التالف وذلك إذا وقعت الجريمة من أحد العربان ، أما إذا وقعت من أحد الفلاحين فإنه كان يلتزم بقيمة التالف فضلاً عن عقوبة الجلد خمسين كرجاجاً ، (المادتان ١٤،٣٤) من قانون المنتخبات. أما قانون الجزاء الهمايونى فقد تضمن النص على إلترام الفاعل بقيمة التالف والجلد من عشر إلى خمسين جلدة فى جريمة إتلاف المزروعات وذلك إذا كان الفاعل هو أحد الفلاحين ، وأما إذا كان أحد العربان فإنه كان يلتزم بأداء ضعف قيمة التالف (المادتان ٤،٥ فصل ٤) ،

(٤٥) تقريراً هود جسون وبورنج ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢. وعلى سبيل المثال : " إذا إختفى أحد الفلاحين عند العربان وتربوا بزيهم ثم وجد عندهم فإن كان عليه بواقى فيؤخذ ما عليه ممن أخفاه من العربان وإن لم يكن عليه بواقى وكان من أخفاه شاباً فيرسل إلى الجيادية وإن كان إختياراً - عجزاً - فيرسل إلى اللومان ستة أشهر " ، (المادة ١٥) من قانون المنتخبات . أما قانون الجزاء الهمايونى فقد تضمن النص على عقوبة الحبس فى اللومان لمدة شهرين إذا أخفى أحد العربان أحد الفلاحين لديه وكان قادراً على أداء ما عليه الفلاح من أموال للميرى أو لم يكن على الفلاح شيء من ذلك ، أما إذا لم يكن قادراً على أداء ما على الفلاح من أموال للميرى فإنه كان يعاقب بالحبس فى اللومان لمدة أربعة أشهر (المادة ٨ فصل ٤) ، كما تضمنت (المادة ١٢١) من قانون المنتخبات النص على إلترام مشايخ العربان بقيمة المسروقات إذا وقعت السرقة فى شياختهم ولم يقوموا بالقبض على السارق كما تضمنت النص على عقوبة فيزاوغلى من سنتين إلى خمس سنوات ضد أحد مشايخ العربان إذا تستر أو تداخل مع السارق .

الباب الثالث

الإمتيازات ودورها فى المجال الجنائى

نتناول فى هذا الفصل دراسة لأثر الإمتيازات الذمىة و الأجنبىة فى مجال التجريم والعقاب وهناك ثلاث مسائل سيدور حولها البحث فى هذا الفصل ، أولا : مدى خضوع الذميين و الأجانب للقضاء و القانون المحليين ، وثانيا : مسألة الحماية الأجنبىة وتطورها ، وثالثا : توجهات الإدارة و القانون المحليين إزاء مسألة إستغلال الإمتيازات الأجنبىة .

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة الفصول

- | | |
|----------------|-----------------------------|
| الفصل الأول : | الإمتيازات الذمىة |
| الفصل الثانى : | الإمتيازات الأجنبىة |
| الفصل الثالث : | إستغلال الإمتيازات الأجنبىة |

الفصل الأول

الإمتيازات الذمىة

تفاصيل الإمتيازات الذمىة :

٦٧- إعترف السلطان محمد الفاتح بعد إستيلائه على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م للنصارى و اليهود و الأرمن بتشكيل طوائف دينية عرفت بإسم الملل ، واحتفظت تلك الملل بقدر هام من الإستقلال فى إدارة شئونها الدينية و المدنية ، كما حاز رؤساؤها الدينيون بعضا من الإمتيازات والإختصاص القضائى . وكما سبق فقد كان الإقرار للتنظيمات الإجتماعية المحلية بقدر من الإدارة الذاتية طابعا عاما فى الدولة العثمانية ، وهكذا إرتبط وضع الشخص إزاء الدولة و المجتمع بعضويته فى أحد تلك التنظيمات .^(١)

ويمكننا الوقوف على الإمتيازات الذمىة من خلال مجموعة من البراءات السلطانية والتحريرات السامية الصادرة من الباب العالى بخصوص الطوائف المسيحية فى مصر وغيرها من الولايات . ورغم أن تلك النصوص تعود إلى الفترة من سنة ١٢٦٤ هـ / ١٨٤٧ م إلى سنة ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م إلا إنها تتضمن صراحة التأكيد على أن ما تتضمنه من إمتيازات هى " إمتيازات قديمة " أو " حقوق قديمة " تعود إلى عهد محمد الفاتح و تسرى لصالح جميع الطوائف المسيحية فى الولايات العثمانية .^(٢)

أولا : الإمتيازات العامة :

- (١) حرية الشعائر الدينية للنصارى وحقهم فى دفن موتاهم حسب شرائعهم وعدم إجبار أحدهم على الإسلام وحظر التعرض لأوقافهم ووصاياهم ومساكنهم.
- (٢) لايجوز لبيت المال وضع يده على مواريتهم إلا إذا كان المتوفى لاوارث له . أما من توفى بالخارج فإن تركته تحفظ إلى حين ظهور ورثته .
- (٣) حظر التعرض للكنائس أو تفتيشها ، أو التعرض لأمتهاتها وأملكها، وحظر التعرض لما يؤدية اعضاء الطائفة إلى البطاركة من رسوم و صدقات و حظر التعرض للبطاركة و كهنتهم فى الملابس أو الخيول التى يركبونها أو المنازل التى يحوزونها . إضافة إلى حرية ترميم المعابد
- (٤) تأكيد امتياز الإعفاء الجمركى لجميع الرهبان سواء كانوا من التبعية العثمانية أو التبعية الأجنبية و بغض النظر عن المذهب الدينى ، ويشمل الإعفاء سائر الأشياء الخاصة بزينة الكنائس و الأمور المذهبية مثل الكتب والصلبان و الملابس فضلا عن هدايا الحكومات.

ثانيا: الإختصاص القضائى للبطاركة :

- (١) الإختصاص بمسائل الأحوال الشخصية بين أعضاء الطائفة من زواج وطلاق ووصايا ووقف و مواريت . ولا يختص القاضى الشرعى بمواريت الطائفة إلا إذا ترفع إليه الورثة أو عند تنازعهم ، و فى هذه الأحوال تسمع الدعوى حسب قواعد مذهبهم و بشهودهم .
- (٢) الدعوى على البطريرك و الأساقفة لا تسمع إلا بالديوان العالى بالأسنانة .

(٣) الدعاوى على الرهبان إذا تعلقت بالديون فإنها تنظر فى البطرخانة، وإذا تعلقت بجرح ارتكبها الرهبان فلا يجوز القبض عليهم لأجلها كما أن أحكام الحبس التى تصدرها المحاكم يجرى تنفيذها فى البطرخانة بمعرفة البطريك أما إذا تعلقت الدعاوى بجنايات ارتكبها الرهبان فإنه يتم تنفيذ عقوبات الحبس عليهم فى سجن الحكومة بشرط رفع الحصانة الدينية عنهم بواسطة البطريك.

(٤) الرهبان المطلوبون للشهادة أمام القضاء يؤدون اليمين حسب قواعد مذهبهم و داخل البطرخانة.

(٥) فضلا عن إختصاص البطريك بتأديب و عزل كهنته .

كما تضمنت النصوص المذكورة التأكيد على أن الإختصاص القضائى للبطاركة يظل ساريا حتى عند إعلان الحالة العرفية فى البلاد. كما حذرت القضاة الشرعيين من الفصل فى دعاوى يرفعها اليهم أبناء إحدى الملل بالتحايل على الإختصاص القضائى للبطاركة و إلا تعرض القضاة للعقاب. وتضمنت النصوص أيضا إمتياز بطاركة الروم الكاثوليك و الكنيسة الارثوذكسية بالآستانة المتمثل فى الإحتفاظ بأشخاص مسلحين يختصون بجمع الميريات و المحاصيل من أهالى القرى وذلك بهدف حماية هؤلاء الأشخاص من الاشقياء. (٣)

٦٨ - وطبقا لوثائق القضاء الشرعى فقد كان القاضى الشرعى يختص بنظر الدعاوى الجنائية المتعلقة بأهل الذمة سواء فيما بينهم أو فيما بينهم و بين المسلمين . و لم يكن ما يحول بين الذمى أو الذمية و بين اللجوء

للقاضى الشرعى طالما تحقق شرط البلوغ و الرشد ، كما كان للزوجة الذمىة أن تدعى عن زوجها القتل أمام القاضى الشرعى . (٤) و لم تكن شهادة الذمى على المسلم جائزة ، ولكنها كانت تقبل فى منازعات الذميين ، كما كانت تقبل شهادة الذمى إذا كانت لصالح المسلم بشرط تحليف الذمى على صدق شهادته. و ذكر شابرول أن ذلك القيد على شهادة الذمى لم يكن يحول بين القائمين على شئون الأمن و بين الإستفسار من أى ذمى عن أمور كانت تدخل فى نطاق إختصاصهم . (٥)

إنحسار نظام أهل الذمة :

٦٩- كما كانت تصدر بعض القوانين أو الفرمانات من الباشا والى مصر من فترة إلى أخرى بخصوص الذميين . وقد تنوعت تلك القوانين أو الفرمانات بين فرض بعض القيود على مظهر الذميين بغرض تمييزهم عن المسلمين ، أو العقاب على جرائم أثارت المشاعر الدينية للمسلمين . وفضلا عن أن تقدير العقوبات كان متروكا فى أغلب الأحوال إلى القائمين على تنفيذ تلك القوانين أو الفرمانات فإن الأهالى إشتروا أحيانا فى تنفيذ العقوبات سواء بالنص على حقهم فى ذلك أو بدون النص . (٦) ومع ذلك فإن القيود التى فرضت على مظهر أهل الذمة لم تكن دائمة التطبيق كما لم تشمل عموم البلاد واقتصرت غالبا على المدن الكبرى . إذ كانت بعض الفرمانات تفقد فاعليتها بعد فترة و أحيانا بواسطة تقديم الرشاوى إلى أغا الإتكشارية من المضارين بها ، مثل تلك الرشاوى التى قدمها أصحاب الحمامات العامة للتغاضى عن تطبيق أحد الفرمانات الذى ألزم الذميين بمظهر معين عند دخولهم تلك

الحمامات . و فى أحيان أخرى لم يكن فرمان الوالى قادرا على إحداث أدنى تأثير عند تضارب المصالح بين أمراء الممالك و الجنود فى المسألة التى صدر بشأنها فرمان . و من جهة أخرى فإن كثيرا من القيود المتعلقة بمظهر الذميين قد ألغيت مع مجيء محمد على إلى الحكم ، مثل إلغاء حظر ركوب الخيل أو الإلتزام بملابس معينة تميزهم عن المسلمين ، كما سمح بدق النواقيس و إقامة القداس علنا . (٧)

٧٠ - والواقع أن إلغاء أهم عناصر نظام أهل الذمة فى الشريعة الإسلامية جاء متدرجا ففما يتعلق (بالجزية) فقد جرى إستبدالها بالهدايا الجبرية و على نطاق جزئى حتى ألغيت سنة ١٨٥٥م مقابل إلتزام الذميين بالخدمة العسكرية . و يذهب البعض إلى أنه جرى إعفاء بعض جماعات النصارى من الجزية قبل ذلك التاريخ مقابل ماقدموه من خدمات عسكرية أو نافعة للدولة ، كما يستدل من وثائق القضاء الشرعى على إعفاء الرعايا العثمانيين - الذميين - من أداء الجزية مثلهم فى ذلك مثل الأجانب فى حالة تمتعهم بحماية إحدى القنصليات الأجنبية . و أما فيما يتعلق (بالحماية) فسنرى تفصيلا كيف إعترفت الدولة العثمانية لفرنسا ثم لروسيا بالحق فى حماية الكاثوليك والأرثوذكس وأماكنهم الدينية داخل الدولة. (٨)

هوامش

(١) جب و بووين : المجتمع الإسلامى و الغرب ، ج ٢ ٣٩٥ - ٣٩٦ . دكتور عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى ، صفحة ٦٨ - ٦٩ ، ١٣٠ - ١٣١ . يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية ، صفحة ١٨٢ . وقد عدد شابر والطوائف المسيحية فى مصر على النحو التالى : الأقباط وينقسمون إلى طائفتين : طائفة كاثوليكية تتبع البابا ، وطائفة أرثوذكسية تتبع بطريكها ثم الأروام وينقسمون إلى الكاثوليك ويخضعون للبابا ، والمنشقين ويخضعون لأربعة بطاركة فى القسطنطينية والقاهرة ودمشق والقدس (الأرثوذكس) ثم الأرمن وينقسمون إلى كاثوليك وأرثوذكس ثم المارونيون وهم كاثوليك يتبعون للبطريك فى لبنان ، راجع : المصريون المحدثون ، ص ٢٣ - ٢٤ . ويرى جب و بووين أن السلاطين العثمانيين قبل محمد الفاتح قد طبقوا بعض مبادئ نظام الملل بالفعل ، فكانت علاقات الذميين الداخلية تخضع لقوانينهم وكانت الحكومة العثمانية تميل إلى معاملة الذميين باعتبارهم أعضاء فى طائفة لاباعتبارهم أفرادا راجع: جب و بووين صفحة ٣٩٥ - ٣٩٩ .

(٢) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة و القضا ، مجلد ١ ص ١٤٩-١٥١، ٢٠٤ - ٢٠٧ مجلد ٣ صفحة ٣٥ - ٣٨ مجلد ٥ صفحة ٢١٦ - ٢٢٧. وكان حاخام اليهود أو الحاخام باشي يتمتع بنفوذ مماثل لما تمتع به البطاركة على جميع أبناء ملته فى الدولة العثمانية ، وقد إنقسم اليهود إلى ثلاث طوائف : ربانيون وهم الأغلبية والقرائون والسامرة بسبب الاختلاف حول المعتبر من أسفار التوراة ، راجع جب و بووين : المجتمع الإسلامى و الغرب ،

ج ٢ صفحة ٤٠٥ - ٤١١ . كما تضمنت نصوص فرمائيات الإصلاح
العثماني الصادره عن السلاطين التأكيد على احترام امتيازات الذميين
الممنوحة لهم منذ عهد محمد الفاتح كما في خط التنظيمات الخيرية سنة
١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م ، وفي فرمان آخر سنة ١٢٩٢ هـ / ١٨٧٤ م ، وفي
الدستور العثماني الصادر سنة ١٨٧٦ م الذي قرر احترام تلك الامتيازات
بشرط ألا تخل براحة الخلق و الآداب العمومية . راجع : فيليب جلاذ :
قاموس الإدارة و القضاء ، مجلد ٤ صفحة ٧٠ - ٨٦ ، مجلد ٥ صفحة
٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) راجع أيضا أوضاع الذميين في الدولة العثمانية : د. أبو يوسف : الأقباط
والقومية العربية ، ص ٩٨ - ١٠٣ ، ١٠٧ - ١١٠ . حسن الزين :
الأوضاع القانونية لليهود و النصارى ، صفحة ٢٩ - ٣٢ ، ١٧١ - ١٨٥
د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر ،
صفحة ٧ ، ٤٠ - ٩٠ ، ٩٦ . ويستدل من وثائق القضاء الشرعي على
إختصاص القاضي بتثبيت حاخام إحدى الطوائف اليهودية بناء على طلب
أبناء الطائفة، ويتم أمام القاضي إعلان أحد الذميين إسلامه و الحصول على
حجة شرعية بذلك كما لم يوجد حائل بين الذميين وبين اللجوء للقاضي في
بعض مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج أو الطلاق ، على سبيل المثال
محكمة الباب العالي سجل ٧٩ صفحة ٢٦٨ مادة ١١٨٦ - سجل ١١٧
صفحة ١٢ مادة ٤٦ محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٩ صفحة ٣٩
مادة ١١٤ .

(٤) وعلى سبيل المثال : " إدعى يوسف اليهودى الديانة على يعقوب بن إسحاق

اليهودى الديانة أن تعدى عليه وضربه بيده على وجهه ويطلبه بذلك قيل

فأجاب بالإتكاف أنه هو الضارب وكلف المدعى البيان فأحضر مصطفى

عبدالله القاطجى و فاتح بن سعيد المغربى و سألهما الشهادة بما يعلمانه فى

ذلك فشهدا أن كلا منهما ضرب صاحبه شهادة شرعية وثبت ذلك لدى سيدنا

الحاكم المشار إليه ثبوتاً شرعياً ووجب عليهما التعزيز " محكمة الإسكندرية

الشرعية: سجل ١١ صفحة ٦٠ مادة ٢١١. وفى وثيقة أخرى بنفس المحكمة

إدعت امرأة ذمية على أحد افراد طائفة الجراكسة بقتل زوجها الذمى ،

سجل ٥٨ صفحة ٤ مادة ١. وهناك وثائق أخرى تضمنت دعاوى ضرب

وسب وجرح وإتلاف بين ذميين أو بين أحد الذميين وأحد المسلمين سجل ١

صفحة ٥٠ مادة ٢٢٤ - سجل ١ صفحة ٢٤٣ مادة ١٠٤٦ - سجل ٥

صفحة ٢٣٧ مادة ٥٥١ سجل ١٤ صفحة ٦ مادة ٢٢ - سجل ٢٧ صفحة

٣٠٣ مادة ٣٩٤ سجل ٩٨ صفحة ٣٦٤ مادة ٥٦١ - سجل ١٠٤ صفحة

مادة ١١ - سجل ١٥٢ صفحة ٢٤١ مادة ٣٧٤. وفى وثيقة أخرى بمحكمة

الباب العالى : إدعى ذميان على ذمى بأنه شكاهما الى حاكم سياسة مما

ترتب على ذلك قيام حاكم سياسة بتغريمهما مائة ريال ، و طالب المدعيان

إلزام المدعى عليه بهذا المبلغ و صدر الحكم برفض طلبهما ، سجل ٣٠١

صفحة ١٤٣ مادة ٢٧١. وفى دعوى ضرب " لما صدر التخاصم و التناعى

بين على بن مصطفى ومردى بن داداسة النصرانى فى يوم تاريخه أن كل

منهما تعدى على الآخر وضربه وأذاه بذلك بغير حق ولا طريق شرعى

واصطلحا صلحا جيداً و أقر كل منهما الإقرار الشرعى فى حاله صحة

وإختيار أنه لا حق على الآخر بتعديه فى ذلك ولا حلف ولا إستحقاق ولا

دعوى ولا طلباً يوجه و لا غيره ولا ذهباً ولا فضة " محكمة بولاق : سجل

٢٥ صفحة ١٤٣ مادة ٥٤٠ وفي دعوى ضرب أخرى بين ذميين من
النصارى وقد عجز المدعى عن الإثبات وإنتهت بالصلح " فاصطلحوا
صلحا جيدا و أقر الذمى برسوم المرقوم أنه صار ووالده المذكورين أعلاه
الإقرار الشرعى أن كل منهما صار بعد ذلك لا يستحق قبل الآخر بسبب ما
ذكر لا حقا مطلقا و لا استحقاقا ولا دعوى ... " محكمة مصر القديمة :
مسلسل ١٠٥ صفحة ١٢٧ مادة ٣٧٣ ، و أيضا مسلسل ١٠٢ صفحة ٣٦٤
مادة ٩٢٣ .

- (٥) المصريون المحدثون ، صفحة ٢١٥ . وعلى سبيل المثال : فى دعوى قتل
حيوان كان المدعى عليه يهوديا وأحضر المدعى شاهدين مسلمين على
ملكيتة للحيوان، محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٦٣ صفحة ٥٠ مادة
٩١، وفى دعوى ضرب بين ذميين حضرا شاهدان مسلمان وشهدا ضد
المدعى و المدعى عليه بأن كل منهما قد ضرب الآخر و صدر حكم
بتعزيرهما ، سجل ٥٩ صفحة ٣٩ مادة ١٣٠ . وفى دعوى سب بين ذميين
أحضر المدعى شاهدين ذميين و بعد الشهادة حلفا على صدق شهادتهما
وإنتهت الدعوى بتوبة المدعى عليه ، سجل ١ صفحة ٢٤٣ مادة ٦٤ او فى
دعوى من ذمية على مسلم بختف ولدها أحضر المدعى شهودا من
المسلمين وإنتهت الدعوى ببراءة المدعى عليه ، سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة
١٢٨ . وفى دعوى خيانة أمانة كان المدعى ذميا و المدعى عليه أحد
المسلمين وقد أحضر المدعى شهودا من المسلمين وصدر الحكم بإلزام
المدعى عليه بقيمة ما بدده ، سجل ٧١ صفحة ٣٨٤ و ٣٨٥ مادة ٣٨٢ .
وفى دعوى غصب كان المدعى مسلما و المدعى عليه أحد اليهود وقد

أحضر المدعى شهودا من المسلمين و صدر الحكم بإلزام المدعى عليه بقيمة ما غصبه ، محكمة الباب العالي : سجل ١١١ صفحة ٣٦ مادة ١٣٥.

(٦) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : قصول من تاريخ مصر الإقتصادي و الإجتماعي ، صفحة ٣٠٣. أحمد شلبي بن عبد الغني : أوضح الإشارات ، صفحة ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٢٠٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٣٧٨ ، ٤٢٥ - ٤٢٨ ، ٤٦٩ . وعلى سبيل المثال . ذكر أحمد شلبي بن عبد الغني أنه في عهد حسن باشا الخادم ٩٨٨ - ٩٩٠هـ ١٥٨٠ - ١٥٨٢م جرى إلزام اليهود " بالطرايطير الحمر " و النصاري " بالبرانيط السود " أما محمد باشا الشريف ٤٠٠١ - ٦٠٠١هـ / ١٥٩٦ - ١٥٩٨م فقد " ألبس اليهود الطرايطير السود " . وفي سنة ١١٣٤هـ / ١٧٢٢م قتل أحد اليهود خادم والده وكان الخادم مسلما و قد أحضر اليهودي ورمى عنقه ثم قام الأهالي بإحراقه و صدر فرمان من الوالي بحظر استخدام اليهود أو النصاري للمسلمين " وكل من استخدم مسلما يستأهل مايجري عليه " . وفي سنة ١١٣٨هـ / ١٧٢٦م أصدر الباشا فرمانا " لطايفة اليهود بأن يلبسوا الطرايطير و الطواقى الزرق و النصرائي يلبس القلايق وكل من خالف ولبس فللعرايا أخذه منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغربا كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل و يكون دمه هدرا " أحمد شلبي بن عبد الغني ، صفحة ١٢٠ ، ١٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٦٩

(٧) د. عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني ، صفحة ١٣١ تقريراً هودجسون وبورنج ، صفحة ٦٣٤ - ٦٣٥. في سنة ١١٣٦هـ / ١٧٢٣م صدر فرمان " لجميع طائفة اليهود و النصاري أن كل من دخل

الحمام فلا يدخل إلا وفي عنقه جلجل ليعرف الكافر من المؤمن " و سببه أن
ذميا أهان مسلما بالحمام و قد ظن المسلم أنه " من أكابر الدولة لوجاهته " و
قد جمع أصحاب الحمامات أموالا لأغا مستحفظان لوقف تنفيذ ذلك الفرمان
نظرا لعزوف الذميين عن استعمال الحمامات . وفي سنة ١١٣٧هـ
١٧٢٤م عثر أحد المسلمين وكان حلاقا على غلام نصراني فاحتفظ به و
جاءت جماعة من النصاري لاسترداده فأبى الغلام و قال إنه أسلم و منعهم
الحلاق من ذلك و سلمه لأحد كبراء المماليك ، ثم شفع النصاري لدى
مملوكي آخر مقابل بعض المال و هكذا وقع النزاع بين المملوكين و حصل
أحدهما على فتوى تمنع تسليم الغلام للنصاري من مفتي الحنفية ، بينما
حصل الآخر على فتوى من الشافعية برد الغلام للنصاري لأنه غير بالغ فلا
يعتد بإسلامه ، و انتهى الأمر باحتفاظ المملوكي الأول بالغلام عنده ، راجع
أحمد شلبي عبد الغنى : أوضح الإشارات - ، صفحة ٣٧٨ ، ٤٢٥ - ٤٢٨ .
ويذكر أن الذميين تحرروا من بعض القيود المتعلقة بمظهرهم في عهد علي
بك الكبير و زمن الحملة الفرنسية على مصر ، راجع : صبحي و حيدى :
في أصول المسألة المصرية ، صفحة ٦٥ . الجبرتي : مظهر التقديس ،
صفحة ١١٢ ، ٢٤٥ - ٢٤٦ . راجع في أوضاع الذميين منذ عصر محمد
علي : طارق البشرى : المسلمون و الأقباط ، صفحة ٢١ - ٢٣ ، ٣١ -
٤١ . د. مصطفى الفقى : الأقباط في السياسة المصرية ، ص ٢٣ - ٢٩ .
و عموما لم تكن قيود المظهر المفروضة على الذميين تطبق بصورة دائمة
ولم تشمل عموم مصر و ذلك منذ الفتح العربى ، راجع : سيدة الكاشف :
مصر في عصر الولاة ، صفحة ١٢١ . د. محمود سلام زناتى : تاريخ
القانون المصرى ، صفحة ٤٤٦ .

- (٨) د. حسن الزين : الأوضاع القانونية لليهود و النصارى ، صفحة ٢٩ - ٣٢
- ١٧١ - ١٨٥ . د. محمد طلعت الغنيمى : قانون السلام فى الإسلام ، صفحة ٤٢٠ . د. ذوقان قرقوط : الإمتيازات الأجنبية فى الدولة العثمانية - عدد رقم ٢٩ ، ٣٠ فبراير ١٩٨٧م صفحة ١٦١-١٧٦ . على سبيل المثال: سجل ١١٨ صفحة ٣٣٠ مادة ٧٠٠ محكمة الإسكندرية الشرعية جرى منح أحد الرعايا حجة شرعية من المحكمة بتمتعه بحماية أحد القناصل الأجانب وبالتالي عدم إلزامه بأداء الجزية بعد أن أحضر شهودا شهدوا بتمتعه بتلك الحماية منذ مدة طويلة و كما سيأتى تفصيلا عند بحث مسألة الحماية الأجنبية . كما تضمن خط التنظيمات الخيرية الصادر سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م وفرمانات الإصلاح التالية له مبدأ المساواة بين الرعايا العثمانيين مسلمين وغير مسلمين فى الوظائف المدنية و الخدمة العسكرية و أمام القانون ، راجع : فيليب جلاذ : قاموس الإدارة و القضا ، مجلد ٤ صفحة ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٤ - ٨٦ ، ٩٠ - ١٣٥ مجلد ٥ صفحة ٤٦٤ - ٤٦٥ .

الفصل الثانى

الإمتيازات الأجنبية

نطاق إختصاص القضاء الجنائى العثمانى :

٧١- منذ توقيع المعاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا فى سنة ١٧٤٠م و التى جرى فيها تثبيت إمتيازات الرعايا الفرنسيين و التوسيع من نطاقها : أصبح للإمتيازات الأجنبية إطار قانونى مستقر . فمن ناحية : كانت تلك المعاهدة أساسا للمعاهدات مع الدول الأخرى ، كما إمتلك قوتها الملزمة دون حاجة إلى تجديد كلما إعتلى العرش العثمانى سلطان جديد . ومن ناحية ثانية : فقد تواتر النص فى المعاهدات على إلترام سائر الولايات العثمانية بما تتضمنه من قواعد للتجارة و إمتيازات . و تطبيقا لذلك تضمن قانون نامه مصر و قانون الجزاء الهمايونى فضلا عن فرمانات الولاية الصادرة من السلاطين العثمانيين إلى ولاية مصر منذ محمد على النص على ذلك الإلتزام ومن ناحية ثالثة : فإن القوانين الداخلية التى تمس بأحوال الأجانب باتت مقيدة بعدم المساس بالإمتيازات المقررة فى المعاهدات و بموافقة الدول صاحبة تلك الإمتيازات . ولقد جرى التأكيد على هذين القيدين فى لاتحة الأجانب الصادرة سنة ١٨٥٧م و فى قانون إنشاء المحاكم المختلطة ، و من قبل فى الإجراءات التى حاول فيها محمد على تنظيم القضاء القنصلى والأمن (١) وكما سيأتى لاحقا .

٧٢ - ولكن هل أعفى الأجانب بمقتضى إمتيازاتهم من الخضوع للقضاء و القانون المحليين فى المجال الجنائى . تحوى وثائق القضاء

الشرعى فى القرنين السادس عشر و السابع عشر و حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا على كثير من الدعاوى التى كان فيها أحد الأجانب - أو أكثر - طرفا فيها ، مثل دعاوى السب و الضرب و الإغتصاب و تمزيق الملابس و الشروع فى اللواط و فعل الفاحشة . و يتضح من الوثائق أن القاضى الشرعى كان يختص بنظر تلك الدعاوى سواء كان الأجنبى مدعى أو مدعى عليه ، و سواء كان الطرف الآخر فى الدعوى أجنبيا أو أحد الرعايا مسلما أو ذميا . (٢) وكان القاضى الشرعى يصدر حكمه فى تلك الدعاوى أو يتولى التحقق من وقوع الجريمة ثم إحالة مسألة إختيار العقوبة إلى أولى الأمر . و كانت بعض الدعاوى تنظر أمام القاضى الشرعى بحضور مترجم قنصلية الأجنبى . (٣)

٧٣ - و يمكن تفسير خلو سجلات المحاكم الشرعية من منازعات الأجانب منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا بانتقال الاختصاص القضائى إلى القناصل الأجانب . و يترافق ذلك مع الإمتياز الأكبر الممنوح إلى فرنسا بمقتضى المعاهدة بينها و بين الباب العالى سنة ١٧٤٠م . فمنذ ذلك الوقت أعفى الأجانب من الجزية و اختص القنصل الأجنبى بالفصل فى منازعات رعاياه . ثم اتسع نطاق الإمتيازات فى مصر متسلحا بالعرف فى أكثر الأحوال و منذ أوائل القرن التاسع عشر . فلم يعد الأجنبى يخضع إلا لقضائه القنصلى و إذا لم يوجد : فإنه يحاكم أمام قضاء دولته و ذلك فى المسائل الجنائية . كما أعفى الأجنبى من الخضوع للقضاء فى مخالفات الأمن و الصحة العموميين كما سنرى منذ منتصف القرن التاسع عشر . (٤)

تفاصيل الامتيازات الأجنبية الجنائية :

٧٤- والآن نتناول الامتيازات الأجنبية في المجال الجنائي وفقا

لنصوص المعاهدات على النحو التالي : (١)

أولا : لايجوز القبض أو تفتيش المسكن أو الشكوى أو القصاص أمام المحاكم العثمانية بالنسبة للسفراء و القناصل و مترجميهم ووكلائهم .

ثانيا : دعاوى الأجنبي على أحد الرعايا العثمانيين تختص بها المحاكم العثمانية ، أما الدعاوى بين الأجانب فتختص بها القنصلية التي يتبعونها وتطبق عليهم قوانينها .

ثالثا : دعاوى أحد الرعايا العثمانيين على أجنبي تختص بها المحاكم العثمانية بشرط حضور مترجم القنصل ، ولايجوز القبض عليه إلا عند ثبوت تهمته بالطرق الشرعية . وإذا كان الأجنبي المدعى عليه في جنحة موجودا على سفينة مستعدة للسفر : فإنه لايجوز منعه من السفر ، و يتولى القنصل التابع له أو مترجم القنصل الفصل في تلك الدعوى .

وهناك امتيازات جنائية أخرى خاصة برعايا بعض الدول الأجنبية :

(١) الدعوى على إنجليزى وبخصوص جناية و كان موجودا على سفينة مستعدة للسفر فإنه إذا توسط القنصل و كفل المتهم فإنه لايجبس و يترك ليسافر ، وعلى المدعى عندئذ اللجوء بدعواه إلى الديوان السلطاني لتمكين القنصل من الرد على دعواه . وإن لم يتوسط القنصل فإن حاكم الجهة العثمانى يتصرف حسب مايراه. وفى غير تلك

الحالة فإن القنصل يختص بمحاكمة الإنجليزى عن الجنح التى يرتكبها ضد رعية عثمانية إذا لجأ إلى حمايته ، و إذا ارتكب الإنجليزى جنابة ضد رعية عثمانية: فإن المحاكم العثمانية تختص بنظر الدعوى بشرط صدور الحكم بالإتفاق مع القنصل و إلا كان القاضى مخالفا للشريعة الغراء (المعاهدة مع إنجلترا فى سنة ١٦٧٥ م) .

(٢) لا يجوز القبض على أمريكى بسبب جريمة و إنما يتولى قنصله محاكمة طبقا لقانونه (المعاهدة مع أمريكا سنة ١٨٣٠ م) .

(٣) يختص حكام معينون بواسطة الباب العالى وسفير روسيا بالآستانة بالحكم فى الدعوى بين الرعية العثمانية و الرعية الروسية ، ويكون حكمهم غير قابل للإستئناف (المعاهدة مع روسيا سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ م) .

وهناك ملاحظتان على تلك الإمتيازات الجنائية الخاصة ، الأولى : نحن أمام وضع مشابه لما آل إليه حال الإمتيازات فى مصر و بخصوص إختصاص القنصليات بجرائم الأجنبى إذا كان مدعيا عليه . و يتيح لنا ذلك تحفظا محدودا على مقولة سائدة تذهب إلى إتساع نطاق الإمتيازات الأجنبية فى مصر مقارنة بكل من نصوص المعاهدات و التطبيق العثمانى لها . والملاحظة الثانية : هى أن تواتر النص فى المعاهدات على الإنتقال الآلى للإمتيازات بحيث أن ما نص عليه بخصوص رعايا إحدى الدول ينتقل إلى رعايا الدول الأخرى ينبغى أيضا التحفظ عليه . فرغم الإطار الضيق لامتيازات الرعايا الإيرانيين كما سيأتى فإنه جرى النص على المبدأ المذكور

فى مقدمة المعاهدات بين الباب العالى و إيران-و فى إعتقادى أن الإنتقال
الآلى للإمتيازات يجد مجاله الأساسى فى الإمتيازات الشخصية و التجارية
للعرايا الأجانب . كما يحد من ذلك الإنتقال الآلى و بخصوص الإمتيازات
القضائية حالة النص الصريح فى المعاهدة على ما يخالفها كما فى المثال
الإيرانى ، و حالة النص على إمتياز خاص بإحدى الدول دون غيرها.
وتفسير ذلك يعود إلى مستوى و مصالح العلاقة بين الدول العثمانية و كل
دولة على حده . و بناء على ما سبق فإن تواتر النص على مبدأ الإنتقال
الآلى كان يستند إلى العرف .^(٦)

٧٤- ومن خلال نصوص المعاهدات المعقودة بين الباب العالى
وإيران من سنة ١٧٤٤م إلى سنة ١٨٧٥م يمكن رصد المشاكل المثارة بين
الدولتين و التى أثمرت وضعاً خاصاً أو مجالاً ضيقاً لإمتيازات الرعايا
الإيرانيين فى المجال الجنائى . إذ يختص القضاء العثمانى بنظر الدعاوى
الجنائية بين رعايا الدولتين و يطبق بشأنها القوانين العثمانية ، ولا يجوز
للسهبندر الإيراني حضور المحاكمة . أما الدعاوى بين الرعايا الإيرانيين و
الأجانب فهى من إختصاص قنصلية المدعى عليه مالم يتفق المتنازعون على
اللجوء إلى القضاء العثمانى ، و ذلك إلى حين صدور قرار بهذا الشأن بين
سفارة إيران و السفارات الأجنبية .^(٧)

لائحة الأجانب وإطارها الإجتماعى :

٧٥- وقبل عرض لائحة الأجانب الصادرة فى سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م
والتي أعفت الأجانب من الخضوع للقضاء المصرى فى مخالفات الصحة

والأمن العموميين فإننا نقدم لمحة عامة عن الأجانب و نشاطهم في مصر لتوضيح الإطار الذي صدرت فيه تلك اللائحة . إذ لم يكن عدد الأجانب في مصر - المشرق العربي عموما - كبيرا و حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وكان أغلبهم من التجار و القناصل للبنادقة و الفرنسيين كما يتضح من وثائق القضاء الشرعى . و قد أقر السلطان سليم الأول ثم محمد الفاتح بالإمتيازات التى حصل عليها التجار البنادقة و غيرهم فى عصر الدولة المملوكية ، وذلك بغرض تشجيع التجارة و تنظيم أداء الجزية .^(٨) وتعزو بعض المصادر تلك الزيادة فى عدد الأجانب الوافدين إلى مصر لاستتباب الأمن فى عصر محمد على وتسامحه إزاء النصارى . والواقع أنه جرى فتح الباب فى ذلك العصر للرأسمالية الأجنبية ، فقد سمح للأجانب بتملك الأراضى والعقارات وشراء القطن مباشرة من الفلاحين ، كما أدار الأجانب المصانع المنشأة . وهكذا شهدت مصر قدوما مكثفا للأجانب مع إلغاء سياسة الإحتكار سنة ١٨٤٠م ، بينما تمكنت الرأسمالية الأجنبية من السيطرة على معظم النشاط التجارى و الصناعى مع حلول الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وما ترتب على ذلك من سيطرة سياسية و قانونية لاحقة .^(٩)

وتشير تقارير بعض القناصل والرحالة فى ذلك العصر إلى المنشورات التى أرسلها محمد على إلى القناصل فى الفترة من سنة ١٨١٩م إلى سنة ١٨٤٢م ، و التى كان يحثهم فيها على التعاون معه لوضع نظام أمنى فعال يحول دون ما يقوم به الأجانب من جرائم و أنشطة مخلة بالأمن لاسيما فى مدينة الإسكندرية . ولقد إشتملت تلك الجرائم على السرقة والنهب

والتهريب والإعتداء على رجال الإدارة ، كما أن منها ما كان يضر بأنفس وأموال الأهالي مباشرة مثل المبارزة و إطلاق النار وسط المساكن و الصيد فى حقول أو مزارع الأهالي وسنرى لاحقاً من خلال منشورات نظارتى الداخلية و الخارجية فى مصر أن إعتداء الأجانب على مزارع الأهالي كان نشاطاً مستمراً حتى أواخر القرن التاسع عشر . (١٠)

وفى هذا الإطار صدرت لائحة ترتيب ضبط و ربط الأجانب متضمنة فى مقدمتها : " أنه بناء على كثرة وجود أفراد الأجانب فى القطر المصرى وتواردهم إليه على الدوام و تزايدهم فيه لاسيما بمدينةى مصر المحروسة والإسكندرية ..". ثم تضيف المقدمة : " واتضح من جملة وقائع إتضاحا بينا أن هؤلاء الأجانبين مثلما أنه يوجد فيهم جملة أفراد من ذوى الإعتبار كذلك يوجد فيهم أيضا أشخاص يسلكون طريق المخاطرة من سلوكها لا يصلح بواسطة الأمن العمومى أن يكون معافى من حراسة ومراقبة الضبطية " .

٧٦- وسنورد الآن القواعد التى تضمنتها لائحة الأجانب وملاحظاتنا عليها

أولاً : القواعد المنظمة لإقامة الأجانب

(١) يشترط لإقامة الأجنبى حيازته لجواز السفر أو تذكرة المرور من قنصليته أو من محافظة المدينة مصدقا عليها من الضبطية ، وأن يكون للأجنبى إيراد كافى لمعيشته وإلا فإنه يتم ترحيله ما لم يتوسط قنصله بإجابات مقنعة .

(٢) يلتزم أصحاب الأماكن المهيأة لسكنى الأجانب بالاحتفاظ بسجلات تدون فيها البيانات الخاصة بالأجانب ، وتخضع تلك الأماكن لتفتيش الضبطية فى أى وقت .

وهناك ملاحظتان على تلك القواعد ، الأولى : أن ترحيل الأجنبى يتم بطلب الحكومة المصرية من حكومة الأجنبى ، ويتفق ذلك مع نص اللائحة على أن إغلاق المحل العام الذى يديره الأجنبى عند إخلاله بالأمن العام يكون بنفس الأجراء ، كما يتفق مع نص (المادة ١٥٣) من قانون الانتخابات التى تنص على ترحيل الأجنبى إذا ارتكب أفعالا تخل براحة الأهالى ويكون الترحيل بطلب من الحكومة . الملاحظة الثانية : أن تنظيم إقامة الأجانب فى اللائحة هو استمرار للجهود التى بذلها محمد على من قبل فى الفترة من سنة ١٨٣٥م إلى سنة ١٨٣٧م والتى اقترح فيها على القناصل أن يكون للأجنبى إيراد كافى لمعيشته أو أن يضمنه أحد " من خيار القوم " طول مدة إقامته ، وارتبط ذلك بأعداد من الأجانب وفدت إلى مصر لمجرد البحث عن الثراء أو إشتملت على مجرمين فارين من بلادهم . (١١)

ثانيا : القواعد المنظمة لنشاط الأجانب الذين يديرون محلات عمومية (١) يلتزم الأجنبى الذى يدير محلا عموميا مثل مقهى أو خمارة بالحصول على ترخيص قنصلى مصدق عليه من الضبطية ، وبقواعد ضبط وربط المحلات العمومية ، وتخضع تلك الأماكن لتفتيش الضبطية فى أى وقت ، وعند المخالفة يرسل الأجنبى إلى القراقول وتتولى الضبطية إخطار قنصله للقيام بمعاقبته . ويجوز للحكومة المصرية أن

تطلب من حكومة الأجنبي إغلاق المحل دائما أو مؤقتا إذا ما أخل الأجنبي بالامن العام .

ثالثاً : قواعد ضبط المخالفات والجرائم المخلة بالامن والصحة العموميين
(١) إذا وقعت مخالفة من أحد الأجانب أخلت بالامن أو الصحة أو النظافة العامة مثل المشاجرة أو السرقة أو التعدى : فإنه يرسل إلى القراقول وتتولى الضبطية إخطار قنصله للقيام بمعاقبته .

(٢) وإذا ارتكب أحد الأجانب جنايه فاحشه أخلت بالامن العام أو نظام البلدة فإنه يجرى ضبطه وإخطار قنصله فوراً ولا يجوز أن يتأخر ذلك الإخطار عن صباح اليوم التالى لضبطه . ويتم التحقيق الابتدائى فى سجن الضبطية أو فى القنصلية بناء على طلب القنصل . وإذا ثبتت التهمة فإن القنصل يتولى عقاب الأجنبي . ويشترط لنفاذ حكم القنصل تجاه الضبطية أن يستمع إلى شهادة الشهود من الأهالى الذين شهدوا فى التحقيق الابتدائى ، وأن يرسل القنصل صورة الحكم الذى أصدره إلى الضبطية .

وهناك ملاحظتان على تلك القواعد ، الملاحظة الأولى : أن النص على ضبط الأجنبي و إخطار قنصله فوراً و ألا يتأخر عن صباح اليوم التالى لضبطه يرتبط بظاهرة ملحوظة و هى فرار بعض الأجانب من مصر أو اختفاؤهم بعد ارتكابهم إحدى الجرائم . وعلى سبيل المثال فإن منشورا أرسله محمد على إلى القناصل فى سنة ١٨٤١ م : حثهم فيه على التعاون معه لمنع أجانب يرتكبون جرائم و يهربون على سفن أجنبية بوصفهم عمالا أو

مسافرين . و لم تكن تلك الطريقة الوحيدة لإفلات الأجنبي من العقاب : إذ نصت لائحة الأجانب على شرطين لنفاذ حكم القنصل و هما سماع شهادة الشهود من الأهالي مرة أخرى بعد أن أدوا شهادتهم في التحقيق الابتدائي وإرسال صورة من الحكم الصادر من القنصل على الأجنبي إلى الضبطية ، وهي إشارة هامة لتجاذيل القناصل بغرض تبرئة الأجنبي المتهم عن طريق إهمال شهادة الأهالي المقدمة من الضبطية لإثبات تهمته. و في منشورات نظارتى الداخلية و الخارجية في مصر في الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٨٨م إشارة هامة إلى عدم إلزام القناصل بإرسال الكشوف المتضمنة بيانات الأجانب المقيمين في مصر إلى نظارة الداخلية حتى يمكنها التوصل إلى ملاحظة الأجانب عن جرائمهم ثم إحالتهم إلى القناصل لعقابهم ، ولذا فقد أفلح بعض الأجانب في الفرار من العقاب رغم جرائمهم .^(١٢) والملاحظة الثانية : أن نص اللائحة على إجراء التحقيق الابتدائي في سجن الضبطية بحضور مندوب القنصل بناء على طلب القنصل يرتبط بالرغبة في التأكيد على حق الضبطيات في حضور التحقيق الابتدائي مع الأجنبي المتهم ، وتؤكد المنشورات الصادرة عن نظارتى الداخلية والخارجية السابق بيانها على تواتر الوقائع التى لم يحترم فيها القناصل ذلك الحق رغم أنه الإجراء الأهم الذى تتمكن فيه الضبطيات من متابعة جرائم الأجانب أوحسب تعبير تلك المنشورات فهو " الوسيلة الوحيدة لتوسط الحكومة " في جرائم الأجانب .^(١٣)

هوامش

- (١) د. ذوقان قرقوط : الإمتيازات الأجنبية ، صفحة ١٦١ - ١٧٦
د. عمر عبدالعزيز عمر : تاريخ المشرق العربى ، صفحة ٦١ - ٦٢
د. سليمان نوار : تاريخ الشعوب الإسلامية ، صفحة ١٣٢ - ١٣٣. محمد
عبد المنعم السيد : الغزو العثمانى لمصر ، صفحة ٣٠٩ - ٣١٠
د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والمشرق العربى ، صفحة ١١١ ، ١٨٤
١٨٦. المادة ٢٧ من قانون نامه مصر ، و المادة ٢٥ من تعليمات مأمورى
الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى .

- (٢) وعلى سبيل المثال : فقد إدعى أحد الرعايا المسلمين بختف غلام
نصرانى من أب فرنسى " حضر لديه سالم فابودان ابن المرحوم سليم
السوفى و أنهى لمولاتا أفندى المومى إليه أن امرأة نصرانية قبطية تسمى
مارية فقد لها ولد صغير مراهق يسمى ريبوار رزقته من زوجها الأول
وهو من دين الفرنسيس و اتهمت فيه جماعة ... (غير واضح) ثم أنها الآن
إتهمته هو أيضا بالولد بإغراء جماعة من النصارى الفرنسيس و استأذن
مولاتا أفندى فى إحضار جمع من المسلمين الأكابر و الأعيان يشهدون فى
حقه بما يعلمونه فأذن له ... " و قد إنتهت الدعوى ببراءة المدعى عليه
وكتابة حجة شرعية بذلك لعرضها على أولى الأمر ، محكمة الإسكندرية
الشرعية : سجل ٦٠ صفحة ٦٩ مادة ١٢٨ . و فى دعوى أخرى على
نصارى روم و أجانب من أصحاب المراكب فقد حكم القاضى بمنعهم من
أخذ الرمال من إحدى المناطق بعد أن إنخفضت الأرض وزادت المياه و

أشرفت تلك المنطقة على الغرق و كان المدعين بعض حكام الإدارة و الأعيان و أهالي الثغر السكندري ، سجل ١٠٤ صفحة ٨ مادة ١١. كما إدعى علي أحد حكام الإدارة بالثغر باغتصاب إحدى الأوروبيات و قد تدخل بالدعوى بعض كبار الحكام و الأعيان و مفتى الثغر للشهادة لصالح المدعى عليه لتنتهى الدعوى بالبراءة ، سجل ٥٧ صفحة ١٠ ، مادة ٢١.

(٣) وعلى سبيل المثال >> إدعى سالم بن المرحوم على الرملى على منولى بن جوان النصرانى الكنديوتى الجنس أن المدعى المذكور فى ساعة تاريخه مارا بسوق الثغر و بيده حزم من نوار يبيع ذلك فتعرض له منولى المذكور وأخذ منه حزمة من ذلك فقال له المدعى كل واحدة من الحزم بمجيد فضربه بها فى وجهه و دفعه بيده دفعات مزعجة ويطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك فطلب من المدعى البيان فخرج و أحضر كلا من الحاج مصطفى بن محمد و الحاج على بن أحمد الأندلسى كل منهما وسألها الشهادة عما يعلمانه من ذلك فشهدوا بمعرفة المدعى المذكور و المدعى عليه المذكور وأن المدعى عليه دفع المدعى المذكور بيده فى كتفه دفعات وأرما إليه بيده و يقول له روح شهادة صحيحة شرعية و أعذر له فى ذلك فأقر منولى المذكور أنه لما دفع الحزمة المذكور دفعه فى كتفه بيده و أبعدته إقرارا شرعيا و ثبت ذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه دام علاه بشهادة شهوده و صدوره لديه ثبوتا شرعيا تاما محررا مرعيا و صدر ذلك بترجمة مناصيح اين إسحاق اليهودى ترجمان قنصل النصارى البنادقة بالثغر "محكمة الإسكندرية الشرعية : سجل ٤٤ صفحة ٣٠٩ مادة ٦٤٢. وفى دعوى أخرى بنفس المحكمة إدعى أحد الرعايا على أحد الأجانب الرودسيين بقيامه بسبه ، وأحضر المدعى شاهدين مسلمين و أصدر القاضى

حكمه بتعزير المدعى عليه ، سجل ٢٧ صفحة ٢٠٣ مادة ٣٩٤. وفى
دعوى أخرى حكم بتعزير أحد الأوروبيين بعد أن ضبطه سوباشى الثغر و
كان يمارس الفاحشة مع إحدى النساء . سجل ٥٣ صفحة ١٢٥ مادة ٢٦١ .

(٤) أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ص ٨١ - ٨٨
د. عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ١
صفحة ٦٧ - ٦٩ ، ٩٦ - ٩٨ ، ج ٤ صفحة ١٧٦٨ - ١٧٧ . د. شفيق
شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر ، صفحة ٤٠ ،
٤٦ ، ٤٧ - ٥٦ ، ٥٧ - ٩٠ ، ٩٧ ، ١١٣. تقريراً هودجسون و بورنج،
صفحة ٢٦٨ - ٢٧٣. وفى إعتقادي أن ندرة المسائل الجنائية فى سجلات
المحاكم الشرعية عموماً منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريباً قد يرتبط
أيضاً بحالة الفوضى و الإضطراب التى شهدتها مصر ، ثم تلى ذلك الحملة
الفرنسية على مصر و فيها تعطلت بعض المحاكم حيث لم تستقر أحوال
مصر . ومنذ عهد محمد على جرى تقليص إختصاص القضاء الشرعى فى
المجال الجنائى هو ما نلاحظه على سبيل المثال من السجل رقم ١٠٤
بمحكمة الإسكندرية لشرعية الذى ينتهى بتاريخ جمادى الآخر ١١٥٦هـ/
١٧٤٣م و السجلات التالية له .

(٥) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة و القضاء ، مجلد ١ صفحة ١٥٥ - ١٥٨
٢٦٥ - ٢٧٠ ، ٢٨٣ - ٣٠٦ ، مجلد ٤ ص ٩٠ - ١٣٥ ، مجلد ٥ ص ١٣٣ -
١٥٢ ، ١٥٨ - ١٦٥ ، ٢٠٤ - ٢٠٧ ، ٣٥٩ - ٣٦٣ وأيضاً مجلد ٦ صفحة
٥٣١ - ٥٤٣ . أما الدعاوى بين الأجانب مختلفى الجنسية فكانت تنظر فى
قنصلية المدعى عليه وفقاً للعرف إلا عند إتفاق المتنازعين على اللجوء إلى

القضاء العثماني ، راجع : د. زكي عبد المتعال : تاريخ النظم ، صفحة ٣٣٢ - ٣٥٩ .

(٦) وعلى سبيل المثال فالدعاوى المدنية و التجارية من رعية عثمانية على أجنبي تختص بها المحاكم العثمانية و في حدود إختصاص قيمي معين ، وقد تفاوت الإختصاص القيمي من دولة إلى أخرى ، و على سبيل المثال فهو (٥٠٠ قرش) للأمريكي ، و (٣٠٠) أسبر للإيطالي و (٢٠٠) أسبر للدنماركي ، فإذا زادت قيمة الدعوى عن ذلك إنتقل الإختصاص للباب العالي . و في المعاهدة مع الدنمارك سنة ١٧٥٧م لاتسمع مثل تلك الدعاوى على دنماركي إلا إذا كان بيد المدعى صكا موقعا عليه من المدعى عليه ، راجع هوامش المعاهدات .

(٧) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة و القضاء ، مجلد ١ ص ٢٨٣ - ٣٠٦ ، مجلد ٥ ص ١٦٣ - ١٦٥ . ومن ذلك معاهدة سلم بين الباب العالي و إيران ١٢٦٣هـ / ١٨٤٦م ، و قد سبقتها معاهدة سلم أخرى ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م ، و مقالة بين نظارة الخارجية العثمانية و سفارة إيران ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م ، و محررات سامية عثمانية و منشورات مصرية بخصوص إمتيازات التبعية الإيرانية ١٢٩٢ - ١٣٠٢هـ / ١٨٧٥ - ١٨٨٥م . و يمكن رصد المشاكل المثارة بين الدولة العثمانية و إيران من النصوص المذكورة : (١) مسألة تسوية الحدود (٢) مسألة مرور الحجاج الإيرانيين و معاملتهم و ماتفرض عليهم من ضرائب (٣) جرائم السلب و النهب التي تمارسها بعض القبائل التركية على رعايا الدولتين (٤) الأمراء الإيرانيين الذين لجأوا إلى الدولة العثمانية حيث طالبت إيران دوما بعدم مغادرة هؤلاء اللاجئين أو التخابر سرا مع البلاد الإيرانية (٥) دخول جنود إحدى الدولتين في أراضي الدولة

الأخرى أحيانا . و قد تطور الأمر بعد ذلك و أصبح من حق السفير
الإيراني حضور التحقيق الابتدائي مع الإيراني المتهم بإحدى الجرائم لاسيما
منذ إنشاء المحاكم المختلطة و الأهلية وذلك وفقا للنصوص المذكورة .

(٨) وعلى سبيل المثال محكمة الإسكندرية الشرعية: سجل ٣ صفحة ٢٣٠ مادة
٦٦٠ - سجل ٥ صفحة ٢٤٧ مادة ٥٧٠ - سجل ٤٤ صفحة ٣٠٩ مادة ٦٤٢ -
سجل ٥ صفحة ٢٣٧ مادة ٥٥١ - سجل ٢٧ صفحة ٢٠٣ مادة ٣٩٤ -
سجل ١١٨ صفحة ٣٣٠ مادة ٧٠٠ - سجل ٧٤ صفحة ٢٠٧ مادة ٣٨٢ ، و
أيضا : محكمة الباب العالي : سجل ١١١ صفحة ١٢ مادة ٣٦ - سجل
١١١ صفحة ١٣ مادة ٤٠ و يتضح من الوثائق أن أغلب الأجانب كانوا من
البنادقة و الفرنسيين ، كما كان هناك أجانب من رودس و السويد و النمسا .
أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، صفحة ٨٧ -
٨٨ . د. عبد الرحيم مصطفى : في أصول التاريخ العثماني ، صفحة
١٣٢ - ١٣٣ . د. صلاح أحمد هريدي : الجاليات الأوربية في الإسكندرية
في العصر العثماني ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٩) د. نور فرحات : التاريخ الإجتماعي للقانون ، صفحة ١٠ . د. طاهر عبد
الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، صفحة ١١٩ . د. أنور عبد الملك :
نهضة مصر ، صفحة ٨٤ .

(١٠) د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، صفحة ١٩٠ - ٢٠٢
فيليب جلال : قاموس الإدارة و القضاء ، مجلد ١ صفحة ١٣٠ - ١٣٦ .

(١١) لائحة ترتيب ضبط وربط الأجانب. د. أنور عبد الملك : نهضة مصر ،
صفحة ٨٤. تقريراً هودجسون و بورنج ، صفحة ٢٦٨ - ٢٧٣

(١٢) د. زكي عبد المتعال : تاريخ النظم ، صفحة ١٨٤ - ١٩٧ ، ٣٣٢ - ٣٥٩
تقريراً هودجسون و بورنج ، صفحة ٢٦٨ - ٢٧٣. فيليب جلال : قاموس
الإدارة والقضا ، مجلداً صفحة ١٣٠ - ١٣٦

(١٣) فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ، مجلداً صفحة ١٣٠ - ١٣٦

الفصل الثالث

إستغلال الإمتيازات الأجنبية

أولا : مسألة الحماية الأجنبية فى القرن السادس عشر

٧٦- بدأ الصراع الأوروبى للحصول على الحق فى حماية النصارى وأماكنهم الدينية داخل الدولة العثمانية فى ذلك القرن ، لاسيما بالصراع بين الفرنسيين و البنادقة و اليونانيين . فمن ناحية أولى إهتم السلاطين العثمانيين بتجديد الإمتيازات التجارية كما سبق . ومن ناحية ثانية : فقد شهد ذلك القرن تعاوناً سياسياً وحربياً بين فرنسا و الأستانة فى مواجهة أسبانيا ، خرجت فيه فرنسا عن العداء الأوروبى للعثمانيين وحصلت فى إطاره على إمتيازات واسعة لرعاياها .^(١) و قد عبرت فرنسا مبكراً عن حقها فى حماية النصارى وأماكنهم الدينية داخل الدولة العثمانية بالإعتراض على قيام الأستانة بإبرام المعاهدات مع دول أوروبا الأخرى ، بينما أبدى السلطان سليمان القانونى تمسكه بالحق فى حماية نصارى دولته وذلك فى رده على رسالة فرنسوا الأول ملك فرنسا فى سنة ١٥٢٩م ، و مع ذلك تمكنت فرنسا من الحصول على إمتياز حماية بيت المقدس فى عهده . وكما سبق فإنه وحتى سنة ١٧٤٠م كانت المعاهدات بحاجة إلى التجديد كلما إعتلى العرش سلطان عثمانى جديد.^(٢)

ثانيا : مسألة الحماية الأجنبية فى القرن السابع عشر

و قد شهد ذلك القرن بعض التطورات ذات الصلة بمسألة الحماية فقد سيطر الأوروبيون على التجارة بين المشرق العربى وأوروبا ، كما

شاركوا في التجارة الداخلية داخل الدولة العثمانية بصفة عامة . ورافق ذلك مع بروز الدميين في مجال التجارة و الوساطة التجارية مع الأوربيين . وفي إطار تلك المصالح التجارية نشطت دول أوروبا و على رأسها فرنسا في السعي إلى الحصول على حق حماية النصارى داخل الدولة العثمانية . وكما سنرى ومن خلال الكثير من النصوص فإن أغلب المشمولين بالحماية الأجنبية كانوا من التجار النصارى . (٢)

وهكذا تمكنت البندقية من الحصول على الحق في حماية كنائس النصارى في عهد السلطان مراد الرابع (١٦٣٩ - ١٦٤٠) وانفرد اليونانيون بحماية بيت المقدس . إذ تشغلت فرنسا في حروبها بأوروبا كما توترت علاقتها بالآستانة أغلب فترات ذلك القرن ، ولكن مع بعض التحسن في تلك العلاقة جرى تمديد إمتياز فرنسا في حماية بيت المقدس سنة ١٦٧٣ م .

ثالثاً : مسألة الحماية الأجنبية منذ القرن الثامن عشر

أظهرت روسيا في ذلك القرن رغبتها في الوصول إلى البحر المتوسط وفرض حمايتها على الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية وتوسيع إمتيازات رعياها على حساب الرعايا الكاثوليك . و أمام الهزائم المتعاقبة التي لحقت بالعثمانيين على يد روسيا جاءت معاهدة كوتشوك كينارجى سنة ١٧٧٤م وأُعترفت فيها الآستانة بحق روسيا في حماية الأرثوذكس ، كما سمحت المعاهدة للأسرى المسلمين الذين اعتنقوا النصرانية بالحق في إختيار البلد التي يقيمون بها . ومنذ تلك المعاهدة وطوال القرن التاسع عشر فإن نصوص

معاهدات الصلح بين الأسئانة ودول أوربا تلتقى عند الإعراف العثماني للدول الأوربية بالحق فى حماية النصارى و الرهبان داخل الدولة العثمانية سواء كانوا من الرعايا العثمانيين أو الأجانب فضلا عن الحق فى حماية أماكنهم المقدسة . وذلك دون المساس "بحقوق فرنسا المسلم بها " والمتعلقة بحماية الكاثوليك وأماكنهم الدينية .^(١)

تطور المصدر القانونى للحماية الأجنبية :

٧٧- وكان يترتب على دخول أحد الرعايا العثمانيين فى حماية أحد القناصل الأجانب أن يستفيد من إمتياز الإعفاء من الجزية - إذا كان نميا - فضلا عن الإفادة من الإمتيازات الجنائية التى سبق بيانها تفصيلا . وكان يتم إضفاء الحماية الأجنبية على أحد أو بعض الرعايا العثمانيين مباشرة بواسطة البراءات الصادرة من السلطان العثماني أو بواسطة العرف . إلا أنه ومنذ القرن التاسع عشر أصبح العرف هو المصدر المباشر الأهم فى إضفاء تلك الحماية ولو بالمخالفة لأوامرات السلطان العثماني وذلك وفقا للأدلة التالية:-

(١) رغم صدور فرمان من السلطان العثماني فى أكتوبر سنة ١٨٧١م متضمنا إعتبار تونس من الممالك العثمانية و تحت سيادة الباب العالي وبالتالي فإنه لا قيمة لادعاء التونسيين بالدخول فى حماية قنصل فرنسا . ولكن سير العمل فى مصر وفقا لمنشورات نظارة الداخلية وحتى سنة ١٨٨٥م يعبر عن إتجاه مختلف. إذ جرى إعتبار التونسيين فى حماية قنصل فرنسا إذا كانت أسماؤهم مدرجة فى كشوف القنصلية

الفرنسية ، وإن لم تكن أسماؤهم مدرجة فقد خرجوا عن الحماية الفرنسية وخضعوا للقوانين المصرية.

(٢) فى المحرر الضائر من نظارة الخارجية المصرية إلى ضبطية الإسكندرية فى سنة ١٨٨١ م جرى التأكيد على دخول الصربين والبلغاريين فى حماية قنصل روسيا كما جرى العرف . أما الأجانب الذين لا يوجد لهم وكلاء قناصل لحمايتهم فلا يعاملون بصفقتهم رعايا عثمانيين بل يظلون على وصف الأجانب وتتولى حكومة مصر أمورهم وفقا لهذه الصفة.

(٣) يتضح من وثائق القضاء الشرعى فى القرن التاسع عشر أن إثبات تمتع أحد الرعايا العثمانيين بحماية أحد القناصل كان من اختصاص القاضى الشرعى . وطريقة ذلك أن يحضر أحد الرعايا إلى القاضى ومعه الشهود سواء من المسلمين أو الذميين ليشهدوا على صدق إدعائه بتمتعه بحماية أحد القناصل الأجانب " مدة عمره - أو من مدة تزيد على أربع عشرة سنة " والحصول بمقتضى ذلك على حجة شرعية كانت تتضمن تثبيت القاضى من تمتعه بالحماية الأجنبية . وكان يمكن لأحد الرعايا أن ينتقل من حماية أحد القناصل إلى حماية قنصل أجنبى آخر. (٥)

مظاهر إستغلال الحماية الأجنبية :

٧٨- وتتضمن بعض النصوص وقائعا خطيرة لاستغلال الإمتيازات والحماية الأجنبية يمكن من خلالها رصد بعض الملاحظات

على توجهات الإدارة والقانون المحليين إزاء تلك المسألة على النحو
التالى : -

أولاً: حث الإدارة على الإلتزام بالإمتيازات الجنائية المقررة بنصوص
المعاهدات أو المستقرة عرفاً مع التنبيه عليها بواجبات محددة فى
مجال رقابة نشاط الأجانب وامتيازاتهم:

(١) أكدت منشورات نظارتى الداخلية والخارجية الصادرة من سنة
١٨٧١م إلى سنة ١٨٨٨ م على إختصاص القنصل التابع له
الأجنبى بالفصل فى دعاوى أحد المصريين عليه ، وقد جاء ذلك
بسبب مخالفة مجلس أحكام إسنا لتلك القاعدة المستقرة عرفاً حين
حكم على امرأة فرنسية بالسجن لمدة سنة بسبب إصابتها أحد
المصريين . (١)

(٢) ونظراً لتواتر الوقائع المتضمنة عدم إحترام القناصل لحق الإدارة
المصرية فى حضور التحقيق الإبتدائى مع الأجنبى المتهم فى جريمة
أو المتضمنة إهمال الإدارة وتغافلها عن ذلك الحق : فقد نبهت
المنشورات السابقة على الإدارة بعدم التقصير فى إستعمال حقها فى
حضور التحقيق الإبتدائى ، كما نظمت ذلك الحق على نحو واضح إذ
تختص المديرية بضبط الأجنبى والتحقيق معه بحضور مندوب قنصله
قبل مضى أربع وعشرين ساعة على ضبطه . وفى الأماكن النائية
التي لا يوجد فيها قناصل أو وكلاء قناصل فإن التحقيق يتم بمعرفة
المديرية ثم يستكمل فى مجلس الأحكام القريب من المديرية ، ويتولى

المجلس إخطار نظارة الخارجية حتى تقوم بإبلاغ قنصل الأجنبي ليقوم بمحاكمته. (٧)

(٣) وكثيرا ما كان المحققون يعتقدون بمجرد إدعاء الشخص بأنه فى حماية أحد القناصل الأجانب وبالتالي فإنهم يعاملونه معاملة الأجنبي عند إتهامه بإحدى الجرائم . وقد نبهت منشورات نظارة الداخلية عن الفترة المشار إليها سابقا بأنه على المحققين ألا يعتدوا بمثل ذلك الإدعاء إلا إذا قدم مدعى الحماية الدليل على تمتعه بها ، وعند الإشتباه فى مسألة الحماية يتم إخطار نظارة الخارجية للتحقق منها ، فإذا لم تثبت الحماية فإنه يعامل معاملة رعايا مصر ويخضع لقوانينها . (٨)

(٤) كما إشتملت تعليمات الإدارة فى قانون الجزاء الهمايونى إلى حكام الإدارة ومأمورى الضبطيات بوجوب التحقيق فى أحوال الخارجين من مصر أو المتوجهين إليها من المظنون فيهم السوء و الفساد وعدم التساهل فى ذلك مطلقا . (٩)

ثانياً : النص على حلول قانونية لتمكين الإدارة من ملاحقة الأجانب و المشمولين بالحماية الأجنبية عن جرائمهم :

(١) لقد أشرنا فيما سبق إلى إرتكاب الأجانب لبعض الأفعال المخلة بالأمن لاسيما فى مدينة الإسكندرية ، وقد إرتبط ذلك بالقانون الصادر عن جمعية الحقانية فى سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م متضمنا النص على جواز ترحيل الأجنبي بأمر الحكومة المصرية وذلك إذا ثبت أنه من " الفلانية " أى ممن يرتكبون أفعالا تخل بالأمن وراحة الأهالى . (١٠)

(٢) وكان يمكن للأجنبي أن ينجو من العقاب عن جريمته بزعم أنها وقعت بواسطة أحد خدمه ، وقد تضمنت لائحة الأجانب المشار إليها سابقا ما يحول بين الأجنبي وذلك التحايل . ففي حالة وقوع إحدى المخالفات المخلة بالأمن أو الصحة العموميين من شخص يعمل في خدمة أحد الأجانب ، وكان الأجنبي " في إمكانه وفي حسن إداراته " أن يمنع وقوع تلك المخالفة ، فإنه ينبغي ضبط الأجنبي بواسطة أعضاء ضبطية الأجانب وإخطار قنصله ليتولى محاكمته عن تلك المخالفة. (١١)

(٣) لقد توسعت القنصليات في عدد المستخدمين من الرعايا العثمانيين وبالتالي منحهم حمايتها . كما جرى الإتجار في تلك الوظائف ، وقد حاول المشرع في القانون العثماني أنصا در في سنة ١٨٦٣م تنظيم تلك المسألة، طبقا للقانون فإن الحماية التي يتمتع بها أحد الرعايا بسبب عمله في إحدى القنصليات هي حماية مقصورة على شخصه فلا تمتد لأسرته ولا تنتقل لورثته كما أنها تقتصر على أربعة مترجمين وأربعة ياسقجية لكل قنصلية ولا يجوز تعيين أحد الرعايا في وظيفة قنصل أو وكيل قنصل إلا بموافقة الباب العالي . (١٢)

(٤) وكما أشرنا فيما مضى فقد كان إعتداء الأجانب على مزارع وحقول الأهالي أثناء قيامهم بالصيد نشاطا مستمرا منذ عصر محمد علي وطوال القرن التاسع عشر وقد إرتبط ذلك بنص منشورات نظارتي الداخلية و الخارجية عن الفترة المشار إليها به لدفع تلك الإعتداءات

فإنه يجب على المزارع أن يتقدم بشكواه إلى المديرية فتحيلها إلى
نظارة الخارجية لتتولى إخطار القنصل المختص. (١٢)

(٥) وقد أفلت بعض الأجانب من العقاب بسبب إمتيازاتهم رغم ثبوت
إتجارهم فى الحشيش ونظرا لشكوى محافظ الأسكندرية المتكررة
لعجزه عن ملاحقة هؤلاء الأجانب فقد صدر منشور نظارة الداخلية
فى يوليو سنة ١٨٨٤م متضمنا النص على سلطة الحقانية فى إقامة
الدعوى على هؤلاء الأجانب أمام المحكمة المختصة. (١٤)

هوامش

- (١) د. إلهام محمد على : مصر فى كتابات الرحالة و القناصل الفرنسيين ، ج١ صفحة ٢٣ - ٣٥. د. عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ الشعوب الإسلامية ، صفحة ١٣٢ - ١٣٣ . حكمت أسرة الفالوا فرنسا من سنة ١٢٢٨م وقد إنشغلت بالحروب الإيطالية من سنة ١٤٩٤ إلى سنة ١٥٥٩م ، وكانت تلك الحروب من مظاهر التنافس بين فرنسا و أسبانيا للسيطرة على أوروبا و كانت إيطاليا هى الميدان الرئيسى بين للصراع .الدولتين ، راجع د. إلهام محمد على وأيضاً : د. محمد أنيس : الدولة العثمانية و الشرق العربى ، صفحة ١٨٤ - ١٨٧ .
- (٢) د. إلهام محمد على : مصر فى كتابات الرحالة و القناصل الفرنسيين صفحة ٢٣ - ٣٥. د. زكى عبد المتعال : تاريخ النظم صفحة ١٨٤-١٩٧
- (٣) د. عبد الرحيم مصطفى : أصول التاريخ العثمانى ، صفحة ١٣٢ - ١٣٣ أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى ، ص ٨٧ - ٨٨ د. إلهام محمد على : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، ج١ صفحة ٣٥ - ٤٣ . توترت علاقة الدولة العثمانية بفرنسا فى عهد السلطان مصطفى خان ١٦١٧ - ١٦١٨م ، كما إنشغلت الدولتان حتى منتصف القرن السابع عشر باضطراب أحوالهما الداخلية ، راجع : د. إلهام محمد على : سابق الإشارة .
- (٤) د. ذوقان قرقوط : الإمتيازات الأجنبية ، صفحة ١٦١ - ١٧٦ . تعرضت الدولة العثمانية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر لتأمر دولتين

كبيرتين هما روسيا من الشمال والنمسا من الغرب ، ودخل العثمانيون في حروب طاحنة مع روسيا ، كما ظهرت في ذلك القرن عدة مشاريع لتقسيم الدولة العثمانية . راجع : فيليب جلال : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٤ ص ٩٠ - ١٣٥ وعلى وجه الخصوص : بروتوكول لندن في ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ ، ونظام وأحكام أساسية للجزء الأوروبي من السلطنة العثمانية صادرة من الباب العالي ، ومعاهدة بين الباب العالي وروسيا في آيا إستفانوس سنة ١٨٧٨ م تلتها معاهدة أخرى في نفس العام وإتفاق بين إنجلترا وروسيا تمهيدا لمؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ م ، ثم معاهدة برلين بين الباب العالي وبعض الدول الأوروبية وعلى رأسها روسيا وإنجلترا وفرنسا في سنة ١٨٧٨ م ، وأخيرا معاهدة بين الباب العالي وروسيا على أثر سريان معاهدة برلين في فبراير سنة ١٨٧٩ م .

(٥) وعلى سبيل المثال : " حضر الخواجه يوسف أحد التجار ولد حياة جرجس الدمشقي وأنهى إليه أنه من مدة تزيد على أربع عشر سنة مدة إقامته بالأسكندرية وهو تحت حماية قنصل النمسا بالثغر في جميع أخذه وعطاياه ومتعلقاته ولم تطلب منه جزية بسبب ذلك مدة إقامته بالثغر وأن ولد عمه حياة يوسف فرنجي هو أنطوان الغايب الآن ببر الشام من يوم قدومه من القورنه وهو تحت حماية قنصل السويد بأسكندرية ولابس لبس الإفرنج ومتري بزيهم ثم إنتقل إلى حماية قنصل الفرنسي بالثغر في جميع أموره وتعلقاته وأخذه وعطاياه ولم يدفع جزية مدة عمره ولم يطالب بها بسبب إنتسابه إليهم والتمس من الحاكم المشار إليه إحضار النينة فأجابه لذلك فأحضر كل من الحاج سليمان عيد والمكرم سليمان بن المرحوم خليل حجازي و خليل بن المرحوم إبراهيم جورجى والحاج محمد على النجار

والخواجا فرنسيس ولد إبراهيم زعيب والخواجا أنطون ولد جبرا والخواجا فرنسيس ولد فشهدوا جميعا شهادة محققة لاشك فيها عندهم مقبولة من كل منهم فعند ذلك إلتمس الخواجا يوسف المذكور من مولانا الحاكم المشار إليه كتابة حجة به تشهد وتتفق عند الإحتكام إليها والطلب فأجابه لذلك "محكمة الأسكندرية الشرعية ، سجل ١١٨ صفحة ٣٣٠ مادة ٧٠٠ فيلب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ صفحة ٣٢ - ٣٣ ، مجلد ٢ صفحة ٢٩٥ - ٣٠١ .

(٦) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ١ صفحة ١٣٠ - ١٣٦ . راجع أيضا في الإمتيازات الأجنبية وفساد القضاء اتقنصلى : عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، صفحة ٢١٦ - ٢٧٦

(٧) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ١ ص ١٣٠ - ١٣٦

(٨) د. زكى عبد المتعال : تاريخ النظم ، صفحة ١٨٧ - ١٨٩ . فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ١ صفحة ١٣٠ - ١٣٦

(٩) المادة ٢٣ من تعليمات مأمورى الملكية والضبطية بقانون الجزاء الهمايونى وتنص على " ينبغى إجراء التحقيق على الدوام فى أحوال الواردين من الخارج والمتوجهين إليه والمظنون بهم السوء و الفساد فى داخل المملكة ولايتساهل فى التدقيق فى هذا الأمر المهم أنا واحدا مطلقا طلبا لدوام أمن العباد و راحتهم " .

(١٠) ١٣٥ من قانون المنتخبات وتنص على " الأشخاص الفلانية الثابت عليهم ذلك إذا كانوا من الأجانب يجوز إرسالهم بأمر الحكومة إلى محل خارج عن الممالك".

(١١) المادة ٤٣ من لائحة ترتيب ضبط وربط الأجانب وقد سبق الإشارة إليها
(١٢) فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٣ ص ٤٤٦ - ٤٤٧
د. زكى عبد المتعال : تاريخ النظم ، صفحة ١٨٧ - ١٨٩

(١٣) فيليب جلا : قاموس الإدارة و القضا ، مجلد ١ صفحة ١٣٠ - ١٣٦

(١٤) فيليب جلا : قاموس الإدارة والقضا ، مجلد ٢ صفحة ٤٢٢ - ٤٢٤
وإضافة إلى ذلك فقد إتهم الباب العالى فى سنة ١٨٨٠ م بعض أصحاب السفن الأنجليزية والمجرية والإيطالية بخرق معاهدة منع بيع الرقيق ونقل عبيد بدون أوراق تثبت صحة عقدهم . راجع : فيليب جلا ، مجلد ٣ صفحة ١٧ - ٢٦.

ثبت المراجع

أولاً : الوثائق والنصوص

- ١- قانون نامه مصر
المصدر : ترجمة وتعليق د. أحمد فؤاد متولى
- ٢- تقرير هود جسون (١٨٣٤ - ١٨٣٥م) الموفد الأمريكى لمصر
تقرير بورنج (١٨٣٧ - ١٨٣٨م) موفد الحكومة الإنجليزية لمصر
المصدر : د. محمد فؤاد شكرى وآخرون - بناء دولة مصر محمد
على - دار الفكر العربى - ط ١ س ١٩٤٨
- ٣- التقنين الجنائى العثمانى المنسوب إلى السلطان سليمان القانونى
مخطوط حسين أفندى الروزنامجى عن إدارة مصر فى العصر العثمانى
المصدر : د. محمد نور فرحات - التاريخ الاجتماعى للقانون فى
مصر الحديثة ط س ١٩٨٦م
- ٤- ردود الشيخ أحمد العريشى قاضى عسكر مصر عن قضاء مصر
العصر العثمانى
المصدر : د. محمد نور فرحات - التاريخ الاجتماعى للقانون فى
مصر الحديثة - سابق الإشارة
- ٥- مجموعة الأوامر العليا واللوائح المتعلقة بإنشاء وتنظيم
عضوية وإختصاص وإجراءات مجلس المشورة أو المجلس العالى
(١٨٢٤ - ١٨٣٤م)
المصدر : مجلة الطليعة - عدد أغسطس وسبتمبر ١٩٦٩م

٦- مجموعة من النصوص القانونية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد وردت تفصيلا في الهوامش

المصدر: فيليب جلال - قاموس الإدارة والقضا - المطبعة التجارية بالإسكندرية - ط س ١٨٩٠ م إلى ١٨٩٤ م - المجلد الأول إلى المجلد الخامس

٧- سجلات محكمة الباب العالي

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	عدد وثائقه
١	١٢ ربيع الأول ٩٣٧ - ٢١ شوال ٩٣٧	٤٣٨	١٩٠٧
٣	٤ رمضان ٩٤٠ - ٢٧ ربيع الأول ٩٤١	٨٣٢	٤٠٥٥
١٩	٦ ربيع الآخر ٩٦٩ - ٢٦ رجب ٩٦٩	٥٥٦	٢٩١٤
٢٩	١٦ رجب ٩٧٥ - ٢٢ ذى الحجة ٩٧٥	٧١٦	٣٧٣٦
٥٤	٥ جمادى الآخر ٩٩٥ - ١٢ شعبان ٩٩٥	٤٨٠	٢١٢٠
٥٧	١٢ ذى الحجة ١٠٠٠ - ٢ ربيع الأول ١٠٠١	٣٢٢	١٠٠٧
٦٧	٢٥ محرم ١٠٠٧ - غرة رجب ١٠٠٨	٤٧	١٩٥٠
٧٩	٢٤ رجب ١٠١١ - ٤ صفر ١٠١٢	٤٩٢	٢٠٤٠
٨٥	٢٩ ذى القعدة ١٠١٣ - غاية ذى الحجة ١٠١٣	٤٨١	٢٦٥٦
١١١	٦ ربيع الآخر ١٠٣٨ - ٢٠ رمضان ١٠٣٩	٨٠٦	١٦٠٤
١١٧	٩ رمضان ١٠٤٥ - ١٨ جمادى الآخر ١٠٤٦	٤٩٢	٢١٩٥
١٧٣	٨ شوال ١٠٩٨ - ١١ رجب ١٠٩٩	٤٦٨	١٣٣٥
١٨٣	٨ جمادى الآخر ١١٠٩ - ٦ ربيع الآخر ١١١١	٦٥٠	٢١٢٠
٢٠٧	١٤ ربيع الآخر ١١٣٧ - المحرم ١١٣٨	٦٢٩	١٨٦٠
٢٢٥	٢٠ ذى الحجة ١١٥٥ - غاية ربيع الآخر ١١٥٥	٣٩٧	٦٨٢
٢٣٧	مؤرخ بسنة ١١٦١	٤٤٤	٦١٤
٢٥٩	٢٧ رجب ١١٧٥ - ذى الحجة ١١٧٥	٤٧١	٥٩٥
٢٦٧	١٢ شوال ١١٧٩ - ١٦ ربيع الآخر ١١٨٠	٣٩٥	٥٨٧

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	عدد وثائقه
٢٨٣	٢٦ ذى الحجة ١١٨٧ - غرة رجب ١١٨٨	٥٥٧	٨٦٠
٢٩١	٢٤ رمضان ١١٩١ - ٢٣ محرم ١١٩٢	٥٤٠	٨٥١
٣٠١	٣ جمادى الآخر ١١٩٧ - ٢٥ شوال ١١٩٧	٦٠٢	١١٠٤
٣٠٩	غرة جمادى الأول ١٢٠٣ - غاية شوال ١٢٠٣	٤٤٧	٩١٠
٣١٣	١٤ ذى القعدة ١٢٠٦ - ٤ شعبان ١٢٠٧	٤٩٧	١١٠٩
٣٢٣	٧ ربيع الأول ١٢١٦ - ٤ شعبان ١٢١٦	٢٩٩	٨٤٦
٣٣٣	٧ رجب ١٢٢٠ - ١٢ ذى القعدة ١٢٢٠	٣٧٦	٧٧٨
٣٦٩	١٦ رمضان ١٢٣٦ - ٢٣ رمضان ١٢٣٦	٢٦٠	٥٦٧
٣٧٥	٣ ربيع الأول ١٢٤٠ - ٥ ذى القعدة ١٢٤٠	٥٨٧	١٩٧٢
٣٨٧	٤ ربيع الأول ١٢٤٦ - ٢٨ رجب ١٢٤٦	٤٧٦	١٤٧٤
٣٩١	٤ ربيع الأول ١٢٤٧ - ٢٣ شعبان ١٢٤٧	٤٧٨	١٨٥٢
٤٠٣	٥ ربيع الآخر ١٢٥٤ - ١٣ شعبان ١٢٥٤	٤٧٢	١٨٥٤
٤٣٥	٥ صفر ١٢٦٥ - ١٢ جمادى الآخر ١٢٦٥	٣١١	٤٦١
٤٤٥	١٢ رجب ١٢٦٧ - ٣ ذى القعدة ١٢٦٧	٣١٤	٤٢٩
٤٩٧	غرة ذى القعدة ١٢٨٠ - ١٢ شوال ١٢٨٠	٩٥	٨٩
٥٠٣	١٣ ربيع الآخر ١٢٨٢ - ١٢ شعبان ١٢٨٢	٣٢٥	٤١٠
٥٥٩	٣ ذى القعدة ١٢٩٢ - غاية ذى الحجة ١٢٩٢	٩٤٠	٦١

٨- سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	ملاحظات
١	٤٢ شعبان ٩٥٧ - ١٧ شعبان ٩٥٨	٢٦٤	
٣	٢٤ رمضان ٩٦٤ - ١٢ شوال ٩٦٥	١٣٢	
٥	٦ ربيع الآخر ٩٦٧ - ١٩ ربيع الآخر ١٠١٠	١٤٠	
٧	٥ محرم ٩٧٣ - ٦ ذى القعدة ١٠١٧	١٥٩	
٩	ربيع الأول ٩٨٥ - رمضان ٩٨٤	مع نشت من سنوات ١٠٠١، ٩٧٢	
١١	٢٤ جمادى الآخر ٩٧٩ - آخر ذى القعدة ٩٧٨	٢٣٣	
١٤	١٢ جمادى الأول ٩٨٧ - ٢٢ محرم ٩٨٧	٢١٦	
٢٢	١٨ ربيع الآخر ٩٩٣ - آخر شعبان ١٠٠٥	١٥١	
٢٧	٢٠ شعبان ٩٩٨ - ١٩ ذى الحجة ٩٩٨	٢٧٤	
٣٦	١٥ جمادى الأول ١٠١٧ - ٢ ربيع الآخر ١٠١٨	١٥٤	

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	ملاحظات
٤١	غرة جمادى الأول ١٠٩٨ - ١٩ شعبان ١٠٤٧	٢٢٤	
٤٤	غرة شعبان ١٠٣٤ - ١٩ شوال ١٠٣٠	١٧١ - مع نشت من سنوات ١٠٣٥ الى ١٠٤٢، ١٠٢٩	
٤٥	١٣ شعبان ١٠٣٤ - ٦ جمادى الآخر ١٠٣٥	١٢٢	
٥٨	١٣ ذى الحجة ١١٠١ - ٢٣ جمادى الآخر ١١٠٣	١٢١	
٥٩	١٢ جمادى الآخر ١١٠٨ - ١٥ ذى القعدة ١٠٦٥	١٦٦ - مع نشت من سنوات ٩٩٢ ، ٩٩٤ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٧،	
٦٠	غرة شعبان ١١١٣ - غرة ربيع الآخر ١١١٦	٢١٥	
٦٣	غرة رمضان ١١٢٩ - آخر جمادى الأول ١١٢٧	١٧٥	
٦٥	آخر شوال ١١٢٩ - ١٥ شعبان ١١٣١	١٧٨	

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	ملاحظات
٧٠	١٥ رجب ١١٤١ - غرة جمادى الأول ١١٤٢	١٧٠	
٧١	آخر شعبان ١١٤٢ - ٧ محرم ١١٤٥	١٢٣	
٧٤	٢٠ جمادى الآخر ١١٤٨ - ١٠ شعبان ١١٣١	٢٤٥	
٧٥	غرة شعبان ١١٤٨ - ٢٥ محرم ١١٥٠	٢٠٢	
٧٦	آخر ذى القعدة ١١٥٤ - أول ذى القعدة ١١٥٤	١٢٧ - مع دشت من سنوات أخرى	
٨٦	منتصف شوال ١١٧٥ - ٢٢ محرم ١١٧٦	مع دشت من سنوات أخرى	
٨٨	غرة جمادى الأول ١١٧٩ - ٧ شعبان ١١٧٩	٢٠٠ - مع دشت من سنوات أخرى	
١٠٤	غرة ربيع الآخر ١٢٠ - غرة جمادى الآخر ١١٥٦	١٢٧ - مع دشت من سنوات أخرى	
١٠٨	٦ شوال ١٢١١ - ٦ ربيع الآخر ١٢١٢	١٢٢	

رقم السجل	تاريخه	عدد صفحاته	ملاحظات
١١٢	غرة رمضان ١٢١٨ - ١٦ صفر ١٢١٩	١٢٠	
١١٨	٢٢ جمادى الأول ١٢٢٥ - ٨ ربيع الأول ١٢٢٧	١٦٩	
١٣٧	١٢ محرم ١٢٤٨ - ٢٠ ربيع الآخر ١٢٤٩	٢٠٨	
١٤٩	٢٧ ربيع الأول ١٢٦٢ - ٣ صفر ١٢٦٣	١٩١	
١٥٢	٣ محرم ١٢٦٤ - ٢٠ شوال ١٢٦٥	٣٠٠	

٩- سجلات محاكم مصر المحروسة

المحكمة	رقم السجل	تاريخه	عدد الصفحات	عدد الوثائق
بوراق	١	غرة رمضان ٩٤٣ - ٩ محرم	٩٤٤	
	١١	غرة صفر ٩٨٥ - ١٠ شوال ٩٨٥	٤٥٢	٢٧٤٤
	١٧	٢٥ صفر ١٠٠٠ - ٢٧ صفر ١٠٠١	٣٩٢	١٨٨٠
	٢٥	١٤ جمادى الآخر ١٠١٥ - ٥ جمادى الأول ١٠١٦	٣٦٦	١٥٥٦
	٩	١٩ صفر ٩٧٠ - ٢١ ربيع الآخر ٩٧٠	٢٠٦	١٢٦٦
	٣١	٧ جمادى الأول ١٠٢٦ - ٤ ذى الحجة ١٠٢٦	٤٩٨	١٧٥٦
	٤١	٣ ذى القعدة ١٠٤٩ - ١٥ شوال ١٠٥٠	٥٤٢	١٢٩٤
	٥٥	٥ رمضان ١٠٨٩ - ١٧ ربيع الأول ١٠٩٠	٢٢٤	٤٩٩
	٦١	٢٢ رجب ١١١٦ - ١٣ ربيع الآخر ١١٢٠	٦٤٨	١٧١٢

المحكمة	رقم السجل	تاريخه	عدد الصفحات	عدد الوثائق
	٧٣	٣ ربيع الآخر ١١٦٣ - ٢١ جمادى الأول ١١٦٩	٥١٧	١٢٩٣
مصر القديمة	مسلسل ٨٥	مؤرخ بسنة ٩٣٩		٢٥٧٠
	٩٣	من سنة ٩٧٨ إلى سنة ٩٨٠	٤١٦	٢٢١٣
	٩٧	من سنة ٩٩٩ إلى سنة ١٠٠١	٤٢٩	١٧٨٤
	١٠٢	من سنة ١٠٦٦ إلى سنة ١٠٦٧	٧٩١	٢١٤٠
	١٠٥	من سنة ١٠٩١ إلى سنة ١١٠٨	٤٨٠	١٤٩٣
	١١٤	من سنة ١٢١٦ إلى سنة ١٢٢٥	١٦٠	٢٥٦
الزاهد	مسلسل ٦٦٣	من سنة ٩٩٩ إلى سنة ١٠٠٠	٤٩٣	١٤٥٧
	٦٦٧	من سنة ١٠٠٩ إلى سنة ١٠١٠	٢١٦	١٠٣٣
	٦٦٩	من سنة ١٠٣٠ إلى سنة ١٠٣٥	٨٦٣	٣٢٥٥
	٦٧١	من سنة ١٠٤٥ إلى سنة ١٠٤٩	٤٠١	١٣٧٩
	٦٨١	من سنة ١٠٩٢ إلى سنة ١٠٩٧	٥٨٣	١٤٥١
بابي السعادة والخرق	مسلسل ٤١٥ ٤٠٧	من سنة ١١٢٢ إلى سنة ١١٢٣ مؤرخ بسنة ١١٤٦	٣٢٤ ٤٧٠	٦٥٤ ١١٢٣

المحكمة	رقم السجل	تاريخه	عدد الصفحات	عدد الوثائق
البرمسية	مسلسل ٧٠٨	من سنة ١٠٠٣ إلى سنة ١٠٠٨	٧٣٠	٣٩٧٦
جامع	مسلسل ٥٤٩	مؤرخ بسنة ٩٨٩	٤٢٦	١٤٨٢
الحاكم	٥٥٧	مؤرخ بسنة ١٠٠٥	٢٧٩	٨٤٨
الصالحية	مسلسل	١٢ جمادى الأول ٩٤٣ - ١٧	٤٠٢٧	٢٠٧٦
النجمية	٤٤٠	ذى الحجة ٩٤٣		
	٥٢١	من سنة ١١٧٠ إلى سنة ١١٧١	٥٦٤	١٠٩٥
	٥٣٥	من سنة ١٢٠٢ إلى سنة ١٢٠٩	٥٠٧	٩٨٤

ثانيا : الكتب

- أحمد صفوت بك: القانون الجنائي. مكتبة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
- أحمد فتحى بهنسى، الدكتور: نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى. دار الشروق. ط٥. س١٩٨٩م.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الدكتور: فى أصول التاريخ العثمانى دار الشروق. ط١. س١٩٨٢م.
- أخوزاده، عبد الحليم: حاشية الدرر على الغرر. المطبعة العثمانية. إسلامبول. طس ١٣٣١هـ.
- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى. ترجمة نطيف فرج. دار الفكر. القاهرة. ط١. س١٩٩١م.

- أنور عبد الملك، الدكتور: نهضة مصر. هيئة الكتاب.
طس ١٩٨٣م.
- ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور. هيئة الكتاب.
طس ١٩٨٤م.
- ابن تيمية، تقي الدين أحمد: السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى
والرعية. المكتبة السلفية. القاهرة. ط ٣.
- الجبرتى، عبد الرحمن بن حسن:
مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين. تحقيق حسن
محمد جوهر وعمر الدسوقي. مطبعة الرسالة.
ط ١. س ١٩٦٩م.
- عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. لجنة البيان
العربى. القاهرة. طس ١٩٦٥م.
- حسن الزين، الدكتور: الأوضاع القانونية لليهود والنصارى.
دار الفكر الحديث. طس ١٩٨٨م.
- خالد زيادة، الدكتور: كاتب السلطان. حرفة الفقهاء والمتقنين.
مؤسسة رياض الرئيس للكتب والنشر. لندن وقبرص .
- الرملى، خير الدين: الفتاوى الخيرية لنفع البرية. المطبعة
الميرية ببولاق مصر المحمية. ط ٢. س ١٣٠٠هـ.
- زكى عبد المتعال، الدكتور: تاريخ النظم السياسية والقانونية
والاقتصادية. مطبعة نورى بالقاهرة. طس ١٩٣٥م.

- السعيد مصطفى السعيد، الدكتور: العقوبة. مكتبة عبد الله وهبه.
ط س ١٩٤٦ م.
- السمرقندر، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم: تحفة الفقهاء.
تحقيق محمد المنتصر الكتاني ود. وهب الزحيلي. دار الفكر.
دمشق.
- سمير عمر إبراهيم، الدكتور: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة
خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. هيئة الكتاب.
ط س ١٩٩٢ م.
- السيد عبد الحليم الزيات، الدكتور: البناء الطبقي والتنمية
السياسية في المجتمع المصري (١٨٠٥-١٩٥٢ م). دار المعارف
ط س ١٩٨٥ م.
- أبو سيف يوسف: الأقباط والقومية العربية. مركز دراسات
الوحدة العربية.
- شفيق شحاتة، الدكتور: تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية
في مصر منذ عهد محمد علي. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
القاهرة. ط س ١٩٦١ م.
- الشيخ زاده، عبد الرحمن بن شيخ محمد بن سليمان: مجمع
الأنهر شرح ملتقى الأبحر. ط س ١٣٢٧ هـ.
- صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية. مكتبة مدبولي.

- صلاح أحمد هريدى، الدكتور:
الجاليات الأوروبية فى الإسكندرية فى العصر العثمانى.
دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ط ١٩٨٩ م.
الحرف والصناعات فى عهد محمد على. دار المعارف.
ط ٢ س ١٩٨٥ م.
- طارق البشرى: المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية.
دار الشروق. ط ٢ س ١٩٨٨ م.
- طاهر عبد الحكيم، الدكتور: الشخصية الوطنية المصرية. دار
الفكر. القاهرة. ط ١ س ١٩٨٦ م.
- الطرسوسى، نجم الدين إبراهيم بن على أحمد. أنفع الوسائل إلى
تحرير المسائل أو الفتاوى الطرسوسية. صححه وراجع نقوله
مصطفى محمد خفاجى ومحمود إبراهيم. مطبعة الشروق
بمصر. ط س ١٩٢٦ م.
- إين عابدين، محمد أمين: رسائل إين عابدين. مكتبة عرفات.
الزقازيق.
- عبد الرحمن الرافعى:
عصر إسماعيل. دار المعارف. ط ٤. س ١٩٨٩ م.
تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم مصر. دار
المعارف. ط ٥ س ١٩٨١ م.

- عبد العزيز محمد الشناوى، الدكتور: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. مكتبة الأنجلو المصرية. ط س ١٩٨٠، ١٩٨٦ م.
- ابن عبد الغنى، أحمد شلبى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشاات. تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. مكتبة الخانجى. القاهرة. ط س ١٩٨٧ م.
- عبد القادر عودة: التشريع الجنائى الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى دار التراث. القاهرة.
- عبد الكريم رافق، الدكتور: بلاد الشام ومصر من الفتح العربى إلى حملة نابليون بونابرت. دمشق. ط ٢ س ١٩٨٦ م.
- عطية مصطفى مشرفة، الدكتور: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين. دار الفكر العربى. ط ٢.
- علماء الحملة الفرنسية: المصريون المحدثون. ترجمة زهير الشايب. مكتبة مدبولى .
- على بدوى بك: الأحكام العامة فى القانون الجنائى. ط س ١٩٣٨ م.
- على بركات، الدكتور: تطور الملكية الزراعية فى مصر (١٨١٣—١٩١٤ م). دار الثقافة الجديدة. القاهرة. ط س ١٩٧٧ م.

- عمر عبد العزيز عمر، الدكتور: تاريخ المشرق العربى
(١٥١٦-١٩٢٢م). دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. ط
س ١٩٩٢م.
- عمر ممدوح مصطفى، الدكتور: أصول تاريخ القانون، تكوين
الشرائع وتاريخ القانون المصرى. دار نشر الثقافة. الإسكندرية.
ط ٢ س ١٩٥٢م.
- عوض محمد، الدكتور: قانون العقوبات، القسم العام. دار
المطبوعات الجامعية. الإسكندرية. ط س ١٩٩١م.
- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر. ترجمة محمود مسعود. دار
أبى الهول القاهرة.
- ليلى عبد الطيف، الدكتور: الإدارة فى مصر فى العصر
العثمانى. جامعة عين شمس. ط س ١٩٨٧م.
- الماوردى، أبو الحسن على بن محمد حبيب البصرى. الأحكام
السلطانية والولايات الدينية. مطبعة مصطفى البابى بمصر.
ط ١. س ١٩٦٠م.
- محمد أبو زهرة. الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى.
دار الفكر العربى.
- محمد أنيس، الدكتور الدولة العثمانية والمشرق العربى. مكتبة
الأنجلو مصرية.

- محمد البابلي بك: الإجرام في مصر. مطبعة دار الكتب.
ط س ١٩٤١م.
- محمد سليم العوا، الدكتور: في أصول النظام الجنائي الإسلامى.
دار المعارف. ط ٢. س ١٩٨٣م.
- محمد طلعت الغنيمى، الدكتور: قانون السلام فى الإسلام. منشأة
المعارف. الإسكندرية. ط س ١٩٨٨م.
- محمد عبد المنعم السيد و د. أحمد محمد الحتة: الغزو العثمانى
لمصر ونتائجه على الوطن العربى. مؤسسة شباب الجامعة.
ط س ١٩٦٨م.
- محمد فؤاد شكرى وآخرون، الدكتور: بناء دولة مصر محمد
على، السياسة الداخلية. دار الفكر العربى. ط ١. س ١٩٤٨م.
- محمد نعيم فرحات، الدكتور: القسم الخاص فى التشريع الجنائى
الإسلامى. دار النهضة العربية. القاهرة. ط س ١٩٩١م.
- محمد نور فرحات، الدكتور: التاريخ الإجتماعى للقانون فى
مصر الحديثة. ط س ١٩٨٦م.
- محمود سلام زنائى، الدكتور: تاريخ القانون المصرى. دار
النهضة العربية. ط س ١٩٧٣م.
- مصطفى الفقى، الدكتور: الأقباط فى السياسة المصرية. دار
الشروق. ط ١. س ١٩٨٥م.

— ناصر الإنصارى، الدكتور: تاريخ أنظمة الشرطة فى مصر.
دار الشروق. ط ١. س ١٩٨٥ م.

— ابن نجيم، زين العابدين إبراهيم: الأشباه والنظائر. تحقيق عبد
العزيز محمد الوكيل. مؤسسة الحلبي وشركاه. القاهرة.

ثالثا : الدوريات والمجلات

— إلهام محمد على، الدكتورة: مصر فى كتابات الرحلة والقناصل
الفرنسيين فى القرن الثامن عشر. تاريخ المصريين. رقم ٥٢.
هيئة الكتاب. ط س ١٩٩٢ م.

— ج. ن. أندرسون : الإصلاحات القانونية فى مصر
(١٨٥٠ إلى ١٩٥٠). مجلة الإجتهد. عدد ٣. ربيع ١٩٨٩ م.
— حلمى شلبى، الدكتور: الموظفون فى مصر فى عصر محمد
على. تاريخ المصريين. رقم ٣٠. هيئة الكتاب. ط س ١٩٨٩ م.
— نوقان قرقوط: الإمتيازات الأجنبية فى دولة العثمانية. مجلة
الوحدة. عدد ٣٠ و ٢٩. جماد الآخر ١٤٠٧ هـ / فبراير ١٩٨٧ م.
— سيده إسماعيل الكاشف، الدكتورة:

مصر فى عصر الولاة. تاريخ المصريين. رقم ١٤. هيئة
الكتاب. ط س ١٩٨٨ م.

- مصر في عصر الأخشيديين تاريخ المصريين. رقم ٢٦.
هيئة الكتاب. ط س ١٩٨٩ م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدكتور: فصول من تاريخ
مصر الإقتصادي والإجتماعي. تاريخ المصريين. رقم ٣٨.
هيئة الكتاب. ط س ١٩٩٠ م.
- الفضل شلق:
- الجماعة والدولة، جذليات السلطة والأمة في
المجال العربي والإسلامي. مجلة الإجتهد. عدد ٣. ربيع
١٩٨٩ م.
- الحسبة، دراسة شرعية المجتمع والدولة. مجلة الإجتهد.
عدد ٢. شتاء ١٩٨٩ م.
- لطيفة محمد سالم، الدكتورة: تاريخ القضاء المصري الحديث.
تاريخ المصريين. رقم ٤٧. هيئة الكتاب. ط س ١٩٩١ م.
- محمد نور فرحات، الدكتور: المجتمع والشرعية والقانون. كتاب
الهلل. رقم ٤٢٦. دار الهلال. ط س ١٩٨٦ م.
- محمد المرير: الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية. دار
الطباعة المغربية. تطوان. ط س ١٨٦٥ م.
- معن خليل عمر، الدكتور: الحركات والتيارات الإجتماعية في
الوطن العربي إبان القرن التاسع عشر. مجلة الباحث. عدد ٤٩.
ديسمبر ومارس ١٩٨٨ م.

- هاملتون جب وهارولد بووين: المجتمع الإسلامى والغرب.
ترجمة د.أحمد عبد الرحيم مصطفى. تاريخ المصريين.
رقم ٢٥ و ٣٠. هيئة الكتاب. ط س ١٩٨٩ و ١٩٩٠ م.
- وجيه كوثرانى، الدكتور: قضايا الإصلاح والشريعة والدستور
فى الفكر الإسلامى الحديث. مجلة الإجتهااد. عدد ٣. ربيع
١٩٨٩ م.

فهرس

٣ فى المنهج	مقدمة الكتاب
٧ سلطة التجريم والعقاب	فصل تمهيدى
 توزيع ولاية القضاء بين القضاء والأمراء	مسألة
 نطاق سلطة القاضى الشرعى	مسألة
 تطور توزيع الاختصاص القضائى	مسألة
٢٥	هوامش
٤٤ القواعد الإجرائية للتجريم والعقاب	الباب الأول
٤٥ تحريك الدعوى الجنائية	الفصل الأول
٤٦ الإجراءات السابقة على الدعوى	المبحث الأول
٥٠ إقامة الدعوى الجنائية	المبحث الثانى
٥٣ الوكالة فى الدعوى	المبحث الثالث
٥٧	هوامش
٧٧ إجراءات الدعوى ونظام الإثبات	الفصل الثانى
٧٨ إجراءات الدعوى	المبحث الأول
٨٢ التدخل والفتوى فى الدعوى	المبحث الثانى
٨٥ نظام الإثبات فى الدعوى	المبحث الثالث
٩٠	هوامش
١١٧ إستيفاء العقوبة والواقع الاجتماعى	الفصل الثالث
١١٨ إجراءات الأحام وحجيتها	المبحث الأول
١٢٤ قواعد تنفيذ العقاب	المبحث الثانى
١٣١ المؤسسات العقابية	المبحث الثالث
١٣٨	هوامش

الباب الثانى	القواعد الموضوعية للتجريم والعقاب	١٦٣
الفصل الأول	نمط الجرائم والتطور الإجتماعى	١٦٤
المبحث الأول	جرائم الوظيفة العامة	١٦٥
المبحث الثانى	الجرائم المتعلقة بالجهاز العسكرى	١٧٧
المبحث الثالث	الإجرام الجماعى والمسلح	١٨٢
هوامش		١٩٤
الفصل الثانى	القواعد الموضوعية التى طبقها القضاة الشرعيون	٢٢٠
المبحث الأول	التعزيز والحبس	٢٢١
المبحث الثانى	الحدود والقصاص	٢٢٤
المبحث الثالث	سقوط العقوبة	٢٢٨
هوامش		٢٣٠
الفصل الثالث	تطور مبادئ العقاب	٢٦٦
المبحث الأول	قواعد المسؤولية وأشكال الجرائم	٢٦٧
المبحث الثانى	قواعد تقدير العقوبة وسقوطها	٢٧٣
المبحث الثالث	السياسة العقابية تجاه العربان	٢٨١
هوامش		٢٨٥
الباب الثالث	الإمتيازات ودورها فى المجال الجنائى	٣١١
الفصل الأول	الإمتيازات الذميمة	٣١٢
هوامش		٣١٧
الفصل الثانى	الإمتيازات الأجنبية	٣٢٤
هوامش		٣٣٤
الفصل الثالث	إستغلال الإمتيازات الأجنبية	٣٤٠
هوامش		٣٤٨
ثبت المراجع		٣٥٣

"ونظرا لثراء المادة الميدانية التي جمعها الباحث من سجلات المحاكم وعرضه لعينات منها تدعم وصفه للأوضاع السائدة والتي استخلصها منها فإنها تعتبر إضافة للمعلومات المتوفرة عن تلك الحقبة، وتدعو إلى مراجعة نقدية للآراء والأفكار السائدة في المعالجات التي نشرت" أ. د. أمية علوان: أستاذ القانون المقارن بجامعة هايدلبرج والمشرف الأجنبي على الرسالة، ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ م .

"إعتمد الباحث في الحصول على المعلومات الخاصة بالبحث على الرجوع إلى المصادر الأصلية ودراستها وتحليلها، واستنباط ما يمكن أن يفيد موضوعه منها ولا شك أن الباحث قد بذل في هذا الخصوص جهدا فائقا، مما يشير إلى تمتعه بالخصائص اللازمة والصفات التي لا غنى عنها للباحث في مجال القانون وهي الجلد والأتانة، والقدرة على تحليل الشواهد واستنتاج الوثائق" أ. د. محمود سلام زرناتي: نائب رئيس جامعة أسبوط سابقا، أستاذ تاريخ وفلسفة القانون بها ورئيس لجنة المناقشة والمحكم على الرسالة، ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ م .



0446049